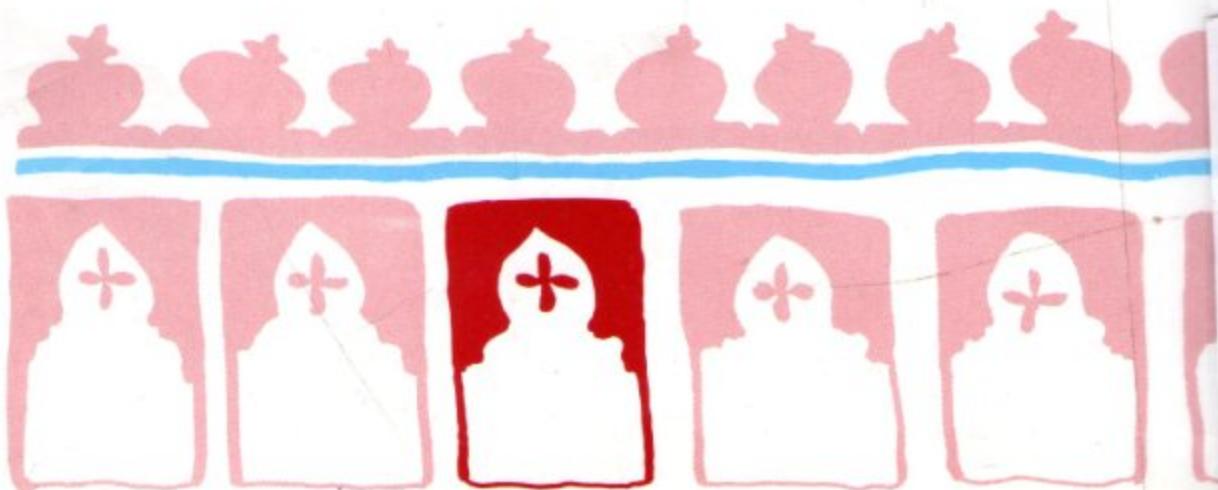


عبدالله العروي

مجمل تاريخ المغرب 2



عبدالله العروي

الطباطبائي

- * مجلمل تاريخ المغرب
- (المغرب في عهد الوحدة والسطوة).
- * تأليف: عبد الله العروي.
- * الطبعة الثانية، 2000
- * جميع الحقوق محفوظة.
- * الناشر: المركز الثقافي العربي.
- * العنوان:

□ الدار البيضاء • 42 الشارع الملكي (الأحياء) • فاكس / 305726 / هاتف / 303339 / 307651 .
 • 28 شارع 2 مارس • هاتف / 271753 / 276838 • ص.ب / 4006 / درب سيدنا .
 العنوان: _____

□ بيروت/الحرماء - شارع جان دارك - بناية المقدسي - الطابق الثالث.
 * ص.ب / 113-5158 • هاتف / 352826 • فاكس / 00961-1-343701 .

كتاب | ١٥١٦ | ١٥٣ | ٢٤

عبدالله العروي

مُجْمَل تَارِيخِ الْمُهْرَبِ

المغرب
في عهد الوحدة والسطوة
إلى أواسط القرن 8 هـ / 14 م

- 5 - دعوة وتجارة
- 6 - وحدة المغرب: محاولة الفاطميين
- 7 - وحدة المغرب: محاولة المرابطين
- 8 - وحدة المغرب: إنجاز الموحدين
- 9 - انهيار الوحدة القسرية

تشكل الحقبة التي تمتَّدَ من القرن الثالث إلى الثامن الهجري (8 إلى 13 م) وحدة متميزة. شعر بتلك الوحدة، بكيفية ما، جل المؤرخين في القديم والحديث. تميزت الحقبة بإرادَة توحيدية، بتعلُّم إلى تجاوز نطاق الدوليات. وهذا ما يعني بكلمة امبراطورية في مضمونها الاصطلاحِي عند مؤرخي العهد القديم: قناعة أمير بحقه في بسط سلطته على الأُمراء الآخرين في حدود مجال ثقافي معين، أو، بعبارة إسلامية فقهية، الاندفاع الطبيعي نحو تحويل إمارة إلى خلافة.

خلال الفترة المذكورة، وبعد عدَّة محاولات، توحد المغرب الكبير، من طرابلس إلى المحيط، لأول مرة في تاريخه. لم يلبث أن انقسم من جديد، هذا صحيح، ولكن يجب أن نفصل الوجه السياسي عن الوجه الاجتماعي والثقافي. قد تنهار الوحدة السياسية وتبقى الوحدة الحضارية قائمة. وحتى على المستوى السياسي الصرف، لا يليق بالمؤرخ أن يحكم، بعد الإخفاق، أنه كان محتماً. عندما تم التوحيد اعتقد الجميع أنه سيستمر حتى ولو انقرضت الدولة التي أرست قواعده وخلفتها دولة أخرى. والدليل هو أن جميع ورثة الخلافة الموحدية حاولوا، كل لفائده وطيلة قرن ونصف، أن يحيوها.

تميزت الحقبة بوحدة المغرب إذن، وتميزت كذلك بسيطرته النسبية على غرب الحوض المتوسط لمدة لا تقل عن مائة وخمسين سنة. إلا أن

الميزة المهمة من المنظور الذي اخترناه لهذه الدراسة، تبلور شخصية مغربية من خلال شهادة التاريخ المكتوب، الميزة التي يجب وضعها باستمرار أمام أعيننا، هي أن التوحيد تم تحت لواء دعوة دينية.

وفي هذا الصدد نذكر بنقطة بالغة الخطورة يغفل عنها الأخباري التقليدي ويتأثر به الكتاب المعاصرون فيسيئون فهم الحركات الدينية السابقة على القرن 11/5. وهي أنه لم يكن قد وقع بعد إجماع حول عقيدة تستحق أن تسمى وحدها سنية، أي تمثل في كل بنودها اختياراً وسطاً بين المقالات المتطرفة، اختياراً يعزى إلى السلف. هذه العقيدة ستوجد، ستبلور، ولكن فيما بعد. فهي وبالتالي نتيجة الحقبة المذكورة وليس في بدايتها. لا يجب أن نفعل مثل الناصري الذي بين مذاهب المغرب في أوائل كتابه (ج I ص 123 وما يليها) عوض أن يترك ذلك إلى الخاتمة. بعد دعوة الخوارج توالى على المنطقة أثناء الحقبة المذكورة دعوات من زيدية وشيعية فاطمية ومالكية وموحدية تومرتية.. كل واحدة تعرض عقيدة (شهادة على صحة سلسلة من المقالات الفاصلة في مسائل جوهرية) وتدعى أنها وحدها مُرشدة منجية، من قال بها ضمن نفسه الجنة ومن رفضها خلد في جهنم. إلا أن صاحب الدعوة لا يستطيع أن يثبت أن اختياراته سنية بالفعل، قادرة على جمع الشمل وتحقيق الإجماع (انظر هنري لاوست، الفرق الإسلامية، 1966، حيث يلخص آراء الشهريستاني وعبد القاهر البغدادي ويعتمد موقف ابن تيمية في كتابه منهاج السنة).

إن التأليف التاريخي، في القديم والحديث، يصور لنا ماضي المنطقة من خلال تعاقب الحركات الدينية، فيغمس تاريخ المجتمع في تاريخ العقيدة، ويرتبط مصير كل دولة بنجاح أو فشل الدعوة. هل نأخذ بهذه الطريقة ونقول إن كل حركة سياسية في المغرب دينية في صلبها وجوهرها؟ هذا ما يدعوه المستعربون ومن ينحو نحوهم من المغاربة، رغم أن ابن خلدون الذي يعتمدون عليه في كثير من ادعائهم يقول العكس، إذ يقرر في المقدمة

أن الدعوة الدينية شرط نجاح فقط لا شرط ظهور ووجود. ساذج، في هذا المنظور، من يرى في النشاط السياسي، في الصراع على السلطة والنفوذ، واجهة الدعوة فقط. يجب أن نرى في كل حركة البعدين معاً: الديني والسياسي. يجب أن نفسرها على أنها دليل وعي مزدوج، رمز التطلع إلى الاستقلال في العقيدة وفي السياسة. أن التثبت بمقالة فرقة في بدايتها، شيعية كانت أو مالكية أو ظاهرية الخ، يشير إلى إرادة وتصميم على المغایرة والتمييز، والمغایرة تكون في البداية عقدية وقطرية (دينية وسياسية). هذا كان اختيار كتامة مثلاً وهم يتلقون الدعوة الفاطمية. لكن منطق الدعوة هو التطلع إلى أن تصبح إجمالاً. فبقدر ما تنتشر بقدر ما تنقص قيمتها التمييزية. حينذاك ينفصل التميز العقدي عن القطري (كتامة في مصر)، وعندما يصل الانفصال إلى مده، وتوشك الدعوة أن تكون إجمالاً، يكون وجдан المغاربة قد استعدّ لتقبّل مقالة أخرى تميّزهم من جديد عن الجماعة. فيتحول لاؤهم من دعوة قديمة إلى أخرى جديدة. لا نشك إذن في أهمية وخطورة جانب العقيدة، لا يسعنا أن ننسى أن الاختيار في حقل المقالات الدينية كان آنذاك الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف سياسي. كانت هذه هي قاعدة اللعبة ولا يستطيع أحد أن ينفلت منها. لكن هذا الأمر لا يدعونا إلى التغاضي عن الهدف السياسي المبطن في المقالة حتى وإن كنا الآن، بعد حدوث الحادث ولم يبق بين أيدينا سوى شهادات الخصوم والأعداء، لا نلمس ذلك الهدف مباشرة وإنما نستنبطه فقط من المقالة ذاتها.

نستطيع اليوم أن نعرف الدعوات الدينية، أسبابها المكشوفة وأهدافها المعلنة، كل ذلك مسطر في الوثائق المكتوبة بأقلام الأعداء والورقة وأحياناً بأقلام الأنصار والأفيفاء.. نستطيع كذلك وفي مرحلة ثانية أن نتأول، انطلاقاً من طبيعة الدعوات، الدوافع الخفية، أحياناً على الرعماء أنفسهم، لأن الإشارات إليها مضمنة في الوثائق بكيفية ما. هل هذا كافٍ شافٍ؟ لا. إذ نقصنا معرفة الأسباب والوسائل الموضوعية التي هي شرط نجاح المساعي

وتحقيق الأهداف. وهنا لا نجد ما يشفي الغليل، فيبقى كلامنا احتمالياً.

شعر بأن الحركات المذكورة مرتبطة بمسالك التجارة، الصحراوية بخاصة، لأن محطات الدعوة والمناظرة، مراحل الفتح والمنازلة، تشير إليها، ونذكر بهذه المناسبة ما قلناه سابقاً، أن تجارة الصحراء لم تكتس في نظرنا أهمية أساسية بالنسبة للمغرب إلا في أوائل القرن 9/3، أي في بداية الفترة التي نحن بصدده الكلام عنها. شعر بهذا الارتباط، نتصوره، نفترضه ثم لا نثبت أن نتصوره، ولكن شتان بين التقرير والتعليق، بين الافتراض والاستدلال. أمام هذه الصعوبة يلجأ البعض إلى التحايل وإلى الخطابة. يذكرون الدوافع الواقعية في سطر أو في جملة ثم يسودون الصفحات فيما يتربّ عنها، فيجعلون القارئ يعتقد أن التبيّحة هي السبب الفعلي. لن نرتّب هذا الخطأ. سنذكر باستمرار أن الدوافع في التاريخ، القوى المحركة، هي دائماً من وفي المجتمع، في قاعده ومقوماته.

فلا يمكن أن تكون إلا منه مهما كانت المادة المدروسة ومهما كان مستوى الدراسة (حتى الخوارق لها أسباب في عرف المتكلمين). سنتناول فيما يلي حوادث تجري على مستوى الدعوة وعلى مستوى الدولة، لأنها هي التي يمكن توثيقها والاستدلال بها، ولكن في كل خلاصة جزئية نذكر أن النتائج في المستوى المذكور تبقى في أحسن الأحوال ظنية ترجيحية⁽¹⁾.

(1) كتبت في النص الفرنسي أنه من الخطأ إهمال دراسة العقائد بدعوى أولوية دراسة القاعدة الإجتماعية والهيكل الاجتماعية. إن الدراسة الأولى صعبة ولكنها ممكنة في حين أن الثانية صعبة ومتعددة الأن. قلت إنه لا يجوز أن تكون المحاولة الوحيدة لكتابه أوليات تاريخ المغرب الديني هي التي قام بها الجنرال جورج سيلمان (1951) تحت اسم جورج إدراك المستعار. ظهرت بعدها عدة دراسات، حفّقت وطبعت مخطوطات مهمة. إلا أن الاتجاه الذي سار فيه البحث (التصوف، أشكاله ومتراه الاجتماعي) ليس الذي كنت أدعو إليه من منظور نشأة وتطور هيكل وأدلوحة الدولة في المغرب. كنت أعني دراسة الحجوي وغيره. وهذا لا يزال غير مطروق لأنه يتطلب تكاليف الجهد بين المواهب والخصائص (الفلسفية/ القانونية/ اللغوية/ التاريخية).

كان الغزو الثالث الهجري / الناسخ العيلازي كجهد انتشار المجموعة
الوحشية في منطقة المغير الكبير كييف ثم دنبر (الآن دنبروفا) بدقائق
أيام بعده بادأة تون القمع وبيان استغاثة الاستهلاك والشيء بروزه، لكن من الواضح
أن هناك علاقة بين تقدم التجاررة في سائر العقارات، كلما انتشار المغير الكبير
المساحين في مدينة أو مجتمع أو عصابة، ملحوظاً بالخصوص، انتشار جماليهم من
الشرقيين نوعاً معيناً من السلوك المفردي والتقطيع للجماعات، فنجدون بالقسم
والمقدمة فيسر جلوبهم حتى ولو لم يقروا بذلك مبدئياً، في آراء أن بعض
هذه الحال يوضح فضلاً عليه إلا المروج إلى ما يكتب حول إثرب السوهاء في
القرى الحاضرة، مثلًا دنبر، دنبريا، كييفون، الستاليفون، دنبريف، التي يعيش في
هؤلاء بقريتها، يبحث في إسلام جوهر، فهو عالمياً الائمة في عهد الاستعمار
ومنفتحة جامعة أكاديمية 1963

في مخزون طبق العصائر كانت المخازن المفتوحة على مدار الساعة في المساء، وعند
الطريق كانت المخازن المفتوحة إلى منتصف الليل، لكن في الصباح الباكر، وعند
النفاد، فقط مضمونة، أي هياكل وأهداف، إلا موارد مائية التي ينبع
على أساس مواردها، في حدود كل تلك عمليات تلك المخازن في المساء.

الفصل السادس

الخوارق المعاصرة للكتاب نظام مستقر، فهمها يزيد من متعالج

كان القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي عهد انتشار الدعوة الإسلامية في منطقة المغرب الكبير. كيف تم ذلك؟ هذا ما لم يدرس بدقة إذ لا يميز عادة بين الفتح وبين اعتناق الإسلام والتشييع بروحه. لكن من الواضح أن هناك علاقة بين تقدم التجارة وانتشار العقيدة. كلما استقرَّ عدد من التجار المسلمين في مدينة أو مجاز أو ملتقى طرق، مثلوا بالنسبة لمن حولهم من الوثنيين نوعاً معيناً من السلوك الفردي والتنظيم الجماعي. فيؤثرون بالطبع والعادة فيما جاورهم حتى ولو لم يقوموا بدعة سافرة. من أراد أن يتصور هذه الحال بوضوح فما عليه إلا الرجوع إلى ما كتب حول إفريقيا السوداء في القرن الماضي، مثلاً دراسة نهيميا لفترون، المسلمين ورؤساء القبائل في غرب إفريقيا، بحث في إسلام حوض نهر فولطا الأوسط قبل عهد الاستعمار (مطابع جامعة أكسفورد 1968).

في مغرب ذلك العهد كانت التجارة تجري على نطاق واسع جداً. بهذه الطريقة تغلغلت الدعوة الإسلامية بكيفية ما إلى أهمّ مناطقه. وهذه التجارة لم تحدد فقط مضمون، أي هياكل وأهداف، الإمارات والدوليات التي نشأت على أساس مواردها، بل حددت كذلك علاقات تلك التنظيمات بعضها ببعض أيام الحرب وأيام السلم. وحتى الأقوال والمذاهب، الكلامية والفقهية، للخوارج المعارضين لكلّ نظام مستقر، فإنها تأثرت بمصالح وعوائد التجار.

نبدأ بإلقاء نظرة سريعة على خارطة المنطقة من وجهة توزيع السلطة، إذ

عرف المغرب في نهاية القرن الثاني الهجري (9 م) نماذج من ممارسة السلطة.

نعرض أولاً للجزء الغربي من المغرب الكبير، الذي يقل ذكره في المصادر، حتى المتأخرة منها. وهذا أمر طبيعي حيث أن شمال المغرب الأقصى كان قد استقل عن الخلافة بعد معركة سبو (740/123).

جماعة البرغواطة

تقول الأخبار إن رجلاً يدعى صالح بن طارف، ربما كان من الخوارج الصفرية، أسس دولة جنوب نهر سبو بعد انهزام وجلاء جيوش الخلافة، وذلك سنة 125/742 أو 744/127 (الناصري I ص 102 و 104 والمصادر القديمة المذكورة في مقال لو تورنو، *الموسوعة الإسلامية* ط. 2. ف، I، ص 1075 إلى 1076). أسس الدولة وفي ذهنه، أو في ذهن الإخباريين، نمط «المدينة». يقال انه ادعى النبوة، وانه كتب قرءاناً باللغة البربرية، وانه حدد أوقاتاً للصيام والصلوة، وانه حرم بعض المأكولات. ما علاقـة هذه الطقوس بالعادات والتقاليد المحلية؟ أو بالنصرانية أو اليهودية؟ ما هي حدود الاختلاف مع تعاليم الإسلام؟ هذه أمور نجهلها. من أهم ما يلاحظه الدارس هو أن هذه الدولة، إن صح هذا التعبير، عمرت أكثر مما تعمـر عادة دول المغرب حيث نجدها مذكورة في أخبار القرن الخامس الهجري (11م) عندما اتصل زعماؤها بخلفاء قرطبة، فاستقى منهم كتاب الأندلس. أخبار أوائلها. وتلك الأخبار، التي جمعها وهذبها عبد الله البكري المتوفي سنة 487/1094، هي التي يرجع إليها معظم الدارسين.

تصور البعض علاقة ما بين البرغواطة وقبيلة بقعة (غلان، هسبيريس المجلد 35، 1948، ص 204) التي كانت تقطن ناحية وليلي في عهد الرومان والتي اعتنقت المسيحية وبقيت وفيـة لها على ما يـبدو حتى بعد أن جلا الجيش الأمبراطوري في القرن الثالث الميلادي. الدليل الوحيد هو التشابـه في الاسم وهي حـجة واهـية كاستنـاد البعض الآخر على الاشتـفـاق العـربـي وإرجـاع الـاسم إلى

برغواط. قيل ان نبوة صالح متأثرة برواسب مسيحية. وقد تكون متأثرة بدعة شيعية، إذ لا دليل على أن المغرب لم يعرف في ذلك العهد سوى دعوة الخوارج. (انظر محمد الطالبي، 1973، ص 223). يركز الدارسون على التحوير المقصود للطقوس الإسلامية الدال على عزم وتصميم لكي يكون إسلام البربر مخالفًا لغيره وهذا ميل قديم إذا تذكّرنا ما قلنا سابقًا عن الحركة الدوناتية. المهم في نظرنا هو أن مؤسس الديانة البرغواطية لم يرفض تعاليم وطقوس الإسلام واكتفى بتحويرها، وهذا اعتراف ضمني بقيمتها الحضارية. السؤال العالق ليس ظهور تلك الديانة، البربرية اللغة والمضمون، إن صلح كل ما قيل عنها، بل عدم انتشارها جنوباً وشمالاً. لماذا بقيت محاصرة عدة قرون في معقلها الأصلي؟.

وراء موطن البرغواطة يمتد الجنوب المغربي بأوديته وجباله وصحرائه والذي لا نكاد نعرف عنه شيئاً محققاً في تلك الفترة. يطلق الإخباريون والرحلة عليه اسم سوس وهو اسم مبهم حيث ينطبق أحياناً على مجموع المغرب الأقصى كما عند ابن أبي زرع. نقرأ مثلاً عند الناصري وهو ينقل كلام سابقيه: «ثم ارتحلا نحو بلاد طنجة فسارا حتى عبرا وادي ملوية ودخلوا بلاد السوس الأدنى وتقدما إلى مدينة طنجة» (I ص 139).

بجانب هذا نستقي بعض المعلومات عن منطقة الريف. نتعرف على متنبي آخر اسمه حاميم دعا هو الآخر إلى دين خاص متأثر بالدعوة الإسلامية، أو إلى إسلام متأثر بأعراف بربرية محلية. رغم هذه الأخبار المتفرقة لا يجب أن نتصور أن كل دعوة في ذلك الوقت كانت تتنكر قليلاً أو كثيراً لأصول القرآن والسنّة. نجد في نكور قرب مليلية دولة صالح بن منصور وهو قائد عربي حارب الخوارج ثم اعتنق الدعوة الأموية أيام الوليد. وبقيت الإمارة في أسرته من سنة 194/809 إلى 305/917. وكذلك في سبعة دوله بني عصام البربرية الأصل على ما ييدو التي بايعت الأدارسة وبقيت وفية لدعونهم إلى أن استولى الخليفة الأموي الناصر على المدينة سنة 319/931. في هاتين المدينتين القريبيتين من الأندلس كانت السلطة تخدم إسلام الجماعة وتعمل على نشره.

هذا كل ما نستقي من أوائل الرواية وهو قليل. ربما وجدت سلطات أخرى لم تعمّر أو لم تنسع فلم تصل أخبارها إلى الرحالة أمثال ابن حوقل والبكري. يبقى أن الانطباع الذي يخرج به القارئ هو أن الأحوال السائدة آنذاك في شمال المغرب الأقصى لم تكن لتساعد على تأسيس دولة مستقرة منظمة بالمعنى الكامل. كانت المنطقة المحدودة بجبال الريف والمحيط والأطلس مكسوة في معظمها بغابات كثيفة، يسكنها عدد، أقرب إلى القلة منه إلى الكثرة، من المزارعين القاطنين في مساكن متفرقة أو في مداشر صغيرة لا ترقى إلى مرتبة المدينة، باستثناء الموانئ المقابلة للأندلس على شاطئ المتوسط. بدأ الإسلام ينتشر ببطء انطلاقاً من مراكز حضرية قليلة أنشأها العرب الوافدون من الشرق أو إفريقيا أو الأندلس. نتكلم إذن على فترة تمهدية لم يتبلور فيها بعد وجه الإسلام المغربي. إلا أن التحويلات التي ذكرناها والتي قامت بها جماعات من المزارعين الذين كانوا يعيشون عيشة عزلة وانغلاق، خارج المسالك التجارية، هي نفسها خدمت الدعوة الإسلامية وهيأت الظروف للطفرة الحضارية التي قامت بها دولة الأدارسة.

الأدarse

يواجه مؤرخ الدولة الإدريسية المعاصر صعوبات جمة، والسبب هو أن مدينة فاس التي كانت قاعدتها وأكبر مائرتها كبرت واتسعت حتى أصبحت عاصمة القطر المغربي كله، وذلك في نفس العهد الذي رأى نشأة كتابة تاريخية مغربية. فظن أولئك المؤرخون أن فاس زمانهم هي فاس الإدريسية وسجروا تلقائياً خصائص الدولة المعاصرة لهم على دولة بني إدريس. نشعر بهذا التحوير، تحويل التاريخ إلى أسطورة وهو أمر شائع في تاريخ التاريخ، إلا أننا لا نكاد نملك الوسائل النقدية للكشف عنه، أي سبل العودة من الخيال إلى الواقع. وما زاد الأمر غموضاً هو أن ابن خلدون، الذي كان يعرف المغرب الأوسط أكثر من الأقصى، جمع المعلومات المنحدرة إليه، ألفها وذهبها، فأعطها مظاهر الصحة. من واجب المؤرخ المعاصر أن يعود إلى الأصول كلما أمكن ذلك، والأصول هي المخلفات المادية من بنيات ونقائش ونقوش، وإذا تعذر ذلك وتعارضت الأخبار، فعليه أن يرجع شهادة الكتاب

الأندلسيين السابقين على العهد الذي ترسخت فيه الرواية التقليدية مع الاحتراز من تحاملهم في بعض الحالات⁽¹⁾.

تبدأ القصة بوصول إدريس بن عبد الله الحسني، أحد حفدة علي بن أبي طالب، إلى المغرب. يقال أنه نجا من مجزرة فخ (786/169) وفر على وجهه خائفاً من نعمة بنى العباس. قصد المغرب، شمال المغرب الأقصى على وجه الدقة، حيث كانت الظروف مواتية بفراغ البلاد من حكم إسلامي.

من هذه النقطة الأولية يبدأ الغموض. جاء إدريس إلى المغرب لاجئاً أم مبعوناً؟ بعد معركة فخ أم قبلها؟ نجد في كتب المقالات خبراً لا يردهه الكتاب اللاحقون مع شغفهم المعروف بالنقل. يقول الأشعري في مقالات الإسلاميين: «ثم خرج محمد بن عبد الله بالمدينة وبيع له في الأفاق فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى وحميد بن قحطبة فحارب محمد حتى قتل ومات تحت الهدم أبوه عبد الله وعلي بن الحسن بن الحسن وقتل بسببه رجال من أهل بيته ووجه محمد بن عبد الله أخاه إدريس بن عبد الله إلى المغرب ولولده هناك مملكة». (ج I ص 145). ثم يذكر المؤلف ثورة إبراهيم، أخ محمد وإدريس، قبل أن يتطرق إلى ثورة الحسين بن علي التي انتهت بمجزرة فخ. حسب هذه الشهادة المأخوذة، حسب القرائن، من أصول زيدية معترالية، تكون علاقة إدريس بالمغرب أقدم مما يقال. فتغير بذلك تواقيت (كرونولوجية) الدولة بكمالها. لكن لماذا حرص المؤلفون المتأخرون على تأثير وصول إدريس وجعله مجرد لاجئ؟ قد نجد تعليلًا لذلك في ما يرويه الأشعري بعد الخبر السابق: «ثم خرج إبراهيم بالبصرة فغلب عليها وعلى فارس وأكثر السوداد وشخص عن البصرة في المعزلة وغيرهم من الزيدية ي يريد محاربة المنصور ومعه عيسى بن زيد بن علي فبعث إليه جعفر بعيسى بن موسى وسعيد بن سلم فحاربهما إبراهيم حتى قتل وقتلت المعزلة بين يديه».

(1) المسألة مرتبطة بأخرى، بالغة الخطورة في المغرب الأقصى والأوسط. وتعني قضية الشرف. تتدخل إذن اعتبارات سياسية واجتماعية، وطنية وعائلية وشخصية. فيصعب التوفيق بين الآراء والشهادات. ونرى ذلك حتى فيما يكتبه اليوم المشارقة (د. حسين مؤنس وغيره)، يجب الرجوع في كثير من المشكلات إلى كتاب دنييل أوسطاش، *الجامع في الدراما الإدريسية والمعاصرة لها* (الرباط، 1 - 1970).

يبدو أن ما دفع الرواة إلى تأخير تاريخ وصول إدريس وربط ذلك بمعركة فتح لا بثورات سابقة، هو العزم على فصل إدريس عن المحيط الذي تربى فيه وهو محيط الدعوة الزيدية المعتزلية. إلا أن الرواة لم يحكموا عملهم التنجيحي فتركوا ثغرات في روایتهم المختزلة. منها أنهم يؤكدون أن إسحق بن محمد بن عبد الحميد، أمير الأوربة، القبيلة التي آتت إدريس، كان يرى رأي المعتزلة وهذا خبر غريب إذا تذكروا ما يقوله نفس الرواة عن جهل السكان باللغة العربية وعن انتشار اليهودية والنصرانية والوثنية بينهم، وهو إلى ذلك خبر يثير عقيم إذ لا يؤثر في سير الأحداث في الرواية التقليدية. ونفس الأمر بالنسبة للتركيز على أن قاتل إدريس، سليمان بن جرير المعروف بالشماخ، كان من متكلمي الزيدية.

يبدو إذن أن شيعة علي كانت تفعل مثل الخوارج وتنظم دعوة باتجاه المغرب ومناطق نائية أخرى، وذلك طوال القرن 12/ VII. واهتمت بالمغرب خاصة، من بين الفرق الشيعية، الفرقة الزيدية المتداخلة مع الاعتزال بسبب علاقه واصل بن عطاء ويزيد بن علي. لم تكن الزيدية الواصيلية من الغلة بل تميزت بمقالات كلامية وفقهية معتزلة قبلتها فيما بعد المذاهب السننية. نجد اختلافاً واضحاً بين المصادر القديمة والمتأخرة فيما يتعلق بآراء إدريس بن عبد الله. تقول الأولى انه كان شيئاً معتزلياً، كما رأينا، وتؤكد الثانية أنه كان سنانياً. والتوفيق بين الرأين ممكن لأن الكلام هنا على بداية التشيع والاعتزال، لا على ما آتى إليه أمرهما في القرن 4/ X بعد أن تطعم الاعتزال بالفلسفة وبعد أن أصبح التشيع فاطمياً باطنياً. كانت آراء إدريس، على الأرجح، آراء زيد بن علي، قريبة مما اتفق عليه من بعد أهل الجماعة. والرسالة المعزوة إليه، والتي يدعو فيها أهل إلى طاعته، والمأحوذة من مخطوط زيدي يوجد في خزانة الأمبروزيانة بابطالي، لا تزيد على إثبات علاقته بالدعوة الزيدية بتركيزه على الظلم الذي لحق آل البيت دون التعرض إلى أي من مسائل العقيدة (انظر أعلام الأعلام لابن الخطيب، ج III تحقيق العادي والكتاني).

كتب هنري تيراس في تاريخ المغرب (ج I، ص 107 إلى 199) فصلاً عن الأدarsة بأسلوب لاذع ملئه الحقد والتحامل، لد الواقع ظرفية انتهازية

واضحة، وأيضاً لسبب أعمق وهو أنه لم يفهم هذه النقطة بالذات، أي أن الدعوة الزيدية ليست فاطمية باطنية وإن اعتمدت هذه وتلك على حق علي وبنيه في الخلافة.

أكبر الظن إذن هو أن إدريس كان متأثراً بالأفكار الرائجة في محطيه العائلي، أي بالزيدية والواصلية، وأنه توجه إلى المغرب في تاريخ متقدم محدد بالستين 158/775 و 169/787، وعلى كل قبل التاريخ المعتمد وهو ربيع الأول سنة 172/808. وكون أول مسكونك عشر عليه مصروف بتذكرة ومؤرخ بسنة 172، يشهد للنظرية الأخيرة لا للنظرية التقليدية، كما يظن أوستاش. إذا قبلنا هذا التصور فإننا نستطيع عندئذٍ أن نلقي بعض الضوء على جوانب غامضة من ممارسات آل إدريس السياسية.

وصل إدريس في أعقاب مبعوثين آخرين، توقف بعضهم في تلمسان وواصل بعضهم السير إلى طنجة ومنها إلى وليلي، قلب المنطقة التي عرفت منذ قرون نظاماً سياسياً، على يد ملوك من البربر أولاً ثم على أيدي قناصل روما. وجد إدريس قاعدة ممهدة، منظمة، مرتبطة بالأندلس وإفريقيا. هذه افتراضات تبدو معقوله بالنظر إلى ما نعلم من الأحوال السابقة. أما إذا انطلقنا من المصادر المتأخرة فإننا نواجه إشكالات عديدة. يقال إن وليلي والمنطقة القريبة منها كانت على علم بأخر المناظرات الكلامية الجارية في البصرة، لكن يعيش بجوارها قبائل تدين بالنصرانية واليهودية والمجوسية ولذلك وجب قتالها. إذا صح الخبر، ماذا عن غزوة عقبة بن نافع؟ هل توغل بالفعل في البلاد حتى شاطيء المحيط؟ ماذا عن ثورة 127/740؟ هل كانت خارجية صفرية بالفعل؟ لو كانت كذلك لوجب أن نتصور أن الخوارج والشيعة والمعزلة كانوا شركاء في دعوة واحدة، وإلا كيف يستقر إدريس بين خصوم له ولبيه؟.

بالعكس من كل هذا، إذا تصورنا أن شمال المغرب لم يتأثر كثيراً بتعاليم الإسلام إلى ذلك الحين، وهذا ما يُشير إليه الإخباريون ضمناً إذ يلتجاؤن إلى مفهوم الردة المستوحى مما حصل لأبي بكر مع الأعراب، فإننا نفهم لماذا اتجه اهتمام الدعوة الزيدية إلى المغرب بخاصة، لأن الإمامة في

أعينهم هي بالضبط تسيير الدعوة والجهاد في سبيلها. ومما يرجح افتراض دعوة زيدية سابقة على مجيء إدريس ما نلاحظه من تبصّر وحكمة في تصريف الأمور أثناء تأسيس الدولة الإدريسية. قد يكون المدعو راشد أحد الدعاة. عندما يقال أنه بربري، فإن الكلمة قد تعني أنه تردد على المنطقة واشتغل فيها حتى تبرّر، أي ثقف اللغة والعوائد المحلية. ومن المرجحات الأخرى أن إدريس لم يدع الإمارة أو الملك، بل ادعى الإمامة وتشبث بها هو وبنوه. وللإمامنة، كما قلنا، معنى خاص ومسؤوليات محدودة حتى عند المعتدلين من الشيعة. واسم العالية أو العلية التي أطلقها إدريس الثاني على قاعدة ملكه ترتّب رتّب لا تخفي على العارفين، خاصة إذا استهدف من بنائها استقطاب أعداء الأمويين والعباسيين.

كان من الطبيعي في هذا السياق أن يهتم إدريس بأمرتين اثنتين: اختطاط مدينة تكون قاعدة الدعوة، ونشر تعاليم الإسلام بالتركيز على فضائل أهل البيت. وكان من نصيب ابنه وخلفه إدريس الثاني أن يحقق الهدفين. أسس مدينة فاس، وكان تأسيسها من أبرز أعمال الدولة وأبعدها أثراً في تاريخ الغرب الإسلامي. أسسها على مراحل وبدون شك قبل السنة المعتمدة للأخبار. إن المدينة كانت منذ البداية واستمرت كذلك لمدة طويلة، مزدوجة، تضم مدینتين: إحداها وهي فاس الأصلية تعود إلى عهد إدريس الأول، والثانية مستجدة أطلق عليها إدريس الثاني اسم العالية. ثم غلب اسم فاس على العدويتين. المهم من الناحية التاريخية هو أن موقعها كان موفقاً إلى حد أن الرواة احتلقو العجائب والغرائب لتحليل اختياره مع أن اختياره يدل على حنكة وتجربة ومعرفة مسبقة بالمنطقة كما أشرنا إلى ذلك .منذ نمت المدينة بسرعة وأصبحت مقصدًا لكل جماعة من العرب نقمت على حكامها في إفريقيا أو الأندلس. حصل ذلك سنة 805/189 فجاء إلى فاس عدد من القيروانيين والأندلسيين وسنة 818/202 بعد ثورة الربض في قرطبة على الأمير الأموي الحكم الأول.

منذ البداية عمل إدريس الأول على ضرب سكّة باسمه تدل على استقلاله بالحكم وعدم تبعيته لأية سلطة خارجية عن منطقة المغرب. ومما

يلفت النظر كثرة المسكوكات التي تم العثور عليها إلى حد الآن الموجودة في متاحف متعددة من العالم، إلى حد أنه أصبح من الممكن كتابة تاريخ الدولة اعتماداً على النقود وحدها، لولا التناقض الحاصل بين المعلومات المستخرجة منها والأخبار المروية والتي يتعلق بها الدارسون لأغراض ودوافع مختلفة ومتباعدة ⁽¹⁾. من الوجهة التي تهمنا في هذا الكتاب يجب ربط ضرب السكة في أماكن متعددة ومتباعدة بأمررين: مراقبة طرق التجارة من جهة وبسط السيادة على كل جهة تغلغلت فيها الدعوة من جهة ثانية. من أبرز هذه الجهات ناحية تلمسان التي كانت مسرحاً للدعوة محمد بن سليمان أخ إدريس الأول. يقال إن هذا الأخير هاجمها سنة 790/174 وأخضعها لسلطته، وإذا كان هذا الخبر يدعى إلى الشك فإنه من المحقق أن إدريس الثاني أرغم ابن عمّه محمد بن سليمان على مبايعته سنة 814/199. كما اتجهت أنظاره نحو الجنوب فاستولى على مدينة شالة على حدود منطقة برغواطة. ثم دخل بجيشه ناحية سوس وقد صد مدينة نفيس، فأخضعها سنة 812/197، وكذلك أغمات. إذا ألقينا نظرة على الخارطة تتحققنا من أهمية هذه المدن السياسية (توحيد الدعوة الحسنية) والتجارية، لأنها كانت كلها، بما فيها فاس، في ملتقى الطرق التي تربط الصحراء بالأندلس من جهة وبإفريقيا من جهة ثانية. وقد نفهم إهمال الأدarsة النسبي البسيط الأطلسي (تامسنا) حيث غلت برغواطة بموقعها النائي عن المسالك التجارية الكبرى.

يتضح هكذا أن الأدarsة قاموا بالفعل بنشر الدعوة الإسلامية في الجزء الشمالي من المغربين الأوسط والأقصى، كما قرر ذلك مؤرخو العهد المريني. ما يهمنا بصفة خاصة هو أن الدعوة مستّ شمال المغرب، من تلمسان إلى المحيط ومن المتوسط إلى ثغر شالة، ومستّ كذلك المنطقة المؤدية إلى سوس من حدود تادلا إلى مشارف الأطلس الكبير. واتسمت الدعوة «بتشييع حسن»، أي بتعلق بآل البيت عندما يوقون أنفسهم على الدعوة وعليها وحدها. وندرك أهمية هذه الملاحظة عندما نرى الأخطاء التي يرتكبها

(1) انظر أوسطاش، ص 26، هامش رقم 4، حيث يوضح خطأ ليفي - بروفنسال في اعتماده على درهم اتضح أنه ليس إدريسياً ولم يضرب سنة 186 بل سنة 189. وكذلك درهم خاركوف الذي ذكره ماسينيون في كتابه عن المغرب في بداية القرن XVI.

كل من يتغافل عنها في تقييمه للأحداث اللاحقة، كما لو كان تاريخ المغرب يبدأ دائمًا من لا شيء، كما لو كان عمل كل دولة يختفي من الوجود بذهاب ريحها ومقتل أمرائها.

ماذا عن دولة إدريس وبنيه؟

كانت في غاية البساطة. وهذا لم يكن لينقص من أثراها في الفوس، بل بالعكس. كانت تتلخص في جيش مكون من المستجبيين إلى دعوة الجهاد، ومن بيت مال تموّله غنائم الحرب وأداءات غير المسلمين من جزية وخراج، ومن أرباح ضرب السكة. كان إدريس الأول في كفالة من أجاروه: فكان لا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة رؤساء القبائل وخاصة قبيلة أوربة. لا شك أن إدريس الثاني المولود في المغرب، من أم ببرية، تضائق من هذا الوضع وأراد أن يحول الإمامة إلى إمارة فعلية. فاتخذ حرساً خاصاً به مكوناً من خمسمئة فارس من العرب الوافدين عليه من الأندلس وإفريقيا. ارتكب إذن، حسب الرواية، نفس الخطأ الذي ارتكبه يزيد بن مسلم في القiroان سنة 720/102، والذي تسبّب في ثورة الخوارج. نجمت عن قرار إدريس الثاني أزمة خطيرة سنة 192/808. وقد يكون لهذا التاريخ علاقة بانتقاله من وليلي إلى المركز الذي كان أبوه قد أسسه على ضفة وادي فاس، فاتخذ فيما بعد تاريخاً للتأسيس الفعلي للمدينة. ماذا كانت خطورة الأزمة؟ من الصعب جداً التمييز بين ما حصل بالفعل وما تخيله الرواية المتأخرة من تأثيرين بحالات مماثلة (حالة الأنصار مع المهاجرين، علاقة بني العباس بالخراسانيين، الخ) سنواجه هذه الصعوبة في تاريخ المغرب كلما تعلق الأمر بأوليات كل دولة حتى عندما يكون الراوي معاصرًا لها. لقد رسخ في ذهن الأخباريين المسلمين (وغير المسلمين) إن كل حالة أصلية وصفها الأقدمون لا بد وأن تصبح عادة مستقرة. فلا يتصورون أن يكون الخبر الذي يروونه هم تماماً مكتملاً إلا إذا أعاد تمثيل تلك الحالة الأصلية. لا يهمهم أن تكون هناك شهادة ما داموا مقتنيين بأن ذلك حاصل لا محالة. ومن هنا وجب علينا الآن الاحتراز الشديد من كل خبر «معد» ومكرر. التكرار دليل الصحة عند الأقدمين وهو بالنسبة لنا قرينة الاحتيال والتضخيم أو التزيين.

لكن الرواية، حتى المضخمة والمنمقة، تشير إلى حالة ما. تشير هنا إلى أن إدريس الأول تصرف أولاً وأخيراً كإمام دعوة، مهتم بتنظيم حملات جهادية. فعل ذلك تلقائياً لأنه كان في الأصل والتكون داعية مثل راشد مولاه. أما إدريس الثاني فإنه لم يكن كذلك، إن صبح أن مبaitته تمت وهو ابن الحادية عشرة. لا شك أنه تأثر بأقوال الوافدين عليه من القفروان وقرطبة والذين رأوا فيه أميراً مرشحاً لمنافسة الأمويين والعباسيين. فتجدد البيعة، المشار إليه في الأخبار، يعني بيعة من نوع جديد، بيعة إمارة. هذا التغيير في الاتجاه بدا وكأنه تراجع عن مضمون البيعة الأولى وهو الذي خلق أزمة لا ندرى بالضبط عمقها ومداها. من مزايا هذا التصور للأحداث أنه يلقي بعض الضوء على ما حصل بعد موت إدريس الثاني (828/213) والذي كان دائماً موضع استغراب الدارسين.

يقول الأخباريون أن محمد بن إدريس، بعد توليه الأمر، قرر بإشارة من جدته كنزة أن يحتفظ بمنصب الإمامة وإدارة مدينة فاس وأن يوزع الباقى على سبعة من أخوته الأحد عشر. اختلف الدارسون في تعليل هذا الإجراء. عادة بربرية؟ ضرورة جغرافية باعتبار أن المملكة الإدريسية لم تكن وحدة متماسكة؟ أم، بكل بساطة، عودة إلى الأصل، إلى مفهوم الإمامة كما مارسها إدريس الأول.

لم يكن التوزيع يهم السلطة بقدر ما كان يهم مراكز الدعوة. هذا ما كان يساير منطق البيعة الأولى ولم يعد يطابق الواقع الذي أحدهته سياسة إدريس الثاني. أصبحت فاس عقدة المواصلات بالنسبة لكل شمال المغرب، فلم يعد في الإمكان أن تعتبر فقط كمقر دعوة. كان لا بد أن يتطلع كل واحد من أبناء إدريس إلى تملكها وبالتالي التحكم في الطرق والمسالك التجارية.

بدأت النزاعات بين الأخوة ولم تنته إلى بعد أن انهى البناء كله وتمزقت وحدة الأسرة الإدريسية وغلبت على أمرها في بداية القرن IX/4. يروى الإخباريون هذه الواقع ويطيلون الكلام فيها بدون هدف واضح. ومع الإطالة والاطناب يبقى كلامهم ناقصاً.

وهذا ما دلت عليه اللوحة المنقوشة التي تعزو بناء جامع القرويين إلى

الإمام داود بن إدريس وهو غير مدرج في لائحة الحاكمين على مدينة فاس (ع). الهداي التازى، مجلة المعهد المصري في مدريد، ج VI، 1958، ص 277 إلى 281).

ورغم أن هذه الحروب تبدو لنا الآن عقيمة ومملة، فإنها عمقت العقيدة الإسلامية في شمال المغرب. هذا أمر ملموس، فهمنا أم لم نفهم كيف حدث. لكن العقيدة هنا غير مرتبطة باللغة، اعتناق الإسلام لا يعني بالضرورة التعرّب، بل كثيراً ما يحصل العكس. ولنا على ذلك دليل وهو أن بني حمود، وهم من ولد عمر بن إدريس، الذين استقروا في منطقة الريف، واعتلو عرش الخلافة في قرطبة بعد سقوط دولة بني أمية سنة 1016/407، كانوا لا يتكلمون بالعربية (انظر عبد الله عنان، الدولة العامرية، 1158، ص 160).

استمرت الدعوة الإدريسية حتى بعد أن انهارت الدولة هذا ما لا يمكن إنكاره، إذ آثاره لا زالت قائمة إلى اليوم في شمال المغرب. هذا الدور هو الذي أغضب مؤرخي عهد الاستعمار أمثال تيراس. فاعتمدوا على بعض الأقوال المغرضة لكتاب أندلسين كانوا في خدمة أمراء بني أمية ليحطوا من قدر الأدارسة والتقليل من شأنهم. ونرى اليوم في بعض المؤلفات ردة على هذا التحامل. لكن الآن، بعد الاعتراف بهذا الدور الحضاري، يليق بنا أن نحاول ما يمكن تمييز الحقيقة التاريخية من الأسطورة التي نسجها كتاب القرن XIV/8 في عهد لم يكن للدولة الحاكمة أي دافع لمنافسة الدعوة الإدريسية.

إمارات الخوارج

حاول الخوارج بعد انتصارتهم المتواتلة على جيوش الخلافة أن يقيموا دولاً مستقلة في المنطقة المحررة والتي كانت تمتد من نهر ملوية غرباً إلى الزاب شرقاً.

قام بالمحاولة الأولى أبو قرّة، أحد كبار فرسانهم، وذلك في تلمسان التي كانت مركز تجمعهم قبل التوجه إلى ميادين القتال. لعب أبو قرّة دوراً

سياسياً وعسكرياً في غاية الأهمية أيام عبد الرحمن بن حبيب ومحمد بن الأشعث وعمر بن حفص، إذ استطاع أن يوحد كلمة الخوارج بل جل السكان في مجموع المغرب الأوسط حتى مشارف طبنة. لكن بعد تراجع جيوش الخلافة عن شرق الزاب لم نعد نسمع له ذكراً في الأخبار. لا شك أن محاولته تأسيس دولة باعت بالفشل بسبب قرب تلمسان من قاعدة إمارة خارجية هي الأخرى، يعني تاهرت. انتهى أمره سنة 786/170 قبل ظهور الدعوة الإدريسية لما استولى على المدينة محمد بن خزا المغراوي.

تأسست إمارة خارجية ثانية جنوب الأطلس سنة 757/140. هل تعلق الأمر بتأسيس حقيقي أم بإحياء مدينة كانت موجودة من قبل ولحقها خراب؟ هذا ما لم يتضح من تمحيص الأخبار المتضاربة (دنيل ماكول، الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة، 1975، الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي، 1978). كان على رأس الجماعة التي استقرت هناك عيسى بن الأسود وهو حسب الرواية مولى للعرب، لكن مؤسس الدولة هو أبو القاسم بن سمكوا الذي كان زعيماً محلياً. وتعرف الدولة التي حكمت سجلماسة زهاء قرنين بالمدرارية من اسم رابع أمرائها من سلالة أبي القاسم. يعتمد أغلب الدارسين على ما جمع من أخبارها ابن خلدون، ويستخلصون أن التزاعات كانت دائمة فيها بين جناحي الحركة الخارجية: الجناح الصفري المتطرف والجناح الأباشي المعتدل. انتهى هذا الأخير بكسب المعركة، فمهّد الطريق لاحتضان المذهب المالكي أواسط القرن $\frac{1}{4}$ والأمير آنذاك هو محمد بن الفتح بن ميمون. وبموازاة مع هذا التطور في العقيدة تحدثنا الأخبار وبإسهاب عن جودة السكة الذهبية التي كانت تضرب باسم الأمير المدراري. أو ليست هناك علاقة بين الخبرين؟ .

ندرك الدافع لاختيار الموقع كقاعدة لإمارة مستقلة، ونفهم كذلك الانتقال من حياة قناعة ونقاش، ملائمة لتعاليم العلّة، إلى عيشة أكثر رفاهية وانفتاحاً على شتى المذاهب. يقال أن المنصور بن اليسع كان يأخذ الخمس على مناجم وادي درعة وذاك سنة 823/208، أي ما ينchez المائة سنة قبل سقوط المدينة. كان أميرها إذن في سعة ورخاء. لا ينعت الإخباريون أمراءبني مدرار

بالأئمة؟ هل هذا سحب على أوائل الدولة لما صارت إليه بعد اعتناها المالكية أم هو اختيار أصلي حيث كان الخوارج يعترفون كلهم بإمامية واحدة وهي المستقرة في تاهرت؟.

ونصل هكذا إلى أهم الدول الخارجية، التي نعرف عنها الكثير بسبب استمرار المذهب الأباضي في عدة مناطق من الشمال الإفريقي وحفظ أنصاره على كتبهم القديمة. بهذه الطريق انحدرت إليها مصادر مهمة اكتشف قسم منها أثناء القرن الماضي في ناحية مزاب جنوب الجزائر الحالية. نشرت تلك النصوص وترجمت ولا زالت تدرس إلى يومنا هذا (مادة إباضية من الموسوعة الإسلامية بقلم الباحث البولوني ليفتسكي). الكلام على دولة تاهرت الرستمية. مؤسها هو عبد الرحمن بن رستم القبارسي الأصل الذي نشأ بالقيروان وعاش فيها أحداثاً خطيرة. في أعقاب فشل ولد عقبة بن نافع في محاولتهم تأسيس دولة مستقلة في إفريقيا، سقطت القيروان سنة 758/141 في أيدي جماعة من الغلة المتعصبين لاندرى بالضيطة هل كانوا خوارج صفرية أم خليطاً من المسلمين والوثنيين. استباحت الجماعة المتغلبة كل المحارم ولم تقف عند حدّ. فاستغاث السكان بقائد خارجي معروف باعتداله وحلمه وهو أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري الذي كان أميراً على طرابلس. فجاء هذا الأخير إلى القيروان وبعد أن دخلها وحررها من الغزوة ترك فيها عبد الرحمن بن رستم نائباً عنه. لكن الخليفة العباسي أرسل إلى إفريقيا جيشاً لا قيل للخوارج به. قتل أبو الخطاب وانهزم ابن رستم ودخل جيش الخليفة متصرراً إلى القيروان. حينذاك جمع ابن رستم كل من كان يرتبط بهم بحلف من البربر وقادهم إلى غرب الجزائر الحالية بعيداً عن مركز الحكم العباسي. جاء إلى موقع يبعد ستة أميال عن تيارت الحالية واحتل مدينة تاهرت. وبعد خمس عشرة سنة بايعه على الإمامة كل خوارج المغرب وببارك المبايعة خوارج المشرق وبخاصة فقهاؤهم بالبصرة.

قلنا ان المصادر حول دولة الرستميين كثيرة ومتعددة، بعضها معاصر وبعضها متاخر، بعضها أباضي وبعضها سني مالكي، لكنها تنقل كلها عدداً محدوداً من المعلومات، وهي أقرب إلى كتب المناقب منها إلى كتب الأخبار.

ما يتحصل لقارئها هو انطباع عم تترتب عنه استنتاجات قرية أو بعيدة. إذا أردنا أن نبقى في حدود المعقول، لا أن نملاً كل فراغ في الرواية بالتأويلات والتخيلات، نقول إن تاهرت مثلت في أوائلها المثل الأعلى للحكم كما تصوره المعتدلون من الخوارج. نقرأ في كتاب أبي زكريا أن ابن الأشعث، قائد الجيش العباسي، أرسل عيوناً في وسط الخوارج فعادوا وأوجزوا له القول: «رأينا رهباناً بالليل وأسوداً بالنهار يتمنون لقاءك كما يتمنّى المريض لقاء الطبيب» (السيرة وأخبار الأئمة، 1985، ص 71). قد لا يكون هذا هو رأي الأعداء ولكنه بالتأكيد تصور متاخر للإباضية لحياة أسلافهم. اتسمت سياسة ابن رستم بالاعتدال في الداخل والخارج، فأبرم عقد صلح وتعايش مع أمير القيروان سنة 787/171، وفتح باب المدينة لغير الخوارج، بل لغير المسلمين. امتلأت تاهرت بتجار من مختلف النحل، بل يبدو أن الجميع كان يشارك بكيفية ما في الحياة العامة إذ لم تكن المناظرات الكلامية، وكانت متواصلة، عن القرارات السياسية مقصورة على الخوارج وحدهم. بقيت الإمامة في عقب ابن رستم، وطالت ولاية كل إمام، عبد الوهاب وابنه أفلح وخاصة. رغم هذا لم تتسن السلطة بالاستبداد الذي كان يطبع حكم العباسين وولاتهم. يشترط في الإمام العلم والشجاعة والتقوى وأن يحكم بكتاب الله وسنة نبيه وآثار الصالحين قبله، دون أي شرط آخر يضمن امتيازاً لفرد أو جماعة. كانت السلطة المخولة للإمام واسعة في ظاهرها، ولكنها كانت تحت مراقبة الجماعة في تاهرت وخارجها. يمكن القول إن الحكم كان فعلاً شورى. ولئن كثر الجدال في مسائل العقيدة، فكان لكل مسألة جانب تطبيق سياسي، لا يظهر لنا جلياً الآن، ولكنه كان واضحاً للمعاصرين، إذا ما دققنا في أسباب الانشقاقات المتواتلة والمشروحة بإسهاب في المصادر الإباضية. نذكر على سبيل المثال انشقاق النكرين ورفضهم للإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن ورفع القضية إلى فقهاء البصرة، ونزاع أبي حاتم ويعقوب على الإمامة سنة 281/894.

من وراء الأخبار، المكررة والمتأثرة بأسلوب المناقب، عن المناظرات الكلامية والنزاعات على السلطة، نلمح أهمية تاهرت كمركز تجاري وكحلقة

وصل بين جهات الغرب الإسلامي .

ارتبطة أولاً بالشرق إذ حج إليها عدد مهم من خوارج الجزيرة والعراق ليروا عن كثب كيف تطبق آراؤهم بعيداً عن قبضة المسودة أي بني العباس، إذ كانت تنتع بمعسكر المسلمين . وبالمناسبة نقلوا إليها صدى آخر ووقع الجدل فيه بالبصرة وبغداد . ومن هنا نفقت سوق اعزال واصل بن عطاء وأصبح من المشاهد العادية المناظرات بين الخوارج والمعتزلة . وربطت تاهرت علاقات مع أمراء الأندلس ، فسافر إلى قرطبة ابنا عبد الرحمن بن رستم . ولا شك أن هذا النشاط السياسي الدبلوماسي كان يتوج علاقات أعمق وأهم وتعني بها العلاقات التجارية . ومن هنا اكتسح الارتباط بسجل ماسة أهمية كبرى ، إذ كانت الأندلس في حاجة ماسة إلى معادن الأطلس وذهب الصحراء . إذا كانت تاهرت معسكر الإمامة بالنسبة لمجموع الخوارج من جبل نفوسه إلى واحة سدراته ، فإنها كانت بأحرى قاعدة الحركة التجارية بكمالها في المغرب الأوسط . إلا أن تأثيرها كان معنوياً بالدرجة الأولى . لم يكن للإمام جيش نظامي محترف ولا حرس خاص به ، ولا إدارة قوية ومتفرعة ، ولا جباية متنظمة (إن الخوارج يدفعون إلى الإمام صدقات) . فكان لهذا عاجزاً عن التخطيط لسياسة توسيعية . بل يمكن القول أنه كان من مصلحة تاهرت أن لا تكون لها سياسة توسيعية ، وأن جهادها ينحصر في الانتصار للمذهب الصحيح بالمجادلة والمناظرة . نمت التجارة فيها بسبب سياستها المعتدلة ، فعرفت رفاهية زادت من ميلها إلى الانفتاح والاعتدال . وهذا ميل ، نلاحظه نحن اليوم وإن لم يركز عليه الرواية القدامي ، عمّ المنطقة كلها طوال القرن 3/IX ، من القironان إلى قرطبة مروراً بفاس ، ومن سجل ماسة إلى تاهرت . وهو تطور طبيعي أوقفته مؤقتاً بالعنف والغزو الدعوة الفاطمية . عندما سقطت تاهرت سنة 908/315 لجأ سكانها حاملين كتبهم الإباضية إلى واحة سدراته قبل أن ينحازوا إلى منطقة مزاب حيث لا يزالون يعيشون إلى اليوم متوفين على غيرهم بخبرتهم التجارية .

نلخص الآن انطباعاتنا عن المنطقة التي أسميناها غرب المغرب الكبير ، مقابل إفريقيا ، وتعني الشطر الغربي من المنطقة كلها . فنقول إنها على العموم

ليست وطن ممالك، رغم ما يقول الدارسون المتأخرون عن الأدارسة، بل وطن مدن مستقلة أو في تعبيرنا مدن شوري. ونذكر أن الشوري كلمة سامية قديمة، كانت تطلق في قرطاج الفينيقية على الأرض العمومية.

تدور الأخبار على مدن أو تجمعات مدنية منظمة غنية نشطة تعيش تحت سلطة أقرب ما تكون من الشوري. الفرق ضئيل، إذا نظرنا إلى ممارسة السلطة، بين أمير في أغمات أو في نفيس، وحتى في فاس أو تلمسان، وأمير في تاهرت أو في سجلماسة، والعلاقات بين هذه المدن كلها كانت مستمرة، فتأثر الواحدة بالأخرى. وهذا وضع شبيه بما عرفته اليونان القديمة أو إيطاليا الوسيطية والذي أطلق عليه الدارسون نظام المدينة - الدولة. النقطة المطروحة هنا تتعلق بالمناطق الفاصلة بين المدن. هل كانت تابعة لقواعد الحكم أم مستقلة عنها؟ في الحالة الأولى نحن أمام ممالك، وهذا ما يوحى به الإخباريون ويتأثر بهم الدارسون المعاصرون، لكن هؤلاء الإخباريون لم يكونوا يتصورون إلا نظام المملكة وما خرج عنها فهو في حكم السيبة أو الجاهلية وعرضة للمهاجمة في آية لحظة. أما إذا كانت سلطة الأمير الفعلية لا تتعدي أحواز المدينة وتحول بعدها إلى علاقة حلف وحسن الجوار مع سكان الأفاق الذين يحكمون أنفسهم حسب قواعد تقليدية خاصة بهم، عندئذٍ نحن أمام نظام المدينة - الشوري. وهذا النظام هو الملاائم الاقتصاد مبني أساساً على التجارة البعيدة المدى التي كانت تربط الصحراء بالبحر المتوسط والمشرق بالمغرب. تزدهر تلك التجارة إذا كانت مراكزها وهي المدن هادئة ومنظمة ومسالكها التي تخترق المفازات الفاصلة بين المدن سالمة من كل خطر، والسلام لا يتحقق إلا بعلاقات تفاهم وتعاون بين البدو والحضر.

ما يرجع التصور الثاني على الأول هو الوصف الدقيق الذي خلفه لنا اليعقوبي في كتابه البلدان. فهذا المؤرخ الرحالة، ذو الميل الشيعية الواضحة، تجول في المغربين الأدنى والأوسط في تاريخ يقع بعد سنة 873/260. يعتمد فيما يكتب على مشاهداته، على الأخبار التي استقاها مباشرة من التجار وأحياناً من ينتهي إلى أسرة حاكمة (عن عبد الرحمن بن محمد بن ميمون بن عبد الوهاب الرستمي)، فلا يمكن إذن إهمال شهادته. نجده يحدد

مواطن قبائل وعشائر مستقلة تمام الاستقلال، لا تؤدي ضريبة لأحد. يقول ذلك مستغرباً لأنه يأتي من الشرق العباسى، ومن إفريقيا الأغلبية حيث الدولة تعنى أساساً الجبایة. صحيح أن أقوال اليعقوبى تتطبق بالدرجة الأولى على المغرب الأوسط إذ يرجع أنه توقف في تلمسان ولم يدخل المغرب الأقصى، ولكن يفهم من كلامه أن منطقة سوس كانت أكثر ارتباطاً بسجلماسة وتأهرت منها بمدن الشمال، وذلك بسبب الحاجز البورغواطى. يمكن القول إذن أن المنطقة الممتدة من سوس إلى الأدرايس كانت تكون وحدة متجانسة. تتركز فيها السلطة في حدود مدن - شورى تجارية غنية ومفتوحة للقبائل المجاورة والمستقلة عنها.

II

إفريقيا الأغلبية

نعرف عن دولة بنى الأغلب أكثر مما نعرف عن غيرها من دول المغرب لأنها كانت ضمن الخلافة العباسية وهي في أوج عظمتها، فتكلم عنها لذلك جل المؤرخين المسلمين القدامى. لم تقطع قط العلاقات بين بغداد والقيروان، فعرفت الدولتان، العباسية والأغلبية، مصيرًا مماثلاً. انهارت الثانية تحت ضربات الفاطميين (909/296) وسقطت الأولى تحت حماية سلاطين الديلم الميالين إلى التشيع (945/334).

استقلت إفريقيا برضى وموافقة الخليفة هارون الرشيد. ففتحت الباب لاستقلال مناطق أخرى مثل خراسان ومصر وغيرهما. بعد أن أصبح الأمر واقعًا ثابتاً اجتهد الفقهاء وأضفوا صبغة قانونية عليه. فميزوا بين تولية العامل الذي يمكن عزله في أية لحظة وبين تولية الأمير الذي يمارس السلطة طول حياته، بل يملك الحق أن يختار من يخلفه مكتفيًا بطلب موافقة الخليفة. وكانت لهذه التبعية الشرعية رموز هي الخطبة والدعاة والخرج السنوي. كانت إفريقيا، قبل استقلالها، تتلقى إعانة من خزينة مصر برسم محاربة الخوارج. فأصبحت بعد الاستقلال تؤدي قدرًا معيناً لم يعرف على وجه الدقة: 800.000 درهم حسب ابن الأثير، 1.300.000 درهم و 120 سجادة حسب الجهشياري وابن خلدون. من المحتمل أن يكون الرقم الثاني يخص سنة استثنائية أو بداية الإمارة قبل أن تستثبت الأمور لإبراهيم بن الأغلب، في حين أن الرقم الأول هو ما استقرت عليه الأشياء بعد أن أصبح استقلال إفريقيا واقعًا لا رجعة فيه.

من المحتمل جداً أن يختلف مقدار الخراج من سنة إلى أخرى متأثراً بالأحداث الداخلية وبالأوضاع المناخية، لكن المبدأ بقي قائماً إلى نهاية الدولة لأن الأمير كان يعرف أنه في حاجة إلى مساندة الخليفة سياسياً وإلى مازرته عسكرياً، بل أن شرعية حكمه منوطه بموافقة ورضا الخليفة، لأن هذا الوضع هو بالضبط ما يميز الحكم السنّي عن غيره.

—وكما لم تحدّ ولاية ابن الأغلب في الزمان لم تحدّ كذلك في المكان. كانت قاعدتها هي إفريقيا، ولكنها كانت تعمّ نظرياً المغرب بأكمله ابتداءً من برقة. كل أرض استطاع الأمير الجديد أن ينزعها من أيدي أعداء الخلافة العباسية فهي تحت نظريه. دوره هو الوقوف حاجزاً منيعاً في وجه أي طامع أموي أو علوي تطلعت أنظاره إلى المشرق. إلا أن التجربة التي اكتسبها إبراهيم طوال حروبه ضدّ الخوارج في منطقة الزاب علمته الحيطة والاحتراس. فقمع بالمساحة التي كان يستطيع أن يراقبها بالفعل، أي المنطقة الممتدة من طرابلس (ولهذه المدينة أهمية كبرى في تأمين خط الاتصال مع مركز الخلافة) إلى خط يمتد من بجاية إلى غرب الزاب. عادت إفريقيا إلى الوضعية البيزنطية الوندالية، لا من وجهة الرقعة فقط بل حتى من وجهة السياسة العامة. رمت القلاع التي كانت القيادة البيزنطية قد شيدتها لمحاصرة سكان الأوراس جنوباً والقبائل الصغرى شمالاً. ولم يتطلع قط الأمراء الأغالبة، برأً على الأقل، إلى ما وراء الحدود التي رسمها لإفريقيا بوليس قيسرو والتي قبلتها الدول المتعاقبة عليها.

كان من الطبيعي أن يقلد الأمير سيده الخليفة في كل شيء، في التنظيم الإداري وفي التصرف السياسي. واجه بنو الأغلب باستمرار ثورات الجندي المكون من العرب الواقفين من المشرق لمحاربة الخوارج. فكما اصططع بنو العباس الترك لحماية أنفسهم من العرب والفرس، كذلك نظم بنو الأغلب حرساً خاصاً بهم من الوصفان والعيدين كلف بحمايتهم داخل القصور التي بنوها خارج القيروان. وكأسيادهم أيضاً ملأوا الدواوين بالموالي والأفارق أي من البربر الذين كانوا يتقنون اللاتينية ويدينون بالنصرانية. ونجد في القيروان كل الوظائف المعتادة في بغداد من وزارة وحاجابة وكتابة وبريد، الخ، كما نجد

دواوين الخراج والجند والصلك، وكذلك القضاء الذي كان حكراً على عرب المشرق أو العرب البلديين الذين قرأوا وتدربوا في الشرق.

وبطبيعة الحال لم تصل هذه البنية الإدارية مستوى من التنوع والتعقيد يقرب مما كان موجوداً في بغداد أو في مصر. كان المجتمع الإفريقي بربيراً في غالبيته والمجتمع القيرواني نفسه، وهو الموصوف فيما نقرأ من وثائق، كان يتسنم بكثير من البساطة. كم كان عند العرب الوافدين عليه من المشرق؟ قدره البعض بمائة ألف نسمة (100.000) (وليم مارسه، مقالات ومحاضرات، 1961، ص 177). على أي أساس؟ لا أرى سوى التشابه المفترض بين الوضعين العربي والوندالي، ومعروف أن عند الوندال لم يتعد ثمانين ألفاً (80.000). الافتراض معقول، لكن لا سيل إلى دعمه بالحججة الثابتة. ما يجب الانتباه إليه هو أن الهجرة العربية كانت أكثر تنوعاً من سابقاتها. كان الوندال كلهم تقريباً من الفرسان المحاربين، أما المسلمين فكانوا جنوداً وتجاراً وصناعاً وفقهاء، الخ.. زيادة على الفرق في التنظيم العائلي (التشابه أقوى في الواقع بين الغزو الوندالي والزحف الهلالي في أواسط القرن XI/4). كان لهذا التنوع أثره البالغ في اندماج العرب في المجتمع الأهلي. استقر أغلب الوافدين في المدن لأنهم كانوا يأتون في الغالب من الأ蚊ار، من العراق والشام، أي من المناطق التي ارتبطت بإفريقيا منذ عهد قديم. وهذه نقطة لا يتبه لها دارسون كثيرون. فيضعون البدايات حيث لا بداية أصلاً بل تواصل واستمرار. يتكلمون عن العرب وهم يفكرون تلقائياً بعرب الحجاز ويدوّنون هلال.

بقي في المدن الإفريقية عدد غير قليل من الروم (البيزنطيين). نشر على أسمائهم عندما تتكلّم المصادر والدراسات على الأطباء وأصحاب الصنائع في إفريقيا الأغلبية. ولعب الأفارق الذين كانوا فيما يبدو يتكلّمون اللاتينية والبربرية، دوراً أساسياً في ربط علاقات جوار وتعاون بين السكان القدامى والجدد، كما ساهموا في تكوين تلك العقلية الحضارية التي اتصفت بها القيروان وقلّدتها سائر الحواضر المغربية. وجاء مع الجيوش الإسلامية عدد لا يأس به من أبناء الفرس، داخل جماعة الخراسانيين. فاستقر بعضهم في

المدن، إلا أن أغلبهم فضل على ما يظهر الجلوء إلى المناطق الخاضعة لحكم الخوارج.

أشرنا إلى حد الآن إلى أقلية ضئيلة نسبياً وإن كانت متنوعة، أقلية تحيط ب أصحاب السلطة وتمثل الخاصة أو علية القوم لأننا نجدها مذكورة في النصوص ولعلنا نضخم دورها وحضورها بقدر ما يتعلّق ذكرها، أما أغلبية السكان خارج قاعدة الملك فإننا لا نكاد نسمع عنهم شيئاً يتعلّق بحياتهم اليومية، وإذا ما ذكروا فبأسلوب ينمّ عن الخوف منهم والارتياح في أمرهم. فهم البربر وهم الخوارج والنعموت لا تعني دائمًا وبالضرورة ما توحّي بها المفردات. إنها لا تشير دائمًا وفي كل حالة حالة إلى انتماء عرقي أو إلى رأي في العقيدة. يبدو أن المعنى هو ما كان متداولاً بين الرومان والميزيانطيين والهادف باستمرار إلى التمييز بين الإفريقيي المُرَوْفُ مِنْ وَالْمَعْوَرِي (المغربي) الذي يعيش خارج حدود الحاضرة. فهذا الأخير خارجي بالتعريف. ورث هذا المعنى الخلف عن السلف من الأسياد، ربما بتأثير من الأفارق سكان المدن، وعن قريب سينقلب إلى تضاد بين الحضري والبدوي. الحاصل إننا لا نعرف الكثير عن سكان الأرياف في إفريقيا. يقول البعض إنهم كانوا نصارى، خاصة في المنطقة الشمالية، وأنهم حافظوا على نصرانيتهم مدة طويلة، اعتماداً على بعض التقائش. لكن النصوص التي تروي بداية الدولة الفاطمية (أوائل القرن 4/ـX) لا تؤيد هذا الادعاء. ويفكّد آخرون أن سكان المناطق الشرقية والجنوبية اعتنقوا الإباضية ولم يكونوا يتصلون بالقيروان إلا في ظروف استثنائية. ويبعد هذا القول أكثر احتمالاً. وأيًّا كان الحال فالواجب علينا أن نتكلّم على مجتمع أغلبي في إفريقيا لا على إفريقيا الأغلبية، لأن هيكل الدولة يظهر لنا غير مرتبط عضوياً بأغلبية السكان، أقل ارتباطاً من جهاز بني رستم مثلاً. والهيكل الأغلبي نفسه يبدو منقسماً مكوناً من جماعات صغيرة، تساقن أكثر مما تمتزج، كما لو عدنا بعثة إلى الوراء، إلى الوضع الوندالي - البيزنطي. يحق لنا إذن أن نقول إن الدولة الأغلبية خلقت ظروفاً من النظام والرخاء ساعدت على إحياء إفريقيا الأزلية. لا يشير الرواية القدامى، وهم أما شرقيون وأما من إفريقيا ولكن متأخرن بقرنين على الأقل، إلى هذا التواصل لأنهم يجهلون الأوضاع السابقة على الفتح، بل لا يريدون أن يعرفوها على

حقيقةها، ويتأثر بهم الدارسون المعاصرون، وخاصة من العرب المشارقة (انظر حسين مؤنس، تاريخ المغرب، 1990) ويتكلمون على إفريقيا كما لو لم تعرف الحضارة إلا بعد أن تأسست القiroان.

يبرز حدثان في تاريخ الإمارة الأغلبية: ثورة الجند وغزو صقلية ومالطة والعلقة بين الحدفين واضحة.

أعرض إبراهيم بن الأغلب عن متابعة الخوارج ومحاولته إخضاعهم. فلم يلبث أن تتضائق الجند من حياة بطالة وسكينة وشعر وكأنه سجين في حدود إفريقيا. فلم يجد ما ينفس به عن سأمه سوى شق عصى الطاعة. وما شجع قواد الجيش أن الإمارة كانت تبدو مرتبطة بشخص إبراهيم وهو واحد منهم ساعدته الحظ في حروبه ناحية الزاب. كان كل قائد يتطلع إلى أن يخلفه ولا يستبعد ذلك إذ لا ميزة لقائد على آخر. ثار حمديس الكندي المكنى بخريش في ضواحي تونس. فسرح له الأمير عمران بن مجالد الذي حاربه بحزم حتى غلبه، لكنه لم يلبث إلا قليلاً ثم ثار بدوره.. فقصد القiroان ودخلها قبل أن تضعف ريحه. ثم حاول زيادة الله بن إبراهيم أن يخضع الجند بصفة نهائية فثار ضده سنة 824/209 متصوراً بن نصر الطنبُّي وكان من أقدر قواد الجيش وأكثرهم حنكة وإقداماً. استجابت له كل الحاميات ووجد الأمير نفسه وحيداً مضطراً إلى اللجوء إلى جنوب الساحل بين سوسة وطرابلس. دخل الثائر متصراً إلى القiroان وترفع على كرسي الإمارة وضرب السكة. وأوشكت هذه الثورة أن تقضي على الإمارة الأغلبية لولا أن زيادة الله قبل ما ليس منه بدأ أي الاعتماد على أعدائه القدامى، خوارج الجريد، فاستعان بهم وتمكن في النهاية من العودة إلى عاصمة ملكه. عندئذٍ هدأت الأوضاع واستقام الأمر لبني الأغلب لمدة طويلة، تقرب من خمسين سنة إلى أن ولي الأمر إبراهيم الثاني وكان قاسي القلب متقلب المزاج. فدفع الجند دفعاً إلى أن يثور ضده سنة 893/280. فأطلق عليه الحرس المكون من الصقالبة ومن السود الذي أخمد الثورة بدون رجعة.

وكانت ثورات الجند المتواتلة في بداية حكم الأغالبة أحد الدوافع لغزو جزيرة صقلية. اشتغل الجند خارج إفريقيا فنعمت هذه بالهدوء. لا شك أن

انتصارات بني العباس ضد الروم وملامح بني أمية في الأندلس شجعت بني الأغلب على أن يخذلوا حذوهم فيما يليهم من أرض النصارى، خاصة وأن المسلمين كانوا قد استعدوا مراراً للعبور إلى صقلية لو لا انشغالهم بفتنة الخارج. لم تكن التحصينات التي قام بها البيزنطيون في الجزيرة لمنعهم من مهاجمتها، إذ أغروا عليها مراراً سنة 666/466 أيام معاوية بن حاتم وسنة 50/669 أيام عقبة بن نافع ومرة ثالثة سنة 703/86 أيام موسى بن نصیر. وواجه المسلمين سنة 116/734 البيزنطيين في معركة بحرية كبرى انتصروا فيها على خصومهم نصراً مبيناً. ومنذئذ وأبواب الجزيرة مفتوحة لهم فما أعدهم عنها سوى انشغالهم بشؤون المغرب الأوسط. لم يعودوا إلى التفكير في الغزو جدياً إلا أوائل القرن 3/IX في الظروف التي ذكرناها بعد أن تقرر التعايش مع الخارج وتعيين فتح وجهة ثانية لإشغال الجندي، نظم زيادة الله بن إبراهيم، ثالث أمرائهم، حملة عظيمة سنة 212/827 وندب إلى قيادتها القاضي الشهير أسد بن الفرات. ولهذا الاختيار دلالة واضحة وهي إضفاء صبغة الجهاد على الحملة والاستفادة منها لتشييف شرعية الحكم. أفلع المجاهدون من ثغر سوسة في جو يشبه ما كتبه الرواة عن حملة طارق بن زياد. ورغم أن المسلمين كانوا على علم بما يجري في الجزيرة، ورغم أنهم وجدوا حلفاء بين السكان، فإن العمليات لم تتم بالسهولة التي تصوروها بسبب أخطاء ارتكبها القادة، أحياناً عن حسن نية ووفاء بالعهود. فطالت عملية الغزو وتعثرت مراراً. سقطت بالرمي (بلرم) سنة 216/831 ومسقطة سنة 229/843، لكن سرقسطة لم تحتل إلا سنة 264/878. عبر الجيش مراراً مضيق مسينة واستطاع سنة 232/846 أن يهاجم روما ويدخل إليها ويثار لما أصاب المسلمين من هجمومات سابقة على سواحل إفريقيا. بهذه العمليات أحكم المسلمون قبضتهم على الجزء الغربي من حوض المتوسط. ذلك في وقت الذي كان كلا الإمبراطورين، في روما وفي بيزنطة، ضعيفاً مهيناً. فهاجم جيش إفريقيا جزيرة مالطة واستولى عليها سنة 255/868 أيام محمد الثاني أبي الغرانيق. لا شك أنه لو كان للمسلمين آنذاك مركز واحد للتخطيط وللتنفيذ، أو لو كان على الأقل تفاهم بين الأمراء لتقسيم مناطق النفوذ (كما فعل الأوروبيون في فرات لاحقة) لصار التاريخ العام في غير الاتجاه الذي صار فيه. جاء مجاهدون من شرق الأندلس وساعدوا جيش

إفريقيا ورغم الامدادات التي كان يبعث بها باستمرار أمراء بني الأغلب، ومنهم من شارك في الجهاد بنفسه كإبراهيم الثاني بعد أن اضطر إلى التنازل لابنه عبد الله الذي كان هو نفسه يقود جيشاً في صقلية، فإن الحاميات البيزنطية صعدت من مقاومتها واستطاعت مراهاً أن تستعيد مناطق بعد أن استولى عليها المسلمين. وهكذا لم تسقط مدينة طاورمينة (طيرمين) إلا سنة 902/290، والحكم الأغلبي على وشك الانهيار (محمد الطالبي، الإمارة الأغلبية، 1966، ص 380 إلى 524).

والآن ماذا عن المجتمع القيرواني وهو الأول من نوعه في منطقة المغرب الإسلامي؟ .

تحدثنا عنه كتب المناقب وهي ثلاثة على وجه الدقة: طبقات علماء إفريقيا وتونس لأبي العرب التميمي المتوفي سنة 944/333 (تونس 1968)؛ رياض النقوس لعبد الله محمد المالكي المتوفي بعد 1057/449 (بيروت 1984) والمدارك للقاضي عياض (جرد محمد الطالبي 1967). توجد كتب متأخرة ردت في الغالب أقوال هؤلاء. من خلال هذه المصادر نكون فكراً واضحة ومتکاملة عن مجتمع القيروان الذي كان في أساسه مجتمعاً حضرياً تجاريًّا (بورجوازياً بالمعنى الاشتقافي للكلمة). يكثُر فيه الحديث عن الورع والتقوى وعن الكسب والتجارة بصفة خاصة. كان الاهتمام منصبًا على إضفاء صفة شرعية على الحياة العامة والخاصة. نرى بكل وضوح كيف ينظم المجتمع المدني نفسه بتوظيف الشريعة ودون مطالبة صاحب السلطة بالقيام بدوره التشريعي. بل المطلوب منه هو بالضبط عدم التدخل، عدم إحداث حدث. تدور الأخبار على أحكام السوق وصحة الموازين والمكاييل وضبط الأسعار ومنع المكوس والمحكر والسرير على جودة السكة. النقاش دائم بين الأمير والفقهاء والتجار، والأسئلة المطروحة تخص في الظاهر الحديث والسنّة ولكنها في الباطن توضح الظروف المواتية لإنماء التجار والمحافظة على التوازن الاجتماعي. من هذه الكتب استقى جلّ الدارسين المعاصرین ما يكتبه عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العهد، وإذا لم تكتشف شواهد جديدة من نقائش وآثار ومسكوكات، فمن غير المحتمل أن تتغير كثيراً

الصورة التي ألفها من تلك المعلومات جورج مارسه ومحمد الطالبي وجوزيف شاخت (الموسوعة الإسلامية، مادة أغالة، ط 2 بالفرنسية، I، ص 255 إلى 258).

اتسمت السكة الأغلبية بالجودة واحتفظ الدينار بوزنه الشرعي طيلة القرن (IX/2)، حتى بدأ يدب إلى الدولة الضعف فاضطر إبراهيم الثاني إلى إصلاح نقدى استهدف منه تخليص البلاد من التقدّم الفاسدة.

استفادت القิروان من مركزها وسط القطر في ملتقى طرق المواصلات فأصبحت مخزنًا لكل المواد المصنوعة محلياً والمستوردة من بعيد، كالحربوب والزيوت والجلود والمعادن وأنواع النسيج الخ.. دون أن تنسى الذهب والرقيق. فنمت المدينة واتسع عمرانها ونعمت حياتها. واهتمّ النساء، خاصة أولئك الذين حكموا أواسط القرن، بالبناء والتعمير فشيدوا المساجد والرباطات والحنایا الشهيرة، وهي قنوات مرفوعة لجلب الماء إلى العاصمة. ولطالما ظن الدارسون أنها تعود إلى العهود الرومانية والبيزنطية حتى قامت الحجة على أنها لسادس الأغالبة أبو إبراهيم أحمد.

نعلم من تجارب سابقة في دمشق أو البصرة أو بغداد، أن حاضرة مثل القิروان لا بد وأن تستبيغ ثقافةً معينة، الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية المحسدة في نماذج متميزة من المثقفين. يتوجه بعضهم اتجاهًا أدبياً دينياً مثل الكاتب والشاعر والمرسل والأخباري، ويتجه بعضهم الآخر اتجاهًا دينياً مثل الفقيه والناسك والعبد. وهذه النماذج الأخيرة هي التي نراها موصوفة بكثرة في كتب الطبقات التي ذكرناها أعلاه.

الفقيه هو عالم الشريعة، يفتّي بها باستمرار ويذكرها كلما حضر مجالس الأمراء لعلهم يتعظون بها ويعملون على اتباعها في كل مظاهر الحياة العامة والخاصة. ولفقهاء إفريقيا سمات تمتزج فيها مؤثرات خارجية، حجازية - عراقية، وخصائص محلية تولدت عن التطور الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن 3/IX. بعد الصراعات العنيفة التي عرفها العراق بدأ اتجاه توفيقي يغزو مجالات فكرية عديدة، من علم الكلام إلى أصول الفقه وفروعه. وهذا الاتجاه هو الذي سترتكز عليه عقيدة السنة والجماعة. وبالطبع وصل صدى

هذا التطور إلى القيروان. جاء فقهاء مشارقة وذهب مغاربة إلى الحجاز والى العراق، وهكذا استطاع الفقه الحنفي والكلام المعتزلي أن يجدا رواجاً في القيروان بجانب فقه مالك، أمم دار الهجرة. يقال ان زيادة الله الأول اعتنق الاعزال اقتداءً بال الخليفة المأمون. وكان من المتظر أن يتقدّم الفقه الحنفي باعتبار دعمه من جانب الدولة، لكن المجتمع القيرواني كان ذا خصائص بينة كما قلنا، وهي التي رجحت كفة الفقه على حساب الكلام ومذهب مالك على حساب مذهب أبي حنيفة. وانتصار المالكية، في إفريقيا أولاً ثم في المغرب كله، يشكّل معضلة لم تتضح إلى الآن كل جوانبها رغم ما يقال عادة. لا شك أن عوامل شتى ومتداخلة لعبت دورها. في هذا التطور، منها التطلع إلى تأسيس مدرسة إفريقيّة مستقلة، منها روابط الدعوات السابقة (عندما نقول ان الفقه الخارجي مثلاً لا يختلف عن الفقه المالكي أو لا نعكس اتجاه التسلسل التاريخي؟) ومنها عوامل اجتماعية لم توقف بعد إلى توضيحها. وقد يكون قيل هذا وذاك أن المجتمع الإفريقي كان أقل تعقيداً من العراقي حتى فيما يمس المعاملات التجارية، فلم يكن في حاجة إلى كثير من الافتراضات والاستنباطات والقياسات التي لجأ إليها الفقهاء الأحناف. كان المطلوب ربط القاعدة مباشرة بالمصلحة الظاهرة دون الاستناد إلى قاعدة تأصيلية تبدو اما بدعة واما حيلة. هذا مجرد افتراض نسقه للإشارة فقط إلى ضرورةأخذ هذه النقطة مأخذ الجد والبحث فيها بتعمق ومنهجية. لا يجب اعتبار المسألة من البديهيات.. لم يكن بدبيهياً أن يتغلب فقه مالك على غيره. نعلم أن رياح بن يزيد اللخمي (ت 788/172) قرأ على الأوزاعي وسفيان الثوري، وأن عبد الله بن فروخ (ت 891/176) قرأ على مالك وأبي حنيفة ونشر آراء أهل العراق، وأن أسد بن الفرات (ت 821/214) سمع من مالك ومن أهل العراق وتأثر بكثير من أقوالهم. لكن تلميذه عبد السلام بن سعيد المعروف بسحنون (ت 854/240) اختار نهائياً فقه مالك وألف المدونة التي أنسَت الأسدية وأصبحت أساس الفقه والقضاء في المغرب كله. يجوز القول إنها كانت لمدة قرون، مع الموطأ والرسالة، الدستور الحقيقي للحياة العامة والخاصة في المغرب. ولئن طالت المعركة على مستوى العقيدة ولم تتحسم إلا بعد انهيار حكم الموحدين، فإنها حسمت منذ العهد الأغلبي على

المستوى الفقهي. لذا أصبح الفقه المالكي يجسّد كل معانٍ الثقافة والتربية، حتى اللغة اليومية تشتبّه بالمصطلحات الفقهية. ليس من الصدفة أن تختص كتب الطبقات في العصر الأغليبي الفقهاء وحدهم. لم يحن بعد وقت الشعراء والكتاب والفنانين، الخ. مما يدل على أن نطاق التعرّيف كان لا يزال محدوداً.

هذا الأنماذج، يقف قبّالته أنموذج آخر، وهو العابد التقى الورع الزاهد في زغرف الدنيا. تبنت ثقافته من التربية نفسها، من الحديث والسنّة، ولكنه يتّجه اتجاهًا مغايّرًا، يعيش عيشة تقشف وقناعة ولكنه لا يعزل عن مجتمعه، بل يفرح إذا فرح الناس ويحزن إذا حزن الناس كما قال أحد أولئك العابد بل أشهرهم، وهو بُهلوُل بن راشد (ت 799/183). وليس من الصدفة أن يكون أسد بن الفرات الفقيه القاضي قائد الجيش من العرب الوافدين على إفريقيا والبهلوّل من البربر. فهو إن صَحَّ التعبير خارجي - مقيم - في - المدينة. يرثي لأحوال الدنيا ويعمل الناس مسؤولية ما آلت إليه الدعوة، دون أن يستثنى نفسه من اللوم. يتّهم نفسه وغيره ولذلك يرفض أن يتحمّل وزير أي خطّة من الخطط. لا ينفك يتّوّعد أولى الأمر من عواقب الإحداث، أي ابتكار وسائل للظلم والجور والاستغلال، خاصة فيما يتعلّق بالكسب. وبسبب موقفه هذا فإنه يدافع عملياً عن حقوق الناس، فيقوم بوظيف اجتماعي وإن كان غير رسمي. والحكّام يعرفون ذلك فلا يضايقونه ولا يؤذونه. يقرب الإسلام من قلوب العامة، يفصل مصير الدعوة عن تصرفات الدولة، فيضمن الاستمرار للأولى حتى بعد اضمحلال الثانية. هذا الأنماذج هي الجو لظهور نماذج أخرى، ولكن شخصيته متميّزة. ليس البهلوّل استمراً لصفرية الخوارج، قد يكون قد انحدر منهم ولكنه انفصل عنهم بخضوعه التام واللامشروط للسنّة. ولم يتّطّور بعد إلى متصرف شيخ زاوية. هو رجل التقى والورع، يدعى الناس إليه بالمثل لا بالقول، يندب الحكام إلى القناعة والمحكومين إلى التقشف، فيحفظ بمجرد وجوده على نوع من التواصّل والتوازن. لا مناص إذن من ربط انتشار الإسلام، في الحاضر على الأقل، بهذا الأنماذج المتميّز من الدعوة.

قلنا أن الثقافة القيروانية (بالمعنى التربوي التكولوجي)، كما تجسّدت في

ممثلّها، الفقيه والعبد، شكلت مزيجاً متوازاً بين التأثيرات الخارجية، العراقية والجazzية، وخصائص المجتمع المحلّي. ونفس الانسجام نلاحظه فيما بقي من آثار ومعالم العهد الأغليبي. جامع القبروان، مسجد سوسة، أطلال القصر الجديد رقاده، حصون بلزمة وباغي وغيرهما، رباط سوسة، الخ، هذه الآثار العظيمة درسها الأخصائيون في تاريخ الفن وميزوا خصائص تحظّطها وتشييدها وتزيينها، وأرجعوا كل عنصر إلى أصله الشرقي أو الرومي أو البربرى (جورج مارس، المعمار في الغرب الإسلامي، 1954؛ إسكندر لزين، المعمار في إفريقيا، بحوث عن المآثر الأغليبية، 1968. قد لا يرضى البعض عن هذه الطريقة التفكيكية التي تطمس في النهاية آصاله ذلك الفن، إلا أنها في الواقع لا تزال من جماله وروعته. فهو فن عربي إسلامي إفريقي.

أما القبروان الأغليبية فإنها كانت الأصل والمثال، المدينة الأم بالنسبة لحواضر المغرب طوال القرون اللاحقة. لأمر ما نجد في فاس عدّة وجامع القرويين. كانت ملتقى التجار والعلماء والصناع، قاعدة الملك وال عمران والحضارة. أقرأ ما يقال عن نشاطها وبهائها في القرن 3/IX، فلكلأنك تقرأ مسبقاً ما سيكتب بعد عقود أو قرون على فاس وتلمسان والقلعة وبجاية.

III

الحالة الاقتصادية

يقرر عدد من الدارسين أن المغرب مر بأزمة اقتصادية طالت خمسة قرون، ثلاثة قبل الفتح الإسلامي وأثنين بعده.

بدأت الأزمة أثناء الحكم الروماني عندما أُنْقَلَتِ الديون كأهل المزارعين الصغار فهربوا ولجأوا إلى المدن، فتَكَوَّنَتْ ضياع كبيرة، وقلَّتْ اليد العاملة ونَصَصَ الإِنْتَاجُ، فانْخَفَضَ مُسْتَوْى المِبَادَلَاتِ وعَمِّ الفَقْرِ وَالْتَّشَرُّدِ. واستفحلت الأزمة بِمُجَيِّءِ الْوَنْدَالِ الَّذِينَ هَدَمُوا أَسْوَارَ الْمَدَنِ فَفَتَحُوهَا لِلْبَرِّ الْسَّابِيَّةِ (الماوراء)، واستمرت تحت البيزنطيين الَّذِينَ أَهْمَلُوا تَرْمِيمَ الْمَدَنِ وَتَحْصِينِهَا. ثُمَّ جَاءَ الْفَتْحُ الْإِسْلَامِيُّ بِمَا وَاَكَبَهُ مِنْ حَرُوبٍ طَوِيلَةٍ وَمُخْرِبَةٍ، وَتَلَتَّهُ فَتْنَةُ الْخَوَارِجِ الَّتِي زَادَتْ الأَزْمَةَ عَمْقًا وَاتْسَاعًا. هَذِهِ بِالطَّبِيعِ اِرْتِسَامَاتٍ مُسْتَوْحَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تَحْدُثُنَا إِلَّا عَلَى الْمَعَارِكِ وَالثُّورَاتِ، وَلِيُسْتَ اِسْتِتَاجَاتِ مِنْ شَوَاهِدِ ذَاتِ طَابِعِ اِقْصَادِيِّ صَرْفٍ، لَأَنَّ هَذِهِ، بِالْأَسْفِ الشَّدِيدِ، غَيْرُ مُتَوَافِرَةٍ لِدِينِنَا الْآنِ.

يبدو أن هذه الصورة القاتمة، وإن ظهرت معقوله ومطابقة لما نلاحظه من نتائج الحروب، لا تخلو من مبالغة، إذ تعمّم على فترة طويلة ما قد ينطبق على بعضها فقط. الراجح أن القرن الوندالي لم يكن كله سلبياً، بل عرف في معظمها نوعاً من الاستقرار والرخاء، مما دفع كريستيان كوز توا إلى الكلام على عهد «أمن وندالي» شبيه بعهد الأمن الروماني. وفوق هذا يجب الانتباه إلى أن أكثر الاخباريين يحدّثونا عن منطقة واحدة، شمال شرق إفريقيا

على وجه التحديد، فلا يجوز لنا أن نسحب الملاحظات السابقة على الغرب الإسلامي كله. إن انحصار التبادل بالفقد لا يعني دائمًا وبالضرورة، خارج المنطقة المذكورة، تقهقر الإنتاج وانتشار الفاقة، بل قد يحصل العكس تماماً بعد التحرر من الضرائب والديون.

المهم بالنسبة لنا هو أن الدارسين، مهما اختلفوا حول طول وعمق الأزمة، يتفقون على أنها انتهت في نهاية القرن 2/18، وأن شمال إفريقيا دخل آنذاك عهد نقاوة، فعاد إلى أوضاع طبيعية قبل أن ينطلق من جديد على طريق التطور والنمو، وإن هذا الوضع الجديد، هذا التحسن في مستوى الإنتاج والمبادلات وما تبعه من تكددس الخيرات في المدن بخاصة، هو الذي مكّن الإمارات القائمة بمواصلة سيرها والمحافظة على استقلالها، بل كون القاعدة المادية لمحاولات التوحيد في القرون اللاحقة.

كيف تصور الوضع الاقتصادي في القرن 3/19، وعلى أي نوع من الشواده نعتمد؟ يسود البعض الصفحات تلو الصفحات بما يجب علينا أن نعرف، اقتداءً بما يعرف غيرنا عن ماضيهم، وهذا مجرد لغو لافائدة من وراءه، ويصور آخرون صورة مكتملة زاهية اعتماداً على معلومات شحيحة يستقونها من كتب الأداب والطبقات. نقرأ أن أحد أمراء الرستميين كان يبني الذهاب إلى بلاد السودان ومنعه أبوه، فنستنتج ليس فقط أن علاقات تجارية منتظمة كانت تربط تاهرت بالسودان بل إن الأمير المذكور كان يبني تنظيم تلك العلاقات والتوفيق على عقد للتبادل التجاري (لفيتسيكي، 1962، ص 5 - 524). توجد من حسن الحظ مخلفات أثرية ونقوش، استخرج منها الأنصاصيون، رغم سوء حال الأولى وندرة الثانية، معلومات في غاية الأهمية. يبقى رغم هذا أن المرجع الأساسي في هذه النقطة هو ما كتبه الرحالة المسلمين (انظر دراسات بلاشر، كراتشكونفسكي، ميكيل). لا يمكن القول إن قراءتهم سهلة وإن الاستفادة منهم هينة. بذلت جهود منذ ما يزيد على قرن ونصف لتحقيق نصوصهم ومع ذلك لا تزال مشكلة في كثير من الحالات، وعندما لا يعود الباحث إلى المخطوط، وهو الغالب، فإن تأويلاته تبقى محل ريبة وشك مهما ظهرت معقولة. إن معظم الرحالة كانوا في خدمة دولة قائمة

أو يعطفون على دعوة الشيعة، لا تهمهم إلا المسالك والمراحل والحواضر. تبدو كتاباتهم وكأنها تقارير تمهد لغزو أو لنشاط دعائي، كما فعل الأوروبيون في القرن الماضي. رغم كل هذا نستطيع أن نستخرج من أوصافهم معلومات اقتصادية مهمة. جمع الأستاذ حاج صدوق تحت عنوان وصف المغرب الكبير في القرن IXم (الجزائر، 1949)، منتخبات من كتب ابن خردادبه (ت 885/272)، ابن الفقيه (903/289)، ابن رسته الذي ألف كتابه بين 903/290 و 913/300. كما استخرج جورج مارسه من كتاب البلدان لليعقوبي (897/284) ما يهم إفريقيا في مقال مهم تحت عنوان بلاد البربر في القرن IXم حسب اليعقوبي (المجلة الإفريقية، الجزائر 1941، ص 40 إلى 61). واعتمد ليفي - بروفنسال على ابن حوقل (977/367) لوصف شمال المغرب الأقصى عندما كان تابعاً لخلافة قرطبة الأموية. وجمعت كلودت فاناكير هذه المعلومات في مقال شامل، شمال إفريقيا وعراقتها الاقتصادية عند المؤلفين العرب من القرن IXم إلى XIIم، أثال (الحوليات)، باريس، 1973 ، ص 659 إلى 680 مع خرائط عديدة⁽¹⁾.

كان ابن خردادبه واليعقوبي وابن حوقل من الشيعة وبالتالي لم يكن لهم أدنى عطف على الخوارج (الشراة) أو على الأغالبة الموالين لبني العباس (المسوّدة). فإذا رأيناهم يصفون بإعجاب رخاء المنطقة، نشاطها التجاري، سعادة سكانها، نستطيع أن نطمئن إلى أحکامهم. هذا بالطبع فيما يخص البلاد التي تجولوا فيها. يبدو أن اليعقوبي دخل بالفعل إفريقيا والمغرب الأوسط وإن تشكيك البعض في كونه وصل إلى تاهرت وسجل ماسة. تبدأ إفريقيا عنده بطرابلس إذ يلاحظ أن نظامها الجبائي يختلف عما رأه في برقة التابعة لمصر. يسير في منطقة قمودة مسافة مائة ميل وكلها مغروسة بالأشجار والبساتين، ثم يتقدم نحو سيدى بو زيد في غابات من الزيتون التي تغطي أرض الساحل، ثم يقترب من جزيرة شريلك فيجدوها مكسوة بالدالية وأشجار فواكه «الصرود والحرور». بعد ذلك يخترق سهل القيروان ويدخل عمل باجه

(1) درست نفس المادة في بحث لم ينشر، أشرف عليه الأستاذ الراحل إيف أنوار الذي كان متخصصاً في اقتصاد المدن الإيطالية في العهد الوسيط، تحت عنوان العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا من القرن XV إلى القرن XIX. تقدمت بها لينيل الماجستير من جامعة باريس سنة 1957.

المتخصصة في إنتاج الحبوب والقمح بالذات. ولا ينسى اليعقوبي أهمية المعادن فيذكر حديد مجانية على بعد أربعين كيلومتر شمال شرق تبسة، والتي يستخرج منها كذلك الرصاص والفضة والكحول. وتستعمل المعادن لتركيب أنواع السفن في حوض سوسة. كما لا يفوته تسجيل النشاط الصناعي في المدن الإفريقية من نسيج (جهان) وسجادات، وخزف (غضار) وفخار وزجاج. أما الطرق فهي عامرة آمنة تتجه كلها نحو القิروان. يغادر اليعقوبي إفريقيا ويدخل الزاب (ناميديا الرومانية) فتتغير الصورة. تكثر الأشجار والأعشاب وينقص الرواج وتتعدد المسالك دون أن تتجه إلى مصر يشكل في ثقله الاقتصادي عاصمة إفريقيا. تكثر التجمعات السكنية ولكنها قرى ومداشر ليست مدنًا حقيقة. يذكر أسماءها ولا يستطيع وضع أكثرها على خارطة اليوم، كما لا يستطيع التمييز بين القبائل التي يذكر أسماءها (بني بزال، كتامة، نفوسه...) هل هي أحلاف أم قبائل أم أفخاذ منفصلة..؟ المحقق أنه يعني جماعات من الفلاحين والكسابين، مستقلة عن كل سلطة، فلا تؤدي الضريبة لأحد. ثم يتكلم على تاهرت ويعرفنا بوضعيتها العقائدية ونظامها السياسي وتطورها التاريخي وعلاقتها مع جيرانها. ومنها يتجه على ما يبدو نحو سجلmasة «عبر طريق يراقبها برب زناته». يسجل بإعجاب وفرة النخيل وكثرة المعادن في كل هذه المنطقة، جنوب غرب تاهرت. يقول إن الذهب والفضة ومعادن أخرى توجد كالأعشاب في تامدولت على السفح الشرقي من جبال الأطلس (درن). ثم يتكلم بإيجاز، ناقلاً أخباراً سمعها إما في سجلmasة وأما، وهو الأرجح، في تلمسان، عن الطريق التي تصل بعد خمسين مرحلة إلى غوست، والتي يتحكم فيها صنهاجة الملثمين. ويتكلم على طريق ثانية تتجه نحو الشمال الغربي لتصل إلى رباط ماسه على شاطئ المحيط حيث «تحمل إليها التجارات المراكب الحنطية التي تعمل بالأبلة التي يركب فيها إلى الصين» (جملة يصعب تأويلها). نرجح أن كل ما يرويه اليعقوبي عن سجلmasة وعلاقتها بالسودان والسوس ناتج عن استنطاقه التجار، وكذلك أخباره عن الإمارات الإدريسية جنوب المغرب.

لذلك نعتمد عليه فيما يتعلق بإفريقيا والمغرب الأوسط ونلجم، لمعرفة أحوال المغرب الأقصى، إلى ابن حوقل وإن تأخر عنه بخمسين سنة، لأننا

لا نعتقد أن الأحوال تغيرت جذرياً في هذه المدة القصيرة نسبياً.

يمكن تقسيم المغرب الأقصى إلى أربع مناطق حسب ما جاء عند ابن حوقل: 1 المنطة الشمالية الممتدة على شاطئ المتوسط وهي كثيرة الأشجار والفاواكه، نخص بالذكر قصب السكر ناحية سبتة؛ 2 حوض سبو وهي منطة غنية تنتج القمح والشعير والقطن، قاعدتها فاس وميناؤها البصرة، تمتد إلى سفوح الأطلس المتوسط حيث تكثر الكروم وجميع أنواع الفواكه بين صفرو وتازا؛ 3 سوس حيث تكثر القرى وإن قلت فيها المدن، والمنطقة غنية بجميع أنواع الفواكه مثل الحمضيات ومثل اللوز والقرقاع والزيتون ويكثر فيها بصفة خاصة إنتاج السكر الذي يوسق إلى بلاد كثيرة. وسوس هي أغنى منطقة في المغرب الأقصى كله حسب ابن حوقل؛ 4 بسائط الساحل الأطلسي من وادي سبو إلى الأطلس التي لم يصفها المؤلف بدقة لأنها وطن برغواطة، لكنه يسجل أنها تنتج كثيراً من الحبوب واللحوم والجلود، يبيعها السكان في أسواق سلا وسوس وسجلماسة. ولا ينسى ابن حوقل بدوره أهمية المعادن فيقول إنها كثيرة في وادي درعة وان السكان يستخرجون الكحول في منطقة ملوية والفضة في تارودانت وتامدلت، والنحاس في اجلي، والذهب في عدة مناطق، فتضرب السكة في مدن عديدة منها سجلماسة وأغمات ونول وفاس وسبتا. لم يحدثنا المؤلف طويلاً عن الصناعات في المدن، فيبدو المغرب متأخراً في هذا الميدان عن إفريقيا. فهو على العموم بلد زراعي نشيط ومنتج، يعيش سكانه حياة استقرار ورخاء ويصدرون ما فضل من الحبوب والجلود والمعادن.

الانطباع العام الذي يخرج به قارئ كتب الرحالة الواردين على المغرب، أما من المشرق وأما من الأندلس، هو أن المنطة بلد أشجار وفواكه (ماذا عن حروب الكاهنة وسياسة الأرض المحروقة؟)، أكثر مما هو أرض زراعة. وهو كذلك أرض معادن أكثر مما هو أرض صناعات، رغم ما يوجد منها في إفريقيا وما بدأ يتضرب إلى المغرب الأقصى. وإذا كان رحالة مشارقة أبدوا إعجابهم ببعض المنتجات، الإفريقيبة بخاصة، مع ما تعودوا عليه من الجودة في العراق والشام، فهذا دليل على تحسن واضح في المواد المخدومة وفي طرق التهيئة والتحضير.

كانت المتتجات المذكورة، الزراعية والحيوانية والصناعية، تغذى تجارة داخلية نشيطة كما تدل على ذلك شبكة الطرق بقطبيها الأساسيين: القبروان وسجلماسة. وكانت الحواضر التي ذكرنا أسماءها فيما سبق كلها أسوأً عامة. إلا أن التجارة المربحة فعلاً هي البعيدة المدى، تلك التي تربط مدن وموانئ المغرب بالشرق والأندلس والسودان. أغنياء التجار هم الذين يتعاطون إلى هذا النوع من النشاط ومنهم الأجانب والمعاهدون، بل العلماء والأمراء. وتم هذه التجارة أما برأ عبر المسالك التي أوضحتنا أكثرها (انظر الخريطة الملحة بدراسة فافاكر، مقابل ص 662)، وأما بحراً عبر سلسلة من الموانئ نذكر منها، انتلباً من جنوب المغرب الأقصى، ماسه، كوز، البصرة، سبطة، نكور، هنين، تنس، عنابة، سوس، طرابلس. كانت قاعدة التجارة الخارجية كلها هي تجارة السودان. ويمكن اعتبار سجلماسة، تاهرت، وارجلان، غدامس، زويلة موانئ صحراوية. يدخل التجار إلى السودان (ممالك غانه، غاو، كانم) بالصناعات المعدنية والنسيجية (نسيج جبل نفوسه، قفصة، الجريدي، نول)، ببعض العجوب (سجلماسة) بالتمر (بسكرة)، ويعودون بالتبير والريش والجلود وبعض الأحجار والمسحوقات والرقيق. يجمع الرحالة على أن رخاء مدن الساحل (ساحل الصحراء) والأسواق التابعة لها مثل أغمات وماسة وتلمسان وبجاية وطرابلس، متوقف على استمرار العلاقات مع السودان؛ من هنا أهمية المسالك ونفوذ من يحرسها. فلا تستغرب إذا سمعنا أن سجلماسة ذات طابع أندلسي. ويوضح ابن حوقل سرّ ازدهارها وهو ترك الطريق الشرقي الذي كان يربط غانه بمصر، مباشرة أو مروراً بواحة غدامس، بسبب كثرة الزوابع الرملية ونشاط قطاع الطرق، فقصدها، أي سجلماسة، تجار من كل أنحاء الدنيا، من العراق ومصر والأندلس.

إن قضية التجارة الصحراوية وأهميتها بالنسبة للمغرب بل لكل حوض المتوسط قد درست منذ زمن طويل، ولم يعد لقائل أن يزيد، إذا لم تتعدد الحفريات مثل التي نظمت في موريتانيا (جان دوفيس، تدغاوست، 1970). ليس لدينا ما نضيفه في شأنها اللهم ما يتعلق بتاريخها. ما يهم عامة الدارسين هو رسم صورة متكاملة حول فترة تقدر بخمسة إلى عشرة قرون فيحشدون المعلومات أياً كان مصدرها وبالتالي أياً كان تاريخها. لا يلتفتون إلى أن هذا

المؤلف (الإدريسي مثلاً) ينقل حرفياً عن آخر (البكري أو الوراق) وبالتالي أن ما يقوله قد لا ينطبق على القرن الذي يعيش فيه هو. والخطر في استعمال نصوص «الجغرافيين» المسلمين القدامى بدون تمحيص هو أن دقة المعلومات لا تتواجد بالضرورة مع جودة الأسلوب وشهرة المؤلف. من الصعب جداً أن نوقت بالضبط متى كانت هذه المدينة نشطة وهذه الطريق عامة وهذه المنطقة غنية، كل ما يمكن قوله هو أنه، اعتماداً على وصف الجغرافي الفلاني، كانت المدينة الفلانية مزدهرة في وقت ما بين القرن الثالث والخامس الهجري. تؤكد على هذه الصعوبة لأننا نواجهها مراراً ولا تغلب عليها. لكن، إذا لم نستطع تحديد السنة أو العقد - في انتظار ما تبديه الحفريات -، يمكن التضييق من الرقعة الزمنية الطويلة التي قامت فيها التجارة الصحراوية، لأن هذه النقطة بالذات تساعدنا على تقييم وضعية المغرب في القرن 3/IX و 4/X.

لا يقبل أن نعزوها إلى أيام الحكم الروماني كما يفعل الكثيرون (يبقى شيء من هذا الاتجاه في دراسة فاناكر) ولا إلى الفترة الوندالية - البيزنطية لأن الصورة التي يقدمها لنا مؤرخو العهد القديم عن إفريقيا والمغرب مخالفة لما نجده عند المسلمين. نشاط المنطقة كلها كان آنذاك موجهاً إلى البحر المتوسط بدليل وجهة الطرق والمسالك. ثم لو كان استغلال المعادن بلغ مستوى ملحوظاً من النشاط لذكره المؤلفون القدامى. أمام هذه القرائن اضطر ستيفان غزيل إلى القول: «أميل إلى الاعتقاد أن الفترة التي نشط فيها التعدين هي العصر الوسيط وليس القديم» (هسبيريس، VIII - 1928، ص 16). أما الحركة التجارية فلشن جاز القول إنها كانت أنشط في القديم حول قرطاجة وباتجاه المتوسط فلا يمكن الادعاء أنها كانت تمثل مجموع المنطقة وبنفس القدر. لم تتجاوز حدود شمال إفريقيا الرومانية لتعلم المغرب الكبير من طرابلس إلى وادي ماسة إلا بعد فتح الإسلامي. يستبعد إذن الرجوع بالتجارة الصحراوية بمعناها الواسع إلى العهد القديم، ويستبعد كذلك أن تكون قد بقىت على حالها إلى غاية القرن 10/XV، لأننا نملك معلومات تؤكد أن الطرق قد تحولت عدة مرات، وأن التجارة نفسها تأثرت سلبياً بأحداث سياسية وقعت في السودان نفسه ابتداءً من أواسط القرن 5/XI. وبما أنه من جهة ثالثة لا يمكن أن نعزّو تشجيع النشاط التجاري إلى الفاتحين المسلمين الذين كانوا

منشغلين بوقائع أخرى، فلا مفرّ من أن تربط هذا التطور الخطير بنشاط الجماعات التي كانت تسكن المغرب الأوسط واعتنقت في معظمها المذهب الخارجي، ببربر زناتة وصنهاجة الملثمين في عرف ابن خلدون.

كانت لحروب الفتح وللحملات المتواترة ضد الصفرية والإباضية نتيجة مهمة وهي أنها أرغمت هؤلاء إلى التوغل في الصحراء فربطوا سكان المغرب بسكان السودان. لا شك أن هذا الانفتاح شكل أهم وأخطر حدث في القرن . IX/3

نقاش الأسطوغرافية عن هذه الحقيقة

ماذا يقول مؤرخو عهد الاستعمار عن هذه الفترة البالغة الأهمية في تاريخ الغرب الإسلامي؟.

نلقت النظر إلى أنهم يخطئون فهم أسلوب الأخباريين المسلمين فيتكلمون ببساطة على ثلاث دول (قواuderها القิروان وتأهرت وفاس) تقاسم المنطقة كما تقاسمها اليوم تونس والجزائر والمغرب. وهذا خلط واضح يشاركون فيه، بكل أسف، عدد من المغاربة المعاصرین بدافع من الإقليمية الفضفقة. نجد هنري تيراس وفياً لعدائه لكل ما هو عربي إذ يكتب: «صحيح أن الإسلام، بجانب أسباب الفرق والخلاف التي أدخلها إلى المغرب، حمل معه قواعد أخلاقية أكثر سمواً وصرامة من تلك التي كان يعيش عليها البربر الوثنيون. ولكن يجب أن لا ننسى أن السكان الذين أثني عليهم الرحالة المسلمين ونوهوا بانتظامهم وفضيلتهم هم الذين عاشوا في نطاق روما وال المسيحية إلى غاية الفتح الإسلامي» (ج 1 ص 208). ونجد غوتيره وفياً لعدائه لكل ما هو بدوي فلا يأبه بالتناقض الصارخ في أقواله إذ يفسر بنفس السبب، الخوف من البدو الخوارج، قيام دولة تاهرت الإباضية ودولتي القิروان وفاس المعاديتين لهم. «وهكذا انتهت عقيدة الخوارج إلى ضدها، أي إلى حكم مدني منتظم» (ص 316). أما جورج مارسه الذي كانت له معرفة واسعة بالمصادر العربية، عكس المؤلفين السابقين، فإنه يعترف أن القرن 3/IX كان عهد تجديد وإصلاح، لكنه لا يتورع عن وصف الدولة الأغلبية بأنها جهاز أجنبى فرض فرضاً على أغلبية السكان وهم البربر الذين كان أولو الأمر

يخشونهم ويحترونهم (ص 101)، فلا يبرز واقعاً مهماً، نقول واقعاً حتى وإن ضخمه وحرفته كتب المناقب، وهو أن البهلوان بن راشد، العابد الزاهد، صاحب التفوذ الواسع في القิروان، كان بربري الأصل. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ما يسمى اليوم بالسيولة الاجتماعية، أي أن الخاصة أو الأرستقراطية العربية لم تكن منفلقة على نفسها كما كانت أرستقراطيات العهود السابقة، وهذه السيولة جاء بها الإسلام وحافظ عليها. إن مؤرخي عهد الاستعمار يرتكبون خطأً يبيناً هو أنهم لا يرون سوى الشريط الساحلي ويتعمدون عما سموه. حتى لو فرضنا أن الفتح الإسلامي اقتنى بانحطاط نسبي في منطقة إفريقيا الرومانية وما والاها من جهة الساحل، فإنه بالعكس من ذلك اقتنى بتقدم حضاري باهر في غرب وجنوب المغرب الكبير.

إن أهم ما يميز مغرب القرن 3/IX في نظرنا هو الثنائية الاقتصادية بين قطاعي الزراعة والتجارة البعيدة. لقد أخطأ غوتيه وغيره عندما ظنوا أن التناقض في المصالح وفي نوعية العيش كان آنذاك بين البدو وال فلاحين، في حين أنه كان بين التجارة والغراسة التي تشكل درجة أخف وأضعف من الزراعة تفرضها ظروف المناخ والمجتمع. وسبب الخطأ في التأويل هو ما تعوده كتاب عهد الاستعمار من سحب وضعية القرن XIX على الفترات السابقة بدعيٍ ركود التاريخ المغربي وميل سكانه إلى المحافظة على الموروث. لا يرون العربي إلا في ثوب الأعرابي البدوي الهمالي.

ارتكبت الهيئات السياسية في مغرب القرن 3/IX على نوعين من الموارد الجبائية: أحدهما على الغرس والزرع والآخر وهو الأهم على التجارة. ولا بد لنا هنا من توضيح: إننا نشير إلى المورد الأساسي الفعلي النقدي. هناك فرق بين الجبائية الشرعية النظرية وبين ما يحصل بالفعل ويملاً صناديق الأمير أو الإمام بالدنانير. هناك فرق بين العشر الذي يدفع نقداً، ومن هنا أهمية التجارة البعيدة، والعشر الذي يدفع عيناً على الجبوب والغلل أو الضرع والذي يبقى في الغالب مخزوناً بعيداً عن العاصمة (انظر ملاحظات الجنحاني، 1978، ص 121). والاختلاف بين الموارد يفسّر إلى حدّ كبير تنوع الأنظمة. كان الغرس والزرع والكسب (تربيه المواشي) أساس التنظيمية

البرغواطية والعلوية الحسنية التي وصفها اليعقوبي في شرق المغرب الأوسط (ناميديا الرومانية). وكانت التجارة البعيدة قوام التنظيمات الخارجية من نفوسه شرقاً إلى الزناتية غرباً. وعندما تجمع الجماعات على التجارة والزراعة معاً تهياً الأوضاع لقيام إمارة تقوى الدولة وتستقل نسبياً عن الجماعات المحلية بقدر ما تنمو وتزدهر الفلاحة كما حصل في إفريقيا.

إن كتاب العربية، قديماً وحديثاً، يتكلمون عن الدولة وأجهزتها كأمر بدبيهي، في حين أن غوتية وتيراس ومن لفّ لفهما نفون وجودها، والجميع يتمثل من خلال الكلمة نظاماً متكاملاً أزلياً يوجد كاملاً في مجتمع ما أو لا يوجد، وفي هذه الحال يكون المجتمع قبلياً صرف (انظر للمؤلف مفهوم الدولة، 1981). الواقع أن كلمة دولة لفظ فارغ يختلف مضمونه بتغير المجتمعات، يعبر عن كيان سياسي وكل كيان يتلوّن بوسائله المعاشرة. وعرف الغرب الإسلامي في القرن المذكور نماذج مختلفة من التنظيمات السياسية (مالك، مدن - شورى، أحلاف قبلية كبيرة وصغيرة، الخ) على الدارس أن يصفها بأمانة ويقارن بينها ما استطاع، بدون أدنى حكم مسبق. صحيح أن كثيراً من الوثائق الضرورية تقصّنا ولكن لا يمكن أن يكون غيابها تبريراً للانسياق وراء الأهواء والأغراض.

بقي التقسيم الثالثي (انظر أعلاه ج 1 ص 120) قائماً أثناء القرن المذكور، ولكن في ظروف جديدة.

شيد بنو الأغلب في إفريقيا «دولة» أميرية على غرار دولة الخلافة، عربية الشكل بربرية اللحمة، وهذا التنظيم المزدوج، العربي البربرى، انتقل فيما بعد إلى المنطقة بكمالها، لكن خطوة نحو تنظيم أكثر امتزاجاً واتزانًا يختفي فيه العنصر العربي المتميز بقدر ما ينتشر الإسلام بين البربر. واضح أن إفريقيا لم تقطع صلتها بالماضي. كل ما يمكن قوله هو أن الأغالبة نجحوا حيث أخفق الوندال لأن هؤلاء تصرفوا دائمًا كورثة الرومان ولم يقبلوا أن يكونوا في خدمة الأهالي. استقلوا هم ومنعوا الأفارقـة من أـما الأغالـبة فإـنـهـم طـبـقـوا، طـوعـاً أو كـرـهـاً، قـوـادـع إـلـاسـلـام الدـاعـيـة إـلـى المـساـواـة وـعـدـم التـميـز. ثـم جاء مـذـهـبـ

مالك (منهب العلامة كما وصفه أعداؤه) فمهّد للمغرب والمغاربة طريق الاستقلال والوحدة.

ويقى مغرب الوسط (وهو في عرفاً غير المغرب الأوسط) مجال الجماعات المستقلة، المدن - الشورى، إلا أنه اتسع اتساعاً ملحوظاً في اتجاه المتوسط شمّالاً ونحو وادي درعة جنوباً، وكان الإمارات التي تكونت واستمسكت بين القرنين الثالث وال السادس العيلادين والتي سحقت أثاء حروب الفتح والفتنة عادت من جديد إلى الحياة. نتج عن هذا الانبعاث نمو هائل في ميادين مختلفة، في مستوى التجارة، في استغلال المعادن، في نمو الثقافة. ويمثل هذا النمو تكذيباً لكريستيان كورتوا الذي يدعى أن لا حضارة أبداً خارج سلطة روما.

وأخيراً اتسع المغرب الصحراه حتى وصل بلاد السودان. فصار المغرب التجارة الكبّرى، تراقب مسالكها ومراحلها قبائل زناتة شمّالاً وصنهاجة الملثمين جنوباً. قلنا إن هذا الفتح يرجع إلى هذا التاريخ، لما تحول قسم من البدو الجماليين إلى حرس وختار القوافل. استتبع هذا التطور نظاماً اجتماعياً خاصاً لم يكن سياسياً بالمعنى المهدود (أي اليوناني الروماني)، وأي عيب في ذلك إذا كان يوافق الأوضاع المحلية؟ يلحّ المؤرخون الاستعماريون على هذا النظام البدوي القبلي الذي هو نتيجة ويتعمّون عن الدافع والأصل، أي تجارة القوافل. يبدو أن هذا مجرد تحويل لوجهة النظر، لكنه في الحقيقة مفتاح التأويلات المغرضة. اعتماداً على آراء خلدونية، متنقاً ومعزولة عن أصولها، يضعون محلّ الاستبعاد الاقتصادي (ما يتبع عن التجارة الصحراوية) حتمية اجتماعية (ما ينبع عن العصبية القبلية). وهكذا ندفع دفعاً إلى مقوله غوتية الشهيرة وهي أن كل الواقع اللاحقة للقرن IX م تفسر بالتنافس المتأصل الموروث من جهة بين زناتة المغرب الأوسط وصنهاجة، أكانوا مستقرين في مرتفعات «القبائل» (تعني منطقة شرق الجزائر الحالية) أم بدواً في الصحراه، ومن جهة أخرى بين هؤلاء جميعاً والمصادمة سكان السهول والجبال الأطلسية. أصل البلاء في كل ما حدث ويحدث من فلاقل وفوضى وتخريب هم البدو الذين هم زناتة وعرب. وهكذا يحل التفسير العرقي محل التفسير

الاقتصادي (المعاشي)، مع ان هذا الاستنتاج المغرض يخالف صريح أقوال ابن خلدون في أجزاء أخرى من مقدمته. ما يراه البعض نظرية بريئة تستحق الاعتبار هو في الواقع حكم على مجموع ماضي المغرب بالإخفاق والتلفاهة. ولا ينفع الاحتماء بأقوال كبار المسلمين إذ نعرف منذ زمن طويل، وخاصة بعد التحليل النفسي، إن المرء قد يقول عن نفسه ما لا يوافق حقيقة حاله.

الجديد في القرن 3/IX، بالمقارنة مع الوضع الذي ساد أثناء القرنين VII و VI م، هو ترسیخ الاستقلال السياسي وفتح الصحراء التي لم تعد فقط مخدعاً يلجمأ إليه ضحايا الحدثان وكل من طرد من دروب التاريخ. إن التناقض الذي أقامه، بمجرد وجوده، الحكم الروماني، والذي زاده إحكاماً الوندال والبيزنطيون، ذلك التعارض بين التاريخ والدولة، والاختيار المؤلم بين العبودية داخل الدولة والحرية خارجها، ذلك التعارض الذي ذاق مرارته كل من الإفريقي الخانع والناميدي الثائر والماوري السائب الحر، بدأ ينحل تحت تأثير دعوة الإسلام. (انظر للمؤلف مفهوم الحرية، 1981). وكون الدعوة الإسلامية، بشتى أشكالها، الصفرية والإباضية والزيدية والمالكية والاعتزالية والشيعية، هي التي زاوجت في أرض المغرب بين الحضارة والحرية هو السر في اعتناق البربر الدين الجديد والوفاء له عبر القرون. اعتنقوه بكيفية تدريجية بطئه ولكن نهاية.

جامعة العلوم

دخلت بلاد المغرب مع مطلع القرن $\text{X}/4$ فترة تميزت بمشاركة مغربية فعالة في السياسة الإسلامية وعلى أعلى المستويات. وخلفت تلك المشاركة نتيجتين: أولاهما مباشرة وهي تقدم واضح في تبني الحضارة العربية الإسلامية، والثانية غير مباشرة وهي تكريس إرادة توحيد مجموع المنطقة داخل إطار سياسي واحد قاعده دولة إفريقيا. ولهذا السبب بالذات (الارتباط بالتاريخ الإسلامي العام) نعرف الأحداث معرفة مرضية (الدشراوي، 1987، ص 19 وما بعدها).

إفريقيا الفاطمية

كانت إفريقيا من الوجهة القانونية جزءاً من الخلافة العباسية. وتعرضت هذه نهاية القرن 3/IX لهزّات عنيفة بسبب التطور الطارئ على الحركات الشيعية وبعد أن أُعلن القرامطة الثورة المسلحة على دولة الخلافة في مناطق متعددة. خضعت إفريقيا لنفس الظروف وما كان لها أن تبقى بمنأى عن الثورة ولا أن تنتظر أي عون من بغداد.

لم يعد من الممكن الاعتقاد أن الدعاية العلمية غير الزيدية جديدة في بلاد المغرب. فهذا قول تكذبه إشارات الرحالة الذين أتوا من الشرق، وفي مقدمتهم العقوبي، وكذلك المصادر الإسماعيلية التي حققت ونشرت مؤخراً، ومنها على الخصوص أعمال القاضي النعمان (ت 346/857). تزورنا هذه المصادر بمعلومات كثيرة ودقيقة عن افتتاح الدعوة الفاطمية ونرى إنها كانت حاضرة في الميدان منذ وقت مبكر. فوجدت أذنا صاغية عند سكان القرى النائية والجبال المنيعة بموازاة مع الدعوات الأخرى، الزيدية والخارجية والاعتزالية، الخ. تتغلب العلوم على غيرها أحياناً إذا كان «المعلم» الداعية الآتي من الشرق ذا شخصية بارزة، فتسود لمدة تطول أو تقصر ثم تختلفها دعوة أخرى. ما جدّ في الفترة التي نتكلم عنها هو التنظيم. الاختلاف بين، رغم المظاهر، بين بدايات الدولة الإدريسيّة الزيدية وأولية الدولة العبيدية الفاطمية. نشأت الفرقـة الإسماعيلية ومعها ظهر التنظيم السري و«التبشير» بواسطة دعاء محترفين مبشّرين في مجموع دار الإسلام بعد اتقانهم طرق التلقين وقواعد التأويل حسب مستويات عقول الناس. تفرق الدعاء ويبقى على

اتصال بمركز الدعاية الذي كان يوجد إلى غاية قيام الثورة القرمطية في سلمية بأرض الشام.

نظراً للسرية التي كانت تحيط بالدعوة لم يوفق الدارسون إلى كشف النقاب عن هوية الأشخاص الذين قاموا بها وأسسوا الدولة الفاطمية بإفريقيا (الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، ج II ص 870 وما بعدها). من هو الداعي أبو عبد الله الشيعي «الصناعي»؟ هذا نعت ووصف أكثر مما هو اسم، كما لو قلنا اليوم أسس الحزب الشيوعي في البلد العربي الفلاني رجل اسمه رفيق المصلح. وهل جاء بالفعل إلى مكة لأداء فريضة الحج فالتحق صدفة ببعض زعماء كتامة وسمعهم يشون على آل البيت فكلّمهم.. إلى آخر الرواية؟ تدل القرائن أنه جاء من اليمن، بعد أن استكمل تكوينه هناك، إلى مكة ليستنطق المغاربة عن أخبار البلاد. ولما سمع عن تضعضع أوضاع إفريقيا تحت الأمير إبراهيم الثاني، وفهم أن هذا الأخير لن يستطيع أن يحارب على واجهتين، في صقلية ضد الروم وعلى الحدود، إذا ما تزامنت ثورة هناك مع حالة تأزم في القيروان، قرر أن الوقت مناسب لتجاوز مرحلة الدعوة إلى مرحلة العمل السياسي وربما الثورة المسلحة. رافق الداعي رجال من كتامة في سفر العودة، ولما وصل إلى إيكجان في منطقة القبائل الصغرى، غرب مدينة سطيف، استقر بها وجعل منها أرض هجرة لكل من له تشيع في إفريقيا والمغرب. وكان ذلك سنة 893/280. رغم ما جاء في كتاب القاضي النعمان من أخبار دقيقة منسقة مليئة بالجزئيات الدالة على صدق التحرّي وأمانة النقل، فإننا لا نملك إلا أن نسجل تشابهاً مريباً بين ما نقرأ عنده وما قرأنا عند غيره حول أوليات إدريس في وليلي وعبد الرحمن بن رستم في تاهرت ومع ما نعرف عن أوليات عبد الله بن ياسين والمهدى بن تومرت، كما لو كان كل واحد من هؤلاء يقلّد عن وعي، ويلوّن باللون ظروف الزمن والمكان، «تخطيطاً» معروفاً وموروثاً لا يجوز لأحدٍ أن يتوجه له أو يشهوه. ليس التقليد حكراً على من ينعت بأهل السنة والجماعة، بل يميز كل فرقة تدعي أنها تحبّي السنة الصحيحة. اشتغل الداعي أولاً كمعلم، والكلمة تعني ولا شك أنه لقن الناس آراءه السياسية وحرضهم على الأغالبة خدامبني العباس المتغلبين على الحكم بدون حق، مشدداً على أن من يسكت عن الظلم يليلي به في نفسه

وماله . . ولما أحس أنهم اقتنعوا بأقواله وتعلقوا بأهدافه بدأ يجمع المحاربين وينظمهم في جيش يستطيع أن يهاجم القلاع والمحصون التي كانت تحمي قلب إفريقيا من خطر سكان القبائل والأوراس منذ العهد البيزنطي ، والتي كان بنو الأغلب قد رسموها وحشدوها بالحاميات . وفي نفس الوقت أكثر من العيون والجواسيس والدعاة داخل الجهاز الأغلبي نفسه . فمال إليه من كان له تشيع قديم ومن راهن على قرب نجاحه ومن أغرته الرشاوي . مكث أبو عبد الله ما يقرب من عشر سنوات في إيج كان يتهيأً لمحاكمة إمارة بنى الأغلب ويراقب أحوالها . وسنة 902/290، عندما رأى إبراهيم الثاني يتخلّى عن السلطة بـإيعاز من الخليفة العباسي لابنه عبد الله ، ورأى هذا الأخير يواجه صعوبات مع ابنه زيادة الله المتهر الطموح ، ظن أن الوقت قد حان فهاجم مدينة ميلة وتغلب عليها . فاعتقد أن هذا الفوز بداية اتساع إفريقيا بكاملها ، إلا أنه واجه قائدًا محنكًا تمرس على القتال في حروب صقلية وجندواً مصممين على المقاومة ، فانهزم إلى إيكجان . غير أن هذا النصر العسكري التاكتيكي لم يغير شيئاً من الوضعية العامة السيئة التي كانت تحيّلها الإمارة الأغلبية بسبب حرب صقلية ومؤامرات زيادة الله ضد أبيه مع قسم من عبيد وموالي الدولة . ولم يكن زيادة الله يملك همة أبيه وتجربته . كان الداعي يعرف كل هذا ، فلم يتأثر بانخفاضه بل استخلص منه العبرة وقرر تغيير وجهة هجوماته . عوض أن يدخل إلى إفريقيا من الشمال الغربي الممحض بالقلاع ، فإنه اتخذ طريق الجنوب الشرقي في محاولة اللف على الخط الداعي . نجحت الخطة ، ويرجع النجاح أساساً إلى انحلال الجهاز الحكومي في إفريقيا نفسها بعد اغتيال الأمير عبد الله ربما بـإيعاز من ابنه . استولى الداعي على مدينة سطيف سنة 903/291 ، ثم طبنة سنة 906/293 ، وكذلك حصن بلزمة ، ثم باغايي سنة 908/295 ، ودخل في نفس السنة قسطيلية ومنطقة الجريد .

فهم زيادة الله الثالث ، رغم قلة همته وانغماسه في المللذات ، ان الخطر محدق به ، فجمع جيشاً ضخماً وأرسله إلى الأربس وهي الباب المؤدي إلى قلب إفريقيا . فقرر الداعي ، بعد أن رأى أن القائد الأغلبي يطيل الاستعدادات وكأنه متعدد غير متحمس للقتال ، أن يأتي إليه وبهاجمه . فلم يلبث أن جرّه إلى المواجهة أوائل جمادي الثانية سنة 909/296 ، فسحق الجيش الأغلبي

سحقاً. لما سمع زيادة الله بالهزيمة، ورغم أنه كان لا يزال يملك في إفريقيا ذاتها وفي صقلية كل وسائل المقاومة، قرر أن يهرب من البلاد بأمواله وعيشه وحرمه ملتجئاً إلى الشرق. عندئذٍ انهار النظام الأغليبي انهياراً تماماً كما لو كان بناءً من ورق. فتحت رقاده أبوابها للمتصرين أسبوعاً واحداً بعد وقعة الأربس ويعت سكان القيروان وفداً يرأسه شريف علوى طالباً من أبي عبد الله الأمان على الأرواح والأموال والإسراع بالدخول إلى العاصمة لكي يستتبّ الأمن بسرعة ويهداً روع السكان.

دخل الداعي رقاده وسكن القصر الأميركي. فأمن الناس وقبض الجنود عن النهب. ثم اتّخذ قرارات رمزية تشير كلها إلى أنه وصي في انتظار وصول صاحب الحق وأنّ الأمر قد عاد إلى نصبه بعد عهد التطاول والغصب. يقول القاضي النعمان: «ولى قضاء القيروان محمداً بن عمر المروزي وكان له تشيع قديم ونظر في الفقه من قول الأئمة وجعل له تولية القضاة بسائر البلدان، وزاد في الخطبة الصلاة على محمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة الزهراء، وزاد في الأذان (حي على خير العمل)» (ص 247). وأمر كذلك بضرب سكة أشار فيها إلى نفسه بكلمة سيد، فسميت السكة السيدية.

تصرّف أبو عبد الله تصرف من يملك زمام الأمر، لكنه كان يصرّح دائمًا أنه يدعو للإمام الشرعي، المهدى المنتظر الذي لم يكن قد رأه قط. كان الإمام صاحب الحق يدعى عبد الله المهدى واسمه لا يقل غموضاً عن اسم الداعية. لذلك كثُر النقاش حول هويته، في القديم والحديث، دون الوصول إلى أي نتيجة قطعية. كل ما يُعرف هو أنه غادر سلّمية قبل أن يستولي عليها القرامطة، الذين لم يكونوا كلهم من أوليائه، لسبب يتعلّق إما بالخطة السياسية وإما بمسألة الإمامة نفسها. أُعلن عبد الله أنه يقصد اليمن، لكن يبدو أنه كان ينوي منذ البداية التوجه إلى المغرب لأنّ الوضع في اليمن لم يكن مستقراً ولم يكن في صالح أنصاره الأوفياء. يكتنف الغموض تاريخ مغادرته مصر ويتربّ عن ذلك مسائل لا يمكن الفصل فيها إلى حدّ الآن، ومنها بالطبع اتجاهه إلى سجلّ ماسة. يقال أنه غادر مصر في جمادى 292/905، أي بعد اندلاع ثورة

الداعي وإحرازه على انتصاراته الأولى. لكن في هذه الحال، بعد أن وصل إلى طرابلس في زيٰ تاجر ضمن قافلة تاجر، لماذا لم يتجه مباشرة إلى دار الهجرة أيجكان؟ أما إذا كان وصوله قبل التاريخ المذكور، قبل سقوط سطيف وطينة في أيدي أبي عبد الله، فيعود من المفهوم تماماً أن يفضل المهدي الابتعاد ما أمكنه عن قبضة الأغالبة، خاصة وأن العيون كانت مثبتة في كل مكان للاحتجته وأنه رأى ذلك بنفسه في طرابلس. يجب أن نتذكر أن وقعة الأربس (909/296) لم تكن حاسمة إلا لأن زيادة الله ضعف وانهارت أعصابه. فمن المحتمل جداً أن يكون المهدي قد تحقق بنفسه أن العروب سطول وأنه لن يكون في مأمن إذا هو استقر في ايكتجان وليس في توجهه إلى سجلماسة ما يدعو إلى الاستغراب، إذ المدينة كانت عامرة مزدهرة يتزاحم فيها التجار من كل جنس ونحلة، وضمنهم تجار من العراق يعطفون على الدعوة الفاطمية. اندرج المهدي في سلكهم ووجد عندهم كل أنواع المساعدة. أما أمير سجلماسة، اليسع ابن مدرار، فإنه كان قد توصل من زيادة الله بأخبار تفيد وصول المهدي، لكنه لم يتحقق من هويته، فاكتفى بحراسته.

واضح أن الرواية الإسماعيلية، التي ورثها المؤرخون السنّيون، مكونة من روايتين مستقلتين، إحداهما خاصة بأبي عبد الله والأخرى بعيد الله المهدي، وأن الرابط بينهما لم يكن سهلاً.. وتعين ذلك الرابط سنة 909/296 بعد أن دخل الداعي متصرّاً إلى رقاده وبدأ يحكم كأمير صاحب السلطة، في حين أن الإمام المهدي لا يزال متستراً في زيٰ تاجر محكوم عليه بالإقامة الإجبارية في سجلماسة. كان من الضروري أن يخرج الداعي من إفريقيا لينقذ الإمام السجين ويسلم الأمر إليه. ولا عجب إذا لاحظنا في الرواية عدة نقاط غامضة.

مر الداعي بطينة فجأة رئيس زناة محمد بن خزر مستأمناً. ثم فتحت أبوابها له، فدخلها بدون قتال، وانتهى بذلك عهد الرستميين الإباضيين، ثم قصد سجلماسة. عندئذٍ تحقق اليسع من هوية المهدي فقبض عليه وأودعه السجن دون أن نرى ما كان يتظاهره من عمله هذا. وصل جيش الداعي قرب المدينة في ذي الحجة، وكان برفقة أبي عبد الله أخوه أبي

العباس الذي كان يعرف الإمام إذ عاش في سلمية مدة واطلع فيها على أسرار الحركة وربما على خفايا انقساماتها. حاول البعض المدافعة فانهزم وفر إلى الصحراء قبل إلقاء القبض عليه وقتله. دخل الجيش الفاطمي المدنية، فأنخرج عبيد الله من السجن، فعرفه أبو العباس وبايعه، ثم بايعه أبو عبد الله وسلم الأمر إليه ثم قفل الجيش عائداً إلى إفريقيا. فمر على تاهرت وإيكيجان ثم وصل إلى رقاده حيث رفع عنه الحجاب وأعلن أنه المهدي المستظر وتلقب بـأمير المؤمنين يوم الجمعة 21 ربيع الثاني 910/297. وقرئ الإعلان في مسجد إفريقيا.

أخذ المهدي بزمام الأمر منذ وصوله إلى العاصمة الأغليبية ولم يرض أن يكون مجرد إمام تاركاً السياسة اليومية بيد الداعي وأخيه وشيخ كلمة. أقر إصلاحات أبي عبد الله، ثم أحين الجهاز الحكومي من دواوين وكتاب وعمال وقضاة، بل ترك وظائف كثيرة لخدمة الدولة السابقة بعد أن أعلنا تشيعهم. بجانب هذا الجهاز المدني - القضائي، الذي كان عربياً بلدياً في الجملة، حافظ المهدي على جهاز دعائي - عسكري موروث من عهد إيكيجان وكان مشرقاً كلياً.

وعد الخليفة الجديد في بداية أمره بإلغاء المعمار والاكتفاء بالعشر والصدقة، وذلك تالياً لقلوب العامة والتجار والعلماء المالكيين. إلا أن عزمه الأكيد على اتباع سياسة دعائية نشيطة، وحرصه على أن يبقى رئيس الحركة الإسماعيلية على نطاق العالم الإسلامي كله، كان يفرضان عليه أن يضمن لنفسه موارد مهمة ومتتظمة. فلم يلبث أن عاد إلى استخلاص ضرائب قديمة وجديدة، رغم أنه أتى من الشرق بأموال كثيرة وأنه استولى على الكنز الذي كان تحت حراسة شيخوخة كتامة في إيكيجان. كان هذا التصرف يشير إشارة واضحة إلى أنه لم يكن يرى في إفريقيا سوى قاعدة تجمع فيها وتحمّز جيوش الدعوة الإسماعيلية لغزو أرض الإسلام «شرقاً وغرباً».

ولا شك أنه يجب وضع مؤامرة المنافقين، أبي عبد الله وأبي العباس وبعض أشياخ كتامة، في هذا الإطار، أي التعارض الطبيعي والعادي داخل كل حركة تصل إلى الحكم بين خطة سياسية معتدلة وخطبة عقائدية هجومية

متطرفة. التشابه واضح بين هذه القضية قضية أبي موسى الخراساني مع المنصور العباسي. الفرق الوحيد هو أننا نتساءل في حالة الفاطميين من هو الداعية المتطرف ومن هو السياسي المعتدل. يبدو أن التناقض كان بين المهدي وأبي العباس وأنه يعود إلى تاريخ قديم أثناء ثورة قسم من القرامطة على الإمامة الفاطمية. وذهب أبو عبد الله وبعض زعماء كاتمة ضحية خلاف كانوا يجهلون الكثير عن أسبابه. على أي فشلت المؤامرة وقتل أبو عبد الله وأخوه سنة واحدة بعد دخول المهدي إلى إفريقيا (988/298).

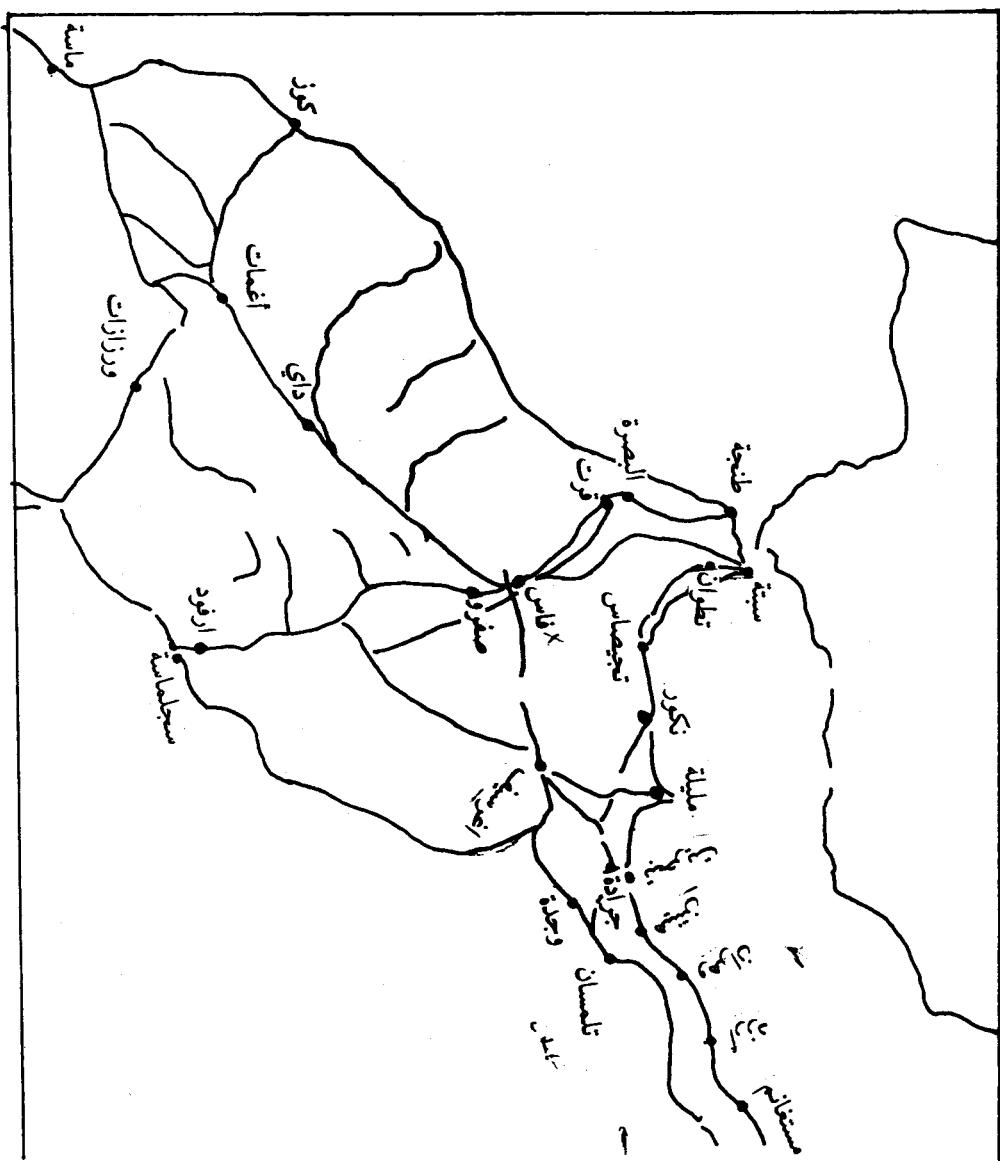
أراد المهدي أن يظهر للجميع أن أنظاره متوجهة إلى قلب الخلافة، فقرر تخطيط مدينة حصينة مطلة على البحر وشبه مستقلة عن أرض إفريقيا. فوقع اختياره على جمّة الجزيرة بين سوسة وصفاقس. بدأت الأعمال سنة 912/299 وانتهت بعد تسع سنوات. وسكن الخليفة عاصمته الجديدة في شوال 921/308. ونظرًا لما كانت تعرفه مصر الطولونية من قلائل وأضطرابات اختار المهدي، حتى قبل أن تجتمع لديه كل أسباب النجاح، أن يبادر بمحاجتها. فبعث جيشًا تحت قيادة ولی عهده أبي القاسم محمد سنة 914/301، ثم مرة ثانية سنة 919/307، ودامت الحملة الثانية قرابة ستين. استولى الجيش الفاطمي بسهولة على الإسكندرية، ووجد مناصرين له في مناطق من الصعيد والفيوم، لكنه ارتطم بخط دفاعي قوي، فعاد خائباً. ونظم المهدي حملة ثالثة قبل موته بشهر قادها خلفه محمد القائم، فلم تكن أكثر نجاحاً. لم تكن الظروف بعد مواتية لسقوط مصر في أحضان الفاطميين.

كان لا بد أن تولد هذه السياسة التوسعية المكلفة والمناقضة للوعود التي قطعها أبو عبد الله على نفسه وأقرها المهدي من ترك العامة على عوائلها، سخط الفقهاء والعباد، وفي القิروان بخاصة (محسن مؤنس، أعمال مهداة إلى ليفي - بروفصال، 1962 ، ج I ص 217). وجد هؤلاء المعارضون أذناً صاغية لدى كل من تضرر من الجبايات ومن تعاطي الأمراء الفاطميين إلى التجارة، وبالخصوص للتجارة الصحراوية التي عادت تحت مراقبة الدولة الجديدة بعد استيلائها على تاهرت وسجلماسة. وهذا يعني أنها نزعت من زناة وصنهاجة الصحراء أكبر مواردهم وأهم ركائز نفوذهم وسطوتهم، علماً

بأن أغلبهم كان يميل إلى رأي الخوارج.

بدت علامات القلق بين صفوف كتامة بعد أن جرّدهم المهدى من كنوز الدعوة، ثم بعد قتل أبي عبد الله سنة 298/911. في نفس السنة ثارت تاهرت على عاملها وثارت طرابلس في السنة الموالية وثارت صقلية سنة 303/915 بقيادة أحمد بن قرهب الذي كان يتنمي إلى بيت عريق في خدمة الأغالبة. لكن الثورة التي أوشكت أن تقضي نهائياً على الدولة الجديدة هي المرتبطة باسم أبي يزيد مخلد بن كيداد التكاري، والتي انطلقت من جبال الأوراس سنة 324/935، أي السنة التي توفي فيها المهدى. تمكن هذا الثائر العجوز الذي بدأ حياته كمهدب الأطفال في بلاد الجريد، والذي كان أبوه يشتغل بالتجارة في بلاد السودان، أن يستولى على مجموع بلاد إفريقيا. أثناء مدة لا تزيد على شهرين، في بداية سنة 333/944، دخل جيش أبي يزيد باجة ثم تونس ثم القيروان ثم جاء ليحاصر الخليفة القائم في جمة المهدية، وأقام على محاصرتها مدة سنة من ربيع الأول إلى صفر 334/945. ولم يكن جيش الثائر الخارجي مكوناً من سكان الجبال غير المدربين على محاصرة المدن الممحصنة، ولو لم يكن هو قليل الدراية بعوائق الحرب، لما فاته الفوز والإطاحة بالدولة الجديدة، خاصة بعد أن انحاز إلى جانبه فقهاء المالكية بسبب ما رأوا من تقشفه وزهده، على الأقل في بداية أمره، وكذلك بسبب مبaitته للم الخليفة الأموي السنّي. إلا أن الحصار طال، فبدأ المقاتلة يتفرقون بعد يأسهم من اقتحام المهدية. وتحولت الثورة إلى مجرد احراقة. فندم سكان المدن على مساندتهم للثائر، وعادوا إلى مبaitة الخليفة الفاطمي. رفع أبو يزيد الحصار ورجع خائباً إلى القيروان. فانقلبت أحواله وتولّت عليه الهازائم ناحية تونس وباجة وجزيرة شريلك. فقرر محاصرة سوسة في الوقت الذي توفي فيه القائم وخليفه ابنه إسماعيل. فأخذ هذا الأخير الأمور بحزم. قرر مساندة سوسة برأ وبحراً وخرج من المهدية قاصداً القيروان، فدخلها في شوال 334/946. أقام جيشه في ضواحيها وانتظر أن يهاجمه الثائر. وعندما حصل ذلك أظهر الخليفة الجديد كثيراً من الإقدام وعلو الهمة وحسن القيادة، رغم أنه لم تكن له سابقة في مجال الكفاح، فأوقع بأبي يزيد هزيمة شنعاء. وفي موضع المعركة خطط لبناء مدينة جديدة تكون عاصمة لملكه، فكانت صبره

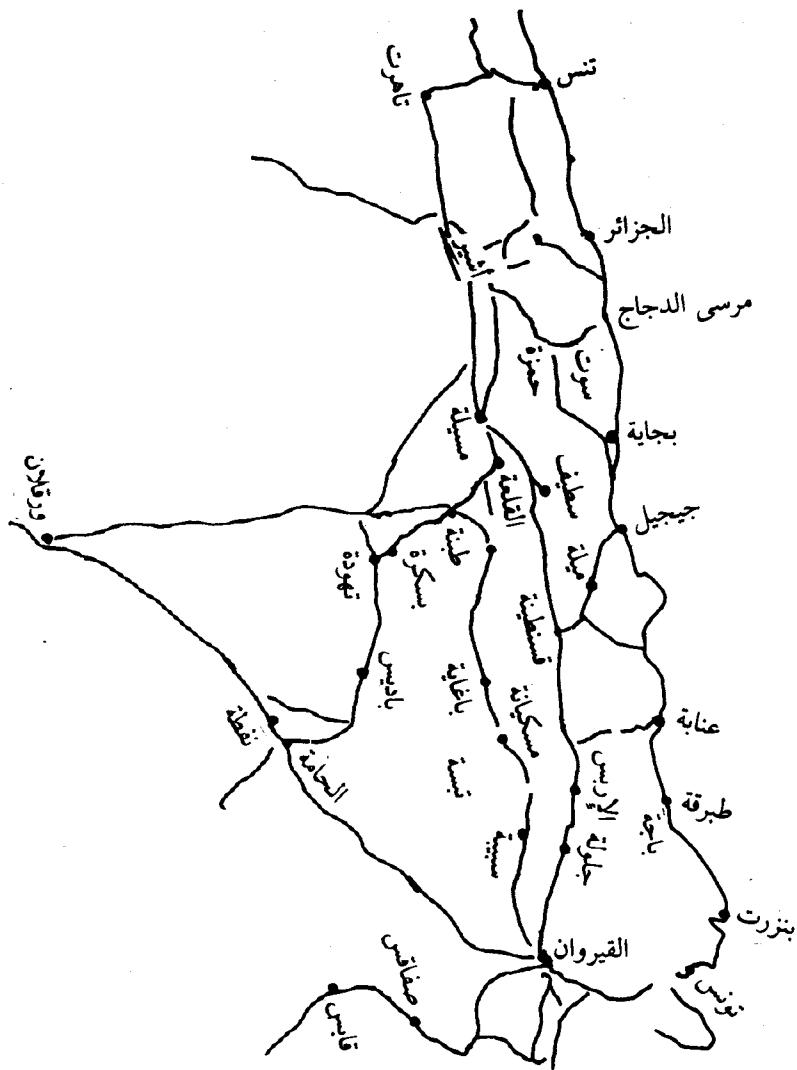
نول



منصورية. ثم تعقب المنصور الثائر في جبال غرب إفريقيا وهزمه هزيمة أخرى خارج مسيلة، ثم تبعه بدون ملل من بسكرة إلى مرتفعات المضنة حتى تقبض عليه بمساعدة بربور مغراوة. كان ينوي أن يأتي به في قفص ليراه سكان القيروان، لكن الثائر مات من جراء جراحه نهاية محرم 336/947. فأمر بسلخه وحشو جلده بالتبين، وأبرزه على هذه الحال المزرية للقيروانيين، مما يدل على مدى الرعب التي تملّكه طوال ثورة «صاحب الحمار».

إن كانت هذه الثورات المتواتلة تدلّ على شيء، فإن ذلك الشيء هو أن على الدولة العبيدية أن تختار، إما أن تعود مغربة إفريقية، فتنظم نفسها كدولة قطرية مستقلة محاولة تأليف قلوب الرعية بالعدل والتعمير، وهذا ما أشارت إليه مبادرة المنصور بإنشاء عاصمة في قلب البلد، وأما أن تكون فاطمية إسماعيلية، فحينذاك يجب جنـي ثمار إفريقيا دفعة واحدة لتمويل الدعوة وتجهيز الجيش ومجادرة القطر في أول فرصة سانحة. وهذا ما استقرّ عليه في النهاية رأي المعز، رابع الخلفاء الفاطميين في إفريقيا، ربما ليقينه أن حظوظ نجاح الاختيار الأول ضئيلة، إن لم تكن منعدمة (انظر تأويلاً آخر لقرار المعز عند الدشراوي، ص 266). كانت الأوضاع قد ساءت في مصر. فتوالت الاتصالات بين المعز وكبار المسؤولين في الدولة الإخشيدية، وكلها تشير إلى أن مصر إن لم تسقط في أحضان الفاطميين، فإنها لا محالة ساقطة تحت حكم القرامطة المتطرفين. في ظل هذه الظروف المؤاتية لتحقيق طموحاته جمع المعز جيشاً قوامه حسب الرواية مائة ألف محارب. عين على رأسه مولاً جوهر الرومي وزوده بما لا يقل عن ألف صندوق من الذهب. انفصل الجيش من رقادة يوم 14 ربيع الأول 358/6 ودخل فسطاط يوم الثلاثاء 17 شعبان من نفس السنة. وبدأ في حين التخطيط لبناء مدينة جديدة لتكون عاصمة الدعوة الفاطمية، وهي التي سميت فيما بعد بالقاهرة. بعد ثلاث سنوات وتطورات سياسية وعسكرية لم تكن كلها في صالح المعز وجيشه، خاصة في الشام، ولربما لتركيز حكمه في مصر، قرر الخليفة الفاطمي أن يلحق بجوهر تاركاً مسؤولية تدبير شؤون إفريقيا، دون صقلية، إلى بلقين (يوسف) بن زيري بن مناد. غادر المعز إفريقيا في ربيع الأول 361/972 حاملاً معه خزائنه وكتبه والتوابيت التي وضعت فيها رفاه أجداده.

- طرق وأساليك حسب الجغرافيين
- طرق وأساليك حسب الجنرالين
- طرق وأساليك حسب الصنابحة
- طرق وأساليك حسب الصنابحة
- طرق وأساليك حسب الجنرالين
- طرق وأساليك حسب الجنرالين



قال كثير من الدارسين والى وقت قريب ان الحكم الفاطمي، بخلاف الأغلبي، لم يندمج أبداً في الوسط الإفريقي. يتجه البحث الآن إلى إعادة النظر في هذا الحكم باعتبار أنه عَمَّ على السكان كلهم مواقف خاصة بفقهاء القبور (الدشراوي، ص 252). إذا قبلنا أن الدعوة العلوية كانت قديمة في بلاد المغرب، فلا بد لنا أن نفترض أن الدولة الفاطمية تمت بعطف قسم لا يستهان به من السكان، في المناطق الريفية وكذلك في المدن، وتوجد إشارات إلى ذلك في الوسط الذي كان يميل إلى الاعتزاز والى الفقه الحنفي. رغم هذا يبقى صحيحاً أن الحكم الشيعي لم يمثل سوى فاصلة في تاريخ إفريقيا والمغرب، لأن الخلفاء، المهدي والمعز وخاصة، نظروا إلى الأمور من هذه الزاوية. لكن كون الحكم كان متعالياً عن المجتمع، غير متندج فيه، أو كونه لم يعمر طويلاً، لا يعني بحال أنه لم يخلف آثاراً عميقة وعلى مستويات عدّة. بل العكس هو الصحيح.

إن الدولة الفاطمية التي لم تدم سوى نصف قرن أرست قواعد دولة بربرية مستقلة بذاتها. فتوج هكذا تطور استغرق أكثر من أربعة قرون. عندما ودع بلقين المعز على الحدود، كان كل منهما يعلم أن الأمور ستؤول حتماً إلى الافتراق والاستقلال رغم كل الاحتياطات والضمادات. كان بلقين يترأس الجهاز الدفافي فقط، وأما الجهاز الإداري الصرف، فإنه بقي نظرياً مرتبطاً مباشرة بال الخليفة. إلا أن صاحب السيف ينتهي دائماً باصطدام صاحب القلم. يمكن للمؤرخ أن يقول إن بلقين، عندما استقر في صيرة - منصورية، كان، بدون علم منه، يحقق حلم ماسننس. ورث بنو زيري الصنهاجيون نظاماً عربياً فحافظوا عليه ورعيوه.

من ناحية أخرى وحد الحكم الفاطمي المجتمع الإفريقي عن طريقين مختلفين. قضى أولاً على وجود الخوارج الذي كان يوجه من الوجه عامل فرقه وتشتت. كانت ثورة صاحب الحمار بمثابة نار عاتية أتت على أنصاره ومريديه. بقي من الخوارج جماعات ناقمة ثائرة وفيه لعقيقتها ولكنها عاجزة عن تأسيس دولة جديدة. والطريق الآخر الذي أدى إلى الوحدة المعنوية كان طريق المناظرات التي بدأها المهدي وأحياها حفيده المنصور. لا شك أن

فقهاء المالكية والعباد والنساك شعروا بما ينقصهم من فنون الخطاب والجدال، عكس ما يستخلص عادة من كتب المناقب التي تبني حتى على مظاهر السذاجة والغفلة والعناد، ولكن تلك المناظرات أتاحت لهم الفرصة ليعرّفوا ما يميزهم في العمق عن خصومهم، فلمعوا خطير الغلو في العقيدة، خاصة إذا اقتنوا بالسلطة. هذه التجربة هي التي مهدت السبيل الظاهور مدرسة مالكية ناضجة في ظلال الحكم الزيري، مدرسة وحدت عقائدياً كل بلاد المغرب.

كان الفاطميون بسبب ارتباطهم بالدعوة الإسماعيلية ينظرون إلى المشرق وإلى المغرب، عكس الأغالبة الذين وجهوا أنظارهم إلى الشمال فقط (صقلية). أكد الخلفاء الشيعة منذ البداية حقهم الشرعي، بل واجبهم، في بسط سلطتهم على مجموع بلاد المغرب، فوضعوا حداً لوجود الإمارات والمدن - الشورى، بل نفوا حقهم في الوجود، وفتحوا هكذا عهد التوسيع والتوحيد.

آثار السياسة الفاطمية في المغرب الأوسط والأقصى

كانت لسياسة الفاطميين التوسعية نتيجة سياسية وأخرى اقتصادية. تتعلق الأولى بوحدة الخلافة والثانية بالتجارة الصحراوية.

قلنا إن عبيد الله المهدي، لما دخل رقاده سنة 910/297، أعلن أنه الإمام وال الخليفة الشرعي. انتظر أمير الأندلس عبد الرحمن الأموي إلى أن ظهر عجز الخليفة العباسي وإلى أن أتضحَّت طموحات الفاطمي، فنصب نفسه خليفة سنة 929/316. وهكذا انهارت وحدة الخلافة وهي أساس نظرية الحكم في الإسلام. إلا أن هذا الأمر الواقع لم يكن ليقبله أو يبرره أحد من الخلفاء الثلاثة، فنشأت عن هذه الوضعية حروب متواصلة. وكانت أرض المغرب لسنوات عديدة مسرح الصراع بين الخليفتين الفاطمي والأموي.

قلنا إن جيش الداعي قصد تاهرت وسجلماسة، في أول تحرك له خارج إفريقيا، كاشفاً عن أهمية المدينتين، التجارية والجبلية. لا نعرف بالدقة

الكافية العلاقات التي كانت تربط المدينتين بالجماعات المجلورة لها. لكن لا يمكن التغافل عن دور هذه القبائل في تأمين الطرق والمسالك. من ناحية أخرى نستخلص من أوصاف الرحالة أن الأندلس كانت في حاجة إلى المعادن الموجودة بوفرة في المغرب، وإلى ذهب الصحراء بصفة خاصة. كان التبر المجلوب من غانة يسبك في سجلmasة وأغمات وفاس ثم يسوق إلى الأندلس عبر موانئ البحر المتوسط. ونلاحظ أن كثيراً من هذه المدن كانت تحت حكم أمراء أدارسة. كان على حاكم الأندلس، أيًّا كان، أن لا يترك أعداءه يتحكمون في طرق هذه التجارة (ابن حيان، المقتبس، ص 289، بعد استيلاء عبد الرحمن الثالث على مدينة سبتة سنة 931/319). كان من الطبيعي أن تتحدد مصالحه بمصالح من تضرر من الهجمة الفاطمية، أي الأدارسة وقبائل زناتة. وبما أن الجيش الفاطمي كان مكوناً أساساً من كلامة وهم صنهاجة، يمكن عندئذ بسهولة تحويل التناقض في المصالح الاقتصادية إلى نزاع قبلي، تصفية حساب بين صنهاجة وزناتة، وإهمال الدافع الأصلي (تيراس، ج I ص 175 و 179؛ جولييان، ج II ص 59).

كان من نتائج الحملات الفاطمية الأولى دفع الجماعات الزناتية نحو المغرب الأقصى. تزاحمت القبائل على مضيق تازة، عمرت شمال المغرب الذي كان يتصف بريما بقلة السكان، وبدأ بذلك تغيير في تركيبته الديموغرافية. إذا افترضنا أن الخليفتين، الأموي والفاطمي، تدخلوا في شؤون المغرب الأوسط والأقصى بداعف تجارية وجهاية أكثر منها توسيعية استيطانية، لأن أنظار الأول كانت مشدودة إلى الشمال وإلى البحر المتوسط وأنظار الثاني متوجهة إلى الشرق، أدركنا بسهولة أن كلاهما كان يبحث عن اتباع وصنائع ينفذ بهم ما يخططه من سياسة. فكانت المواجهة في بداية الأمر غير مباشرة، عبر جماعات محلية لها مصالحها ودفافعها الخاصة بها. لذلك تعقدت الأوضاع وتشابكت الأسباب وكثرت المفاجآت بتغيير في التحالفات.

وجد الفاطميون في طريقهم إلى الغرب ثلاث جماعات زناتية: مكناسة، بنو يفرن، ومغراوة. فاضطروا إلى مصانعهم تارة وإلى محاربتهم، وأحياناً طردتهم من أوطانهم، تارة أخرى. اعتمدوا أولاً على مكناسة الذين

كانوا يقطنون فيما يليو المنطقة الغربية والذين انطلقوا من تاهرت سنة 305/917 بقيادة مصالة بن حوس قاصدين فاس. حارب مصالة يحيى الرابع الإدريسي وأرغمه على مبايعة المهدي، ثم عين موسى ابن أبي العافية عاملاً على شمال المغرب من الريف إلى وادي ابن رراق. بقيت منطقة سوس الأقصى على حالها، وبقيت سجلماسة بيد بني مدرار. إلا أن الجيش كان قد ابتعد عن قواعده، فصعب إمداده وعجز عن ضبط الموقف، مما شجع الأمراء الأدارسة على مواصلة الكفاح. فكان على المهدي أن يجهز حملة ثانية سنة 309/925. دخل الجيش الفاطمي تلمسان وموانئ البحر المتوسط وخلع أمراءها الأدارسة، ثم تصدى لحسن الحجام، الذي أخذ قيادة بني إدريس، بعد أن خلع يحيى الرابع سنة 313/927 وأرغمه على الفرار. وهكذا أوشكت سياسة المهدي أن تنجح على يد مكناسة، لولا أن مغراوة، الذين كانوا وراء مكناسة ويستطيعون إذن أن يقطعوا في كل لحظة خط الاتصال بين هؤلاء وإفريقيا، قرروا أن مصلحتهم تدعوهم إلى التحالف مع الأمويين، فشاروا على مصالة وقتلوه، وتغير بذلك في الحال الوضع لغير صالح الفاطميين. اضطرر المهدي إلى أن يبعث ابنه وولي عهده أبي القاسم ليتقم من مغراوة. حاربهم وطردهم من مواطنهم ودخل تلمسان سنة 315/927. في نفس الوقت وجد موسى بن أبي العافية نفسه قريباً جداً من صاحب الأندلس وبعيداً جداً عن صاحب إفريقيا، فبدأ يفكّر أنه قد يستفيد من الأول ما لا يستفيد من الثاني، فدخل في مفاوضات مع رسول الخليفة الأموي. مما يدلّ على أن مكناسة تحالفوا مع الفاطميين على أساس مصلحة مؤقتة لاعن ولاء وتشيّع. تمت القطيعة بين موسى والفاطميين سنة 321/933 ، فأمر المهدي حميد بن ي eslتن، الذي خلف مصالة على زعامة مكناسة، أن يغادر تاهرت ويقصد المغرب الأقصى ليتقم من موسى. دخل الجيش فاس متصرّاً وهرب موسى، لكن المهدي توفي سنة 322/934 وضاعت ثمار الجهد المبذول. عاد حميد إلى المغرب الأوسط وسقطت فاس من جديد تحت قبضة مغراوة.

ثم تربع أبو القاسم، الملقب بالقائم بأمر الله، كرسي الخلافة، وكان يعرف جيداً أحوال المغرب، إذ قاد فيه الجيوش الفاطمية. فهم أن لا بدّ من إظهار الشوكة، فنظم حملة قوية عين على رأسها ميسور الخصي. لما وصل

ورواها بكل دقائقها، إذ يعود إليها كلما تكلم على أحد المشاركين فيها من فرق الأدارسة وزناته وصنهاجة، الخ، زيادة على أنه كان ينظر إلى الصراع بين مغراوة حكام فاس ومكناة حكم تاهرت بمنظار ما كان قد جرب بنفسه من حروببني زيان، وجميعهم زناته. فلا يجبأخذ تأويلاً ابن خلدون على أنها صورة الواقع.

واضح أن معظم المواجهات كانت تدور حول المدن (تاهرت، سجلماسة، تلمسان، فاس) وحول الموانئ (نكور، سبتة، القصر، الخ) وكلها محطات للتجارة الصحراوية كما أوضحنا. لا شيء ينافي افتراضنا أن المدن - الشورى الموجودة في المغرب الأوسط كانت في اتفاق، ضمني وعريفي، مع الجماعات الزناتية حامية تجارة القوافل. وهذا الاتفاق، الذي يضمن في نفس الوقت وعلى قدم المساواة مصالح أصحاب المدن وأصحاب الطرق والمسالك، هو ما أتى الحكم الفاطمي لنفسه. لم يعد في الإمكان نفي ما كان للتجارة البعيدة والقريبة من دور في تحطيم سياسة الفاطميين من بداية إلى نهاية حكمهم. كان المهدى باتصال حتى قبل وصوله إلى المغرب مع الجماعات الشرقية (البغدادية) المستقرة في مدن جنوب الأطلس. وليس من الصدفة أن يأتي إلى سجلماسة في زي تاجر. كان يعلم أن التجارة الصحراوية وحدها قادرة على أن تمد الحركة الإسماعيلية والدعوة الفاطمية بالمال الضروري لتحقيق أهدافهما البعيدة. لذا صمم منذ البداية، وتبعه خلفاؤه في ذلك الاتجاه، على أن يتحكم في المغرب الأوسط لأنه موطن التجارة الصحراوية بعد ترك الطريق الشرقي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. لكن تلك التجارة كانت تحت مراقبة زناته الخوارج. أمام هذا الأمر الطارئ انقسم زناته: منهم من انحاز إلى الحكم الجديد أملأ في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحهم، ومنهم من رفض الوضع الجديد وفضل محاربته بالتحالف مع أعداء الفاطميين. وبالطبع لما دخل زناته إلى المغرب الأقصى تصادمت مصالحهم مع الأدارسة. توالت الحروب وتغيرت التحالفات لأن ميزان القوى لم يستقر أبداً على حال. لكن النتيجة كانت واحدة، وهي نزوح جماعات كثيرة من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى، مع ما يبني على ذلك من تغيير في البنية السكانية والسياسية.

عندما تطول الحرب تتعدد وتتضاعف أوجه الخلاف، فتنسى الدوافع الأولى وتعلق المتحاربون بمظاهر ثانوية. ومن هنا يتبادر إلى الذهن أن حروب القرن 'X/4' في المغربين كانت تدور كلها في إطار عداء متواصل موروث بين صنهاجة وزناتة، إلا أن مثل هذا التأويل مرتبط بنظرية عرقية في تفسير التاريخ أكثر مما يرتكز إلى ما تشير إليه بداعه الأحداث. وکعادته يرى فيها غوته تصفية حساب بين البدو (زناتة) والحضر (صنهاجة). يرفض أن يرى الزناتي في غير الصورة التي آل إليها بعد أن غلب على أمره ونزعه تجارة القوافل من تحت نظره واضطر إلى البحث عن مكسب آخر، لم يجعله إلا في المغارم المفروضة على سكان المدن. الزناتي الميال إلى السلب والنهب، كما يصوره غوته، قبل أن يلصق نفس الصورة بالأعرابي الهلالي، إنما هو ضحية حرب طاحنة، لا نسبة بينها وبين المناوشات التي تعود عليها في الصحراء. هذه الحرب المدمرة، التي أصرّمها غيره، لا يمكن أن يتسبب فيها، لأنّه لا يملك الوسائل لذلك. يتعامي غوته وأمثاله عن أمر واضح لعلماء الاجتماع، وبخاصة الجغرافيين⁽¹⁾، وهو أنّ النظام الاجتماعي البدوي لا يكون عاملاً مؤثراً في الأحداث إلا في إطار معين، عندما تنهار قاعدته الاقتصادية، أي التجارة الصحراوية. بعبارة أوضح، أن الزناتي عندما يكون سيد التجارة البعيدة، فإنه يحميها ويستفيد منها، فهو إذن عامل أمن ونظام. إذا نزعت منه بالقوة وبدون عوض، عنديه وعندئذٍ فقط ينقلب إلى عامل سلب ونهب. ليس مكتوبًا عليه أن يكون نهاباً، وإن صرّح هذا على بعض الأفراد، لأن الكلام هنا هو على النفسانية الجماعية. إن الهوس بعقلية البدو السلبية التخريبية يعمي عن البحث في الأسباب الموضوعية.

ولا ننسى في الأخير أن نسجل أنه كان للتوسيع الفاطمي نتيجة أخرى موازية لتخريب المغرب الأوسط، وهي العودة بالتجارة الصحراوية إلى طريق شرقي، غير الذي كان يصل إلى سجلماسة ومنها يتفرع إلى أغمات وفاس من جهة وإلى تاهرت وتلمسان من جهة أخرى. ولا شك أن التحول المذكور كان أكبر أسباب رخاء إفريقيا في بداية حكم بنى زيري.

(1) غوته جغرافي التكوين فكان عليه أن يفهم ويفهم هذه النقطة لولا تشبّه بالمصالح الاستعمارية.

إفريقيا تحت حكم بنى زيري

كان زيري بن مناد الصنهاجي أحد أعمدة الدولة العبيدية. أنقذها حين أوشكت على الانهيار تحت ضربات خوارج أبي يزيد. وكان الخليفة القائم، تقديرأً منه لخدماته وولائه، أذن له أن يبني مدينة تكون عاصمة إقليمية لل المغرب الأوسط. فاختار آشير وأحسن الاختيار إذ سرعان ما نمت المدينة الجديدة واتسعت وجذبت إليها التجار والصناع. لم يقف زيري عند هذا الحد إذ يعود إليه الفضل في تخطيط أو إحياء مدن أخرى نذكر منها جزائر بنى مزغنة ومليانة والمدية (960/349). عين على رأس كل مدينة واحداً من أبنائه وضرب السكّة باسمه. كان زيري إذن والياً فوق العادة بل الخليفة إن صحّ التعبير في منطقة واسعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة. فلا غرابة أن نرى المعز لدين الله، حين قرر الالتحاق بمصر، يفوض أمر إفريقيا إلى بلقين بن زيري.

استقر بلقين في منصورية بعيداً عن القيروان السنة الخاضعة لسيطرة الفقهاء والعباد أعداء المذهب الشيعي. وترك آشير لابنه حماد. كان المعز قد احتفظ بطرابلس وصقلية، لكن الخليفة العزيز عاد وألحق من جديد سنة 978/368 طرابلس وأعمالها بإفريقيا.

كان الأمير الزيري من الناحية القانونية والياً فقط، إلا أنه كان يحكم إفريقيا بكل منها، قانع بها، بخلاف سيده المنشغل بشؤون الشام وال العراق والجزيرة العربية. فكان من الطبيعي أن تتجه إفريقيا الزيرية نحو الاستقلال الفعلي أولاً ثم القانوني كما تبناً بذلك، على ما يروى، المعز نفسه. اتّخذت العملية وقتاً طويلاً ومرت بعدة أطوار حسب الظروف والأحوال، كل ذلك على مستوى الرسميات والتبريرات الفقهية، أما على مستوى الأفعال فلم يمر زمن طويلاً حتى تصرف الأمراء الزيريون بكل حرية في جميع شؤون الحرب والسياسة. وعادت التبعية رمزية فقط تتجسد في المراسلات والسفارات والهدايا بمناسبة فوز أو بيعة أو ولادة عهد أو زواج.. ، خاصة وإن الوسط الإفريقي، القيرواني على وجه الدقة، المعادي للعقيدة الشيعية، كان يدفع النساء دفعاً إلى القطيعة.

بقي بلقين وفيأً لعهده، مطباً السياسية الفاطمية في المغرب ومحفظاً على تراثيب وشارات الدولة الشيعية إلى أن مات سنة 373/984. لكن ابنه المنصور بدأ يفكر جدياً في التحرر من كل ذلك، لولا أن الخليفة الفاطمي كان لا يزال يملك وسيلة ضغط قوية، وهي جماعة المغاربة، أي الكتاميين الذين رافقوا المعز إلى المشرق وكانوا أقلية ذات نفوذ وامتياز داخل النظام الفاطمي. كانوا يعلمون حق العلم إن مركزهم يتضرر لا محالة إذا ما نبذت إفريقيا الدعوة الشيعية. فبعثوا الدعاة لتدريب من بقي من القليلة في منطقة إيكجان والميلة. تمرد كتامة على المنصور أولاً سنة 375/986، ثم ثانية ولمدة ثلاث سنوات ابتداءً من 377/990. فعاد الأمير إلى الطاعة وأكَّد من جديد صلات الولاء، فتوقف التحرُّك نحو الاستقلال. لما ولَّ ابنه باديس سنة 386/996 كانت العلاقات بين إفريقيا والقاهرة كما أرادها الخليفة. إلا أن باديس واجه صعوبات مع عمَّه حمَّاد وكان بحاجة إلى مساندة من جانب الخليفة. ولما خاب أمله ولم يحصل على السنَد المنتظر اقتنع أن لا فائدة ترجى من الولاء للفاطميين، فاتجه نحو القطعية التي أقدم عليها ابنه المعز بصفة تدريجية. ظهرت بوادرها سنة 433/1041 وأصبحت أمراً واقعاً سنة 439/1047.

لم يكن ممكناً في ذلك العهد المبكر من تاريخ الخلافة أن يطمع فيها أمير كالمعز الصنهاجي. فكانت القطعية مع العبيد़يين تعني مبادلة الخليفة العابسي. وهنا لا بد من التذكير أن الخلافة العباسية كانت قد استعادت شيئاً من الهيبة والنفوذ أيام القادر (422 - 381) والقائم (422 - 467)، في حين أن الخلافة الأموية قد انهارت في الأندلس في أوائل القرن الخامس، وأن الخلافة الفاطمية كانت تعيش أزمة كبرى بعد موت الحاكم (411/1021) في ظروف غامضة تسبَّبت في انقسام خطير داخل الدعوة الإسماعيلية (الموسوعة الإسلامية 2، بالفرنسية، ج III، ص 82). إذا وضعنا تصرف المعز بن باديس داخل إطار الانهلال الفاطمي وانبعاث الخلافة العباسية، بدا لنا ملائماً، في شكله التدريجي وفي مضمونه، لتحول واضح في ميزان القوى. زيادة على هذا الجانب يبدو أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد الإفريقية كانت قد تدهورت بتواتي سنين القحط وقلة اليد العاملة (محمد الطالبي 1982). كيف

تمت القطعية؟ ببند رموز الدعوة (الخطبة، الأذان، لون اللباس الرسمي، العبارات المستعملة في دار الطرار ودار السكة). ويشير المؤرخون إلى أن المعز استغل الفرصة ليخفض من قيمة الدينار. وهذا يؤكد حقيقة الركود الاقتصادي والكساد التجاري.

في هذه الفترة ماذا جرى في الجزء الغربي من بلاد المغرب؟

قلنا ان بلقين، عندما استقر في إفريقيا، ولـى ابنه حمـاداً على المنطقة التي كانت تحت نظـره وهـكذا تأسـست في المغرب الأوسط إـمـارة أـبعـد من إـفـريـقيـا ذاتـها عن مـرـكـزـ الخـلـافـةـ، فـكـانـتـ مـرـشـحةـ لـنـيلـ اـسـتـقـالـلـهاـ فيـ وـقـتـ مـبـكـرـ. فـعـلـ حـمـادـ بـنـ زـيـرـيـ ماـ يـفـعـلـهـ كـلـ مـنـ بـرـيدـ أـنـ يـؤـسـسـ دـوـلـةـ جـدـيـدـةـ فيـ الـمـغـرـبـ الـإـسـلـامـيـ، أـيـ خـطـ مـدـيـنـةـ جـدـيـدـةـ وـإـنـ أـدـىـ ذـلـكـ إـلـىـ خـرـابـ مـدـيـنـةـ قـائـمـةـ. هـجـرـ آـشـيـرـ، لـأـسـبـابـ قـدـ تـكـوـنـ دـفـاعـيـةـ فـيـ الـأـسـاسـ، وـاخـتـارـ مـوـقـعـاـ، رـبـماـ كـانـ مـسـكـوـنـاـ فـيـ الـقـدـيـمـ، يـوـجـدـ عـلـىـ سـفـوحـ جـبـلـ مـعـدـ وـيـطـلـ عـلـىـ شـطـ الـهـضـبـةـ. وـشـيدـ فـيـهـ، اـبـتـدـأـ مـنـ سـنـةـ 1007/398، مـدـيـنـةـ عـرـفـتـ أـوـلـأـ بـقـلـعـةـ حـمـادـ ثـمـ بـقـلـعـةـ بـنـيـ حـمـادـ. يـقـالـ أـنـ أـفـرـغـ الـمـسـيـلـةـ وـسـوـقـ حـمـزـةـ مـنـ سـكـانـهـاـ لـيـعـمـرـ عـاصـمـةـ مـمـلـكـتـهـ الـجـدـيـدـةـ وـأـتـىـ بـمـجـمـوـعـةـ مـنـ جـرـادـةـ يـقـالـ إـنـهـ كـانـوـاـ عـلـىـ دـيـنـ الـنـصـارـىـ. كـلـ هـذـاـ يـدـلـ إـمـاـ عـلـىـ ضـعـفـ سـكـانـيـ فـيـ الـمـغـرـبـ الـأـوـسـطـ، إـمـاـ عـلـىـ خـرـابـ نـتـجـ عـنـ حـرـوبـ الـقـرـنـ 4/1007ـ. نـمـتـ الـقـلـعـةـ نـمـاـ سـرـيـعـاـ، وـرـبـماـ اـصـطـنـاعـيـاـ، بـعـدـ أـنـ لـجـأـ إـلـيـهـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ سـكـانـ مـدـنـ إـفـريـقيـاـ فـيـ أـعـقـابـ زـحـفـ بـنـيـ هـلـالـ.

كان الأمير باديس قد ساعد، بدون وعي منه، على إعلاء سمعة عمه حمـادـ عـنـدـمـاـ فـوـضـ إـلـيـهـ مـهـمـةـ مـحـارـبـةـ أـعـدـائـهـ فـيـ الـمـغـرـبـ الـأـوـسـطـ وـالـأـقـصـىـ، أـيـ مـغـرـأـةـ وـأـمـوـيـنـ. كـسـبـ حـمـادـ صـيـنـاـ شـجـعـهـ عـلـىـ تـحـقـيقـ أـطـمـاعـهـ وـطـمـوـحـاتـهـ. لـمـاـ وـلـىـ بـادـيـسـ سـنـةـ 405/1015ـ اـبـنـهـ الـمـنـصـورـ عـلـىـ قـسـنـطـيـنـيـةـ، بـمـوـافـقـةـ الـخـلـيـفـةـ فـيـ الـقـاهـرـةـ، اـعـتـبـرـ حـمـادـ أـنـ الـقـرـارـ يـشـكـلـ تـحـديـاـ لـسـلـطـتـهـ. فـتـارـ ضـدـ أـخـيـهـ وـالـخـلـيـفـةـ الـفـاطـمـيـ وـانـحـازـ إـلـىـ الـدـعـوـةـ الـعـبـاسـيـةـ. فـجـاءـ بـادـيـسـ مـحـاـصـرـاـ الـقـلـعـةـ وـهـوـ يـتـنـظـرـ الـعـونـ مـنـ مـوـلـاهـ، الـخـلـيـفـةـ الـفـاطـمـيـ. إـلـاـ أـنـ هـذـاـ اـنـشـغـلـ عـنـهـ. مـاتـ بـادـيـسـ سـنـةـ 406/1016ـ، ثـمـ مـاتـ وـلـدـهـ الـمـنـصـورـ مـخـلـفـاـ اـبـنـهـ الـمعـزـ الـذـيـ لـمـ يـكـنـ يـتـجـاـزـ الـثـمـانـيـ سـنـينـ. اـسـتـمـرـ الـقـتـالـ حـولـ الـقـلـعـةـ

المحاصرة إلى أن اعترف حماد بالهزيمة، فتم الصلح على أساس عودة الثائر إلى الطاعة مقابل استقلال فعلي. يمكن اعتبار اتفاق سنة 408/1017 وثيقة تأسيس الدولة الحمادية المستقلة في المغرب الأوسط.

أما في المغرب الأقصى فكان الميدان قد صفا للأمويين بعد انحصر المد الفاطمي. فقرروا أن يتدخلوا فيه مباشرة. جهز الحكم الثاني، الذي ولد شؤون الأندلس من 350/961 إلى 366/976، جيشاً قوياً وعين على رأسه أحد قواده المبرزين وهو غالب الصقليبي. وصل الجيش إلى شمال المغرب سنة 973/362 واحتلَّ فاس والبصرة ثم حاصر حجر النسر وهو حصن منيع التجأ إليه الأدارسة. في غياب جيش قوي ومدرب كاللذى كان يبعث به خلفاء الفاطميين كان المفروض أن يتم الأمر لغالب بسهولة. وربما هذا ما كان يظنه هو وصاحب قرطبة. لكن عندما نقرأ أخبار الحملة في كتاب المقبيس لابن حيان ندرك أن القائد الأموي واجه صعوبات كبيرة، لا تفسر إلا بتعلق سكان المغرب بالدعوة الإدريسية. بعد حصار طويل نزل الحسن بن جنون ومن معه على الأمان، وجاء الأمر لغالب بنفي كل الأدارسة من المغرب إلى الأندلس، فتم ذلك سنة 363/974. يقول هنري تيراس في شأن هذه الحادثة بكثير من اللوم والتشفي: «وهكذا انتهى حكم أول أسرة شريفة في المغرب بعملية أمنية». (ج 1 ص 180)⁽¹⁾. بدا للخليفة الأموي أن شمال المغرب صفا له، فضمه إلى مملكته وعين عماله على مدنه وجهاته. إلا أن صنهاجة إفريقيا، بمحض إرادتهم أو بيايعاز من الفاطميين، لم يبقوا مكتوفي الأيدي أمام هذا التطور. فجاء بلقين بنفسه إلى المغرب الأقصى سنة 368/979. يقال إنه قصد سبعة ثم عدل عنها لما رأى من الجنود المجندة على طرفي البغاز، فاتجه إلى الجنوب ودخل فاساً ثم بدأ يناوش برغواطة. في هذا الوضع الجديد غادر حسن بن جنون الأندلس بدعوى الذهاب إلى المشرق. فعرج على إفريقيا وظهر بفاس في أعقاب بلقين. توفي الأمير الصنهاجي سنة 373/984 دون أن يحقق كل ما راد. أحييذاك أعاد الكرة الخليفة الأموي، وهو هشام، الذي فوض

(1) كتب ذلك في جو متازم بين ملك المغرب محمد الخامس والمقيم العام الفرنسي انطلاقاً من سنة 1946. والعملية الأمنية التي يومئ إليها تيراس هي التي سيقدم عليها الجنرال غيوم سنة

أمور الدولة للحاجب منصور العامري. فأرسل هذا الأخير جيشاً بقيادة ابن عمّه عمر أبي الحكم المعروف بعسكلجة. استعاد القائد الأموي فاساً بعد حصار طويل وتخلى من حسن بن جنون (985/375). ثم أرغمبني يفرن على الطاعة، وعهد لحلفائه مغراوة بقيادة زيري بن عطية حكم شمال المغرب وفي هذا الظرف نرى بوضوح تناقض المصالح بين مغراوة وسكان المدن وما يتولد عن ذلك من عداوة متأصلة. كان أفراد مغراوة جنوداً مرتزقة في خدمة الأمويين؛ كلما توقفت العمليات العسكرية ذاقوا مرارة البطالة والجوع، ولم يبق لهم إلا اللجوء إلى النصب والابتزاز. «وفي أيامهم أخذ أهل فاس المطامير في بيوتهم للطحن والطبع لثلا يسمع دوي الرحي فتقصدتهم سفهاء مغراوة، وفيها اتخذوا غرفاً لا مراقي لها حتى إذا كان عشي النهار صعد الرجل بأهله وعياله إليها بسلم ثم يرفع السلم معه لثلا يدخل عليه فجأة». هذا ما يقوله الناصري نقلأً عن الأئم المطرب (ج 1، ص 207). ولنفرض أن أهل فاس كانوا أصلاً من مغراوة، هل كان ينفعهم ذلك في شيء؟ وهل كانت أحوالهم تكون غير ما كانت عليه؟ التناقض بين سكان المدن والجنود المرتزقة تناقض موضوعي كما يقال اليوم.

وبما أن نفس الأسباب تختلف نفس النتائج وإن تغيرت الأوضاع، فإن ما حصل للفاطميين مع موسى ابن أبي العافية عندما ثار ضدهم لتحقيق أغراضه الشخصية، حصل للأمويين مع زيري بن عطية بعد أن تتضاعف من مراقبتهم الشديدة. فاضطر صاحب قرطبة إلى أن يجند ضده جيشاً قوياً بقيادة واضح مولاه سنة 996/386، شفعه بجيش آخر بقيادة عبد الملك المظفر ابن المنصور الحاجب، كل ذلك لمعاقبته ورده إلى الطاعة. فهم المعز بن زيري خطأ أبيه وعاد لمبايعة الأموي الذي قبل توبته وعيشه في منصب والده لكن تحت المراقبة وشريطة أن يبعث ولده معنراً إلى قرطبة كعنوان على حسن نيته.

اقتنع بنو زيري بعد سنة 985/375 بعدم جدوى محاولتهم التوسيع في أقصى المغرب طالما بقي الحكم الأموي قوياً في الأندلس. فتخلوا لبني حمّاد الذين جربوا حظهم بدورهم وانتهوا إلى التبيحة نفسها. فاتجه الجميع نحو نوع من التساقن والتعايش السلمي. حكم أمراء الأندلس شمال المغرب

بواسطة مغراوة الزناتيين وحاربوا بدون هواة الأدارسة وحلفاءهم. لكن هذا النصر كان بداية البلاء بالنسبة لهم، كما يؤكد ذلك مؤرخهم ابن حيان (المقتبس، ص 298).

نلاحظ أن مسرح المواجهات انتقل من غرب المغرب الأوسط في عهد الفاطميين إلى المغرب الأقصى أيام حكم بنى زيري. وإن دلّ هذا التحول على شيء فإنه يدل على أن الطريق الرابط بين سجلماسة وتأهرت فتلمسان كانت قد فقدت أهميتها. فتضاءلت الحركة وقلّ التجار وساعمت الأحوال في المدن.

وهذا الانحطاط هو الذي هيأ الظروف لتحول المنطقة إلى مرتع للبدو. ليس العكس.

الحالة الاقتصادية

ما هي صورة بلاد المغرب في نهاية القرن 5 هـ (أواسط القرن XI م)؟.

نسجل بادئ ذي بدء فرقاً واضحأً من وجهة التنظيم السياسي بين الشطر الشرقي والشطر الغربي. تتقاسم الأول إماراتان فقط، الزيرية والحمدانية، فيما أن الثاني موزع بين دولات عدّة نتيجة الصراع الفاطمي الأموي الطويل.

حافظ البرغواطة على استقلالهم رغم تعرضهم لضغوط قوية عسكرية، سياسية ودينية. واحتفظ الأدارسة بالسيادة على مدن - أسواق مثل تامدولت، اجلي، ماسة، بسبب الستار البرغواطي الذي حماهم من الأطماع، واستعاد الأدارسة ميناء سبتة بعد انهيار الخلافة الأموية في الأندلس. إلا أن القوة السياسية الحقيقة في المغرب تلك الحقبة هم مغراوة وبنو يفرن النازحون إليه من المناطق الشرقية. حكم مغراوة مدينة فاس التي نمت واتسعت أيام الأمير دوناس بن حمامة (1054/446 إلى 1062)، وحكموا أغمات وأحوازها، وكذلك سجلماسة التي انتزعها بنو خزرون من أيدي المدراريين سنة 976. بقيت هذه المدن تحت السيادة المغراوية إلى تاريخ استيلاء المرابطين عليها. أما بنو يفرن فإنهم استولوا على تلمسان وكذلك على سلا وقادلا. ونرى هكذا أن زناتة حافظوا على النظام الذي كانوا أقاموه في المغرب الأوسط مع فرق واحد وهو أنهم كانوا يكتفون في المغرب الأوسط بمراقبة طرق التجارة، أما عندما دخلوا المغرب الأقصى فإنهم أصبحوا يتحكمون في

المدن - الأسواق ذاتها، إذ نلاحظ أن المدن التي ذكرناها أعلاه كانت محطات على طريق التجارة الصحراوية. يبدو أن مغراوة عوضوا الخسارة التي لحقتهم بانحطاط التجارة بفرض ضرائب السيادة على المدن، فاستطاعوا بذلك أن يحافظوا على تنظيماتهم العسكرية، على عصبيتهم في تعبير ابن خلدون.

يرسم الكاتب الأندلسي عبيد الله البكري المتوفى سنة 1091/487 صورة مفيدة جدًا لحالة المغرب الاقتصادية. يطيل الكلام على المنطقة الشمالية الممتدة من جبال الريف إلى نهر سبو ومن فاس إلى وجدة، المدينة الجديدة التي اخترطها زيري بن عطية سنة 994/384 ليقترب من وطنه الأصلي ويبتعد عن مؤامرات سكان فاس. وهي منطقة خصبة غنية بالفواكه والغلال مثل الإجاص والرمان والعنب، وبكثرة مروجها الصالحة للرعي، فهي معروفة بجودة بقراها وخيلها العتاق، وتمتاز بإنتاج القطن في أحواز البصرة. وهي كثيرة الاتصال بالأندلس بواسطة عدة موانئ مثل أصيلة وطنجة وسبتة ومليلية ونكور. تمثل هذه المنطقة الشمالية أخرى في الجنوب لا تقل عنها غنى ورفاهية، وهي التي تحيط بالأطلس الصغير. تحوي مدنًا تجارية مهمة مثل ماسة واجلي ودرعه (هكذا)، وهي آهله بالسكان، تكثر فيها القرى والمداشير الملفوفة بالبساتين المغلقة، ومن أشجارها المتميزة أرجان المعروف بزيته المجرّب المنافع وقصب السكر. بين هاتين المنطقتين توجد جبال درن (الأطلس الكبير) والبساط الساحلية. على السفح الغربي من الأطلس، بين أغمات ونفيس، تكثر الفواكه كاللوز والقرقاع والغلال كالتفاح والعنب، وعلى السفح الشرقي تكثر المعادن، فيما تتميز سجلماسة بإنتاج التمور. أما البساط فهو وطن برغواطة، إلا أنها بدأت تنتفع للتجارة بدليل أن ميناء فضالة مفتوح للمراكب الأندلسية التي تحمل منه الحبوب والجلود والحيوان. هذه المناطق الأربع مرتبطة فيما بينها وبالأسواق الخارجية بشبكة كثيفة من الطرق. ترتبط فاس بالأندلس عن طريق طنجة وسبتة وبالمغرب الأوسط عن طريق وجدة وبالصحراء عن طريق أغمات وسجلماسة. من هذه المدينة تنطلق ثلاث طرق: الأولى تمر بوجدة وتنتهي إلى ميناء تَبْرِيت، وتصل الثانية إلى ماسة مروراً بتمدولت واجلي، وتقصد الثالثة وهي الأكثر نشاطاً أودغست. توجد طريق عرضية تحاذى وادي تانسيفت وتصل أغمات برباط كوز الذي يمثل على ما يبدو الحد الجنوبي للأرض

برغواطة. من الواضح أن اقتصاد المغرب الأقصى كان مرتبطاً أشد الارتباط بالأندلس. ولهذا الأمر علاقة واضحة بسياسة الخلافة الأموية. كانت الأندلس بحاجة إلى حبوب ومعادن وخيل المغرب، وإلى ذهب وجلد الصحراء.

نستخلص من وصف البكري أن المغرب الأقصى لم يتضرر كثيراً من الحروب التي كانت تجري غالباً في شمال البلاد. يبدو كذلك أن نزوح الجماعات الزناتية لم يؤثر سلبياً عليه، بل بالعكس كان عامل دمج فيما بين المناطق ومع الأندلس والمغرب الأوسط. يمكن القول، رغم كل ما نقرأ عند الأخباريين الذين لا يتكلمون إلا على الحروب والدسائس والمؤامرات، أن زناتة مهدوا الطريق لعمل المرابطين. والمؤرخون القدامى أنفسهم يسجلون هذه الظاهرة (الناصري، ج I، ص 203، نقلًا عن صاحب القرطاس). هذا الدمج التلقائي والتدرججي هو الذي حكم على برغواطة بالانقراض.

في انتظار توحيد المغاربة على يد المتنونين المرابطين يوجد مركز السلطة السياسية في إفريقيا الصنهاجية.

إذا قارنا وصف البكري بشهادة اليعقوبي نلاحظ أن المجتمع الإفريقي أصبح أكثر تجانساً. لم يعد للروم والفرس وجود متميز في حصنون الجريد أو منطقة قسنطينة وذلك من جراء الاختلاط مع السكان الأصليين، كما قلّ عدد الأفارق وإن بقي منهم بقية في الأ MCS السار كالقيروان وتونس وقابس والمنستير، ويوجد في قلعة بنى حمّاد وبجاية بعض النصارى استقدمهم الأمراء لإنعاش الحركة الصناعية والتجارية. أما العرب المشارقة فعددهم كبير، يسكنون الأ MCS السار كالقيروان وتونس وقابس والمنستير، وإنما تحدثوا في الأحوال. من وجهاً العقيدة غلت المالكية على كل المذاهب الأخرى، عند العامة والخاصة. وانحازت الأقلية الشيعية، التي فقدت تدريجياً امتيازاتها بعد نزوح الدولة الفاطمية إلى القاهرة، إلى الموانئ، المهدية بخاصة. وانحصر وجود الخوارج في التخوم: جبل نفوسه، جزيرة جربة، الجريد، الهضنة وواحات وارجلة. تجانس إذن سكان إفريقيا وغلب عليهم الطابع العربي المدني.

يطنب الأخباريون والأدباء في وصف إفريقيا الزيبرية وفي الثناء على جود وسخاء أمرائها. ويجمع الرحال على الرخاء الذي عرفته البلاد في تلك الفترة

وعلى وفرة إنتاجها التقليدي من قمح وزيت وتمر ونسج الخ.. كانت باجة وناحيتها هي سوق الحبوب، وكانت صفاقس، وسط غابة من شجر الزيتون متaramية إلى أطراف القيروان وبواسطة معاشير. مبثوثة في معظم قرى الساحل، تكون مركز إنتاج الزيت العجيد، وكانت توزر قلب الجريد هي السوق الرئيسية لكل أنواع التمور. حول تونس وقرطاج كانت تتابع على طول الأ咪ال البساتين والضيع المنتجة لكل أنواع الغلال من حوامض وتين وموز. يذكر البكري وجود قصب السكر في الجريد وناحية قابس والقطن قرب المسيلة وحول قرطاج. نقول بهذا الصدد إننا عندما نقرأ أوصاف الرحلة التي تتكرر بنفس العبارات الخالية من كل دقة وتحصيص لا نستطيع أن نميز الزراعة عن الغرسة وربما البستنة. فلا ندرى هل يذكر المؤلف إنتاج القطن أو القصب مثلاً لكثرته وأهميته التجارية أم لغرابته في غير موقعه العادي. بمعنى آخر لا ندرى هل يتكلم كجغرافي أم كأديب. فنقتصر على الاطباع العام الذي نخرج به من قراءتنا لتلك النصوص دون أن نعتبرها تصويراً وفيأً لحالة اقتصادية قارة.

يبدو أن صناعة النسيج قد نمت وتطورت في قابس وسوسة وصفاقس حيث يصنع نسيج فاخر يضارع جودة ما ينسج في الإسكندرية. وهنا، عكس ما قلنا قبل قليل، نملك من البقايا المادية ما يؤكّد هذا الحكم. اشتهرت القيروان بصناعة النحاس، والمنصورية وتونس بالخزفيات، وانتقلت صناعة الزجاج من المنصورية إلى القلعة ومنها إلى بجاية. تحول مركز التجارة في إفريقيا من القيروان إلى ضاحيتها صبره حيث شيد المنصور الفاطمي عاصمه المنصورية. ومنها كانت تفترق الطرق باتجاه القلعة وسجلمسة من جهة، وباتجاه طرابلس والمشرق من جهة ثانية، وباتجاه صفاقس ومصر وصقلية والأندلس من جهة ثالثة.

كان هذا النشاط الاقتصادي يموّل خزينة أمراء بنى زيري. ويقول البكري أن مدخول عاصمة إفريقيا من الرسوم على الأبواب فقط ليوم واحد كان يقدر بستة وعشرين ألف درهم، وهو ما يعادل ثلاثة عشر ألف فرنك ذهبي حسب دوسلان. حافظ بنو زيري على الضرائب التي فرضها الفاطميون على

السكان (دشراوي، ص 331 و 340)، وهي في الأغلب ضرائب على المعاملات التجارية: لوازم في الموانئ على الوسق والإيراد، قبالت على الأسواق، مراصد على القنابر والممرات، مفارم على المراعي وعلى القوافل، وكذلك محاصيل الضيع الأميرية.. من الواضح إن أهم مصدر بالنسبة للخزينة هو ما يجيء من التجارة بكل أصنافها، إذ لا يستطيع سكان البوادي أن يؤدوا نقداً الخراج على المراعي إلا إذا شاركوا بكيفية ما في التجارة. وكان الفاطميون قد فرضوا الخراج على العلاكين العقاريين باعتبارهم مسلمين وليسوا مؤمنين. وكان المعز قد نصّح بلقين قبل مغادرة إفريقيا بعدم إلغائه أبداً، إلا أن خلفاء بلقين، بغية استعماله الفقهاء وال العامة وإعلاناً للقطيعة مع الخلافة الفاطمية، خفضوا من رسمه بالتدريج قبل أن يقدم باديس سنة 991/381 على إلغائه كلياً. فعادت الخزينة مرآة لظروف التجارة، إذا نفقت امتلأت صناديق الأمير وإذا كسدت ظهر العجز والقصير. ومن ثمة ندرك عمق التعارض في المصالح بين بني زيري وزناته، والخوارج منهم بخاصة، الذين اعتادوا منذ عقود على التحكم في التجارة البعيدة وفرض الإتاوات عليها. ويلقي هذا التناقض الموضوعي الضوء على المشكلات السياسية التي اعترضت حكام إفريقيا قبل مجيء عرب بني هلال.

على أي كان الأمراء الزيريون الأول في سعة من أمرهم إذ لم يكونوا ينهجون سياسة هجومية تكلفهم مصاريف باهظة. فاستطاعوا أن يعيشوا بمواردهم عيشة لين ورخاء، وأن يتحلوا، بعد حين، بما يليق بهم من مظاهر الجود والسخاء. وتطلب بالطبع هذا التحول من البداوة إلى الحضارة فترة من التدريب والتمرس. كان بلقين يشعر بالوحشة في مملكته الجديدة ويرحن إلى أشير، فنصب أحد الأمراء الأغالبة ولیاً ولم يكن يأتي إلى المنصورية إلا لماماً. عندما خلفه ابنه المنصور سكن أولاً أحد قصور بني الأغلب في رقادة قبل أن يرحل إلى المنصورية ويستقر بها. وهناك عاش عيشة بذخ وأحاط نفسه بالشعراء والأدباء متهزأً كل فرصة، من عقد قران أو عيد أو استقبال سفير أو إرسال هدية إلى الخليفة الفاطمي، الخ، ليظهر بمظاهر الأبهة ويبدي للجميع ما وصل إليه من الرفاهية وسعة الحال. صحيح إننا

نعرف هذه الحفلات والأفراح من خلال ما كتبه شعراء وأدباء ذاقوا حلاوتها ثم تشردوا وتفرقوا في الأفاق بعد أن انهارت إمارة أولياء نعمتهم على يد بني هلال. فيغلب بدون شك على كتابتهم الحنين ومزج الواقع بكثير من الخيال. لكن نستطيع رغم كل هذا أن نلمس ما يعنيها في المقام الأول وهو تقدم إفريقيا بكل سكانها على طريق الحضارة الإسلامية والثقافة العربية.

كان بنو حماد أقل ثراءً من بني عمومتهم ورغم ذلك حاولوا أن ينافسونهم. وقد نشأ فيما يروى عن جودهم وكرمهم لهذا السبب بالذات وهو أن إمارتهم كانت أقل تمدّيناً وغنىًّا من إفريقيا. لكن الحفريات التي تولّت في أطلال القلعة منذ أواسط القرن الماضي قد كشفت عن بقايا كثيرة من أثاث ومواعين زجاجية وخزفية ومعدنية فاخرة ومتقدّة الصنع، وعن أسس وجداران وصوّمة ومنارة ذات بناء متين وزخرف معقد جميل كل هذا يؤكد صحة الشهادات المذكورة، وإذا تأكّد ما قيل عن القلعة تأكّد بالأحرى ما قيل عن المنصورية.

مهما يكن، إنّ بني زيري وبني حماد الصنهاجيين تعرّبوا تعرّباً تاماً. هم الذين أوطنوا حقيقة الثقافة العربية في بلاد المغرب وذلك باحتضان أطّرها الاجتماعية من أبهة ومراسيم سلطانية وحياة بلاطية ومجالس علمية أدبية ومبارات شعرية ومطارحات لغوية، الخ.. هذا النمط الخاص من الحياة العامة التي لا تنشأ وتترعرع الأداب في المفهوم العربي إلا في كنفه، والذي عمّ المنطقة كلها واستمرّ حتى أثناء الفترات الحالكة المتميزة بالخراب والغوضى، يرجع الفضل في توطينه في بلاد المغرب إلى الدولة الصنهاجية. قبل القرن الرابع الهجري كانت الثقافة منحصرة في «العلم» والرواية، أي في الفقه. كان المثقفون هم الفقهاء والعباد الذين لا يعرفون سوى حياة الصلحاء، كما نرى ذلك بوضوح في طبقات أبي العرب تميم وفي مدارك القاضي عياض. أما الأدباء بالمعنى الضيق، الشعراء، الكتاب، رواة الأخبار، فكلّهم وافدون على المنطقة من المشرق أو من الأندلس. لكن أيام بني زيري كانت الثقافة العربية قد تأصلت إلى حدّ أن نبغ رجالان تركاً ذكرًا لا يستهان به في التاريخ الأدبي العام. يعني ابن شرف المتوفى سنة 1067/460 الشاعر الناقد

المؤرخ، المرجع في كل ما كتب عن أخبار تلك الحقبة، وابن رشيق المتوفى سنة 456 أو 1070/463، صاحب كتاب العمدة في صناعة الشعر ونقده الذي يعتبر إلى يومنا هذا من أجدود ما ألف في ميدانه المكتظ بالمؤلفين والمشاركين، وغيرهما كثير (ح.ح عبد الوهاب ورقات، ج II ص 207 إلى 224). اكتفينا بهذين الاسمين لأن صيتهما ذاع خارج القطر ولأن أدبهما أثبت أن إفريقيا أصبحت أحد المراكز المستقلة للثقافة العربية.

لنقارن الآن بين شطري بلاد المغرب آواخر القرن الخامس الهجري. نجد تمثيلاً واحتلافاً.

يتمتع الشطرين، الغربي والشرقي، بزراعة مزدهرة وتجارة منتظمة نشطة، باستثناء القسم الغربي من المغرب الأوسط حيث تضررت طرق سجلماسة - تاهرت - تلمسان بالحروب الفاطمية الأموية. لم يتمثل الضرر في نزوح زناتة إلى المغرب الأقصى بقدر ما تجسد في انتقال التجارة من طريق وسط إلى طريق غربي وآخر شرقي. والانتقال المذكور شيء هين في تلك الأزمان، إذ كانت الطريق ظاهرة بشرية أكثر منها مادية، لا ترتبط بسكة حديدية أو ممر معبد وإنما تحتاج فقط إلى دليل عارف بالمسالك وبموقع الآبار.

ويختلف الشطرين بالدرجة الأولى في التنظيم السياسي. تتقاسم شرق بلاد المغرب إماراتان، غالب على إدراهما الطابع الحضري والثقافة العربية فاستطاعت أن تبدع أعمالاً ذات قيمة، وتتقدم الثانية بشيء من البطء والشاقق ولكن في الاتجاه نفسه. أما الشطر الغربي فإنه بقي وفياً للتأثير الذي عرفه أيام الأدارسة ورسخته التقاليد المغراوية العريقة. لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التشتت نفسه كان عاملاً فعالاً في نشر العقيدة الإسلامية، وإلى حد ما، اللغة والعادات العربية. لم يكن المغرب الأقصى آنذاك كتلة متراصبة رافضة لقيم العروبة والإسلام، بل كان عبارة عن مجموعة من التنظيمات المتباينة حجماً وقوة تتصارع فتتأثر بعضها ببعض وتنتشر بذلك الثقافة الإسلامية العربية. (انظر ما قاله صاحب القرطاس عن تميم بن زيري اليفريني، عن جفائه وجهمه وفي نفس الوقت عن ولعه بجهاد بورغواطة). رغم هذا يجب

القول ان الأنماط الثقافية العربية كانت على العموم غريبة في الوسط المغربي الذي كان لا يزال في معظم فلاحياً قروياً قليلاً المدن والأماكن. وكل التنظيمات السياسية الموجودة في المغاربة، أكانت مدنًا مستقلة أم إمارات صغيرة، كانت تعتمد بالأساس على الرسوم المفروضة على التجارة البعيدة مع السودان والأندلس وصقلية ومصر.

واضح إذن أن هذا الشطر الغربي كان في انتظار من يتولى توحيده بعد أن تهيأت الظروف المؤاتية. لا شك أن كلتا الإمارتين الصنهاجيتين كانت قادرة على تحقيق هذا الغرض. حاول ذلك بنو زيري ثم بنو حماد، وقام بلقين بن محمد بن حماد سنة 454/1062 بأخر تدخل صنهاجي في شؤون المغرب الأقصى. إلا أن المحاولات الصنهاجية باءت بالفشل لأسباب عديدة، منها الضعف العسكري وعدم المواطبة والإصرار، ومنها غموض الوضعية القانونية للإمارة الحمدانية تجاه الزيرية ولهذه تجاه الخلافة الفاطمية. عاد بنو زيري مراراً إلى الدعوة الفاطمية بعد أن نبذوها، لكن السبب الحاسم كان معارضته الخلافة الأموية التي لم تكن ترضى بجوار دولة قوية موحدة في مجموع شمال إفريقيا وجزر المتوسط لأن ذلك كان يمثل خطراً قاتلاً بالنسبة لها. صحيح أن الدولة الأندلسية نفسها كانت قادرة على القيام بالمهمة وتوحيد المغاربة وقد خطت خطوات في ذلك الاتجاه عن طريق التجارة والدبلوماسية، إلا أنها لم تكن تهتم إلا بالشريط الساحلي. ضمت إليها مليلية سنة 927/314 وسبتة سنة 931/319 وطنجة سنة 951/399. يبدو أن الأندلسين أدركوا منذ البداية أن تدخلهم في شؤون المغرب، وإن فرض عليهم فرضاً، سيجرهم في متأهات تلهيم عن خصمهم الرئيسي في شمال الجزيرة. على كل، الحاصل هو أن الخلافة الأموية دخلت هي نفسها سنة 1009/399 في عهد من الفلاقل والفوضى أدى بها إلى الانحلال والتفسخ. وها الأندلس، عوض أن توحد المغرب، تتمزق إلى طوائف متناحرة على غرار المغرب. وبعد أربعين سنة أعلن المعز بن باديس استقلاله عن الفاطميين. كان من الممكن أن يفتح هذا الإعلان صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، خاصة في الظروف التي خلفها غياب دولة قوية شمال المغرب، لكن الخطوة التي أقدم

عليها المعز تسبّب بالعكس في كارثة لم يسبق لها مثيل، ودخلت إفريقيا بدورها عهد تمزق وفوضى عارمة. اختفت القوتان اللتان أثراها في مصير المغرب منذ أكثر من قرنين، وأصبحت الساحة تنتظر قوة جديدة تماماً الفراغ، توحد المغرب وتجعل منه قاعدة للانطلاق نحو الشمال أو نحو الشرق.

هكذا أخفقت أول محاولات توحيد بلاد المغرب، تلك التي قام بها صنهاجة ورثة الدعوة الفاطمية. يقول غوتيه بكل بساطة إنها محاولة البربر للتخلص والانتقام من العرب الفاتحين. يتصور أن فتح مصر هو رد على فتح العرب للإفريقيا. يقول أن حضر البربر، المستقررين في الجبال والهضاب، قبائل كثامة وصنهاجة، استغلوا بذكاء الدعوة الفاطمية، حكموها باسمها ثم شجعوا أصحابها على الانتقال إلى الشرق لإبعادهم والاستقلال عنهم، كما لو كان يتعلق الأمر بخطة مدروسة. يزيد غوتيه قائلاً إن هذه الخطة أوشكت أن تنجح لو لا تدخل البربر البدو، زناتة الطارئين على المنطقة والذين يمثلون دائماً، كالأعراب إخوانهم في البداوة، عنصر تخريب وفوضى وثورة دائمة على كل سلطة منظمة قارة. ومن المؤسف أن باحثاً مقتدرأً ومطلعاً على المصادر، وعني فرحت دشراوي، يبني استقلالاً فكريأً عندما يعتقد حسين مؤنس ولا يبني نفس الجرأة لما يردد أحکام غوتيه وكأنها حقائق مؤكدة (ص 429). قلنا ان هوس غوتيه بالبدوي، الزناتي أو الهلالي، يدفعه إلى تفسير الشيء ونقشه بنفس السبب، فيكشف عما في تحليلاته من تبسيط وغالطة وإن بدت بدائية لمن تعود على قراءة النصوص العربية.

لترك غوتيه مع هوسه ولبحث عن أسباب تقارب أكثر واقع التاريخ وأخباره. واضح، لكل من يرتفع شيئاً ما عن منطقة المغرب ويوسع أنفه إلى ما يؤثر في أحداث المنطقة من قريب أو بعيد، إن محاولة التوحيد المنطلقة من إفريقيا أخفقت أساساً من جراء تكافؤ القوتين الفاطمية والأموية المتحكمتين آنذاك في مصائر المغرب، وعندما دخلت القوتان طور الضعف والانحلال، ربما بسبب صراعهما الطويل المريض على السيطرة في مجموع الغرب الإسلامي، كانت الفرصة قد فاتت إفريقيا إذ كانت هي نفسها قد أشرفت على التمزق والإفلاس.

III

القضية الهلالية

لم تبق في الغرب الإسلامي، قبيل ظهور المرابطين، أية قوة منظمة انهارت أولاً الخلافة الأموية بالأندلس. قد يكون لتلك الكارثة أسباب بعيدة تعود إلى ظروف الفتح، ولكن من عوامل سرعة التفسخ والانحلال تدفق أعداد من ضحايا الحروب المتواتلة في المغربين (أدarse، بني يفرن، مغراوة)، الذين كانوا أسياد التجارة الصحراوية، ثم تحولوا إلى جنود مرتزقة، ثم تاقت نفسمهم إلى أن يكونوا أسياد مدن وأمصار، وتم لهم ذلك. مر سقوط الخلافة الأموية بمراحل. من سنة 399/1008 إلى 407/1016 كانت الأزمة تبدو وكأنها عادية، منحصرة في صراع بين أعضاء الأسرة الحاكمة، ثم دخل بنو حمود الأدارسة حلبة الصراع وتقلدوا الخلافة من سنة 407 إلى 422/1031. ثم طرد بنو أمية من قرطبة فتحولت إلى مدينة - شورى تحكمها الخاصة كما فعلت من قبل بعض المدن المغربية. وطوال هذه السنوات الحالكة، حيث عمت الفوضى الجزيرة كلها وتجزأت الخلافة إلى خمس عشرة إمارة، كان للبربر الواحديين من المغرب يد في إثارة الفتنة وإذكائها. عاداهم السكان وحقد عليهم فتيان الصقالبة، ورغم معارضته الجميع استقلا بالحكم في مناطق عديدة ابتداءً من 404/1013: بنو زيري في غرناطة وألبيرة، مغراوة في ثغور الجوف، بنو بزال في جيان، وبني دمر في شدونة، الخ. تصرف المغاربة كما لو كانوا قرروا الانتقام من الأندلسيين الذين لم يوحدوهم ولم يتركوا غيرهم يقوم بهذه المهمة.

وانهارت ثانيةً إفريقياً بشقيها الزيري والحمادي تحت ضربات بني هلال.

لما أقدم المعز بن باديس سنة 441/1049، بعد إلغاء مراسيم الشيعة وبعد مبايعة بني العباس، على سبب أئمة الفاطميين من فوق المنابر، مال الخليفة المستنصر لما كان يشير به عليه وزيره اليازوري، الذي كان، حسب الرواية التقليدية، سبب القطيعة بعجرفته وسوء تدبيره، بأن ينتقم من «العبد العاق» بإقطاع إفريقياً لبني هلال وسليم. كانت هذه القبائل تقطن شمال الجزيرة العربية وكانت ساهمت بقسط وافر في ثورة القرامطة. ومن المعلوم أن الفاطميين، قبل وبعد استقرارهم في مصر، تضيّعوا من تصرفات القرامطة وانعكاساتها السلبية على الدعوة الإمامية في أوساط العلماء والتجار. فقاوموها بشتى الوسائل، تارةً بالسياسة والإقناع وطوراً بالعنف والإكراه. فلما تماذى بنو هلال في نهبهم القوافل وتعرضهم للحجيج، أمر الخليفة الفاطمي بترحيلهم إلى صعيد مصر ومنعهم من عبور النيل. لكنهم تابعوا أعمال الشغب والتخريب في وطنهم الجديد. فاقتصر اليازوري التخلص منهم بتحريضهم على غزو إفريقياً.

هذه هي الرواية التقليدية، تغري القارئ ببساطة دواعيها وبداهة تسلسل أطوارها. فهي عبارة عن مأساة تحركت بدوافع الغريزة، من طموح وشهوة، من غرور وعقوق، من استعلاء وانتقام، ثم أدت إلى كارثة غير متوقعة في حجمها وشمولها. هل تتابعت الحوادث بالفعل على هذه الصورة وحسب هذا الترتيب؟ من الصعب أن نميز الآن بين الأحداث الناتجة عن الصدقة والاتفاق وتلك التي تولدت بالاستباع عن أعمال محددة. نرى الرواية وإن اتفقوا على الحبكة العامة يختلفون حول توالي الواقع وتاريخها. فيحتمل أن يكون بنو هلال قد وصلوا إلى طرابلس قبل سنة 441 من تلقاء أنفسهم بحثاً عن الكلاً كما هو طبعهم، فلا تكون علاقة بين نزوحهم من مصر وإجراء المعز.

مهما يكن، يروى أن المستنصر أقطع كل واحدة من القبائل، رياح، زغبة، أثيج، عدي، الخ، منطقة معينة من الإمارة الزيرية. وكان عدد

النازحين؟ مائتي ألف على الأرجح. لما دخلوا أرض إفريقيا واجههم المعز بما واجه به أباطرة الرومان القبائل الجermanية وخلفاء بنى العباس дилиلم والأتراك، أي أراد أن يصفعهم ويعزز بهم جيشه. إلا أنهم جاءوا للتمتع بالسلطة لا ليكونوا في خدمة الغير، وسرعان ما اتضح أن الاتفاق بينهم والأمير الريفي مستحيل، فقرر المعز أن يواجههم بالقوة لوقفهم عند حدود فكانت الدائرة عليه. قضوا على جيشه القضاء المبرم وشتوه شذر مذر يوم 11 ذي القعدة سنة 443 (14 إبريل 1052) بحيدران بين قابس والقيروان (انظر النقاش حول تاريخ المعركة وأقوال المؤرخين فيها عند روجيه إدريس، 1967، ص 4 - 213). عندها احتل الهالاليون الأمسار الواحدة بعد الأخرى. دخلوا القيروان بعد حصار طويل واستباحوها فاتح رمضان سنة 449 (1 نوفمبر 1057). ترك المعز لهم الميدان ولجأ إلى المهدية عند ابنه تميم محتمياً بأسوارها التي لم يستطع الأعراب اقتحامها. انهارت السلطة المركزية ولم تعد قادرة على حماية السكان، فاستجارت كل جماعة بقبيلة هلالية تحميها من غيرها مقابل إتاوة معلومة. وهكذا خضعت تونس لبني خراسان، قابس لبني جامع، صفاقس لبني مليل، بنزرت لبني الورد، الخ. وشرع بعض الأشياخ يضربون السكة وينجذبون الجبايات إظهاراً لاستقلالهم بالسلطة.

هذا فيما يتعلق بإفريقيا وبني زيري، أما بنو حماد فإنهم ظنوا في البداية أن الأهوال والمصائب التي لحقت بنى عمومتهم ستفيدهم. عاد القائد بن حماد (419 إلى 447) إلى الدعوة الفاطمية عندما دعا المعز لبني العباس اعتقاداً منه أن بنى هلال سيقون عند حدود إمارته. وبالفعل لم تمس الإقطاعات المستنصرية الأرضي الحمادي. لكن القائد توفي سنة 1055/447 وانقسم البيت الحاكم على نفسه ووصل إلى الحكم الناصر بن علناس بن حماد (454 إلى 1089/481)، فارتکب خطأً فاتلاً إذ تحالف بقواته الصنهاجية والزناتية مع الأثيوج وعدي ضد رياح وزغبة وسليم. انهزم حلفاؤه وانهزم معهم في معركة سبيبة سنة 1065/457، فسمح مرغماً للأثيوج بعد طردتهم من إفريقيا أن يستوطنوا منطقة قسطنطينية. وبالطبع حصل له ما حصل للمعز قبله. اضطرّ هو الآخر إلى مغادرة القلعة والانحياز إلى الشاطئ. فأسس بجوار ميناء

صيدي (بجایة الحالية) مدينة الناصرية وانتقل إليها سنة 9461 - 1068 ، ثم أصبحت قاعدة الإمارة سنة 498/1104. استوتق سلطان الأشجاع على ضواحي قسنطينة ولحقت بهم قبائل هلالية أخرى، موغلة في «الแทفراة»، آخرها مقتل التي تجزأت إلى قسمين، الأول قصد شمال المغرب الأوسط فصبايق زنانة في منطقة وهران، وقسم اتجه جنوباً نحو تافلات.

لخصنا هنا الأخبار التي استقرّ عليها رأي المؤرخين القدامى وهي رواية معروفة. ماذا تعنى في مسار تاريخ بلاد المغرب؟ يوجد رأى قال به معاصرون للأحداث أمثال ابن شرف القيروانى ، ونقله ابن عذاري ثم قرّه ابن خلدون في إطار نظريته العامة عن علاقات البدو والحضر. تهافت على هذا الرأى كل من جورج مارسه وغوتىه لأغراض سياسية واضحة، وأحياناً مؤخراً روجى إدريس في خاتمة كتابه حول إفريقيا الزيرية (1967). كل هؤلاء يجعلون من دخول بني هلال لبلاد المغرب نقطة تحول سلبية في تاريخ المنطقة. من أي وجه وإلى أي حد؟ .

يحتاج البدو إلى مراع ، وهذه محدودة في أرض المغرب، فلا بد للوافد أن يطرد من سيقه إليها. وهذا ما حصل لزنانة المغرب الأوسط الذين طردوا ولجأوا إلى ما وراء نهر ملوية. لكن هذا الإجراء غير كافٍ. في مرحلة لاحقة يضيق الاقتصاد الرعوي الزراعة والغرس، فيتحول الحقل إلى مرعى. عندئذٍ تقل الأشجار، ويضعف الغطاء النباتي ، وتذهب الرياح بالتربيه. فتتعدد العودة إلى إنتاج زراعي ، وتفرغ القرى والمداشر، ويتناشر السكان، وتتباعد الأحياء وتتحل الخيام محل الدور . هذا ما حصل في القسم الجنوبي من إفريقيا، وفي هضاب المغرب الأوسط ، وفي شرق المغرب الأقصى. تترتب عن هذه التطورات تحولات أخرى لا تقل خطورة. مع انحطاط الإنتاج الزراعي وتناقص غلال الغرس تقل الثروة العامة وتكتسد التجارة وتسوء أحوال سكان المدن. فتختنق هذه، خاصة بعد أن تكون قد نهبت وسلبت من ذخائرها أثناء الحروب والفتن. وهذا ما حصل بالضبط للقيروان والقلعة وتأهرت.. كما لو كان عرب بني هلال قرروا تدمير ما شيده عرب الفتح. امتحن آثار الحضارة، أي الحركة في المدن والأقصاد من داخل المغرب ، أي من تلك المنطقة التي

أسميناها اصطلاحاً المغرب الأوسط وقلنا ان تمدينه كان أكبر مكسب للإسلام في القطر كله. انحازت الحضارة بعديده إلى مدن الشاطئ، كما كان الأمر أيام الرومان، إلا أنها كانت مهددة باستمرار، في الظروف القائمة آنذاك، إذ كانت تحت رحمة نصارى النورمان. وما زاد الطين بلة أن هذا التأثير السلبي لم يكن عابراً، بل استمر وطال إلى أن تحول إلى ظاهرة ملزمة للحياة العامة في المغرب. اندس البدوي بصفة مستمرة في البنية الاجتماعية واستغلَ استغلالاً منتظماً اقتصاد البلاد. أرغم من تبقى من المزارعين والغراسين على دفع قسط مهم من إنتاج الحبوب والزيت والتمر. ثم وظف لمصلحته ما تبقى من التجارة، إما بصفته مشاركاً وإما بصفته خافراً. وبما أن التجارة في حاجة ماسة إلى الأمن والاستقرار، وبما أن القبائل الهلالية كانت في صراع دائم فيما بينها، على الأقل في بداية هجرتها، فإن الأحوال العامة قد ساءت وهجرت المسالك والطرق. وهذا أمر يتضح لكل من قارن وصف البكري بوصف الشريف الإدريسي المتوفى سنة 560/1166. توزعت السلطة بين رؤساء ومشايخ بنى هلال، كل واحد منهم يدعي الإمارة وكل واحد منهم يزاحم جاره في السلطة والنفوذ. وأصبح المتأخرن من بنى زيري القابعون في المهدية أو من بنى حماد اللاجئون إلى بجاية في مستوى هؤلاء القواد والمشايخ لا يمتازون عنهم في أي شيء. بل كانوا لا يكفون عن محاربة بعضهم البعض مستظهرين بالأعراب، فازداد نفوذ هؤلاء في شؤون الحرب والسياسة. فلا تستغرب إذا رأينا أن القوة الوحيدة التي استفادت من هذا الوضع البئيس، هي جماعة النورمان (وهم بمثابة بدو البحر) الطارئين على غرب حوض المتوسط. فهاجموا جزيرة صقلية ونزعوها من أيدي المسلمين دون أن يحرك ساكناً خلفاء الفاطميين ولا أمراء بنى زيري إذ كان الجميع منشغلين بمشكلات داخلية. عندئذٍ تشجع النورمان ونصارى جنوة وطرقوا موانئ إفريقيا كما لو كان بينهم وبين بنى هلال تحالف ضمئي. اقتحموا المهدية سنة 480/1087، واضطرب أميرها تميم بن المعز إلى أن يفديها منهم بمال كثير. وهكذا تجددت في إفريقيا، بعد خمسين سنة، مأساة الأندلس.

لا أحد ينكر أن هذا التحليل لعوامل ومراحل انحلال الدولة في إفريقيا

يطابق الواقع. إلا أن من ذكرنا من المؤرخين، المتأخرین منهم بخاصة، لا يقنعون بالوصف بل يتعدونه إلى الاتهام. لا يكتفون بالقول: هذا ما يفعله البدو الرحل، بل يؤكدون إن هذا هو ما يفعله العرب حينما كانوا، رغم أنهم يعرفون أن ابن خلدون، أو الإدريسي، يقول العرب ويعني بهم الأعراب أي البدو وإن كانوا أصلًا من جنس آخر. لكن الأغراض تدفع كتاب عهد الاستعمار إلى استغلال الاشتراك في المعنى، كما كان يفعل مؤرخو العهد القديم عندما يخلطون عمداً بين نوميدي (ساكن ناميديا) ونوماد (بدوي) مع أن التشابه عرضي فقط. كان دوسلان، مترجم مقدمة ابن خلدون، أول من تعمد الخلط فوضع كلمة عرب كلما وجد لفظة أعراب أو بدو أو رحل، ورستخ الفكرة أن العربي مخرب بطبعه. صحيح أن الباحثين الأوروبيين اضطروا، بعد زيادة التدقيق في ترجمة النصوص، إلى الرضوخ للواقع، فحصروا أحكامهم السلبية على الأعراب، البدو/ الرعاعة/ الرحل مهما كان جنسهم الأصلي، وهذا واضح في أعمال غوتيه.

بيد أن هذه النظرية التقليدية المعادية لبني هلال كانت واضحة التبسيط والتلفيق. فتصدر لتقديها وإبراز ثغراتها عدد من الدارسين نذكر من بينهم محمد الساحلي (؟) (1965، ص 73 إلى 86)، إيف لاوكوست (1966، ص 87 إلى 105)، جان بونصه (أنال، 1967/7، ص 1099 إلى 1120). عمد هؤلاء إلى المصادر الأصلية التي اعتمدت عليها النظرية المذكورة وأبادوا عن ضعفها وتهافتها. قالوا إن ما يذكر عادة عن ثراء أمراء بني زيري مبالغ فيه، وإن كتب المناقب نفسها لا تخلو من إشارات إلى مظاهر الأزمة التي تخطفت فيها إفريقيا منذ بداية عهد المعز بن باديس (انظر ما كتبه محمد الطالبي عن المعز في الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، ج VII، ص 4 - 481).

لا ينفي هؤلاء النقاد حقيقة الخراب الذي لحق بإفريقيا، ولكنهم يريدون الكشف عن الظروف التي جعلت من هجرة قبلية، ليست فريدة من نوعها في التاريخ، كارثة لم تستطع البلاد النهوض بها. لذا، نراهم يرددون، بعلم منهم أو بغير علم، تلك البراهين التي عوّدنا عليها كل دارس يروم تبرير فتحاً من الفتوحات، شارل كورنوتوا مثلاً عندما يتكلم على الودنال أو

المؤرخون الألمان عندما يتناولون موضوع هجرة القبائل الجرمانية إلى الغرب، أو المؤرخون المسلمين عندما يفسرون سهولة الفتح في فارس ومصر والأندلس. وتتلخص في القولة التالية: كل فتح لا بد أن تسبقه أزمة عميقة في البلد المفتوح، وإلا كان معجزة لا كلام للمؤرخ فيها، إذ تكون خارج مستقر عادة البشر. ويجب منطقياً على كل من يقول بهذا الرأي أن حكم حكماً سليماً على كل مجتمع غلب على أمره واستسلم لغالبه، أكان مجتمع إفريقياً الرومانية / البيزنطية / الأغليبة / الزيرية، أو مجتمع إسبانياً القوطية، أو الأندلس الأمريكية، الخ.. في كل واحدة من هذه الحالات يحاول ناقد النظرية التقليدية أن يظهر أن المجتمع المغلوب كان، قبل تفتته وانهياره أمام فاتحيه، جائراً، استغلالياً، منقسمًا على نفسه، تحكم فيه أقلية دخلية أغليبة ناقمة عليها ومحايدة لها في العقيدة أو اللغة أو العرق. يسهل الفتح ويتم في وقت قصير بقدر ما يجد مساندة وترحيباً عند الأغليبة الفقيرة المستضعفة التي ترى حتماً في الفاتح محرراً لها من قبضة النخبة القديمة المستأثرة بالسلطة والثروة.

واضح أن كلا الموقفين التقليدي والنقيدي، يسبح في بحر العموميات ولا يبرح أبداً مستوى الأنماط التبريرية. يعتمد الجميع على نفس المصادر (الأخبار، المناقب، الأحكام والفتاوي) التي كتبها في الغالب فقهاء يعادون في نفس الوقت أمراء بنى زيري وأشياخ القبائل الهمالية. فلا عجب إذا وجد فيها كل فريق ما يؤيد نظريته. فلا يمكن، والحال هذه، الفصل بينهما مهما طال النقاش.

يجب علينا في الواقع أن نعتبر في نفس الوقت الدافع الذاتية المبنية في بنية المجتمع الإفريقي، أساس النظرية التقليدية، والأسباب الموضوعية الخارجية عن إرادة أبطال المأساة، ركيزة النظرية النقدية. وقبل كل شيء لا بد لنا من وضع مجموع الأحداث المعتبرة في إطارها التاريخي العام، أي بالنظر إلى ميزان القوى في حوض المتوسط. إن انحطاط الأندلس وإفريقيا، وهما المنطقتان الأكثر تمدداً وتعريباً في الغرب الإسلامي، تزامن مع إضعاف الخلافتين، الفاطمية والعباسية، المتمثل في نجاح الحملة الصليبية الأولى

(1097 - 1099) واحتلال الإفرنج لبيت المقدس. نجد أنفسنا أمام سلسلة من الهزائم في الأندلس وصقلية وفلسطين، فلا مناص من أن نراها في إطار الصراع على السيطرة في حوض المتوسط. يكتفي الدارسون إلى حد الآن بتسجيل الواقع وهو التغيير الحاصل في ميزان القوى أثناء القرن XI/5 بين الإفرنج، سكان أوروبا الغربية الذين دخلوا فترة تقدم فكري وانتعاش اقتصادي وتوسيع استعماري، وبين المسلمين الذين كانوا يعيشون مرحلة تراجع عام في المشرق والمغرب. ما هي الأسباب، البعيدة والقريبة، البنوية والظرفية؟ لا مانع من أن نفترض سبباً ديمografياً، علمًاً بأن الظاهرة السكانية حاسمة في حالات كالتى نحن بصددها، حيث لا دور بعد لآلات ثقيلة معقدة. ونفترض ثانياً سبباً اقتصادياً يعود إلى التجارة البحرية ورافدتها الأساسي، التجارة الصحراوية. ونفترض ثالثاً سبباً سياسياً عقدياً يتمثل في التعارض بين وحدة السلطة عند نصارى الغرب (روما مركز البابوية) وافتراق المسلمين إلى عقائد متنابدة متعادلة. هذه عوامل واسعة وعميقة التأثير، لا بد أن تتعكس آثارها على بلاد المغرب المرتبطة بكل ما يجري في دائرة المتوسط، ومع ذلك نراها غائبة في غالب الأحيان من تحليلات مؤرخي شمال إفريقيا. فهؤلاء ينغمسمون في العوامل الداخلية إلى حد التعامي عما يجري في المشرق الإسلامي نفسه. فمثلاً لم يعر الدارسون إلى حد الآن عناية كافية لانعكاسات تصدع العجيبة الإسماعيلية، وابناعث الدعوة العباسية وتجديد مناهجها، على الوضع في بلاد المغرب. صحيح أن الأحداث المذكورة لا تزال هي نفسها مستعصية على البحث والتحليل في كثير من جوانبها، زيادة على أن دراستها ليست من اختصاص مؤرخ المغرب، لكن هل من المعقول أن ندعى تفسير منحى التاريخ المغربي العام إن لم نحاول أن نفهم، ولو بكيفية تقريبية التطورات المذكورة ذات المغزى الكوني؟ وإذا تعمدنا الإهمال إلا تعود اقتراحاتنا مجرد تمويهات؟.

ونلاحظ، بالإضافة إلى ما سبق، أن العامل الذاتي الذي ركزت عليه النظرية التقليدية لم يحدد بكيفية مرضية. نرى في المساجلات حول الموضوع خلطاً واضحًا بين ظواهر مختلفة فيما يسمى بالبداوة. لا يجوز

للباحث الذي يدعي التأويل والتأصيل أن لا يميز في محاولاته التحليلية بين الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في مستوى القبيلة، والظاهرة المعاشرة (الاقتصادية) المتمثلة في الاتجاع، الإنتاج الرعوي، الكسب في الاصطلاح المغربي، وبين الظاهرة العسكرية السياسية المتمثلة في المشيخة (العصبية في تعبير ابن خلدون). بخلط هذه الظواهر الثلاث يتغدر فهم الدور التاريخي الذي قام به البدو في إطار بنية معينة وظرفية متميزة. لا معنى لجمع مُسالمة القرن الأول الميلادي، ولواثة القرن الثالث، وزناثة القرن الثامن (الثاني الهجري)، وبني هلال القرن الحادي عشر (الخامس الهجري) في زمرة واحدة، لأن عدم التمييز بين الأحوال الخاصة بكل جماعة تقود حتماً إلى تعليبات عامة لا تستطيع أن تفسر بها أية حادثة بعينها.

يوجد أصل هذا الخلط المستمر في كتابات غوته الذي كان جغرافياً في تكوينه متاثراً بآراء ألمانية في هذا العيدان، وتطفل على تأويل ما ترجمه المستعربون الفرنسيون من نصوص أصلية. لقد تعرضنا فيما سبق لنظرياته حول نقاط معينة وقلنا على المغربي الطريد وراء السد الأمني وكيف أصبح رحالاً رغمأ عنه (ج 1 ص 89)، وعلى الزناتي الذي تحول إلى خافر تجارة القوافل (ج 2 ص 52)، والآن ها نحن أمام أنموذج ثالث مشخص في الأعرابي من بني هلال. صحيح إننا نُدفع دفعاً إلى المماطلة بين دور زناثة في أزمة الأندلس ودور بني هلال في خراب إفريقيا، وهي مقارنة تقليدية في التأليف العربي، عكس ما يدعيه روجيه إدريس (1975) حيث يتكلم بدوره على الفتنة البربرية دون أن يكلّف نفسه همّ إظهار ما يميزها عن فتنة الصقالبة أو القادة الأندلسيين. نعتقد أن المماطلة خادعة من عدة أوجه.

هناك علاقة بين جواز زناثة إلى الأندلس ووصول بني هلال إلى بلاد المغرب، ولو تعلق الأمر فقط بنتائج تحرك الجماعة الأولى. ترك زناثة فراغاً بمنطقة المغرب الأوسط جرّاً إليه تلقائياً قبائل تبحث عن أرض للكلأ، وهذا التخفيف من الضغط السكاني سهل، وربما أوجب، تحويل المزارعين إلى رعاة، وفي حالة انعدام سلطة سياسية قوية، صار من الصعب العودة إلى الوضع الأول، إلى توسيع رقعة الزرع والغرس. لكن هذا الارتباط بين

التحركات الزناتية والهلالية لا ينفي بأي حال الفرق الجوهرى بين الحالتين. إن زناتة، بعد أن فقدوا السيطرة على الطرق التجارية، اعتضوا منها بالسلط على المدن في المغرب الأقصى، وعندما لم ينجحوا تمام النجاح، ذهبوا إلى الأندلس كجند مرتزق. فشاركوا بهذه الصفة في الهيكل السياسي، لم تقطع أبداً علاقتهم بالمدينة وبالمدينة، فتأقلموا بسهولة مع وضعهم الجديد، وهذا واضح من خلال ما يرويه الأخباريون حتى الأكثر تحاماً عليهم والذين يركزون عمداً على حالات التباعد والتعادى عندما يعم القحط والكساد. أي فرق يا ترى بين أمير غرناطة الزيري وأمير دانية الصقلبي؟.

أما الهلالى فإنه يمثل أنموذجاً جديداً لأنه دخل البلاد وفي يده وثيقة استخلاف وتمليك. مهما أشكل المعنى الاقتصادي لكلمة أقطع فإن معناها السياسي واضح. إن الهلالى يتصرف كواحدٍ شرعى للأمر والسلطة. لا نكاد نعرف شيئاً محققاً عن أوليات بني هلال في الجزيرة العربية، ومن المحتمل أن يكونوا مروا بنفس التجربة، من التدنى والحرمان، التي مرت بها زناتة. لا ننسى أن الفتوحات الكبرى التي نشرت الإسلام من حدود الصين إلى أبواب أوروبا قد انتهت، مع نقل مقر الخلافة إلى دمشق أولاً ثم إلى بغداد، بإفقار الجزيرة وإبعادها عن خطوط التجارة العالمية. وهذا التحول البالغ الأهمية، والذي ذهب ضحيته عرب نجد والحجاز، هو بالضبط ما يفصل التاريخ القديم عن الوسيط. مكث بنو هلال عقوداً عدة، جائعين ناقمين، يحلمون بأراضٍ خصبة ومراعٍ مزهرة خضراء، كما صورتهم لنا قصصهم المروية جيلاً عن جيل. تجمدت لديهم التنظيمية القبلية حتى صارت عاملأً فعالاً، بل العامل الوحيد في حياتهم، لا يملكون مالاً ولا نفوذاً ولا ثقافة، رئيس مالهم الوحيد هو ذلك التلاحم الناشيء عن الوفاء التلقائي لقواعد مضبوطة وقاراء من مظاهره الأخ وطاعة الأب والشيخ. وهذا التلاحم التلقائي هو الذي كان يكسبهم القوة الدفاعية والهجومية التي كانوا يستولون بها على مال غيرهم ويعوظون لمصلحتهم نفوذ وثقافة غيرهم.

صحيح أن الهلالى لا يبقى كذلك في كل الظروف. إذا ما تغلب على

أرض ذات تجارة كثيرة الرواج، فإنه يتحول في الحين إلى مشارك فيها. فينفصل تدريجياً عن القبيلة، ولم يعد لهنـه إلا مغزى عاطفي، كما نلاحظ ذلك عند أمراء بني أمية. لكن، وهذا هو ما يعنيـنا هنا بالدرجة الأولى، إذا لم يجد أي شيء من هذا، إذا دخل أرضاً لا زرع فيها ولا تجارة، فإنه يتصرف باستمرار كطامـع في السلطة، متطلع إلى سـلب السيـادة منـ لا يـملـكـها شـرعاً في عـيـنهـ، نـظـراً لـلـوـثـيقـةـ التـيـ يـعـتـقـدـ أـنـهـ تـعـطـيهـ حتـىـ الـاسـتـخـلـافـ. فيـيدـوـ كـعـنـصـرـ تـشـوـيشـ وـفـوـضـيـ .

إنـ حـوـادـثـ التـارـيـخـ كـثـيرـاًـ ماـ تـتـدـاخـلـ بـعـضـهاـ فـيـ بـعـضـ وـلـاـ تـبـدوـ وـاضـحةـ المـلـامـحـ مـتـمـيـزـةـ الـمـظـاـهـرـ. وـمـعـ ذـلـكـ يـبـدوـ أـنـ هـنـاكـ فـرـقاًـ جـوـهـرـياًـ بـيـنـ مـاـ حـدـثـ فـيـ الـمـغـرـبـينـ وـمـاـ حـدـثـ فـيـ إـفـرـيـقـيـاـ. فـيـ الـجـزـءـ الـغـرـبـيـ اـسـتـمـرـتـ الـحـرـكـةـ التـجـارـيـةـ فـاسـتـطـاعـ زـنـاتـةـ أـنـ يـتـكـيـفـواـ مـعـ الـأـوضـاعـ فـيـ وـطـنـهـ الـجـدـيدـ، مـثـلـماـ حـصـلـ فـيـمـاـ بـعـدـ لـبـنـيـ مـرـيـنـ وـبـنـيـ زـيـانـ، وـهـمـ زـنـاتـةـ كـذـلـكـ، إـذـ أـسـسـواـ دـوـلـاـ قـوـيـةـ مـنـظـمـةـ. أـمـاـ فـيـ إـفـرـيـقـيـاـ فـكـانـتـ التـجـارـةـ الصـحـراـوـيـةـ، أـهـمـ مـوـارـدـ الـخـزـيـنـةـ وـأـسـاسـ رـخـاءـ الـبـلـادـ، فـيـ تـنـاقـصـ مـتـوـاـصـلـ بـسـبـبـ تـحـوـيلـ الـمـسـالـكـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ غـانـةـ، وـاـخـتـنـاقـ الـمـنـافـذـ إـثـرـ اـشـتـدـادـ خـطـرـ النـورـمـانـ. فـيـ هـذـاـ الجـوـ مـنـ الرـكـودـ وـالـكـسـادـ بـقـيـ الـهـلـالـيـوـنـ عـلـىـ حـالـتـهـمـ الـأـصـلـيـةـ، طـلـابـ حـقـ مـوـهـومـ، وـأـصـحـابـ قـوـةـ عـسـكـرـيـةـ يـضـعـونـهـاـ فـيـ خـدـمـةـ كـلـ ثـائـرـ طـمـوحـ. وـنـدـرـكـ عـنـدـئـلـ دـوـاعـيـ الـعـدـاءـ بـيـنـ الـبـدـوـ وـالـحـضـرـ، سـكـانـ الدـورـ وـسـكـانـ الـخـيـمـ. إـنـمـاـ هوـ تـنـافـسـ عـلـىـ الـبـقاءـ، عـلـىـ الـاسـتـثـارـ بـالـذـخـائـرـ وـأـرـبـاحـ مـاـ بـقـيـ مـنـ تـجـارـةـ كـانـتـ تـنـقـلـصـ باـسـتـمـارـ. اـحـتـدـ الـصـرـاعـ إـلـىـ درـجـةـ لـمـ تـعـرـفـ مـنـ قـبـلـ فـيـ المـدـنـ الـشـورـيـ، مـثـلـ تـاهـرـتـ وـسـجـلـمـاسـةـ وـتـلـمـسـانـ وـأـغـمـاتـ، لـأـنـ الـأـحـوـالـ الـعـامـةـ قـدـ سـاءـتـ جـدـاـ. آـنـذـاكـ كـانـتـ التـجـارـةـ مـزـدـهـرـةـ، وـأـرـبـاحـهاـ كـافـيـةـ لـسـدـ حاجـاتـ حـمـةـ الـطـرـقـ وـأـسـيـادـ الـأـسـوـاقـ، أـمـاـ وـأـنـ الـأـرـبـاحـ عـادـتـ فـيـ تـنـاقـصـ وـالـذـخـائـرـ فـيـ تـآـكـلـ، فـلـاـ مـخـرـجـ سـوـىـ الـاسـتـيـلاءـ عـلـىـ السـلـطـةـ بـأـيـ وـجـهـ كـانـ لـأـنـهـ الـمـوـرـدـ الـوـحـيدـ الـحـالـ فـلـاـ عـجـبـ أـنـ يـصـارـعـ عـلـىـ الـإـرـثـ وـبـكـلـ شـرـاسـةـ أـشـرـافـ الـمـدـنـ (ـالـخـاصـيـةـ)ـ وـشـيوـخـ الـقـبـائـلـ. أـوـ لـمـ نـعـرـفـ عـنـ تـجـربـةـ أـنـهـ كـلـمـاـ قـلـتـ الـخـيـرـاتـ اـحـتـدـتـ الـمـنـافـسـةـ وـطـالـ الـصـرـاعـ؟ـ .

وهكذا يمثل البدوي الهلالي نوعاً جديداً من البداءة، وفي نفس الوقت يُؤسس نوعاً من الإمارات تختلف عن تلك التي أسسها الأغالبة وصنهاجة، والتي تميزت بقدر من الانتظام والتمركز، وتحتفل كذلك عن المدن - الشورى. هناك اختلاف في التمصير والتمدين، لأن هناك اختلافاً سابقاً بين أشكال البداءة، كل شكل محدد بظروفه التاريخية. إذا تعامينا عن الفوارق، فإننا نجعل من بنية، مجرد من كل مضمون، عاملاً باعثاً على تطورات مختلفة وربما متناقضة، فتخلق لأنفسنا مشكلات لا نستطيع حلها. بأي عصى سحري، مثلاً، يتحول البدوي مخرب الأمسار وهادم الدول عندما يكون زناتياً أو هلالياً، إلى مخطط حواضر مؤسس إمبراطوريات عندما يكون لمتونياً أو مرينياً أو زينانياً؟.

ما يمكن في آخر تحليل أن يرجح كفة إحدى النظريتين حول المسألة المطروحة هو شهادة وثائق أصلية عن تطور التجارة البعيدة في أواسط القرن XI/5. هل وجدت بعض الوثائق من النوع المذكور؟ نعم. لقد عثر في جنزة القاهرة، وهي معبد يهودي، على رسائل كتبها تجار من القيروان إلى إخوانهم في القاهرة. درس تلك الرسائل على مدى سنتين شلومو غويطن (دراسات في تاريخ الإسلام، 1966). ومن أهم استنتاجاته أن هناك فرقاً بين التي كتبت في بداية القرن الخامس الهجري المليئة بعبارات الفخر والحماس والاستبشر، وأخرى حررت في الثلاثينيات والأربعينيات والتي يغلب عليها اليأس والقنوط والضيق من كسراد التجارة ومن الانحطاط الذي مسّ مجموع الغرب الإسلامي. وذلك، كما يقول الباحث في إحدى مقالاته: «سنوات عدة قبل وصول جحافل البدو الحجازيين». (أعمال مهادة إلى ليفي - بروفانصال، 1962، ج II، ص 569).

هذه إشارة موضوعية وحيدة، لكنها تشهد لصالح النظرية النقدية، التي تعتبر البداءة (بمعناها السياسي العسكري) نتيجة أكثر مما هي سبب وباعث.

الفصل السابع

وحدة المغرب: محاولة المرابطين

فيما كان الجزء الشرقي من بلاد المغرب يفتَّ أكثر فأكثر توحد النصف الغربي، إلى ذلك الحين وطن المدن - الشورى والمشيخات المستقلة، على أساس إمبراطوري.

لا زلنا نجهل الكثير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك التي تتعلق بآثار التجارة البعيدة والتعامل بالنقود على العلاقات الاجتماعية العامة. لكن ما يغلب على الظن هو أن التكتلات القبلية والعصبيات العشائرية فقدت شيئاً من تمسكها بسبب تأثير الحرب والتجارة والعقيدة. وهذا يعني أن واجب الدفاع عن العائلة أو العشيرة ضد الغير، مهما يكن، لم يعد بنفس القوة والإلحاح. بذلك انتهى عهد الدول الصغيرة، مدنًا كانت أو إمارات، ليخلفه عهد الامبراطوريات. والسر في القفز من تلك إلى هذه، بتجاوز مستوى الدولة المتوسطة الحجم الموحدة اللغة أو العرق والنحلة، هو بالضبط التمايز التام بين الوحدات واستقلال الواحدة عن الأخرى، القرية أو البعيدة.

قلنا إن الساحة المغربية كانت في انتظار عاملاً قوياً جديداً بعد انهيار الدولتين الأمريكية والصهاجية. في نفس الوقت ضعف الشرق بشقيقه: البيزنطي والإسلامي. أما أوروبا الغربية، المسيحية الإفرنجية، فإنها كانت لا تزال على عتبة نهضتها. كل هذا أعطى للمغرب الأقصى فرصة تاريخية ليلعب دور الصدارة في غرب حوض المتوسط لمدة قرنين ونصف، أي المدة التي

انشغلت فيها أوروبا بالحروب الصليبية، وربما استدركت بذلك كل جوانب ضعفها وتأخرها.

كانت ملحمة المرابطين أول عبارة عن هذا الدور القيادي. ماذا نعرف عن الدولة المرابطية، الأولى من دول المغرب ذات الأهمية العالمية إذ نجد لها ذكرًا في الحوليات الصينية؟⁽¹⁾.

رغم ما يدعيه البعض، وحتى بعد أن نشرت مصادر كانت إلى عهد قريب غير متوفرة لعامة الباحثين، لا يمكن القول إن معرفتنا لحركة المرابطين في المغرب (وأركز على الكلمة الأخيرة، قد اتسعت أو ازدادت دقة. الواقع هو أن الأخبار، كما تسرد عادة، غير متجانسة لأنها لفقت بعد الأحداث من مصادر مختلفة. يمكن التمييز بين خمس روايات: الأولى: أندلسية يمثلها أبو عبيد البكري وتتصف بشيء من التحيز، وهي الذي تغذى تحامل تيراس ومن يحدو حذوه؛ الثانية أندلسية أيضًا ولكنها رسمية ممثلة في كتاب ابن الصيرفي (ت 1174/557) الذي يعتبر مفقودًا بعد أن كان موجودًا في تونس إلى غاية 1823 م، والذي لخصه جمهور الرواة. وهذه الرواية تهمل البدايات الصحراوية لسبب واضح وتركز على يوسف بن تاشفين ودوره في جهاد الأندلس؛ الثالثة مشرقية تعتمد على ما كان يرويه الفقهاء الأندلسين القادمين برسم الحج أو المستقرين في المشرق، وهذه تركز على تبعية المرابطين للخلافة العباسية، وهي التي توجه أفلام الكتاب المشارقة المعاصرين المتحمسين للدعوة المرابطية؛ الرابعة جنوبية صحراوية بقي منها شيء في كتابات ابن عذاري وصاحب الحلل الموشية، وهي الأصل البعيد للروايات الشفوية المليئة بالخرافات والرائحة عند بيضان وسودان الصحراء الغربية. سجلها منذ عقود الباحثون الموريطانيون ووظفها لأغراضهم كتاب العهد الاستعماري. تركز هذه الرواية على بداية الحركة في الصحراء وتجعل من أبي بكر البطل الحقيقي لملحمة المرابطين، خاصة بعد عودته إلى الصحراء رفقة الفقيه الحضرمي وانشغاله بمحاربة الوثنيين ونشر الإسلام في بلاد

(1) انظر بيلوغرافية بحث دي مورايس فارياس، أغان، دكار، 1967، ص 871.

السودان. عليها انصبَّ البحث الحديث في محاولة لتحقيق كرونولوجية متأخرة بعشر سنوات تقريباً عن التواريخ المعتمدة إلى حدَّ الآن رغم ما يترتب عن ذلك من تشويش على تتابع الأحداث في شمال المغرب؛ الخامسة والأخيرة هي الرواية الرسمية المغربية كما جمعها مؤرخو العهد المريري وهذبها ابن خلدون وورثها عنه الكتاب المغاربة إلى يومنا هذا. وهي المقصودة بفقد المتأخرین من المشارقة والمستغربين. إلا أنها لم تدرس إلى حدَّ الساعة بما فيه الكفاية للكشف عن تركيبها التوفيقى، إذ تحاول أن تجمع بين أمرین متناقضین: من جهة الانطباع السلبي الذي تركته الحملة المرابطية لدى سكان الشمال، ما توحى به صعوبة «الفتح» بالمقارنة مع ما حصل في الجنوب، ومن جهة ثانية تعاطف الفقهاء مع سياسة المرابطين الدينية. حصل هذا العمل التلفيقى في ظل دولة سنیة وفي نفس الوقت زناتية وبالتالي، حسب نظرية ابن خلدون، ممتعضة مما فعله صنهاجة اللامتونيون بزناتة الجيل الأول من مغراوة وبني يفرن. ونرى هنا بكل وضوح تعارض المنظور القبلي مع المنظور الدينى «الجماعي». من لم يقم بهذا النقد التمهيدى. بهذا العمل الأسطوغرافي الضروري، قبل التورط في ترجيح هذا القول على ذلك في شأن الجزریات، يبقى في نطاق التخمين. لا نستطيع أن نقول إن معرفتنا لأحوال المرابطين أثناء حكمهم المغرب قد تغيرت جذریاً إلا إذا حصلت كشوفات أرخیولوجیة مهمة من آثار أو نقوش أو نقائش، وهذا ما لم يحصل إلى حدَّ الساعة.

في هذه الحال سنبقى أوفياء في الغالب للرواية المغربية (القرطاس - ابن خلدون - الناصري) محاولين وضعها في إطار أوسع.

بداية الدعوة

يجب أن نركز كلامنا على نقطة جوهرية وهي ظهور حركة المرابطين في الصحراء جنوب المغرب الأقصى (في الواقع المغرب الجنوبي). أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن الفتح الإسلامي مسَّ بالأساس المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى. ففتحها، أو أعادها، لنشاط المغاربة. واتضحت أهميتها الاقتصادية بعد تأسيس سجلماسة (757/140). كان يسكن هذه المنطقة

طوابع من البربر هم صنهاجة. نشير هنا إلى أن الدارسين الذين يعتقدون أن كلمتي صنهاجة وزناته تطلقان على نفس الأقوام عبر العصور مثل المؤرخين العرب القدامى وغوتىه وغيره، يفترضون أن زناته دخلاء على المغرب، شأنهم شأن بني هلال، جاءوا من برقة وطرابلس وغلبوا السكان الأصليين، أي صنهاجة، ومن هنا نشأ العداء الدائم الموروث، فانفصل صنهاجة بعضهم عن بعض: قسم منهم لاذ بالجبال (هم القبائل)، ويقروا على حالهم يتعاطون الزراعة والغرس، وقسم فر إلى الصحراء وتحول إلى بدو رحل.

اتصل صنهاجة (زناكه) بالسود، حاربواهم وأجلوهم شيئاً فشيئاً نحو الجنوب، ثم استولوا على معادن الملح وبدأوا يقايسونه بالتبير، لا نعرف متى وفي أي ظرف تأسست هذه التجارة، ولكن من الصعب الشك في حقيقة وجودها لكثرتها ذكرها في المصادر. على أساس هذه التجارة، وما تدره من ثروة، تكونت إمارة قبلية صنهاجية فرضت سلطتها على مملكة غانة الزنجية، وشيدت عاصمة لها هي أوودغست. وكما يحصل في مثل هذه الحالات كانت الإماراة توسع إذا كان الأمير ذا شخصية قوية، وتنكمش إذا ضعف أو قام ضده منافسون، ويسبب هذه التحولات كانت الحروب ضد الزنوج سجالاً، مرة في صالح صنهاجة ومرة ضدهم. هذا ما حصل، في اعتقاد الكثرين، أثناء القرنين III/X و IV/X. لكن هذا مجرد تخمين. لا يوجد في المصادر ما يفيد القطع، ولا ما يفيد هل وجدت إمارة واحدة وطريق تجارية واحدة، أم هل وجدت إمارتان وطريقان، فيكون التناقض بينهما هو الذي مكّن الزنوج من إحراز عدة انتصارات. كذلك لا نستطيع أن نجزم أن العلاقات مع الشمال كانت منتظمة ولم تنقطع قط. كل ما يسع الباحث، الذي يجمع معلومات قليلة وغامضة، هو أن يفترض أن هذه التجارة لم تكن مباشرة، وإن الجزء الشمالي من الطريق التجاري كان تحت مراقبة زناته، وأن حروب القرن IV/X، التي كانت في صالح زنوج غانة، أرغمت صنهاجة على التقهقر شمالاً، بعد أن نزح زناته إلى المغرب الأقصى وفرغت فيافي المغرب الأوسط من سكانها، نستطيع كذلك أن نفترض أن حروب الفاطميين والأمويين، التي أدت إلى خراب سجلماسة وتأهرت، عملت على تحويل طرق التجارة من

وسط إلى غرب المغرب، فانتشرت مسالك تقليدية كانت تمر على منطقة أدارار (موريتانيا الحالية)، وطن جماعات لم تتوئه وجدة. فعاد هؤلاء للاتصال بكيفية مباشرة ومنتظمة بمدن جنوب المغرب الأقصى، مثل تامدلت ونفيس وتادلا وسلا، التي كان يحكمها أمراء أدارسة أو من بني يفرن. هذه افتراضيات، ليس إلا، توحى بها بعض الإشارات عند الإخباريين وتلقي الضوء على مسار الأحداث.

نفهم في إطار هذا التطور أن انقطاع الاتصال ولمدة طويلة مع شمال المغرب هو الذي طرح من جديد مشكل الدعوة. إن اعتناق الإسلام، أيام الفتح الأول، كان في العمق اعترافاً بالولاء السياسي للخلافة وكان مضمونه الديني ضعيفاً، ومن هنا كثرة الفرق والمقالات. ومع الابتعاد عن الأمصار حيث الفقهاء والعلماء، والتغلغل في الصحاري والاختلاط مع الزنوج الوثنين، تلاشى حتى ذلك المضمون الديني ولم يبق منه إلا بعض المظاهر. ثم يعود هؤلاء صنهاجة في القرن IV/X. إلى جنوب المغرب ليجدوا فيه إسلاماً من نوع آخر، أكثر التحاماً بالشريعة، بسبب دعوة الأدارسة والاتصال المستمر مع قواعد الأندلس. فوجب تنظيم الدعوة مجدداً إلى سنة الإسلام. وهذا بالضبط ما يومئه حجج يحيى بن إبراهيم، أمير حلف صنهاجة الغربيين.

لكن هذا الحج تزامن مع تطور بالغ الأهمية في المشرق وبعد ذلك في العالم الإسلامي كله، أي بداية الحملة المضادة على الدعوة الفاطمية، وإرساء أسس حركة دينية فكرية سياسية انتهت بانتصار نظرية أهل السنة والجماعة على كل ما سواها وتبنيها من قبل الأغلبية الساحقة من المسلمين. شارك في هذه الحركة ثلث مدارس، كل واحدة منها على مستوى معين: 1 على مستوى العقيدة، المدرسة الحنبيلية التي وجدت صدى كبيراً عند عامة الأمصار والمدن؛ 2 على مستوى تأصيل الفقه، المدرسة الشافعية التي استمالت الخاصة أي أرستقراطية العواصم التجارية؛ 3 وعلى مستوى التنظيم الاجتماعي، المدرسة المالكية التي قوبلت بحماس في المجتمعات التي حافظت على قدر كبير من الانسجام الطبيعي أو تود أن تحافظ عليه⁽¹⁾.

وهكذا نظمت «دعوة» سنّية، على غرار الدعوة الشيعية، لمناهضة هذه والقضاء عليها. وعوض أن تلّجأ إلى دعاء محترفين، مختصين في فن التلقين والاستدراج، لجأت الدعوة السنّية إلى العباد والنساك الذين يؤثرون في الاتّباع بالسلوك والعمل لا بالقول والجدل، وهذا المنهج هو الذي يوافق ميول المجتمعات الأممية. اتجه العباد والنساك بخاصة لغير الفرس. لأنّ هؤلاء انحازوا نهائياً للشيعة (الكلام هنا على العامة لا على العلماء الذين يتقنون اللغة والذين تزعموا بالعكس الحركة السنّية العباسية)، اتجهوا إلى الأتراك، وهذا أمر طبيعي في عهد تميّز بفتحات محمود الغزوي، نستطيع إذن في هذا الإطار التحليلي أن نعتبر أن المرابطين مثلوا في الغرب الإسلامي ما كان يمثله في المشرق السلاجقة الأتراك. عندئذ نفهم الصدّى الذي تركوه في كتابات المؤرخين الرسّميين، وعلى أثرهم عند الدارسين المعاصرین في المشرق (حسين مؤنس وغيره). كان الفاطميون قد طوّقوا الخلافة العباسية باستمالة فارس واليمن وإفريقيا فحاولت الخلافة العباسية استعادة المبادرة بتطويق الدولة الفاطمية بالجيوش السلجوقيّة شرقاً والمرباطية غرباً. اعتمدت الدعّاية السنّية العباسية على الأشاعرة في الشرق وعلى مالكية القيروان في الغرب. ونسجل هنا الدور المحوري الذي لعبه القاضي المالكي الأشعري، ذو الميول السياسيّة الواضحة، أعني أبي بكر الباقلاني المتوفى سنة 404/1013، أستاذ أبي عمران الفاسي المتوفى سنة 430/1038.

من غير المستبعد أن يكون هؤلاء الفقهاء (في مكة؟ المدينة؟ القиروان؟) هم الذين بادروا بالاتصال مع يحيى بن إبراهيم، وعرضوا عليه مرشدًا ومربيًا ليعرف أعضاء قبيلته بشؤون السنة. فيتضح أن السلسلة الرابطة بين أبي عمران في القиروان، واجاج، عبد الله بن ياسين، عبد السلام بن عدو، الشيخ الحضرمي المرادي، تضاهي السلسلة التي رأيناها في بداية الدعوة الفاطمية، إلا أنها تعني هذه المرة سلسلة سنّية، مالكية، مرباطية. ومن المحتمل جدّاً أن يكون هذا الاسم قد استعمل منذ البداية، بمعنى المنقطع للعلم في رباط مدرسة ومستعد في أي لحظة للجهاد في سبيل الله، داخل وخارج بلاد الإسلام، ضد الوثنيين أو النصارى أو أصحاب المقالات

الضاللة. من يقرأ رواية الإخباريين القدامى، كما لَحَصَها الناصري (ج II، ص 5 و 6)، ويتمعن في استفسارات أبي عمران الفاسى وهو يحاور يحيى، يدرك في الحين أنها تتمّ عن أغراض وتشير إلى غيابات، وأنها لا تختلف عن الاستخارات الباطنية كما حرّرها، لينبئه عليها ويحذّر منها، الغزالى في كتابه **فضائح الباطنية** ..

يعود يحيى بن إبراهيم إلى وطنه مصحوباً بالمرشد المصلح الذي عُيِّن له وهو عبد الله بن ياسين، ثم يحصل ما كان مقدراً أن يحصل، لأنه من صميم إقامة السنة، أي تقليد كل أعمال وأقوال النبي، لأن في ذلك التقليد، في كبار وصغرى الأفعال، ما يستنزل البركة ويضمن التوفيق. لو لم يقم المصلح بذلك العمل، لما كان عنده علم، ولما حصلت به تربية. وهذا بالضبط ما لم يفهمه أمثال هنري تيراس الذي يبحث في الجزيئات للكشف عن تناقضات بين، رواية البكري وابن عذاري من جهة، ورواية صاحب القرطاس وابن خلدون من جهة ثانية، فينبع كل ذلك بالأسطورة الذهبية (ج I ص 216). قد تكون أسطورة دون أن تكون أكذوبة، لأن تمثيل الأسطورة مجدداً، تقليدها في كل أطوارها، هو بالضبط سر النجاح.

يدعو عبد الله أعضاء القبيلة (جَدَّالَة) إلى إقامة السنة وتطبيق الشريعة، وكان ذلك بالنسبة لهم يعني اعتناق الإسلام لأول مرة، فلا يستجيبون، لما في ذلك من نقض لعوادهم. فيهجرون إلى رباط، منعزل في شبه جزيرة، ثم يكسب السكان فرداً فرداً، وت تكون من حوله جماعة من المؤمنين الصادقين. وربما تزامنت الهجرة مع موت يحيى بن إبراهيم، فانتقل ولاء عبد الله من زعيم جَدَّالَة إلى زعيم لمتونة، يحيى بن عمر بن إبراهيم، الذي أصبح رئيس الجماعة الملتقة حول زعيمها الروحي، والتي ستكون العمود الفقري للدولة الفتية، كل هذا يبدو وكأنه تشخيص متعمد لأطوار سيرة النبي في مكة مع قريش ثم في المدينة مع المهاجرين والأنصار. لكن نفس شيء كان قد حصل لعبد الله الشيعي في أيكجان، كما سجل ذلك القاضي النعمان. فهل يتصور عبد الله السنّي أقل وفاءً لسيرة الرسول من الداعية الشيعي؟ التقليد هو من

صميم الدعوة السنّية، فلا يعني الكذب والاختلاف، بل قد يكون هو دليل الحدوث.

على كل حال لا يمكن الآن الفصل في صحة الأخبار. لذا، يجب التركيز على فكرة التقليد، المأخوذة من عند الشيعة والمعكوسة عليهم. يقول السنّي: نحن أيضاً نقلّد الإمام، إلا أن إمامنا هو النبي المرسل، المعزز بالمعجزات وعلى رأسها معجزة القرآن (أنظر مقدمة الشفا للقاضي عياض). ومن أقوى مظاهر تقليد سنت النبي القناعة والتتشف في العيش، والصرامة في السلوك، بل قد يغالي المرابطون في ذلك إلى حد التكفير بالكبار كما فعل قبلهم الخوارج.

وهكذا تدخل حركة المرابطين في نطاق الهجمة المضادة، التي قام بها أهل الجماعة تحت لواء الخلافة العباسية. انتعشت هذه بعد أن كانت أن تنهار أواسط القرن الرابع الهجري تحت ضربات الدعوة الفاطمية، وانتهت بالانتصار في القرن الخامس.

تأسيس الدولة

يمكن تمييز ثلث مراحل في مسيرة تكوين دولة المرابطين.

أرسى عبد الله بن ياسين ويعيى بن عمر اللمنوني قاعدة في غرب الصحراء، بعد أن توحدت القبائل الصنهاجية من جدّالة ومسوفة ولمطة حول قبيلة لمتونة التي تلعب في النظام المرابطي دور قريش في الدولة الإسلامية الأولى بعد فتح مكّة. وكان عبد الله بن ياسين قد قام بإصلاح في غاية الأهمية، وهو أنه فرض على هؤلاء البدو الصحراوين أن يتخلوا عن عوائدهم في الحرب، وأن يبدلوها بالقتال صفاً مهما كلف ذلك من خسائر في الأرواح. وجعل من ذلك علاماً بالإيمان الصادق، فكسب المرابطون بذلك قوة قتالية لا مثيل لها في ربوة الصحراء. عندئذٍ اتجه هم المرابطين إلى مراقبة التجارة الصحراوية، وذلك بغزو الجماعات التي كانت تسيطر عليها شمالاً وجنوباً. كتب واجح بن زلو، أستاذ عبد الله بن ياسين، من سجله ماسة، يشكو من سوء

تصرف أميرها المغراوي، مسعود بن وانودين بن فلفل بن خزر، ويطلب المرابطين بتحرير السكان من ظلمه وتعسفه. ما يهمنا في هذه الحادثة هو أنها كانت سابقة اقتدى بها فيما بعد علماء الأمصار الناقمون على أمرائهم. فيها تشجيع لميول المرابطين إلى التوسيع وفي نفس الوقت تبرير لغزو إمارة سنية مالكية في المظهر والمراسيم ولكن غير داخلة في الدعوة الجديدة. استولى المرابطون على سجلماسة سنة 1053/445، وفي عقب ذلك مباشرة اتجهوا إلى الجنوب لتحرير أودغوست من يد زنوج غانة، الذين كانوا يحكمونها منذ سنة 1040/432. وهكذا استعاد صنهاجة سيطرتهم التامة والكاملة على تجارة الصحراة.

ثم كانت المرحلة الثانية، وهي السيطرة على المغرب. تم ذلك بعد إخماد ثورة ضد الحكم الجديد قام بها سكان سجلماسة سنة 1056/448. تحرك جيش المرابطين بقيادة أبي بكر بن عمر، أخ يحيى، ويوسف بن تاشفين، ابن عم أبي بكر ويحيى، ودخل على التوالي مدن رودانة، ماسة، نفيس، أغمات، تادلا. عند استيلائه على أغمات غنم أبو بكر، فيما غنم، زينب بنت إسحاق النفزاوية، زوجة أمير المدينة، لقوط بن يوسف المغراوي، الذي فر لاجئاً عندبني يفرن، أمراء تادلا. وكان لزينب هذه دور كبير في تطور الأحداث اللاحقة، لما كانت تميز به من فطنة وذكاء ومن معرفة عميقة لخصائص المجتمع المغربي. كانت بمثابة الزوجة والوزيرة المستشار، بجانب أبي بكر أولاً، وبعد عودته إلى الصحراة، بجانب خلفه يوسف بن تاشفين. في سنة 1068/450 هاجم المرابطون منطقة البورغواطة، وهنا واجهوا صعوبات لم يكونوا متعددين عليها. ذلك أن سكان تلك المنطقة الواسعة الخصبة، الذين عاشوا مستقلين عن جيرانهم منذ عقود، لم يكونوا متأثرين كغيرهم من مدن وقبائل المغرب بدعة فقهاء المالكية الموالين للمرابطين. لم يكن لهؤلاء بينهم طابور خامس، إذا صاح استعمال عبارة العصر. قاوم البرغواطة مقاومة عنيدة، دفاعاً عن استقلالهم السياسي وعن خصوصيتهم العقائدية، مستفيدين من طوبوغرافية مواطنهم المكسوة بالأشجار. وهذا ما تشير إليه عبارة الرواة: «حتى تفرقوا في

المكامن والغياض». وأثناء المعارك قتل «مهدى المرابطين»، كما يسميه الاخباريون القدامى، عبد الله بن ياسين، في شهر جمادى الأولى سنة 1059/451، فخلفه سليمان بن عدو الذي قتل بدوره، مما يدل على شراسة القتال، فترك المنصب شاغراً. إزاء هذه المقاومة التي أعجزت جيش المرابطين، وأظهرت أن قوانين الحرب والسياسة قد تختلف أحياناً، وربما تناقض، قواعد الدعوة، وقد يكون لكل هذا علاقة بعدم تعيين خلف سليمان، تقرر عدم متابعة الزحف عبر بسائط تامستا. وفضل القادة التوجه مباشرة إلى الشمال، سالكين الطريق المحاذى لسفح الأطلس، سمت صفرو وفاس. وتتجدر الإشارة إلى أن المسالك التي وجهت العمليات العسكرية هي بالضبط تلك التي كان يطرقها التجار، والتي وصفها بإسهاب أبو عبيد البكري.

لا شك أن المد المرابطي توقف نسبياً بعد احتلال القسم الجنوبي من المغرب الأقصى، فبقي الشمال تحت حكم أمراء مغراوة الذين تابعوا مناوشاتهم مع بني حماد، حكام المغرب الأوسط. فقام بلقين بن محمد بن حماد بغارة مهمة على ناحية فاس سنة 454/1062. أثناء هذه الحوادث حصل أمر غير متوقع وغير مفهوم بكل أبعاده إلى اليوم. قرر أبو بكر العودة إلى الصحراء، وبصورة تدعوه إلى الاعتقاد أنه لم يكن ينوي الرجوع مبكراً إلى الشمال، وإلا ما طلق زوجته زينب وأوصى يوسف بن تاشفين أن يتزوج بها ويستشيرها في كل ملمة. هل كان يعني القرار اقتسام المملكة بين الرجلين؟ هل كانت الصحراء قد عرفت تطورات خطيرة أرغمت الأمير على الذهاب لإخماد الفتنة فيها؟ هل تزوج يوسف بزينب بمجرد ابتعاد أبي بكر؟ ماذا تحقق من الأعمال المنسوبة إلى يوسف قبل عودة أبي بكر إلى الصحراء؟ لا يمكن الإجابة باطمئنان تام عن أي من هذه الأسئلة، لأن أقوال المؤرخين لا تخلو من اجتهادات متأخرة عن الأحداث ومتناقضية فيما بينها. كل ما يمكن قوله هو أن شخصية يوسف، كما اتضحت في أعماله وقدراته اللاحقة، لا تدع مجالاً للشك من أنه تصرف منذ البداية كأمير مستقل، وربما قد فعل ذلك حتى قبل عودة أبي بكر إلى الصحراء.

اهتم أولاً بتوسيع مراكش القاعدة الجديدة للمملكة، التي حلت محل أغمات سنة 1062/454، حسب التاريخ المشهور. فيكون تأسيسها سابقاً على تعيين يوسف خليفة لأبي بكر. كانت المدينة الجديدة في ملتقى الطرق التجارية الرابطة بين الجنوب الشرقي والشمال الغربي. ولم تمر سوى سنوات قليلة حتى أصبحت تقوم بوظائف أغمات وسجلماسة معاً، وتحولت إلى سوق الذهب بالنسبة لمجموع المغرب، مستقلة بضرب السكة على حساب المدن الجنوبية الأخرى تجمع الأخبار على أن يوسف أعاد النظر في تنظيم الجيوش وفي طرق القتال بعد إخفاق المرابطين في مواجهة بورغواطة. فأنشأ فرقة جديدة من الرماة، وأدخل الضرب على الطبلول أثناء القتال، بعد أن كان ممنوعاً أيام عبد الله بن ياسين. كل هذه الإصلاحات غيرت من طبيعة الحكم. جمعت كل السلطات، الدينية والسياسية والعسكرية، في يد واحدة، وأصبح للسلطة الجديدة مقرّ معلوم خاص بها، لم ترثه عن غيرها، كما توحد الجنوب الغني بتجارته وذبه وتقوى الجيش بضم فرق جديدة. كان يوسف عندئذ على أتم الاستعداد للدخول في المرحلة الثالثة والأخيرة من تكوين الدولة المرابطية.

حاول مداهمة فاس سنة 455/1063، فلم ينجح. فقرر محاصرتها باحتلال المدن والقرى المجاورة لها، تاركاً للفقهاء داخل العاصمة الوقت الكافي لتحريض العامة على الحكم والاستنجاد بالمرابطين. وهذا ما حصل بالفعل، إذ فتحت المدينة أبوابها لجنود يوسف سنة 462/1069. بعد هذا التاريخ، وإلى غاية 473/1080، احتل جيش المرابطين كل مناطق المغرب الأوسط ابتداءً من تازا وكرسيف، ثم وجدة، ثم تلمسان ووهران، وأخيراً جزائربني مزغنة. لماذا توقف عند هذا الحد؟ نجد جواباً على هذا السؤال عند ابن خلدون، الذي كان يؤرخ للقبائل والعشائر، لا للدول بالمعنى الحديث، فلم يسعه إلا أن يشير إلى أن كل المواقع المذكورة سابقاً كانت وطن قبائل زناتة، وأن اللمتونيين، whom صنهاجة، وقفوا بالضبط عند حدود إمارةبني حماد الصنهاجيين مثلهم. يعتمد مؤرخو عهد الاستعمار، مثل هنري تيراس، على هذه الملاحظة ليقولوا أن يوسف توقف

لأنه كان يعي القرابة العرقية بينه وبيني حمّاد (ص 226). وما القول في غارات بلقين؟ أو لم يهاجم شمال المغرب؟ أو لم تكن له إمارة على غرب المغرب الأوسط؟ لماذا يتوقف يوسف في جزائربني مزغنة، وليس على صفاف ملوية؟ الأنساب إلى منطق الأحداث هو ما ألمع إليه الاخباريون وهو توصل يوسف برسائل الاستغاثة من رؤساء الأندلس. كان على يوسف أن يختار بين ندائين، كلاهما ملح، وهذا الاختيار الصعب سيواجهه قادة آخرون من بعده، إلا أن الدعوة السنّية الإصلاحية التي حمل لواءها كانت تفرض على الأمير الل متزني أن يلبي أولاً نداء الأندلس وأن يقوم بواجبه الجهاد، المرادف لمعنى الرباط.

نظام الدولة المرابطية

في آخر القرن VII كان المغرب الأقصى، لأول مرة في تاريخه، تحت سلطة سياسية واحدة من الشمال الإدريسي إلى الصحراء الل متونية مروراً بالشّرق الزناتي والوسط البورغواطي. وكانت السلطة مزدوجة: عسكرية ودينية.

كان الجيش يمثل قاعدة الدولة وكان مكوناً من فرق مختلفة الأصول متباعدة القيمة. حافظ المحاربون المتممون إلى قبائل صنهاجة الصحراء على مكانتهم المتميزة، فمثّلوا باستمرار قلب جيش المرابطين ونواة الصلبة. ضمّت إليهم فرق مساعدة (نوائب) من جزولة الأطلس الصغير ومصمودة الأطلس الكبير، وكذلك أقسام من جيوش أمراء زناتة بعد انهزامهم وتنحّيهم عن السلطة. بعد فترة وجيزة تعزّز هذا الجيش بجنود مرتزقة من الأتراك (الأغراز ج غرّ) ومن نصارى الأندلس، جرياً على عادة ملوك الطوائف. فعندما يقول المؤرخون مثل صاحب القرطاس وابن خلدون: «وكان جيش يوسف يقدر بمائة ألف فارس من صنهاجة وجزولة ومصمودة وزناتة والغز والرماة»، فلربما كانوا يصفون طريقة تكوين الجيش أكثر من نظامه الفعلي. على ساحة القتال، كان يقود كل فرقة، على عادة تلك الأزمان، رؤساؤها التقليديون، أي أصحاب النفوذ في قبائلهم الأصلية.

لكن، من حين لآخر، يعين على رأس فرقة أو جريدة قائد محنك معروف بإقدامه وخبرته، حتى وإن لم يكن من قبيلة الجنود.

لا نعرف عن الجيش المرابطي إلا العموميات، إذ لا نملك نصوصاً خاصة بنظامه وبناؤه وبنراحته تطوره أثناء الفتوحات. ولذلك يصعب علينا أن نحلّ الغاز تاريخ المرابطين في المغرب والأندلس. يظن البعض أنه يمكن سدّ هذا الفراغ بتأويل بعض الملاحظات لبعض الفقهاء حول الجهاد، كالطروشي في كتابه سراج الملوك. يكفي أن نذكر بما قال فيه ابن خلدون: «إنما هو نقل وتركيب شيء بالمواعظ». (ص 66). إن الخبراء لا يرون في جيش المرابطين إلا الاتباع القبلي لأن ذهنيهم لا يتتجاوز أبداً أفق القبيلة، والدارسون المعاصرون، من عرب وأجانب، يسرون على نفس النهج. ييد أن عبارة «جيش قبلي» فارغة من أي معنى محدد بالنسبة للمؤرخ. الجيش الجرماني قبلي، وكذلك جيش الأتراك و الجيش الكاهنة و الجيش ملك غانة، الخ. ومع الاتفاق في التسمية الاختلاف واضح بين هذه الجيوش. ما يهمنا هو ما يميز جيش المرابطين عن غيره، إذ ركز الأخباريون القدماء على هذه الميزة: «وكان للمتونة في قتالهم شدة وبأس ليس لغيرهم» (الحلل الموسية 1979، ص 22 عن أبي عبيد البكري). يبدو حسب النصوص القديمة نفسها ان جيش المرابطين لم يكن قبلياً صرفاً بسبب الدعوة نفسها، على الأقل عندما كان يقوده على ساحة المعركة عبد الله بن ياسين. مهما يكن من هذه النقطة نلاحظ أن خبرته القتالية زادت كلما تقدم نحو الشمال. وعند فتح كل مدينة كان الأمير يعين والياً عليها ويترك معه حامية تعيش منعزلة عن عموم السكان.

أما السلطة الدينية فإنها كانت بأيدي الفقهاء المالكيين. يتلقاون مرتبًا معلوماً، يحضرون مجالس الأمير، يستشارون في الملتمات، يرافقون الجيش في غزواته. ومن يقطن منهم مصرًا يرافق أحكام قضاة السداد (المحللين). كان دور الفقهاء مزدوجاً، سياسياً وقضائياً. يسيرون بآرائهم وإشاراتهم السياسية العامة ويسهرون في نفس الوقت على تعميم قواعد الشريعة حسب مذهب

الإمام مالك دون غيره: «واعلموا أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبداء على ما اتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة.. فلا عدول لقاضٍ ولا مفتٍ عن مذهبه ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به» (من رسالة تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين ذكرها حسين مؤنس، 1955، ص 112 و 113). كيف كان يتم اختيار هؤلاء الفقهاء؟ الأقرب إلى الظن هو أن كل من والى السلطة الجديدة منذ ظهورها، وعمل على استمالة الناس، عَيْن في هذا المنصب بصفة تولية. على أي نهج ساروا؟ لا بد من التمييز هنا بين ثلاثة عناصر أو مستويات:

- الأول: متعلق بالتربيـة والإـرشاد، بالـدعوة إلى الصـلاح والـورع والتـقوـى، وذـلك بـتجسيـد المـثل الأـعلى، سـنة النـبـي المـرـسـل، فـي كـل وجـه من وجـوه الحـيـاة. كان هـذا أـصـل الحـرـكـة، مـحـركـها الأول، وـذـلك نـامـوسـها، وـسـيـلـتها لـلاـسـتـهـوـاء والإـقـنـاع.

- الثاني: متعلق بالـعـقـيـدة، يـتـلـخـص فـي اـخـتـيـار سـنة السـلـف الصـالـح وـبـذـكـرـ كل بـدـعـة، إـنـشـائـة كـانـت أو تـأـوـيلـة، وـكـلـ غـلـوـ حتى فيـ المـنـاظـرـة وـالـدـافـعـ عنـ تـلـكـ السـنـةـ. وـلـاـ شـكـ أـنـهـ حـصـلـ تـطـورـ مـلـمـوسـ أـثـنـاءـ الحـمـلـةـ المـرـابـطـيـةـ نـفـسـهاـ. فـحـدـثـ التـخـلـيـ عنـ الـكـلـامـ الـأـشـعـرـيـ، رـغـمـ مـقـامـ الـقـاضـيـ الـبـاقـلـانـيـ، وـذـلكـ بـسـبـبـ ضـغـطـ الـبـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ أـوـلـاـ وـالـأـنـدـلـسـيـةـ ثـانـيـاـ. وـهـذـاـ مـاـ يـؤـخـذـ منـ عـبـارـةـ صـاحـبـ التـشـوـفـ عـنـدـمـاـ يـقـولـ عنـ يـوـسـفـ اـبـنـ مـوـسـىـ الـضـرـيرـ: «وـكـانـ آـخـرـ أـئـمـةـ الـمـغـرـبـ فـيـمـاـ أـخـذـهـ عـنـ أـبـيـ بـكـرـ الـحـضـرـمـيـ الـمـعـرـوـفـ بـالـمـرـادـيـ مـنـ عـلـمـ الـمـغـرـبـ بـالـمـغـرـبـ الـأـقـصـىـ». (صـ 6 - 105) لـاـ يـكـفـيـ أـنـ نـقـولـ أـنـ بـعـضـ الـاعـقـادـاتـ بـالـمـغـرـبـ الـأـقـصـىـ). الـفـقـهـاءـ، الـمـنـحـازـيـنـ إـلـىـ لـوـاءـ الـمـرـابـطـيـنـ، كـانـ يـهـتـمـ بـلـعـومـ الـكـلـامـ. لـأـنـ مـنـطـقـ الـفـقـهـاءـ، وـخـاصـةـ فـيـ بـعـضـ الـمـجـتمـعـاتـ، يـفـرـضـ عـدـمـ الـخـوـضـ فـيـ الـعـقـائـدـ.

- الثالث: هو العـنـصـرـ الـقـضـائـيـ الـمـتـلـخـصـ فـيـ الـحـيـاةـ الـعـائـلـيـةـ وـبـالـعـمـالـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ.

هـذـهـ الـجـوـانـبـ الـثـلـاثـةـ لـاـ تـتـفـقـ دـائـمـاـ، وـلـمـ تـلـعـبـ كـلـهاـ نـفـسـ الدـورـ فـيـ

تطور الدولة الجديدة وفي علاقاتها بالسكان. نتج عن الجانب الثاني القضاء النهائي على كل فرقة غير سنية، من شيعة وخوارج وبرغواطة. قد لا تكون النتيجة الفعلية تامة ونهائية كما يصور لنا ذلك الأخباريون، ولكن السياسة المرابطية الرامية إلى توحيد العقيدة (لا إسلام إلا إسلام السلف كما حافظ عليه مالك وأصحابه) ستلزم كل دولة مغربية لاحقة على تحقيق هذا الهدف مهما كانت الظروف ومهما كان الشمن. سترك المقالات المذكورة آثاراً عميقة في تصرف المغاربة، ولكنها ستحمي كلياً على مستوى المقال والعقيدة. يتناول الباحثون هذه النقطة، إما بكيفية سطحية تقليدية، وإما بكيفية سجالية، تسجيناً للمرابطين واستخفافاً بأعدائهم، فيحكمون على أنفسهم بعدم فهم ظروف وأسباب ظهور دعوة ابن تومرت فيلجلاؤن إلى فرضية «المؤامرة».

أما الجانب الثالث المتعلق بالنظام السياسي، فكان مفهوم السنة، أي العودة إلى حكم الرسول، يقضي بإلغاء كل البدع، ومن ضمنها المكوس، والاقتصار على الزكوات والأعشار، زيادة على مغانم الحرب (الفيء) والجزية المفروضة على أهل الذمة. ويبدو أن يوسف تقيد بهذه السياسة طول حياته. كلما فتحت مدينة، نودي فيها «بإسقاط المكوس والمغارم المحدثة»، مما كان يستجيب لرغبات السكان، وللتجار بخاصة، الذين لم يعودوا يؤدون أية ضريبة للدولة، إذ لا تصرف للأمير في الزكاة والصدقات. إلا أن هذه السياسة السمحاء تقضي أن مغانم الغزو، بعد التنازل عن الخمس للفقهاء، كافية لغضبة مصاريف الجيش والدولة. وهذا يعني صراحة أن الدولة مدفوعة دفعاً إلى الغزو، أو بعبارة أدق، أنها لا زالت في طور تكوينها، متى توقف المد التوسيعى ونقصت المغانم، وعرفت الدولة بالضرورة ضائقة مالية ولم تعد الضرائب الشرعية تفي بحاجاتها. ورغم أن الأخباريين المتعاطفين على العموم مع المرابطين، وهذا أمر مفهوم بالمقارنة مع ما سيفعله الموحدون في هذا الباب، يتحاشون الكلام في هذه النقطة، يبدو أن علي بن يوسف اضطر في وقت ما إلى إحداث ضرائب على الأسواق وهي القبالات، لا شك أنها كانت موجودة من قبل، فالغية ثم عاد المرابطون وفرضوها كإعانة برسم الجهاد. ونجد صدى لهذه الإجراءات واستفتاء العلماء في شأنها في باب

الجهاد من معيار الونشريسي (انظر الناصري، ج II، ص 53).

السياسة الأندلسية

إن سياسة المرابطين تجاه الأندلس كانت تدرج ضمن الدعوة الدينية، إذ يبدو أن يوسف بن تاشفين لم يكن ينوي في البداية احتلال الأندلس. إلا أن هذه كانت تعيش أواسط القرن XI/5 أزمة خطيرة، اجتماعية وسياسية، دفعت الأندلسيين إلى تخريب ديارهم بأيديهم، وتقديم أنفسهم لقمة سائفة لعدوهم في الممالك النصرانية. الواقع أن المؤرخ لا يستطيع أن يلهم بكل جوانب الأزمة. فلا يمكنه إلا أن يشير إلى بعض أسبابها الظاهرة، منها كثرة وثقل الضرائب. كل من كان يدفع الجزية، وقد يصل عددهم إلى نصف السكان في الأرياف الشمالية، كان يتمنى انهيار سلطة الشرع الإسلامي⁽¹⁾. أما سكان المدن والأقصارات، عرباً كانوا أو مستعربين، فإنهم كانوا ناقمين على أمرائهم وتصرفاتهم الاستبدادية الجائرة، ويجدون من يعبر عن تذمرهم بين الفقهاء والنساك، تماماً كما كان الحال في القبروان أيام العبيدين. بيد أن ثقل الضرائب (مغارات وإناءات) كانت تعود إلى ضرورة تجهيز الجيش وتعبيته لحماية حدود كل واحدة من الإمارات العديدة التي استقلت بشؤونها بعد انهيار الخلافة الأموية. كانت كل إمارة مهددة، إما من جانب إمارة مسلمة مجاورة أقوى منها، وإما من جانب إحدى الممالك النصرانية. وفيما كانت الإمارات المسلمة تتحارب فيما بينها، وتهدى بدون قيادة قدراتها، كانت الممالك النصرانية في تألق مستمر بسبب نهضة أوروبا الغربية، وكذلك بسبب الدعاية الصليبية المنظمة من طرف البابا وتدفق المتقطوعة إلى الجزيرة الأبية من البلدان المجاورة، وأخيراً وليس آخرأً بسبب ظهور طبقة من النبلاء المحاربين تخصصوا في محاربة المسلمين واتخذوها مهنة. وصل التخصص

(1) هذه الملاحظة مبنية على القرائن (مصر، سوريا، الأناضل، أوروبا الشرقية تحت الحكم العثماني). لكن يبدو، وحسب الدراسات الأخيرة، أن وضع الأندلس كان مختلفاً وأن الأغلبية في الأرياف كانت فعلاً مسلمة. انظر روبرت برنز، مسلمون، نصارى ويهود في مملكة بنسية الصليبية (منشورات جامعة كامبريدج، 1984).

بهؤلاء النبلاء إلى حدّ أنهم أصبحوا مرتزقة يحاربون مرة لصالح ملوك النصارى ومرة بجانب أمراء المسلمين ضدّ أمراء آخرين، ومنهم رودريغو دياث المعروف بالسيد، ناحية بنسيمة ظاهرة الارتزاق في أندلس القرن الخامس الهجري لها دلالة في غاية الأهمية، إذ يمكن اعتبارها في بعض الحالات خطوة أولى على طريق استيلاء النصارى على أرض الأندلس.

كان الوضع في الجزيرة يتميز بالتجمع والاتفاق في الجزء المسيحي، وبالتفتت والافتراق في الجزء الإسلامي. واستغل ملوك النصارى هذه الحال، فراحوا يجولون في عمق الأندلس كما شاءوا على غرار ما كان يفعل في القرن السابق منصور العameri في الأراضي القشتالية. لا تفهم هذه الحملات التخريبية والتزهيبية، التي أصبح يقوم بها جيش النصارى، إلا في إطار انهيار السلطة الإسلامية على الأرياق، أو على الأقل، عدم ولاء السكان لأمرائهم. انقلبت إذن الآية: فيما كان الملوك النصارى يؤدون اتاوة لخلفاء قرطبة، أصبح كل واحد من ملوك الطوائف «يداري الطاغية وينقيه بالجزية» (الناري). دخلت الأندلس بجميع طوائفها في حلقة مفرغة، إذ العجز عن الدفاع وعن حماية السكان يؤدي إلى الزيادة في الضرائب، وهذه تزيد الرعية انحرافاً عن الحكام، مما يزيد في إضعاف السلطة وارتباطها في أحشاء المرتزقة أولاً والقشتاليين ثانياً. في هذه الظروف استطاعت جيوش ملك قشتالة ألفونسو السادس (أذفونش) سنة 1082/475 اخترق الأندلس والوصول إلى ثغر طريف. وفي سنة 1085/478 سقطت طليطلة، عاصمة إسبانيا القوطية ورمز السلطة النصرانية السابقة على الفتح الإسلامي، بين أيدي القشتاليين، مصالحة وبعد حصار دام سبع سنوات، وملوك الطوائف واقفون على الحياد. كانت طليطلة مدينة حصينة يصعب على أي جيش اقتحامها، لولا ما أضعف الجبهة الداخلية من تناقضات حادة بين مصالح السكان وسياسة أميرها ابن ذي النون الموسوم بالضعف والعجز والجور. إزاء هذا التطور الخطير ارتفعت بالاحتجاج أصوات الفقهاء، يعبرون في نفس الوقت عن نسمة أفراد العامة المتضررين من تهور وظلم الأمراء، وعن خوفهم من استيلاء النصارى على مجموع الأندلس، إذ كان ذلك هو هدف ملك قشتالة أفصح به في رسائل

لملوك الطوائف. لم ير حزب الفقهاء مخرجاً سوى الاحتماء بدولة المرابطين، بعد أن فشلت محاولات أبي الوليد الباقي، المتوفى سنة 1081/474، لجمع كلمة الأمراء في وجه عدوهم المشترك. أمام ضغط الفقهاء، المعزز بشورة العامة، وأمام تهديدات الفونصو ومطالبته المعتمد بن عباد بالتنازل عن إشبيلية بدون شرط، لم يسع الأمراء إلى الرضوخ. فأنابوا عنهم ثلاثة، وهم حكام إشبيلية وغرناطة (عبد الله بن بلقين) ويطليوس (عمر بن الأفطس)، لمطالبة العون والمساعدة من يوسف بن تاشفين، وحثه على الجواز إلى الأندلس لإنقاذها من هزيمة محققة.

قلنا أن يوسف كان أول سلطان مغربي وجد نفسه أمام اختيار صعب: إما استكمال توحيد أرض المغرب وأما الدفاع عن الإسلام في الأندلس. وكانت الدعوة إلى الجهاد محك شرعية حكم المرابطين. بالجهاد يركز يوسف ملكه بكيفية تامة ونهائية، بل قد يتخلص من ضرورة التبعية للخلافة العباسية، تلك التبعية التي ورثها عن أبي بكر بن عمر عندما كان هذا مجرد أمير خرج من الصحراء واستولى على إمارة سنية في سجلamasة. أما إذا تقاус، وتمادي في محاربة المسلمين عوض مواجهة خطر النصارى، فيكون قد تصرف تصرف ملوك الطوائف، ولم تعد له ميزة عليهم، بل قد تعود الثورة عليه، في ربوع المغرب نفسه، مشروعة. فلم يكن له خيار في الواقع الأمر. لقد أخر تاريخ الجواز، لكن بعد سقوط طليطلة، قطعت عليه كل الأعذار. (انظر في كل هذا كتاب التبيان لعبد الله بن بلقين) ..

اجتاز يوسف بن تاشفين أربع مرات إلى بر الأندلس. في الجوازين الأول والثاني استطاع أن يوقف المد الصليبي، وأن يعيد إلى المسلمين شيئاً من الثقة بالنفس. أحرز المرابطون سنة 1086/479 على نصر عظيم في معركة زلاقة، لكنه لم يوفق إلى تعزيز هذا النصر بآخر سنة 1088/481 عندما حاصر حصن لييط. لم يتمكن من الدخول إليه عنوة واستباحته، بسبب سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين ملوك الطوائف (الاستقصاء ج II ص 46 عن صاحب القرطاس). ابتداءً من سنة 1090/483 اشتغل يوسف بشؤون المسلمين عن محاربة القشتاليين، خاصة وأن المعارضة الداخلية لكل أمير نمت وتعززت

بوجود المرابطين في الأندلس. فندم ملوك الطوائف على استقدام يوسف، إذ رأوا في دعوته تحريضاً على الفتنة والخروج عليهم. عندئذ تدخل الفقهاء وصرحوا بشرعية عزل أولئك الأمراء (استنزالهم)، على أساس ظلمهم الرعية، وحكمهم على غير سنة الرسول، ومداخلتهم عدو الدين، وعجزهم عن الجهاد. ثم جاءت فتاوى مؤيدة من المشرق باسم علماء أفذاذ مثل أبي بكر الطرطوشى وأبى حامد الغزالى. فاستنزل يوسف ملوك الطوائف، بدءاً من ترأس وفد الاستغاثة، ولم يستثنى منهم إلا أمير سرقسطة، المستعين بن هود الذي كان معتصماً بالنصارى.

بعد هذه التطورات أصبحت دولة المرابطين مكونة من قسمين مختلفين: أحدهما أوروبى عاصمته إشبيلية، والثانى إفريقي عاصمته مراكش، وقد يكون في هذا الإزدواج أحد أسباب الضعف والانحطاط. أصبح يوسف بن تاشفين عل رأس امبراطورية أوسع من التي كانت بأيدي خلفاء قرطبة أو القبروان. ماذا كان الوضع القانوني اللاائق به؟ هل يقنع بالإمارة وقيادة الجيوش أم يتحلى بلقب إمارة المؤمنين؟ لقد تحلى بالخلافة عدد من أئمة الخوارج والشيعة، كبيرهم وصغيرهم، حتى لم تعد للاسم قيمة، لكن القضية مهمة من الوجهة الشرعية. كان يوسف يعترف بخلافة بنى العباس، والخلافة محصورة في قريش عند جمهور العلماء. فلم يبق إلا البحث عن حلٍّ وسط يختاره يوسف ويطلب من الخليفة المصادقة عليه. وجد الكتاب والفقهاء حلّاً يوافق الوضع، فاقترحوا أن يتحلى بلقب أمير المسلمين وناصر الدين. وفي هذا الحل دليل على تأثير النظريات السنّية الجديدة في حقل السياسة كما حررها علماء أمثال عبد القاهر البغدادي وأبو الحسن الماوردي. وتبين الواصيّات الموجّهة إلى يوسف بن تاشفين من الشرق أنه كان يعتبر من قواد الحركة الإصلاحية الرامية إلى إحياء السنة وتجديد مراسم الخلافة في بلاد المغرب.

إمبراطورية المرابطين

نستعمل كلمة إمبراطورية بمعناها اللاتيني لأن دولة المرابطين كانت

مكونة من ثلاثة أجزاء متباينة أشد ما يكون التباين، وأن سلطة الأمير تختلف فيها من جزء إلى آخر.

يتكون الجزء الأول من غرب الصحراء، مهد الدولة (أنظر بحث سمونين، 1984). يبدو أن الوضع هناك لم يستقر أبداً. استمرّ الخلاف والتنافس بين جدّالة ولمنتونة، وحافظ زنوج غانة على قوتهم رغم استياء المرابطين على قاعدة مملكتهم. استقلت الصحراء استقلالاً تاماً، وكل ما يحكى عن حروب أبي بكر بن عمر إلى أن توفي سنة 1087/480، فهي من قبيل الأسطورة. لم يكن يوسف بن تاسفين يهتم بها كثيراً. فيصبح أن نتساءل عما إذا كان قد ارتكب في هذه النقطة بالذات خطأً قاتلاً أم لا. أو لم تمثل تلك المنطقة قاعدة السلطة اللمنتونية، اقتصادياً ويسرياً؟.

يمثل المغرب الجزء الثاني، الذي ينقسم بدوره إلى مناطق متميزة: إلى شمال مرتبط بالأندلس، إلى جنوب مرتبط بالصحراء. إلى شرق مرتبط بإفريقيا ومنهك بسبب حروب القرن 4/1100.

ويُمثل الجزء الثالث وطن الأندلس التي سقطت كل قواعدها بيد المرابطين بعد استعادة بلنسية سنة 1102/495 من يد أرملا «السيد» وأخذ سراقبطة من بني هود سنة 1110/503. إلا أنها كانت لا تزال منقسمة على نفسها، مشتّة الاتجاهات والمشارب، حبلى بكل أنواع التناقضات الاجتماعية والعرقية.

كانت الدولة إذن امبراطورية، شبيهة بحلف بين بلدان متغيرة ومستقلة بعضها عن بعض. كانت لها قاعدة رمزية هي مراكش، حيث يقيم الأمير محاطاً بجماعة الفقهاء. وكانت العادة أن يفوض السلطة تفوياً تماماً لمن يوليهم نواباً عنه، فيتصرفون كخلفاء. نذكر من بينهم سيربن أبي بكر الذي استقر في إشبيلية، وتميم بن يوسف بن تاسفين الذي أقام في غرناطة. حلّ كل واحد من الولاة محل أحد أمراء الطوائف، فورث كل دواليب الإدارة الأندلسية من وزراء وحجاب وكتاب وشعراء وقضاة وأصحاب الشرطة والبريد، الخ. ومن استغنى عنه في الجزيرة لحق بالمغرب. صحيح أن هجرة

الأندلسيين بدأت سنوات عدة قبل هذا التاريخ، وتکاثرت أيام الفتنة بعد انهيار الخلافة، فامتلأت دولتا بني زيري وبنی حمّاد بعد منهم.. إلا أن الوضع الجديد، الذي خلفته الدعوة المرابطية، لم يترك أي مجال لتمازج فعلي وخلاق بين الأندلسيين وسكان العدوة⁽¹⁾.

إذا تذكّرنا أن الدولة قامت على أساس الدعوة إلى الجهاد والإصلاح، وإقامة سنة الرسول، أدركنا أنه لم يكن للمرابطين مجيد عن سياسة جهادية (دافعية وهجومية) ناجحة كان عليهم أن يكونوا باستمرار أصحاب شوكة ومعدلة، إلا انقلبت دعوتهم عليهم، وسقطوا ضحية نقد لاذع من طرف أولئك الذين استدعاهم واستجروا بهم. وكانت الأندلس لا تزال في خطر، وكان الجهاد أولى الأوليات. فوجب على المرابطين في آن واحد احكام قضتهم في المغاربة وحراسة تخوم الأندلس. فشيدوا عدة حصون ومعاقل، أو رممواها بعد أن أهملت، في نقاط استراتيجية، إلا أن عدد الجنود بدأ يتضاءل مع مرور الأيام. ضعف سيل النازحين من الصحراء ولم يتطوع من المغاربة والأندلسيين إلا القليل. فاضطرب المرابطون إلى استخدام أولئك المرتزقة النصارى الذين كانوا في خدمة أمراء الطوائف. وبما أنه لم يكن من الحيطة استعمالهم ضد إخوانهم في الدين، أرسلوا لحماية الحصون المغربية. بهذه الإجراءات ارتفعت التكاليف وأصبحت تفوق بكثير ما تدره الزكوات والأعشار، إذ لم تعد الحرب تموّل نفسها بعد أن عادت دافعية. عندئذ أخذت الضرورة على الأمراء أن يفرضوا من جديد مغامر ونوايب بدت ثقيلة بعد أن ألغيت منذ سنوات وتعود الناس على عدم أدائها. يمكن القول، لكل هذه الاعتبارات، إن النظام المرابطي لم يكن يستطيع، في الظروف التي نشأ فيها، أن يستقر وينمو إلا بعقد هدنة طويلة بين المسلمين والنصارى في الأندلس، وهذا ما لم يتحقق وما كان له أن يتحقق. كانت ممالك الشمال

(1) في هذه العبارة كثير من التحفظ. وما على القارئ إلا أن يعود إلى النصوص الأدبية ليتحقق من المعنى. ليقابل هذه النصوص، الشعرية والثرية، مع دعوة الفقهاء إلى الجهاد، إلى الوحدة والتأزر، إلى الورع والتشفّف والفداء، للحكم على سماكة أو هشاشة السلطة والنظام الاجتماعي، عند الكلام على أسباب الانهيار.

المسيحي قطعة من أوروبا الغربية، وكانت هذه تعيش آنذاك فترة نهوض كما أشرنا إلى ذلك. لم تتوقف الحرب لحظة واحدة، وأصبحت سجالاً، نصراً هنا وهزيمة هناك. استطاع المرابطون توقيف البرتغاليين غرباً، فيما دخلت مملكة الليون، الموحدة مع قشتالة، عهد قلاتل واضطربات داخلية ألهت رؤسائها عن محاربة المسلمين. لكن قواد أرغون، الأكثر ارتباطاً بجنوب فرنسا وكنيستها، واصلوا هجوماتهم على شرق الجزيرة حتى كللت بالاستيلاء على سراقسطة سنة 1117/512 (مادة أرغون في الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، ج III، ص 79 إلى 82).

كان الخطر الخارجي، المتمثل في الضغط الصليبي، أحد أسباب ضعف حكم المرابطين. لكن يوجد سبب آخر، أعمق منه وأخطر، لأنه داخلي. لم يستطع الحكم الجديد أن يزود سكان الامبراطورية بعقيدة تجعل منهم جماعة حقيقة. استحال المذهب المالكي إلى مقالة رسمية، إلى نظام فقهي يشمل كل مظاهر الحياة العامة والخاصة، فلم يعد يعبر عن مطالب العامة في الأمصار والأرياف. تحول، في تعبير اليوم، من أدلوحة معارضة ثورية إلى خطة ملوكية مفروضة بقوة السلطان.

قلنا إن المذهب المالكي، كما تأصلت قواعده في القيروان الأغلبية عندما كان السلطان يتولى مذهب أبي حنيفة، كان يمثل من جهة مجموعة من القواعد الشرعية (مدونة)، صالحة لتنظيم أحوال مجتمع لا يزال ملتحماً بقوة التكتلات القبلية، قليل التمايز بين الحرف والصناعات، ومن جهة ثانية عقيدة «وسطية»، محجة بيضاء، تجمع الشمل وتندى التعصب والغلو. بيد أن هذا الهدف كان قد تحقق في المشرق بقبول الكلام الأشعري، الشيء الذي لم يحصل في المغرب حيث حافظت المدرسة القيروانية على صبغتها السلفية، رابطةً باستمرار مسائل العقيدة بقواعد الفقه. لم يحصل إذن أي تجديد داخل المذهب المالكي أيام المرابطين، رغم ما كانت الأندلس قد عرفته من حركة فكرية، ومن جدل حول الأصول، أثناء القرن الخامس الهجري (عبد العميد تركي، مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي، 1986). يبدو أن الأمراء المرابطين لم يحاولوا، أو لم يستطيعوا، الإفادة من هذه الحركة

التاصلية، وبالتالي لم ينجحوا في جمع شمل العلماء، وليس الفقهاء فقط، كما فعل آل سلجوقي في المشرق. كان الحزب الموالي للمرابطين يمثل أقلية، وربما أقلية كانت محتقرة ومهانة من قبل، فتصرفت بعدها وباستمرار تصرف الأقلية المطوقة والمشفقة على نفوذها ومتزلتها المتميزة. فأعلنت حرباً لا هوادة فيها على الخصوم والمنافسين، حتى ولو لم يختلفوا عنهم إلا في الحرص على السبك والتحرير وتنظيم المقالات كالشافعيين. ولا شك إن هذا كان الدافع الحقيقي لتبديع أبي حامد الغزالى. نقرأ في رسالة تاشفين بن علي لسكان بلنسية: «ومتنى عثركم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة وخاصة، وفقدم الله، كتب أبي حامد الغزالى، فليتبع أثراها، وليقطع بالحرق المتابع خبرها، ويبحث عليها، وتغلظ الإيمان على من يتهاون بها.. (من الرسالة المذكورة آنفًا لتأشين بن علي). بهذا الموقف المتطرف تذكر المرابطون لهدف الحركة السنّية الأسمى، أي جمع الشمل في أوسع حدود ممكنته حتى لا يبقى خارج الجماعة إلا المغالي، الواضح التعصب والتطرف، في آرائه واجتهاداته.

في نفس الوقت لم يحل مشكل التناقض الاجتماعي، أي التباعد البين بين الخاصة وال العامة. لم يلبث أن عاد إلى واجهة المسرح أعضاء الأسر الحاكمة سابقاً وجميع من ارتبط بها من خدام وندماء وضمنهم الكتاب والشعراء. فتنوعت الأقاويل وكثرت الدسائس. وصيغت الأحداث بصيغة مأساوية شعرية لا زلت نتلهم بها إلى اليوم، والتي قال فيها أحمد الناصري: «واعلم إن هذا الكلام جدير بالردا، وأصله من بعض أدباء الأندلس الذين كانوا ينادمون ملوكها ويستظلون بظلامهم ويفيدون ويروحون في نعمتهم. فحين فعل أمير المسلمين بسادتهم ورؤسائهم ما فعل أخذهم من ذلك ما يأخذ النفوس البشرية من الذب عن الصديق والمحاباة عن القريب حتى باللسان». (ج II، ص 52). العهم أن هذا الموقف انتهى بعزل المرابطين وإظهارهم مظهراً المرتزقة الأجانب، الجنود المحترفين الذين يدافعون عن مجتمع وهم يحتقرون أعضاءه ويحسدونهم على نعمتهم وراجتهم. ولا أدل على هذا التمييز من منع الأندلسين من لبس اللثام، رمز الأقلية المحاربة.

لا بدّ من التركيز على هذه النقطة لأنّها وثيقة الارتباط بقضية انحطاط حكم المرابطين. يبدو من انتظام الأخبار أنّ هناك تنسيناً بين الحركة السلجوقيّة والحركة المرابطية وكأنّهما جناحان لجيش واحد يقف في وجه الحملات الصليبيّة، لكن التفاوت بينهما يبدو واضحاً على مستوى الفكر. كانت الحركة الإصلاحية السنّيّة في الشرق، التي شارك فيها البغدادي والماوردي والباقلاني والغزالى، الخ، أكثر تفتحاً من المغربية. اهتم الدارسون بهذه النقطة، لكنهم تناولوها من منظور عقائدي صرف، دون اعتبار للدّوافع وللنتائج السياسيّة والاجتماعيّة. بل تناولهم للقضية، من زاوية «غير تاريجيّة»، زادها غموضاً وتعقيداً، خاصة عندما يكون المقصود الدفاع عن المرابطين والنيل من الموحدين، أو الدفاع عن الأندلس والنيل من المغاربة. من المتفق عليه كقاعدة للبحث التاريجي أنّ دولة ما لا تنهار بمجرد ضغط خارجيّ، وأنّها تنهار بسبب ضعف ذاتي يتجلّى في معضلات مزمنة. لا يمكن التعامي عن كون الدولة المرابطية، المبنية على دعوة إصلاحية سنّيّة، لم تستطع استمالة النّسّاك والعباد، ولا المتكلمين، ولا أصحاب الرأي والاجتهداد.. هذا نقص يخص مستوى الدّعوة، أي المستوى الذي كان أصل قوتها ونفوذها، بصرف النظر عما سواه من قضايا نابعة عن ممارسة السلطة أو قيادة الحرب أو أحوال الاقتصاد. الكلمة التي يجب أن تقال في حق المرابطين يجب أن تكون شافية كافية، أو تحاول أن تكون كذلك، وإن كانت محاباة ومناصرة، أي في غير نطاق الدراسة التاريجية.

يقال عادة أن مملكة يوسف قد انتهت إلى مدينة أفراغه من قاصية شرق الأندلس وإلى مدينة أشبيلية على البحر المحيط، وذلك مسيرة ثلث وثلاثين يوماً طولاً وفي العرض ما يقرب من ذلك، وفي المغرب من جزائر بني مزغنة إلى طنجة إلى آخر السوس الأقصى إلى جبال الذهب من بلاد السودان (الاستقصاء، ج II، ص 54). كانت إذن في الظاهر واسعة قوية غنية، لكنها كانت تحمل في ذاتها أسباب الضعف والانحلال: لم توسع قاعدة الجند، لم توحد الإدارة، لم تجمع القلوب والأفئدة. إلا أن هذه المشكلات المستعصية كانت في الحقيقة أندلسية. وربما يصح القول أن الدولة المرابطية، لو كتب

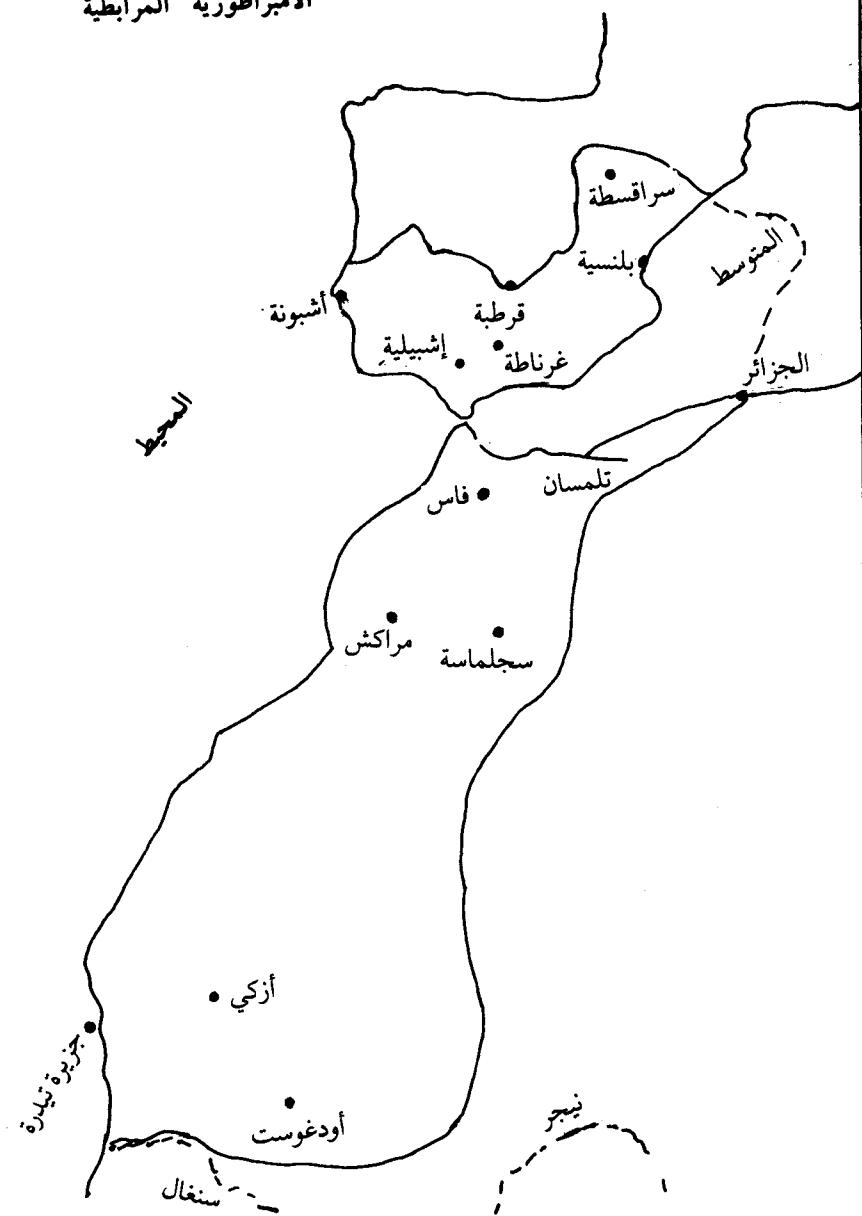
لها أن تكون وتبقى مغربية صرفة، لواجهت صعوبات أقل ولاستطاعت أن تخططها.

التفسخ والانحلال

في سنة 518/1124، أيام حكم علي بن يوسف، انطلقت الحركة الموحدية التي انتهت بتقويض أركان دولة المرابطين. ما أن وصلت أخبار أولى انتصارات الموحدين حتى ثارت الأندلس على ولاتها الملثمين، أما بإيعاز من أمراء الطوائف السابقين كبني هود والذين لم يلبثوا أن أعلناوا ولاعهم للدولة الجديدة، وأما تحت قيادة النّساك المربيدين في الغرب الجنوبي (ثورة ابن قسي). لم تستطع الدولة القائمة أن تخمد ثورة اشتعلت في قلب الامبراطورية، جنب قاعدتها مراكش. لم تتمكن أبداً من استعادة نفسها، فانهارت بسرعة. والسؤال الذي يواجهنا في الحين هو: لماذا الثورة في القلب وليس في الأطراف، في الأندلس، مثلاً، حيث كانت المعضلات متراكمة مضاعفة؟.

تقول النظرية التقليدية أن الملثمين، أمراء ومحاربين، كانوا قد تعودوا في صغارهم حياة كفاف وشظف وتقشف، ثم وجدوا أنفسهم منغمسين في مجتمع أندلسي بالغ الرفاهية والبذخ، فاسترخوا ولأنوا فقدوا كل قوة وشकيمة. تفسير قديم، قدم التاريخ المكتوب، جدّه ابن خلدون وورثه عنه كل الدارسين المعاصرين من عرب وأجانب (جورج مارسه، ص 237 إلى 251؛ جوليان، ص 76 إلى 92). لا مجال للشكك في انحلال الأمراء الملثمين القاطنين حواضر الأندلس، إذ تشير إليه رسائل التوبيخ التي كانت تصدر عن مجلس يوسف وخلفه علي. يجب بالعكس قبول هذه الظاهرة كأمر مسلم والانطلاق منها، لا الوقوف عندها والاكتفاء بها كتعليل شافٍ ومقنع. يجب تأويلها باعتبارها خلاصة واضحة وملموسة لأسباب غایرة في بطون المجتمع. إن النظرية التقليدية مجموع رموز وإشارات يجب علينا أن نقوم بفكها وتوضيحها.

الأمبراطورية المرابطية



تفكير، أول ما نفكر في الأسباب البعيدة والعميقة لانهيار دولة المرابطين، في دور التجارة الصحراوية، أحد أسس قوتها الاقتصادية كما أوضح ذلك أصحاب التخصص مثل هنري بيرن ومارك بلوك وغيرهم (انظر موريس لومبار 1971)، حيث بقيت العملة الذهبية تحمل اسم (المرابطي) لعدة قرون في مجموع غرب حوض المتوسط. هل تحولت طريق التجارة في الصحراء؟ يبدو أن ذلك لم يحصل بشهادة أصحاب كتب المسالك والممالك. بعد موت الأمير أبي بكر بن عمر سنة 480/8 - 1087 اتخد يوسف سمة أمير المسلمين وناصر الدين وبالمناسبة أعاد ضرب السكة الذهبية التي كانت مطلوبة ومقبولة في كل مكان من الغرب الإفريقي والأوروبي. نلاحظ كذلك أن الموحدين اتبعوا في عملياتهم العسكرية نفس المسالك والمرeras التي تبعها من قبلهم المرابطون، والتي كانت هي نفسها طرق التجارة الصحراوية، مما يدل على أنها كانت لا تزال عاملة.

تشير النظرية التقليدية إلى الصفة البدوية الصحراوية، رامزة بذلك إلى الفوارق البنوية في جسم الامبراطورية، كما يشير اللين والاسترخاء إلى ضرورة الجهاد الدائم المتواصل ويشير البذخ الأندلسي إلى استعصار المعضل الاجتماعي الذي كان يستوجب إلغاء بعض النوائب والوظائف، وبالتالي عودة الأمراء والحاشية إلى شيء من التقشف والقناعة. إذا ما عدنا من الرموز إلى أصولها المجتمعية، أدركنا في الحين أنها تكشف عن ثلاث مشكلات جوهرية:

تعلق الأولى بالتعبئة والتجنيد. يقول الأخباريون أن يوسف استقدم سنة 470/8 (الحلل الموشية، ص 33) عدداً كبيراً من قبائل الصحراء، ثم لم نعد نسمع شيئاً عن تلك المنطقة. ماذا يعني هذا السكوت؟ هل هو إهمال من جانب يوسف، ناتج عن تقاسمه الأمر مع سلفه أبي بكر بن عمر، ويكون قد ارتكب بذلك خطأً فاتلاً، إذ كان قلب الجيش (العشم) مكوناً دائماً من أبناء الصحراء الملثمين؟ أم هل المنطقة كانت قد أفرغت من رجالها بعد عملية سنة 470، أي بعد أن زودت الدولة بكل ما كانت تستطيع أن تستغنى عنه من الرجال؟ ولهذا الجانب أهمية قصوى في الوضع الذي نتكلم عنه،

أهمية يغفل عنها من لا يدرك أن مستوى السكان أكثر دلالة من الإنتاج نفسه في بعض التنظيمات. ويغلب على الظن، في هذه النقطة بالذات، إن الافتراض الثاني هو الصحيح، نظراً للسهولة التي استعادت بها غانة استقلالها، وأكثر من ذلك، نظراً للكيفية الطبيعية التلقائية التي انتشرت بها في تلك المنطقة قبائل معقل عقوداً قليلة بعد الحقبة المذكورة حين أفرغت الصحراء من سكانها بسبب الحملة المرابطية نفسها. مهما يكن من حقيقة هذا الأمر يبقى أن الملثمين كانوا قبل كل شيء مرابطين أي محاربين، وهذا يقودنا إلى المعضلة الثانية الخاصة بالأندلس.

لا يمكن لأحد أن يجادل في أن الملثمين لعبوا عملياً، في الجزيرة الأبية، دور الجيش المرتزق، نستخلص مما سبق أنه كان عليهم إما أن يتزموا بهذا الدور ولا يتعدوه إلى القيادة السياسية وإدارة الشؤون العامة، وإما، في حالة ما إذا أخذوا على عاتقهم المسؤولية بتمامها، أن يلجأوا بدورهم إلى مرتزقة. فترتاد التكاليف ويتquin فرض ضرائب جديدة. لم يكن في استطاعتهم عملياً أن يكونوا في نفس الوقت أمراء ومحاربين. كان يوجد بالطبع مخرج لهذا المأزق، وهو تجنيد المغاربة والأندلسيين في نطاق عملية جماعية تستهدف الدفاع عن «الدار والإيمان». وهذا بالضبط ما يفرضه الجهاد. لكن هذا الاختيار كان يستتبع تغيير نظام الجيش، بل ثورة في مفهوم «الدولة»، الأمر الذي كان خارج أفق تفكير ذلك العصر. وفي كل حال يستلزم تعميم الجهاد وحدة القلوب والأفئدة وهنا يطرح المعضلة الثالثة. احتلت مسألة العقيدة مركزاً محورياً، بعد أن لم يعد يكفي توحيد الأحكام لذا، أخذت الثورة الموحدية فيما بعد طابعاً عقائدياً بارزاً. ما يعني بالضبط نقد علماء الظاهر ورجمهم بالتجسيد؟ يعني الحاجة إلى عقيدة راسخة مبنية على حجج يقتنع بها العقل وتطمئن إليها النفس. نتكلم هنا على الدوافع الكامنة التي أوجدت حركة ابن تومرت ولا تُعني هنا بأسباب وظروف النجاح، إذ الأمران مختلفان، والخلط بينهما هو الذي جعل كثيراً من الدارسين يتظرون إلى **الحركة الموحدية كحركة مصمودية⁽¹⁾** كما لو كانت عقيدة ابن تومرت بنت

(1) ليس من الكلام الابريء إيدال مرابط بصنهاجي وموحد بمصمودي. فعل ذلك ابن خلدون لأنـه

أرض المصامدة. كونها لم تكن لتنجح لو لم تستطعن جبال الأطلس الكبير لا يعني أنها تلبي حاجة ملحة لسكان الأطلس ولهم وحدتهم (تيراس ج ١، ص 239 إلى 291). كانت الحركة الموحدية تمثل محاولة جادة لترويد الغرب الإسلامي بتلك «العقيدة الموحدة الجامعة» التي كانت تقص ويكيفية وأضحة، دولة المرابطين.

لم يفهم المرابطون، أو بعبارة أدق، أنصارهم الفقهاء، ان المذهب المالكي لم يكن أو لم يعد مثل، في حلوه الفقهية، الجواب المقنع الشافي لطعلات الأندلسين، وربما المغاربة أنفسهم، الفكرية والروحية. قد يقال أنهم اشتغلوا بالجهاد، الجواب إذن هو أنهم بذلك حكموا على أنفسهم بأن يقوموا به وحدتهم، وبالتالي أن يخسروا المعركة في النهاية بسبب قلتهم. بيد أن كلامنا هذا لا يستقيم إلا إذا اتبهنا إلى نقطة أشرنا إليها فيما سبق، وأن لا نرتكب خطأً معظم الأخباريين ومن ينقل عنهم بدون اعتبار لغير الأحوال. لا يجب أن نظن أن مالكية المرابطين هي عين المذهب السنّي كما عرفناه ونعرفه عند المتأخرین، في حين أنه لم يكن سوى مخطط أولى. ولندرك ذلك فما علينا إلا أن نعود إلى كتابات القاضي عياض، إلى خطبة المدارك بخاصة، وما تتميز به من نقد لكل المناهج السنّية غير المالكية.

هذا الخلط بين سابق ولاحق، بين أصل وفرع، هو الذي أدى ويردّي بالمؤرخين العرب إلى أحكام متأرجحة وأحياناً متناقضة عن المرابطين. ينوهون من جهة بانتصارهم لإمام دار الهجرة، بيلائهم البلاء الحسن في الدفاع عن الأندلس، ومن جهة أخرى ينعون عليهم متابعتهم المتصرفون والنساك. بما أن المالكية كمذهب فقهي انتهى بالصالح مع التصوف، في المغرب بالذات، فإنهم لا يتصورون أن الاتجاهين تعارضاً تاماً في الماضي. هذا هو دمج الأزمنة، السهو عن واقع التاريخ كاستحالة وتطور وهو الذي يقود البعض إلى صيغيات مثل القول إن انهيار دولة المرابطين تم على

= كان يكتب تاريخ القبائل والعشائر، وليس علينا أن نحن حذوه إذا لم نعتقد أن نظريته في العصبية القبلية تفسر وحدها التطور التاريخي. والملاحظة موجهة لكتاب المشرق الذين يقللون نقاًأقوال مؤرخي عهد الاستعمار أو يقرؤون ابن خلدون متأثرين بنظريتهم وتأويلهم المغرض.

أثر لعنة الإمام الغزالى ودعائه عليهم .

احتلت مسألة «العقيدة الجامعية» مكان الصدارة لأن كل المشكلات تلخصت فيها: مشكلة الجهاد في الأندلس، مشكلة الدولة العادلة كما يتصورها سكان المدن، أي بلا ضرائب ولا وظائف، مشكلة تمتين الرباط التي تنتظم به الجماعات المحلية من مدن وقبائل ومداشر. كلما ضعف ذلك الرباط، ولم تسنده عقيدة متطرفة، استعادت تلك الجماعات المحلية نفوذها السابق وعصفت بالامبراطورية. هذه المجموعة من المعضلات المتشابكة والمترابطة سبق أن رأيناها في نطاق إفريقيا الزيرية، لكنها ازدادت خطورة وتفاقماً في دولة المرابطين، بسبب اتساع الرقعة وعدم تجانس العناصر المكونة لها، وكذلك، وربما فوق كل ذلك، بسبب استمرار الحرب مع الشعوب النصرانية، ولا نقول شعوب الجزيرة فقط، لأن محاربة المرابطين كانت داخلة ضمن الحملة الصليبية. وهذه الحرب كانت فرضاً مفروضاً على المرابطين والمغاربة، لا مجال للتخلّي عنها، فكتب على الغرب الإسلامي أن يعيش في هذا الوضع الصعب لمدة طويلة من الزمن .

لكي تمثل بوضوح ما حصل للمرابطين علينا أن نقارنهم بشعب آخر، جديد هو الآخر في ساحة المتوسط، نعني الأتراك السلاجقين. انتصر هؤلاء على أعداء الإسلام سنة 1071/463 في معركة ملازجرد (ابن الأثير، ج X، ص 43 إلى 46)، كما انتصر أولئك في معركة زلاقة سنة 1086/479. وصل الشعبان إلى واجهة الأحداث في نفس الظروف، إلا أن مسار الدولتين كان مختلفاً أشد الاختلاف. ليس فقط لأن المرابطين واجهوا مسيحية غربية إفرنجية في طور نهوض وتماسك، في حين أن الأتراك اشتربوا مع مسيحية شرقية رومية في طور تمزق واحتضار، بل لأن الأتراك كانوا يرکتون إلى آسيا الوسطى، إلى معين لا ينضب من الفرسان المقاتلين، وأيضاً لأنهم اعتمدوا على حركة فكرية غنية جمعت حولهم كل الاتجاهات السنية من فقه وكلام وتصوف باستثناء الفرق الغالية من زنادقة وباطنية إباحية .

يحلو للمؤرخين، قديماً وحديثاً، أن ينساقوا مع الافتراضات: ماذا كان

يحصل لو فعل المرابطون كذا أو تركوا كذا. لنسايرهم مؤقاً ونقول: كانت الحركة المرابطية تتأصل وتنمو وتعمر لو حافظت على علاقاتها بالجنوب، لو طعمت الفقه بشيء من الكلام ومن التصوف، لو حضرت همها في توحيد بلاد المغرب . . ، لا بهدف كتابة تاريخ لم يحدث، بل لإدراك ما حصل بالفعل لاحقاً، أي ثورة الموحدين.

* * *

الفصل الثامن

وحدة المغرب: انجاز الموحدين

اعتمد الدارسون لمدة طويلة في كتاباتهم عن الموحدين على مصادر متأخرة، وفي الغالب معادية لهم. ثم حفقت في العقود الأخيرة ونشرت نصوص لمؤلفين كانوا إما معاصرین للأحداث، وإما مناصرين للحركة التومرية وأهدافها. كان ليفي - بروفانصال قد اطلع على هذه النصوص، واستغلها في كتاباته دون أن ينشرها بالكامل، لأن المخطوطات كانت مبتورة أو رديئة، وربما كان يأمل أن يعثر على نسخ أتم وأحسن. لم يتحقق الأمل، فطبعت على علاتها، وهي الآن بين أيدي الباحثين. يعني بالطبع مؤلفات البيدق وابن القطان وابن صاحب الصلاة. بدأنا نرى الحركة كما كانت ترى نفسها، لا كما رأها أعداؤها بعد أن انقرض سلطانها ولم يعد أحد يجرؤ على الدفاع عن أغراضها ومراميها. أصبح في الإمكان كتابة تاريخ مناسب عن الدولة الموحدية من الوجهة الدينية والسياسية. وهذا ما أقدم عليه البعض (هويي ميراندا؛ روجيه لوتورنو؛ موسى عز الدين عمر).

رغم هذا التقدم الواضح في الدراسات الموحدية ينطبق عليها أيضاً ما قلناه على الدولة المرابطية. كل المصادر تطيل الكلام على الحروب والغزوات وعلى قضايا الأندلس، في حين أن قاعدة الدعوة، أصلها ومهدها، أي المغرب الأقصى، يبقى محاطاً بكثير من الغموض. وتبقى كذلك الأوضاع الاقتصادية غير معروفة بدقة. كل ما نستطيع أن نقوله عن الزراعة والتجارة، الصحراوية بخاصة، ينحصر في افتراضات نعتمد فيها على أوصاف الرحالة الجغرافيين وعلى بعض الأخباريين. فلا مبرر، والحالة هذه، للأحكام القطعية

عن نظم الدولة الموحدية وعن أسباب تفككها، مثل التي يفضل علينا بها هنري تيراس (ج I، ص 314 إلى 316)، وينقلها عنه حرفيًا جولييان (ج II، ص 110، و 129)، كما لو كانت حقائق مؤكدة، وينقلها كذلك بكل أسف عدد من الدارسين العرب المعاصرين بدعوى أنها لا تناقض مؤدى المصادر القديمة.

ابن تومرت وعقيدة الموحدين

لكي نفهم كيف نشأت عقيدة ابن تومرت، ولماذا أقدم على فرضها على الغرب الإسلامي، يجب أن لا ننسى أن الدعوة الشيعية الباطنية كانت لا تزال قوية جدًا رغم الضعف السياسي الذي لحق الدولة الفاطمية في مصر، وبالمقابل، أن الحركة المعادية لها، الهدافـة إلى جمع الشمل على أساس أقوال السلف، كانت لا تزال متنوعة المشارب والاتجاهات ولم تنجح بعد، هي نفسها، في توحيد نظرياتها على كافة المستويات. ولئن كان هدف أنصار السنة واضحًا من الوجهة السياسية (الالتفاف حول الخلافة العباسية ولواسمياً)، ومن الوجهة المنهجية العامة (إحلال إجماع العلماء على ظاهر معنى الحديث المأثور محل تأويل الإمام القائم)، فإن تطبيق هذا المبدأ العام كان يتم في ميادين مختلفة، وتتنوع النتيجة بلون كل ميدان. نميز منها ثلاثة: التصوف، الفقه، الكلام.

يهم الميدان الأول، أي التصوف، حياة الفرد وسلوكه اليومي، فيستهدف التأثير على الناس بالمثل، بتجسيد (إحياء) السنة النبوية ومكارم الأخلاق في المعاملات اليومية. وبهم الثاني، أي الفقه، العلاقات بين الأفراد من جهة ومن جهة ثانية بين الحكماء والمحكمين، الولاة ورعاياهم. وبهم الثالث، أي الكلام، المناظرة والإقناع بالكلمة والقول، لا بمجرد العمل والسلوك، تبعًا لما حاول أن يفعله أبو حسن الأشعري. هذه الاتجاهات، المختلفة باختلاف موادها ومستوياتها، تعتبر سنية كلها، إذ تقدم النقل على العقل، الأثر على الرأي، وتحرص على البقاء في نطاق المعنى الظاهر، المعنى الذي قبله ووافقه عليه، تصريحًا أو تلويحًا، رجال السلف. إلا أن هذه

الاتجاهات كانت، في بداية القرن 6/12، لا تزال مستقلة بعضها عن بعض، ولم توحد بعد ضمن نظرية شاملة منسقة كما حصل في فترة لاحقة. والدليل على ما نقول هو أن بعض الأئمة، الذين اعتبروا دائمًا من أنصار السنة والمنافحين عنها، قد كتبوا مؤلفات حار في شأنها المتأخرون، بل أوصوا بإهمالها وعدم الأخذ بما فيها، وذكر على سبيل المثال تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة والانتصار للباقلاني. ما كان يوجد بالفعل، في تلك الفترة المبكرة من توحيد الأمة على أساس «السنة»، هو مجرد اجتهاد يقدم به هذا العالم أو ذلك محاولاً تطبيق منهاج السنة في الميدان الذي يتنفسه من ميادين المعرفة. جمع الباقلاني (المتوفى سنة 403/1013) بين الفقه والكلام وأهمل التصوف. وزاوج ابن حزم (456/1064) بين الحديث والفقه ونقض علم الكلام من أساسه. ووافق الغزالى (505/1111) بين الكلام والتصوف دون أن يدقق في أصول الحديث (انظر انتقادات ابن العربي المعاشرى). كان كل واحد من هؤلاء مجتهداً، قال أم لم يقل بمبدأ الاجتهاد، ولا أحد منهم يستطيع أن يدعى أن كل اجتهاداته كانت تسير مسيرة تامة منهاج السنة. وهذا ما أوضحته ابن تيمية فيما بعد. ندرك اليوم الفوارق الكثيرة التي تفصل بين هؤلاء الأئمة، ولكن في زمانهم كان الناس لا يلتفتون إلا إلى ما يجمع بينهم، أي توحيد الأمة الإسلامية على عقيدة واحدة، رغم اختلاف الجمهور حول اقتراح هذا الإمام أو ذاك، بدليل ما تعرض له ذلك الاقتراح من نقد شديد عندما تكونت السنة. وهذا هو بيت القصيد. لما تكونت المنظومة السنّية، الكاملة الشاملة، أدرج هؤلاء الأئمة، وأمثالهم، في سلك العاملين على تحقيقها وبلورتها، مع التنبية على الجزئيات التي لم يوفق فيها هذا الإمام أو ذاك. لكن هذا المعيار، لم يكن موجوداً في عصرهم. كانت توجد آنذاك اتجاهات سنّية، ولم تكن توجد، بالمعنى الدقيق على مستوى العقيدة، منظومة سنّية. لهذا السبب تكلم ابن تيمية في فترة لاحقة، وهو يدرس أحوال القرون الأولى من الهجرة، على السنة كمنهاج.

إذا كان الأمر على هذه الحال في أواخر القرن الخامس وبداية القرن السادس الهجري، ما المانع أن يقوم ابن تومرت بمحاولة اجتهادية، أن يتقدم

بتألفة اعتقادية، إذا كان يرى نفسه مؤهلاً لذلك؟ وهذا هو معنى قوله لعبد المؤمن بن علي: العلم الذي تبحث عنه في المشرق هو في متناولك في المغرب. توجد في المشرق عناصر العلم، وهي عندي، ليس فيه منظومة متفق عليها، وهي ما اقترحه عليك وعلى غيرك. يجب أن تحكم على عقيدة ابن تومرت في هذا الإطار، والحكم هنا لا يمكن أن يكون إلا تاريخياً. نلاحظ بالمناسبة أن الذين يدعون اليوم ابن تومرت يؤكدون، من حيث لا يدركون، ما نقول. يصفون بإسهاب النزاعات المذهبية في الأندلس والمغرب والشام والعراق ومصر، مع أن المفروض حسب منطقهم أن تكون الحركة السنية (المرابطية في المغرب) قد وحدت عقائد الناس. لم تكن توجد إذن عقيدة أجمع على قبولها الجمهور. والسنة في المفهوم التاريخي لا تنفصل عن الجماعة، بعكس السنة، في مفهومها النظري الفلسفى، إذ تكون سنة ولو قال بها فرد واحد. أما إذا كانت السنة تعنى الاعتدال في الاختيارات العقائدية، فلا بد لها من عملية جمع ولم، وهذا لا يحصل إلا عبر الزمان. ومن يعود إلى فتوى ابن تيمية عن مهدي الموحدين (الفتاوى ج 11، ص 477 و 478)، يتحقق مما نقول إذا ما قرأها بإمعان وبذهنية المؤرخ. فإن ابن تيمية يطيل الكلام على أصل التعطيل كما لو كان يريد أن يفسر أصل وظروف اختيارات ابن تومرت. يبين أن التعطيل ظهر في عدّة مذاهب، وحتى وإن تناقضت فيما بينها، كالقرمطية والحلولية. فينسب مرشدة ابن تومرت إلى التعطيل لا من باب انتماء صاحبها إلى الحركة الباطنية بل من باب تأثره بروابس الجهمية والاعتزال والفلسفة. الانطباع العام الذي يخرج به قارئ الفتوى هو أن ابن تيمية لا ينقد عقيدة ابن تومرت في زمانه بقدر ما ينقد من يعتمدتها من بعد أي بعد أن اتضحت منهاج السنة. وهذه نقطة في غاية الأهمية. الحكم إذن لا ينقلب حتى في عين سني متشدد.

اجتهد ابن تومرت لنفسه وقام بتأليفه (ولا نقول تلفيقه اعتباراً لما سبق) صالحة لزمانه ولقومه. إن الحركة المرابطية، وهي في أساسها كانت تستهدف النسك والورع والتقصيف، قد تحجرت في تففه عقيم. فحاربت بعنف الرأي والاجتهاد، الكلام والتصوف، أي الاتجاهين الذين كانوا فيما بعد دعامتين

عقيدة أهل السنة والجماعة. فسجن ابن برجان (المتوفى سنة 536/1141) وأحرقت كتب الغزالى، وهما شخصيتان حاولتا التوفيق بين التصوف والكلام. بدا في آخر الأمر وكان المرابطين وهم يدافعون عن الإسلام بالسيف، كانوا يمنعون بالدفاع عنه بالقلم واللسان، في وقت كانت الحملة العقائدية ضد الإسلام لا تقل خطورة عن الهجمة العسكرية. (انظر كتابات أبي الوليد الباجي وتعليقات عبد المجيد تركي عليها). يركز كثير من الدارسين، قديماً وحديثاً، على بعض تصرفات ابن تومرت (الحيل والتمويهات)، على ذهنيته المتمسّمة بالحدّة والصرامة والتبسيط، ويربطون كل ذلك بأصله البربرى، فيهملون عاملأ أساسياً، أثر في جميع شخصيات ذلك العصر مع اختلاف أصولها ومشاربها، وتعنى «نظرية التلقين» التي قال بها الباطنية. فهذه تركت بصماتها حتى في أذهان من تجرد لمحاربتها. أو لم نجد ازدواجية «الحقيقة»، واحدة للعامة وأخرى للخاصة، عند الغزالى وعند ابن رشد؟ وماذا تعنى بالضبط إذا ترجمت إلى تصرف سياسى؟ .

نرى في رحلة ابن تومرت عبر العالم الإسلامي مكونات عقيدته، لكن حسب منطق الأمثلة، أي من خلال تسلسل زمني لا منطقى صرف (انظر مفهوم التاريخ للمؤلف ج I ص 121). علينا أن نفكك الرواية ونركبها من جديد حسب قواعد المنطق إذا رغبنا في ذلك.

تقول الأخبار ان ابن تومرت خرج من مسقط رأسه في قبيلة هرغة (أرغن)، من شمال بلاد سوس، ليتتحق بالأندلس حيث تشيع بتعاليم ابن حزم الظاهري، ومنها ذهب إلى العراق حيث لقي أبا حامد الغزالى. نفهم من الخبر مؤداته، وهو أنه تعرف على الفقه الظاهري من جهة وعلى الكلام الأشعري من جهة ثانية.. وحوالي سنة 512/1116 انقلب عائداً إلى بلده، ماراً بالإسكندرية، ثم تونس، فبجاية وتلمسان، ثم فاس ومكناس، ليستقر أخيراً بمراكش، قاعدة دولة المرابطين. ونسجل بالمناسبة أن هذا الطريق الساحلي هو غير الطريق الداخلي، الذي كان يتبعه مؤسسو الدول من قبل، كإدريس الأول وأبي عبد الله الشيعي وحتى يحيى بن إبراهيم الجداли. ولهذا

الاختلاف دلالة عمرانية واضحة. استغرقت العودة زمناً طويلاً، أطول مما تستلزم عادة. ولا شك أن ابن تومرت لم يكتسب أثناءها معلومات فقهية أو كلامية جديدة، بقدر ما اكتسب حنكة سياسية، وتعلم كيف يجب أن يترجم عقيدته الدينية إلى دعوة سياسية. نلاحظ أنه كلما اقترب من المغرب الأقصى، احتدت نزعته الثورية وزادت شمولاً وعنتاً. لم يتجاوز في البداية حدود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو حق لكل مسلم صالح فقيه لا يمكن أن يؤاخذه أحد عليه إذا بقي في حدود معقولة. لكن بوصوله إلى مراكش نراه يتحول إلى عالم متكلم في أصول العقائد، يتحدى الفقهاء علماء الظاهر، وفي أغمات ينصب نفسه مجتهداً صاحب مذهب، وفي تينملل، في قلب الأطلس، يكشف عن هدفه البعيد ويوسّس حزباً مسلحاً يتطلع إلى الحكم. في كل مرحلة يتجلّى أحد العناصر التي تكون العقيدة التومرتية:

أولاً: النهي عن المنكرات. هذه دعوة موجهة في ظاهرها من فرد عالم إلى آخر جاهل أو ساير. لكنها تخفي في الغالب نقداً لسياسة الدولة ولسلوك صاحب الأمر. ولهذا السبب، ومنذ بداية الخلافة الإسلامية، حار في شأنها الفقهاء. هل يجب تنظيمها وتحديد شروط القيام بها؟ حسب الجواب بالإيجاب أو بالنفي على هذا السؤال يتخذ الفقيه موقفاً سياسياً تجاه الوضع القائم؛ يكون محافظاً، مناصراً للدولة، أو ثورياً، معادياً لها. كان جمهور الفقهاء يقدمون الحفاظ على الأمن والاستقرار، فينطون بالسلطان مهمة تنظيم هذا الحق المخول للصالحين من العلماء، ومن هنا نشأت وظيفة الحسبة. فأصبح المحاسب ينوب عن الجماعة في النهي عن المنكر، وبالعكس من هذا كان المصلحون، وضمنهم مؤسّسو الحركات الثورية، يرفضون التقنين والتنظيم، ويلحّون على أنه حق مرتبط بالإيمان، فيعودون بذلك إلى موقف الخوارج. كان هذا موقف المعتزلة عندما كانوا أقلية مضطهدة، وكان موقف الحنابلة أيام محتتهم. كل حركة ثورية في الإسلام تبدأ بالدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر. ليس ابن تومرت بدعة في هذا الميدان، وهو في هذه النقطة داخل ضمن التيار المعتزلي.

ثانياً: علم الكلام. كانت طريقة ابن تومرت أشعرية، نظرية، قياسية،

تأويلية، في تعريف الخالق وصفاته. لذلك نراها تنفي أكثر مما تثبت، كما نبه على ذلك ابن تيمية. عندما نتمعن في القسم النظري من العقيدة، الموجه إلى الطلبة والحفظاء، إلى الأتباع الأكثر اطلاقاً وتفتحاً، نجد أن ابن تومرت يقف موقفاً وسطاً بين الأشعرية والاعتزاز (ولا يأس هنا من المقارنة مع عقيدة محمد عبده في كتاب التوحيد). وهذا ما يشير إليه اختيار اسم الحركة، إذ كان المعتزلة يصفون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد.

ثالثاً: الاجتهاد ونبذ التقليد. أقدم ابن تومرت على تأليف عقيدة من عناصر مختلفة دون التقيد باختيارات مذهب بعينه. فكان عليه أن يؤصل موقفه، أن يثبت بالحججة أن لا داعي للعودة إلى نص غير القرآن والحديث، بل كان عليه أن يقدم القرآن وأن يحد من استعمال الحديث، وهنا انتفع بمنهجية ابن حزم. يظن البعض أن تعلق هذا الأخير بالظاهر في الفروع يضعف سلطة العقل، وهذا غير صحيح. لقد قيل انه يرفض التأويل والقياس في الفروع ويكثر منه في الأصول. إلا أن قائل هذا الكلام لم يبنه على أن الأمرین مرتبطان. إن ظاهرية ابن حزم مثل ملموسيه (أمبريقية) ديفد هيوم، إنها توسيع على العقل ولا تضيق عليه. الظاهرية في الفروع شرط التأويل في الأصول. يعارض الدارسون في هذه النقطة بين ابن تومرت والغزالى مع أن الاختلاف يرجع إلى التباين في وضعية كل واحد منهما. كان الغزالى داعية في خدمة سلطة قائلة (هنري لاوست، سياسة الغزالى، باريس 1970)، أي الخلافة العباسية، والسلطنة السلجوقية، ولم يفكر أبداً في تأسيس دولة، بدليل ميوله الصوفية الانعزالية. رغم هذا وضع أسس دعاية قوية ناجحة، مبنية على قواعد التلقين وقوانين التدرج في الإدلاء بالحقيقة حسب الموهبة والاستعداد عند الطالب الملتقي. هذه القواعد هي بالضبط تلك التي طبّقها ابن تومرت لنشر دعوته. الفرق الوحيد هو أن الغزالى اكتفى بدور المعلم المربى، خادم السلطة، في حين أن ابن تومرت تطلع إلى تأسيس دولة على أنقاض أخرى. ولما كان يعمل في مجتمع مجزأاً إلى جماعات متفاوتة، مبني على النفوذ الفردي، قليل الميل إلى العلم والمعرفة، مجتمع تأثر طوال ثلاثة قرون بالدعوة الشيعية وتعلق بفكرة الإمام المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً،

فإنه لم يتردد بالقول بكل هذا.

رابعاً: القول بالإمامية وبظهور المهدي. هذا الجانب من العقيدة هو في نفس الوقت ظاهرة محلية عريقة، لا يمكن إنكارها أو التخلص عنها في ظروف الوقت، ومجرد تطوير لصفة المجتهد التي ادعها لنفسه من قبل ابن تومرت، وكذلك لفكرة الولاية الصوفية الخفية التي قال بها الغزالى وعموم الصوفية (هذا الجانب واضح في مذكرات البيدق التي لا تختلف في أسلوبها عن كتب المناقب) إذا كان الولي الصالح يدعى الكرامات نفوس الاتباع والمربيين لأغراض روحية دينية تهذيبية، فلا مانع منطقياً وسلوكياً أن تنقلب الولاية إلى مهودية حالما كانت الأغراض والأهداف سياسية ملوكية دينية.

خامساً: ادعاء الشرف والنسب العلوى. هذا ناتج حتماً عن العنصر السابق، إذ المهدي، متى ثبت ظهوره، يكون بالضرورة، وعى بذلك أو لم يعِ به، من ذرية علي وفاطمة الزهراء. فيبقى فقط أن يبحث المعنى بالأمر أو غيره عن طريق الانتساب، ولا يضر في صحة النسب الاختلاف في طرق إثباته. هذه نقطة دقيقة اتبه إليها ابن خلدون وناقشها، ولم يفهم نقاشه على وجهه الصحيح. ما يثبت النسب هو الهدایة وما يثبت الهدایة هو التوفيق. وأما طريق الانتساب، فهو زيادة في التدقيق وتحصيل حاصل (انظر في مسألة النسب البيدق، كتاب الأنساب، ص 12 و 13).

في هذا الإطار لم يعد معنى للتساؤل عن مدى صدق وإخلاص ابن تومرت. الإخلاص لمن ولم؟ الصدق مع من وعلى صنف؟ من يعلن أنه هو المهدي المنتظر، مهما تكون الظروف والدعاوى الأولى، ينتهي بالاقتناع بدعواه عندما يقتنع به غيره. الدعوة دائماً استجابة للاستداء، استدعاء الفقراء المحروميين الناظرين إلى يوم الخلاص. والكلام على التمويه ناتج عن الغفلة عن عوائد القوم وقواعد الكون في التعبير الخلدوني. الدليل على الصدق هو النجاح، يرى فيه المعنى بالأمر، كما يرى فيه غيره، توفيقاً وهداية. كل هذا مضمون في رسالة أبي عبد الرحمن بن ظاهر إلى عبد المؤمن بن علي: «إذا حكمت النفس المطمئنة أن الإمام المهدي أبا عبد الله محمد بن عبد الله

الفاطمي .. مهدي على الحقيقة .. قالت الأمارة بالسوء: وكيف ذلك؟ قالت المطمئنة: ألم تكن مدن الملثمين ضالة فاسقة.. وكان كل إنسان يظن لضعف يقينه أن خلعهم من المحال.. وأن المهدي قام لإطفاء هذه النار.. فأعانته الحكمة الإلهية وأتى في ذلك بالعجب العجيب.. والله يؤيده وينصره ويصرف إليه نفوس أهل التوحيد ويظفره.. والأمر حتى الآن ينساق ويتصال.. فليس هذا قد جاء يهدي؟ فهو مهدي حقيقة ضرورة. فقالت الأمارة: بلى، سلّمت..» (ابن القطان، نظم الجمان، ص 52 و 53).

ولا ننسى أخيراً ذكر عنصر رأينا في أخبار عبد الله بن ياسين (مهدي المرابطين عند ابن أبي زرع)، ونبهنا على أهميته، وهو تقليد السيرة النبوية بكيفية واعية. فاسم ابن تومرت الرسمي هو محمد بن عبد الله كما جاء في الرسالة السالفة.

واضح أن عقيدة ابن تومرت تأليفه من بين عدة تأليفات ممكنة. يقال أنها انتقائية. بالنسبة لماذا؟ كل «العقائد» التي يتقدم بها أفراد، مهما كانت مرتبتهم في العلم والاطلاع، تكون انتقائية بدليل إنها تسمى مجموعة اختيارات. تظهر انتقائية في فترة لاحقة، بالمقارنة مع أخرى أكثر اتساقاً بالنظر إلى اختياره أساسي يمسّ الاعتقاد أو العبادة أو السلوك أو الإمامة الخ، (هذه نقطة واضحة في حكم ابن تيمية على المرشدة كما أشرنا إلى ذلك). العنصر الوحيد الذي رفضه أهل السنة فيما بعد بكيفية قطعية هو القول بظهور المهدي، بما له من أبعد في تأويل الشيعة. ييد أن ابن تومرت، إذ لم يقنع بأن يكون أمام مدرسة وعزم على تأسيس دولة في المغرب وانطلاقاً من سوس والأطلس، ما كان يستطيع أن يتخلّى عن قوله. والدليل هو ما نراه في العصور اللاحقة من تشبت المغاربة، حكامًا ومحكومين، بمفهوم السعد والبركة والشرف.

عندما ندرس عقيدة ابن تومرت لا يكفي أن نؤكّد على طابعها النظري، بعيد عن كل عاطفية صوفية، لا بد أن نضعها في سياق التطور الفكري والعقائدي العام في العالم الإسلامي. حينئذ يبدو جلياً أن مصدر قوتها

ونفوذها في المغرب، أي وفاءها لاتجاهات محلية قديمة تجسدت من قبل في نحل الخارج والبرغواطة والشيعة، هو بالضبط ما حكم عليها لاحقاً بالذبول والاضمحلال. بعد عقود قليلة تجددت المحاولة السنّية لجمع الشمل على عقيدة واحدة تتميز بالشمول والاعتدال، ونجحت هذه المرة. وبعد نجاحها وترسيخها بدت اختيارات ابن تومرت ضيقة، مختزلة، متشددة، أو بعبارة أوضح، متأثرة أكثر من اللازم بظروف بالغة الخصوصية. بسبب تجاوبيها التام مع الظروف المحلية، استطاعت الحركة التومرتية أن تكسب أنصاراً كثيرين، أن تجندتهم وتجعل منهم قوة ضاربة في غاية الفاعلية. لكنها لذلك السبب عينه انتهت إلى إخفاق فاق إخفاق مالكية المرابطين، إذ زادت من فرقه وتمزق الغرب الإسلامي، عوض جمعه ولم شتاته.

عكف ابن تومرت على تحرير عقيدته، وإفراغها في شكل نهائي، بين سنة 1121/515 وسنة 1124/518، بعد أن عاد إلى مسقط رأسه ونصب نفسه إماماً، معلنًا بذلك رفضه لحكم المرابطين. وفي سنة 518 ذاتها اختار، كمقرّ عام للحركة، موقعاً منيعاً في قلب جبال الأطلس، وهو المسمى بتينملل. ثم نظم اتباعه في شكل فرق عسكرية. كان التنظيم يعتمد على دائرتين: الأولى مقلفة، لا يتسبّب إليها إلا الصفوة، مكلفة بالدعابة والمناظرة، بكسب الأنصار وإفحام الخصوم. أما الثانية، فكانت أكثر استناعاً، مهمتها التوفيق بين العشائر وحملها على نبذ أسباب الشقاق وعلى الاستعداد للعمل يداً واحدة ضد العدو المشترك (انظر ما جاء في كتاب ابن تومرت عن طوائف المبطلين، 1985، ص 242 - 254).

كان ترتيب الخلايا على الشكل التالي: أهل الدار، وهم المقربون، الذين كانوا يعيشون باستمرار مع المهدي، ويمثلون طبعاً صفة الصفوة، وكانوا أصحاب إيمان ووفاء. ويأتي بعدهم أهل العشرة، وهم الذين استجابوا لدعوة ابن تومرت وهو لا يزال في طريقه إلى المغرب ولم يعلن بعد إمامته. نذكر منهم بالخصوص عبد المؤمن بن علي الكَوَمِي الزناتي، أصله من ناحية هنين، الذي لقي المهدي على أبواب بجاية وهو في طريقه إلى المشرق، فاستمع إليه وتعلق به واختار أن يتبعه إلى المغرب ثم أظهر من الشجاعة

والفطنة والتفوق ما رشحه لخلافة المهدي على رأس الحركة الموحدية وتأسيس الدولة المومنية. ومنهم كذلك عبد الله بن محسن الونشريسي، المعروف بالبشير، الذي جاء مع المهدي من المغرب الأوسط أيضاً ولعب دوراً مبرزاً في تأصيل الحركة في المنطقة الأطلسية. كان مرشحاً لি�زاحم عبد المؤمن لو لا أنه مات مبكراً في وقعة البحيرة سنة 1128/523. ومنهم عمر بن علي أصناك (الصنهاجي)، الذي كان وزير المهدي وتوفي سنة 1141/536. وكذلك أبو حفص عمر، وهذا اسم مستعار تمثلاً وتبركاً بدوره في الخطاب في تقوية رسالة الإسلام. كان هذا الرجل، بخلاف من ذكرنا سابقاً، من قادة المنطقة، ينتمي إلى قبيلة قوية هي هناتة. كانت له معرفة بالأوضاع المحلية. لذلك كان يتمتع بنفوذ واسع وتأثير كبير على المهدي وعلى عموم الموحدين. كان هؤلاء الأشخاص العشرة يمثلون القيادة الجماعية للحركة. احتفظوا بهذه السلطة طوال الفترة الأولى من تاريخ الموحدين (ابن القطان، ص 77). بجانب هذه النواة نجد أهل الخمسين، وهو مجلس شورى يحضره أشياخ القبائل، وتناقش فيه المسائل الكبرى، العسكرية والسياسية. وكذلك أهل الساقية، وهو جمع عام يحضره أفراد، أقل نفوذاً، من الأشياخ وربما العموم.

لا نعرف هل وجد ابن تومرت هذا النظام قائماً، فاستغله لأغراضه بعد تحويله بعض الشيء، أم هل أبدعه كلياً. كما يصعب علينا الجزم أنه نظام طبق فعلاً طوال حكم الموحدين، ولم يكن مجرد تخطيط نظري طبق جزئياً، ومن حين إلى آخر، قبل أن تستقلّ أسرة عبد المؤمن بالحكم. إننا نجهل الكثير إلى يومنا هذا عن بدايات إدريس الأول بين قبيلة أوربة، وكنا نجهل إلى وقت قريب بدايات أبي عبد الله في ايكجان بين فصائل كتامة، فنميل طبيعياً إلى تضخيم وجه الجدة في هذا التنظيم، ونعزوه إلى عبقرية ابن تومرت. كل ما يمكن قوله الآن هو أن أوجه الشبه كثيرة، ومثيرة بين ما نجد عند البيدق وما نقرأ عند القاضي النعمان. يبقى صحيحاً، رغم كل هذا، أن مهدي الموحدين كان، بين مؤسسي دول المغرب الكبير، أقدرهم على التنظيم المحكم الفعال.

كانت الحركة بحاجة إلى دعوة ومناضلين. فاختص المهدى بتكونين الطلبة الذين كانوا أنصار العقيدة، وبالتعبير الثوري المعاصر، أيدىولوجي الحركة، وكذلك بتكونين الحفاظ، وهم المدافعون عنها سياسياً وعسكرياً، المحافظون عنها، المجاهدون في سبيلها. فكانوا يتلقون تكويناً دينياً وعسكرياً، أو بعبارة اليوم، نظرياً وتطبيقياً. لا ننسى أننا نتكلم في الحقيقة والواقع على حركة ثورية انقلابية، فلا غرابة إذا وجدنا فيها أوصاف الحركة الباطنية والحركة البولشفيكية معاً. أفتى ابن تومرت، لهذا الغرض، وباللغتين العربية والسلجعية (الغربية)، ملخصات تعليمية، فيها قليل من التحليل والتنظير وكثير من الملخصات الواجب حفظها واستظهارها. وما بقي من تلك الملخصات هو ما نشر باسم أعز ما يطلب، كتاب المهدى ابن تومرت (الجزائر 1903، و 1985).

ظلت الفترة الأولى من الحركة، تلك التي كان مسرحها معقل تينملل، مجهولة لمدة طويلة، إذ الأخباريون لا يفصلون الكلام على الموحدين إلا بعد أن بدأت مهاجمة الدولة المرابطية سنة 1128/522. ومن هنا جاءت أهمية نصوص البيذق وابن القطان. إلا أن القراءة الفاحصة لهذه النصوص تكشف عن إرادة واضحة، وهي إفراغ الأحداث المذكورة في إطار السيرة النبوية، وخاصة بعد الهجرة إلى المدينة. وقد يكون الدافع القريب للتأليف كله هو التأثر بما فعله القاضي النعمان في افتتاح الدعوة. يحق لنا أن نقول هنا ما قلناه بصدق أخبار عبد الله بن ياسين، مع اختلاف الظروف. في كلا الحالين نحن أمام تاريخ موجه، يجب تأويله حسب قواعد معروفة لدى الباحثين الذين كتبوا في موضوعات مماثلة، وإن كانت تدور في نطاق غير إسلامي. نذكر فقط المماثلة بين من شك في رسالة النبي ومن توقف في عصمة المهدى. في كلا السيرتين تظهر جماعة من المنافقين الطاعة والانقياد وتخفي الريبة والمكيدة. فلزم التمييز بين المؤمنين والمنافقين، الأنصار الحقيقيين والخصوم المستررين. فقام بهذه التصفية، في حال الموحدين، أكثر الاتباع وفاءً للمهدى وهو البشير. ما هو وجه الشبه وما هي أوجه الاختلاف؟ انطلاقاً من الخبر نفسه يحق لنا أن نتساءل إلى أي حد يكون التمثيل تسترًا على حادثة

فظيعة طارئة، أم تضخيماً مقصوداً، بفرض التشبه والمماثلة، لواقعه عادية؟ ولا يفصل في هذه النقطة قول أخباري متأخر.

بعد أزمة 1128/522 تأهبت الحركة للثوب على دولة الملثمين. نزلت جموع الموحدين من جبال الأطلس، أثناء سنة 523، واستقرت في بسيط عاصمة الإيالة، مراكش، وبدأت المناوشات مع جيش المرابطين. ثم كانت واقعة البحيرة (ثاني جمادي الأولى 524 الموافق 12 إبريل 1130)، حيث خرج الجيش المحاصر الموحدين شرّ هزيمة. قتل البشير الونشريسي وجرح عبد المؤمن، ولم يفلت من الموحدين إلا عدد قليل. انتهت الحملة بالإخفاق التام، لأن الدولة المرابطية كانت لا تزال في عنفوانها. بعد هذه الهزيمة لم يعمر ابن تومرت طويلاً، إذ توفي في شهر رمضان 1130/524. إلا أنه خلف تنظيماً سياسياً وعسكرياً متيناً ومحكماً. لم تكن هزيمة البحيرة تعود إلى التنظيم بقدر ما كانت تعود إلى خطأ في التوقيت و اختيار التكتيك المناسب.

طرح بموت المهدي مشكل الخلافة، إذ لم يترك وصية. وهذه ظاهرة تضعف الرأي القائل بميله الشيعية. لا يعني التأثر بمنطق الإمامية ارتباطاً بالدعوة الشيعية. لا ندري بالضبط ما جرى بين عبد المؤمن، الوافد على المنطقة، وأبي حفص عمر الهناتي، ابن البلد وصاحب التفوز الواسع. هل استغل الأول وضياعه كمهاجر مستقل عن كل العشائر والقبائل، كما يقول البعض؟ نفس التأويل نجده في أخبار اختيار أبي بكر الصديق، وقد يكون هذا الاختيار أيضاً من آثار وحي السيرة النبوية. المهم هو أن الاتفاق لم يحصل بسهولة، وأن المساومات دامت ستين، فلم يقع الإجماع على خلافة عبد المؤمن إلا سنة 1132/527.

تأسيس الدولة المؤمنية

استولى الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي على الغرب الإسلامي على مراحل ثلاث:

اتسمت الأولى بالقضاء على سلطة المرابطين في المغرب الأقصى.

بعد الفشل الذريع الذي لحقهم في وقعة البحيرة فهم قادة الجيش الموحدي أن الوقت لم يحن بعد لمنازلة الملثمين في البطائح والسهول. فعادوا إلى سياستهم الأولى، وحصروا تحركاتهم في المناطق الجبلية المنيعة. اتجهوا إلى الشمال الشرقي، مولين ظهورهم إلى مرتفعات الأطلس، وموجئين أنظارهم إلى المدن والقرى وما يفصلها عن المرتفعات من حصون (انظر اللائحة عند البيدق، ص 90 إلى 93). كانوا في الواقع يسلكون طريقاً تجاريًّا معروفاً، يربط سجلهما بفاس عبر صفرو. بعد مناوشات عديدة، دون أن تكون أية واحدة منها فاصلة، وبعد حرب دعائية لكسب القبائل الجبلية، خرج منها الموحدون متتصرين في غالب الأحيان، تم اللقاء العاصم في المغرب الشرقي، بين تازه وتلمسان، سنة 1139/534 أو 1141/536. أثناء هذه المواجهات الحاسمة انحاز سكان المنطقة إلى جانب الموحدين، بل أثناء بعضها انقسم جيش المرابطين على نفسه وتخلت فرق من مسوقة عن لمتونة لأسباب نجهلها، لأننا لا نعرف بالتدقيق نظام المرابطن العسكري. انتصر الموحدون انتصاراً باهراً، عسكرياً وسياسياً. على أثره فتحت لهم تلمسان أبوابها سنة 1144/539، ثم فاس سنة 1145/540، وأخيراً مراكش سنة 1146/541. وبمجرد ما علمت قواعده الأندلس خبر هذه الانتصارات، ثارت على أمرائها الملثمين، وأعلنوا مبايعتها لعبد المؤمن. هذا ما فعلته شرش سنة 1144/543. ثم عندما سقطت مراكش ومات آخر السلاطين اللهمتين، وهو إسماعيل بن علي، انحازت المدن الأندلسية الأخرى إلى السلطة الجديدة.

إلا أن هذه المبايعات لا تشبه في شيء تلك التي رأيناها في بداية الدولة المرابطية، والتي كانت تأتي في الغالب تتوبيحاً للدعابة محلية قوية من جانب الفقهاء المالكيين. كل مدينة وجدت بين ظهرانها قائداً محنكأً، يقوم بأمرها أو يدعوها إلى العصيان، إلا ونراها تمنع عن الموحدين، كما فعلت مكناس إلى غاية 545، أو ثور عليهم لأول فرصة سانحة، كما فعلت سوس سنة 1147/542 بزعامة محمد بن هود، أو سبعة يابيعاز من القاضي عياض سنة 1148/543. لم يستتب الأمر لعبد المؤمن في مجموع المغرب الأقصى إلا سنة 1151/546، وهي السنة التي قام فيها بعملية انتقامية إرهابية ينعتها البيدق

بالاعتراف (ص 69 - 72)، في نفس السنة استقبل عبد المؤمن في مدينة سلا وفداً عن الأندلس طلب منه الجواز لمدافة القشتاليين الذين كانوا يحاصرون قرطبة منذ 1149/543. غير أن زعيم الموحدين نظر إلى الأوضاع بغير منظار يوسف بن تاشفين، إذ فضل أن يتوجه إلى إفريقيا التي كانت معرضة لنفس الخطر الصليبي، إذ كان ملك صقلية روجار قد احتل طرابلس سنة 540، ثم صفاقس والمهدية سنة 543.

وهكذا دخل بناء الامبراطورية الموحدية المرحلة الثانية، بإخضاع المغرب الأوسط، وطن عبد المؤمن الأصلي. تم ذلك خلال سنتي 546 و 547. كان المتأخر من أمراء بني حماد، المنصور والعزيز ويعيسي، قد تركوا داخل البلاد يتحكمون فيه عرب بني هلال. فانحازوا إلى الشاطئ وجعلوا من بجاية عاصمتهم الجديدة. لم يعد يصلهم دخل من الخارج أو من المكوس، فاعتمدوا على موارد التجارة الخارجية والجهاد البحري، أي مهاجمة مراكب التجار النصارى والاستيلاء على حمولاتها، جرياً على عادة الوقت، إذ كان نصارى فرنسا وإيطاليا والأرغون يتعرضون منذ قرون للمرابط الإسلامية. بفضل هذه الموارد الجديدة نمت مدينة بجاية واتسعت وظهرت عليها ملامح الحضارة حتى كادت أن تنافس القิروان ومراكش. لم يهاجم عبد المؤمن إذن دولة في طور الاحتفظ، بل دولة كانت في طريقها إلى الانتعاش. استعد لهذه الحملة بكل عناية و لمدة شهور حتى ظن الناس أنه ينوي الجواز إلى الأندلس. ولما تمت الاستعدادات باغت عبد المؤمن الجميع وأعطى أوامره بالتوجه نحو الشرق. طوى الجيش المراحل ولم تمر إلا أيام حتى ظهر على مشارف بجاية. فلم يسع أميرها، يعيسي بن العزيز، إلا الفرار والاعتصام بقسنطينة. دخل الموحدون إلى المدينة (جمادي الأولى 547 / غشت 1152)، فيما قصدت سرية القلعة، عاصمة بني جماد الأولى، واستولت عليها بدون قتال. فلم تخر، كما تشهد على ذلك الكشوفات الأثرية (بوروبية)، عكس ما روّجته بعض الأخبار. إلا أن هذا النصر لم يحسم القضية، إذ السلطة الحقيقية كانت آنذاك بيد أشياخ بني هلال. فتصدى عبد المؤمن لجموعهم وألحق بهم هزيمة منكرة، قرب مدينة سطيف، يوم

فاتح صفر 29/548 إبريل 1153. وبذلك صفا المغرب الأوسط للموحدين.

ثم كانت المرحلة الثالثة على طريق توحيد «جزيرة المغرب»، لأول مرة في تاريخه، تحت سلطة سياسية واحدة. استولى الموحدون على المغرب الأدنى خمس سنوات بعد وقعة سطيف. وجدوا إفريقيا موزعة بين ثلاث سلطات: السلطة الزيرية الشرعية، وسلطة بني هلال الفعلية، وسلطة النورمان الغزاة. لم تكن أية واحدة منها قادرة على مدافعة جيش قوي، منظم ينعم بمعنوية عالية تقوت بتوالي الانتصارات، مثل الذي كان تحت تصرف عبد المؤمن، والذي كان قد تعزز بقطع بحرية كثيرة ومجهزة لمحاصرة الموانئ والثغور. كانت خطة عبد المؤمن الهجومية غاية في الدقة والتنسيق. في الوقت الذي هاجم فيه قسم من الجيش الحاميات الزيرية في المدن، واجه القسم الآخر فرسان بني هلال في البطائح والسهول، وحاصرت القطع البحرية الموانئ الإفريقية. وهكذا انتزع عبد المؤمن تونس (1159/584) من يد علي بن أحمد بن خراسان المتغلب عليها، والمهدية المحصنة المنيعة من يد النورمان بعد أن حكموها لمدة اثنى عشرة سنة. أما آخر أمراء بني زيري، الحسن بن علي، المجرد من كل سلطة فعلية والذي كان قد استدعاي هو نفسه عبد المؤمن وطالبه بالإسراع لإنقاذ إفريقيا من خطر النصارى، فإنه عاد إلى الحكم لكن بصفة نائب على الخليفة وتحت نظر أحد أشياخ الموحدين. بعد تونس اتجه عبد المؤمن إلى الجنوب، فاستولى على صفاقس وسوسة وقبس، وأخيراً دخل طرابلس الغرب. فتحقق بذلك ما لم يتحققه أحد ممن سبقوه وحكموا الغرب الإسلامي، لا انطلاقاً من قرطبة، ولا من القิروان، ولا من تلمسان، ولا حتى من مراكش. ثم عاد إلى قاعدة ملكه مظفراً منصوراً سنة 1161/556.

يبدو أن توحيد المغرب كان، في تصور عبد المؤمن خطوة أولى وضرورية قبل الإقدام على التصدّي للمدّ الصليبي في الأندلس. كان النصارى هناك يدعمهم الغرب المسيحي بكماله، فكان لا بدّ للمسلمين أن يستندوا أيضاً إلى قاعدة واسعة، منظمة وموحدة. يبدو وكأنه اتخذ العبرة من عمل يوسف بن تاشفين، الذي ربما يكون قد تسرع عندما توقف في حملته

المغربية عند جزائربني مزغنة وحول اهتمامه فجأة وكلية لشئون الأندلس. كل هذا يقال من باب الافتراض، قيل في زمان الموحدين داخل مجالس الكتاب والأدباء، ونقله عنهم الأخباريون، اما إعلاناً لحقيقة معروفة وإما التماساً للأعذار.

استقر عبد المؤمن في مدينة سلا ليشهر نفسه على تنظيم الحملة الكبرى لمناصرة مسلمي الأندلس. كان يجمع الجنود والمتطوعة والقطاع البحري إذ وافته المنية يوم الثالث (أو العاشر) من جمادي الثانية سنة 1163/558.

إن ما يلفت النظر في إنجاز عبد المؤمن هو أنه يبدو تطبيقاً لخطة مدرسته من جميع جوانبها. لم تلعب فيه المصادفة أي دور واضح. صدق فراسة ابن تومرت، وكان على حق عندما قال بعد وقعة البحيرة: بقي هذا الأمر ما بقي عبد المؤمن. لا مجال لإنكار مؤهلات الرجل وخصاله العالية. كان يتحلى بأكبر مزايا الحصافة والوضوح في الرأي والاتزان في التنظيم، ولا يهم أن نعرف هل كانت جبلية أم مكتسبة من طول معاشرته للمهدي. كان في نفس الوقت يعرف تمام المعرفة البلاد والعباد، محاسنهم ومساوיהם، وكان عارفاً بقواعد الحرب، العامة منها والخاصة بالمنطقة. هذا طالب، فقيه وأديب، تحول إلى قائد محارب بز ابطال الحرب والتزال، ممن تمرسوا على العراق في الأندلس والمغرب مثل الرومي الريبرتير واللمتوني أبي إبراهيم إسحاق بن علي. لا شك في كل هذا، لكن لا مناص من إبداء ملاحظة واحدة، لها وزنها بالنظر إلى الحوادث اللاحقة، وهي أن عبد المؤمن، رغم كل خصاله وموهبه، وربما بسببها، أظهر بكيفية واضحة جلية، أن كل من يحكم المغرب، مهما كان، لا يستطيع مستقبلاً أن يحارب في نفس الوقت شمالاً وشرقاً. كل الاعتبارات الموضوعية توحّي بضرورة الاختيار. ربما كان التحكم الفعلي في الأندلس وإفريقيا معاً ممكناً أيام يوسف بن تاشفين، الذي لم يقصد إليه ولم يتهيأ له، لكنه عاد غير ممكّن عندما توّخاه عبد المؤمن وتهيأ له بكل ما أتي من قدرات ومؤهلات. والسبب واضح، هو أن المغرب كان يمر آنذاك بفترة انكماش، جغرافي واقتصادي. تبهّرنا الإنجازات العسكرية

والسياسية، فنفضل عن ضيق القاعدة الإنتاجية. كل الحوادث المذكورة عند الأخباريين تقع شماليًا، بالقرب من السواحل المتوسطية. لا نكاد نسمع شيئاً عن المناطق الجنوبية التي انطلقت منها حركة المرابطين، ولا على التل الأوسط، موطن المواجهات الكبرى بين الفاطميين والموزيين. لم يهتم الموحدون بها، حسب ما نفهم من المرويات. ألا يكون السبب هو أنها قد فقدت أهميتها الاقتصادية، ولم تعد غنية، كما كانت، بالرجال وبالخيرات؟ هذه نقطة في غاية الأهمية سنعود إليها لاحقاً.

توفي عبد المؤمن والإيالة الموحدية مكتملة. ولم تغير ملامحها العامة حتى تاريخ انهيارها.

لا ندرى على وجه التحقيق متى تلقب بالخلافة وإمارة المؤمنين. على أثر مبادرة الموحدين له سنة 1130/528 أم بعد ذلك؟ مهما يكن التاريخ، فإن إقدامه على ذلك كان بمثابة إعلان القطعية الناتمة والنهائية مع فقهاء المالكية، حتى وإن اعتبرنا أن المتأخرین ربما قد هولوا بشأن القضية بعد إقرار النظرية السنوية القاضية بأن الخلافة لا تكون إلا في قريش. لاننسى أن الدعوة الخارجية التي تقول بإمامية غير العربي تركت آثاراً عميقاً في مغرب ذلك الوقت، وأن يوسف بن تاشفين مارس السلطة ك الخليفة على الحقيقة، وأن أحد أعلام المذهب المالكي، هو القاضي الباقلاني، لم يشترط القرشية لتصحيح الخلافة (ابن خلدون، المقدمة، ص 345).

وهناك دلائل أخرى، منها أن الحموذين الذين ادعوا الخلافة في الأندلس كانوا قد «تبرروا» إلى حد أنهم أصبحوا لا يكادون يتكلمون باللسان العربي، وأن أبناء من بني حفص ومن بني مرين تلقوها بالخلافة، واعترفت لهم بذلك الجماهير شرقاً وغرباً. كل هذا لتأكد أن إقدام عبد المؤمن لا يمكن أن يكون بالخطورة التي يصورها لنا بعض الدارسين المعاصرین، اعتماداً على أقوال أخباريين متأخرین. النقطة المهمة في هذه القضية هي أن فقهاء المالكية استغلوا هذا الجانب فيما بعد، عند بداية انحطاط الدولة، للطعن في شرعيتها، ونجحوا بطبيعة الحال. وأهم من هذا الجانب الشكلي

ما يتولد عن ادعاء إمارة المؤمنين من تبعات ومسؤولية. كلَّ من لم يقنع بأن يكون أميراً على قومه أو قائداً على قبيله، وادعى إمارة المؤمنين، يضع بذلك نفسه في موقع المناويٍ للخلفية القائم، ويعلن عن نية إخضاع سائر المسلمين لشروط البيعة (الانقياد مقابل الحماية). إذا لم يتبع القول العمل، ويقي المدعى في حدود صيغة، إذا لم يظهر قوة خارقة وشوكة، أصبح عملياً ضارماً إجماع الأمة ومفتاحاً وحدة المسلمين، أي ظهر بمظهر الخارجي. بقدر ما تضعف الشوكة، بقدر ما تتحقق صفة الخروج، وتقوم حجة الفقهاء عليه ببرير وجوب الثورة عليه وخلعه (انظر كلام الناصري دفاعاً عن موقف القاضي عياض إبان ثورة سبتمبر على عبد المؤمن سنة 543، ج II، ص 103).

أما النظام الجماعي الذي تركه ابن تومرت، فإنه تغير في ظل حكم عبد المؤمن وفي أعقاب انتصاراته الباهرة المتواترة. انقلب الإمام التومرتية، المبنية على الشورى، إلى إمارة مؤمنية، معتمدة على الاستبداد والوراثة. لا أحد يستطيع أن يتبنّى بما كان يُؤوّل إليه نظام ابن تومرت الحزبي لو طال العمر بهذا الأخير إلى سقوط الدولة اللامتونية والدخول إلى مراكش. كل ما يمكن قوله هو أن المساواة بين أصحاب المهدى فقدت معناها في الوضع الجديد، بعد أن أظهرت التجربة أن عبد المؤمن يفوق الجميع علمًا ودرية وفراسة. مع توالي الانتصارات أراد أن يقوى موقعه داخل الجيش أولاً، وداخل التنظيم الموحدي ثانياً. فاستقدم سنة 1161/557 أربعين ألفاً من قبيله من المغرب الأوسط، كما رحل إلى المغرب الأقصى القبائل الهلالية بعد معركة سطيف. قد يكون لهذه الأخبار أساس في الواقع، إلا أن الدارسين، قدّيماً وحديثاً، يذكرونها دائمًا بالصيغة التي أعطاها إياها ابن خلدون، إنطلاقاً من نظريته العامة حول الملك والعصبية واحتمالية انقلاب الخلافة إلى ملك، واستقلال قبيل بالسلطة والنفوذ داخل الدولة الجديدة على حساب غيره. لا بد إذن من الاحتراز. قد تكون الدوافع والمرامى مختلفة عمّا قيل، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية ليست تلك التي يوحى بها التحليل الخلدوني.

وفي نفس السياق الخلدوني يذكر أن عبد المؤمن أوّل من أوعز (كما فعل معاوية قبله) إلى أشياخ البدو بالمبادرة واقتراح مبادرة ابنه البكر بولاية العهد سنة

1154/549. وافق أهل العشرة على الاقتراح في حين أن أخيه المهدى، عبد العزيز وعيسى، حاولا إبقاء السلطة العليا في بيت ابن تومرت، بتأليب الموحدين على عبد المؤمن. أخفقت محاولتهما، فقبض عليهما وأعدما. حافظ الخليفة على التنظيم الموحدى بعد أن جرّه من كل سلطة فعلية. ما بقي منه عملياً هو التمييز بين جماعتين داخل النخبة الحاكمة: الأسياد وهم أهل الخليفة، والأشياخ وهم الموحدون، وبصفة خاصة أهل أبي حفص عمر الهناتي.

ورث الموحدون عن المرابطين دواليب وهياكل إدارية متطرفة، اندمجت تدريجياً في التنظيم الذي خلفه المهدى. كانت الهيئة الحكومية تتكون، على النطاق المركبى، من وزير، وهو أول من يستشار في الملتمات، وكان يختار من بين الأشياخ؛ ومن كاتب (أو رئيس كتاب)، تعرس على الكتابة الديوانية، في الأندلس أو في المغرب على يد أساتذة أندلسين؛ ومن حاجب، لكن أقل نفوذاً من سميه في قرطبة والقيرةوان؛ من قاضي القضاة، الذي يشغل كذلك منصب الخطيب؛ وأخيراً من صاحب الأشغال، المكلف بالشؤون المالية والمقرب من الخليفة، إذ عليه تدور رحى الدولة، أثناء الحرب وأيام السلم. ونجد نفس الهيئة، مصغرة، على رأس كل إقليم، حيث تفوض السلطة فيه لنائب يتمتع بما للخليفة من سلط وفى نفس الوقت يتحمل مسؤولية تامة ومطلقة عما يترتب عن أعماله، الكبيرة منها والصغيرة. لما عاد عبد المؤمن، سنة 1154/549 من غزوة المغرب الأوسط، عين على رأس كل إقليم أحد أبنائه، وعيّن معه أحد الأشياخ للمشورة والمراقبة. بعد ذلك تم تعيين الاخوة والأعمام وفي بعض الأحيان أفراداً من بيت أبي حفص، ورغم التفويض التام لهؤلاء النواب، فإن الخليفة كان يكتب باستمرار الأشياخ والحفاظ مستخبراً عن الأحوال وعن تصرف المسؤولين. وكان يأخذ بما يأتيه منهم من أخبار، فيوبح أو يعزل أو يصادر أموال الموظفين إذا تحقق من التقصير أو التهاون أو الخيانة.

واضح أن الإدارة المؤمنية، كانت أكثر ضبطاً وانتظاماً ودقةً من

المرابطية، وكانت كذلك أكثر عدداً فاستوجبت جبائية كبيرة مهمة. يقول الأخباريون أن عبد المؤمن، لما عاد سنة 1160/555 من حملة إفريقيا، التي كانت مظفرة ومكلفة كذلك، أمر بتكسير، أي تقدير مساحة مجموع بلاد المغرب، من برقة شرقاً إلى وادي نول غرباً (لاحظ الحد). ولما تم ذلك حذف الثلث على حساب الجبال والأراضي الجذبة، وفرض على الباقي الخراج، أما نقداً وأاما عيناً. إن عملية المساحة كانت معروفة عند القدماء، من رومان وبيزنطيين، وفي إفريقيا بالذات، وقد يكشون ولاة بني أمية في القิروان، بعد انتهاء عملية الفتح، قد اتبعوا آثار سابقيهم، إلا أن الأخباريين لم يذكروا شيئاً من ذلك باعتبار أن أرض المغرب فتحت صلحاً في غالبيها، فهي إذن أرض خراج. لكن هذا قول الفقهاء وهو متاخر. ومن الصعب التصديق أن الدول التي تعاقبت على المنطقة مولت أجهزتها فقط بالضرائب الشرعية وبالموكس التي كثيراً ما كانت مرفوضة من جانب التجار وعامة الأمصار. ونذكر بالمناسبة أن ما يرمي إليه الأخباريون عند ذكر التكسير ليس التنوية بعقرية عبد المؤمن التنظيمية بل التنديد ببدعة لم يسبقه إليها أحد. يبقى أن عبد المؤمن، حتى ولو لم يكن أول من اتخذ هذا الإجراء، وهذا مجرد افتراض إلى حد الآن، فهو أول من طبقه على مجموع بلاد المغرب، لأنه أول من وحده وانفرد بالسلطة في ربوعه، فكان أول حاكم منذ العهد الروماني استطاع أن يتوفّر نظرياً على قدر هائل من الموارد.

نستفيد من الأخبار، وهذا هو الغرض من سياقها، أن عبد المؤمن برر تعيم الخراج على أراضي المغرب باعتبار أن السكان ليسوا «موحدين» حقيقين، فلا تطبق عليهم القواعد الشرعية، وفي هذا الموقف ما فيه من الشطط والإجحاف.. بيد أن الأقرب إلى الظن، لمن يرى الأمور من الوجهة السياسية وليس من وجهة العقيدة المجردة، أن بني هلال كانوا قد أرغموا الناس على اداء فريضة، تبعاً لما في صكوك الإقطاع من تمليك أرض إفريقيا لهم (الصكوك التي أتوا بها من مصر حسب الأخبار)، وبالنظر أيضاً إلى دورهم التقليدي في الخفارة والحماية. فرضوا ذلك على أغلبية أراضي إفريقيا والمغرب الأوسط. لم يفعل عبد المؤمن، بعد أن هزمهم عسكرياً وألزمهم

البيعة له، أكثر من أن خلفهم واستقلّ هو بتلك الفريضة قبل أن يعمّها على المغرب كله، تاركاً لبني هلال مهمّة جبایتها. وهكذا تحول أسياد بني هلال إلى جُبَاة في خدمة الدولة المؤمنية. يشير إلى ذلك الناصري عند قوله: «وكان للموحدين عليهم عسکرة وجبایة» (ج II، ص 153).

لم يكن الخراج يمس الضياع فقط، بل مسّ المباني كذلك. عندما دخل عبد المؤمن تونس أقرّ السكان في منازلهم مقابل كراء، باعتبار أن الدولة هي صاحبة الأصل. ونرى هكذا أنه لم يكن يرى باباً لتمويل الخزينة إلا طرقه. حافظ على الواجبات الشرعية كالزكاة والخمس.. أما المكوس فلا نعلم عنها شيئاً، ربما لتضاؤل كل أنواع التجارة. لا نستغرب، والحال هذه، إذا علمنا أن سكة الموحدين كانت في غاية الجودة ومطلوبة في جميع أسواق المتوسط، وخاصة منها الدينار اليوسفي.

تحدثنا الأخبار على الدرهم المربيع كإحدى البدع الغريبة التي أتى بها الموحدون. ربطها الرواية بالأجفار. كان الناس يتكلمون بدون شك على زمان يظهر فيه درهم مربيع، استبعاداً له، فأراد دعاة الموحدين، بتحقيق هذا الأمر المستبعد عادةً والممكّن في حد ذاته، أن يركزوا في أذهان الأغمار قوة الدولة الجديدة. هذه القضية تشكل وجهاً من وجوه الدعاية الموحدية. فلا علاقة لها بمسائل التجارة والمال.

ما يهمنا في هذا المقام هو أن هذه الجبایة الثقيلة، الباهظة، المتنوعة أعطت للموحدين وسائل هائلة مكتّبهم من تجهيز جيش قوي وبحري لا يستهان بها.

ظلّ الجيش مكوناً من فرق متباينة، ومستقلة بعضها عن بعض، يشهد على ذلك *ديوان العسكر والتمييز* (أي الاستعراض أيام السلم) والتعبة أيام الحرب. يأتي أولاً الحرس الخاص بال الخليفة، ثم الموحدون، ثم عرب بني هلال، ثم زناتة، فالمرتزقة، فالمحظيون وهذا الترتيب خاضع لاعتبارات سياسية وعسكرية، فلا يعني بالضرورة التقديم والامتياز. مع مر الأيام وتواتي المعارك ضعفت شيئاً ما شوكة هذا الجيش، لأن التقنيات الحربية كانت في

تطور مستمر، خاصة في الأندلس. فأصبحت الخيالة تمتاز على الرجال. ومعلوم أن فعالية الخيالة تزيد أو تنقص بحسب التحام عناصرها، أي بحسب قوة العصبية في التعبير الخلدوني. أما البحرية التي ورثها الموحدون عن الأندلسيين والمرابطين، فإنها كانت بدون شك أكبر قوة هجومية في غرب المتوسط. لقد جمع عبد المؤمن، قبل حركته إلى إفريقيا سنة 1159/554، ما لا يقل عن سبعين قطعة من مختلف الأنواع، وفي سنة 1163/558، إذ كان يستعد للجواز إلى الأندلس، تمكن من إحضار وتركيب أربع مائة قطعة في مراسي مختلفة كالمعمورة وطنجة وباديس وهنин ووهران. وكان يتناولب على قيادتها ربابنة محنكون لم يكونوا في البداية موالي للموحدين مثل غانم ابن مردنيش، زعيم الثوار في شرق الأندلس. ولكن عبد المؤمن استطاع أن يقربهم إليه ويصطعهم، فوفر لنفسه ولخلفه أسباب الانتصار في معارك صعبة جدًا كمعركة المهدية في إفريقيا سنة 1160/555، ومعركة أشبونة سنة 1177/573. مما يفسر استعاناً صلاح الدين الأيوبي بثالث خلفاء الموحدين، يعقوب المنصور، ومطالبته بالمشاركة في الحملة ضد الصليبيين بأسطوله البحري.

موجز القول إذن هو أن بلاد المغرب عرفت مع الموحدين أول دولة مغربية محلية (نستثنى الفاطميين حكام إفريقيا) اعتمدت على موارد غير المكوس (الضرائب على التجارة الداخلية والخارجية) والفيء (أي ما يغنم من الغزو، داخل البلاد إذا ما قلت حظوظ الفوز خارجها). لما تم فتح المغرب بكامله، واجتمعت السلطة في يد واحدة، كان من الممكن أن يستقرّ النظام ويتماسك ويستمتن لكونه كان يعتمد على موارد قارة. إلا أن هذا التطور المحتمل لم يكن ليتحقق في ظرف كان يتميز بعدم الإجماع على مبادئ الحياة العامة، أي حول العقيدة. كانت عقيدة ابن تومرت هي نفسها عامل فرقاً وتباذل، خاصة في البداية، مع أن المطلوب والمستحب كان بالعكس هو قدر غير قليل من الاعتدال والتسامح. ملكت الدولة الجديدة وسائل الاستقرار المادية، لكنها فقدت ما هو أهم، أي العدة الفكرية والروحية التي بدونها لا تفع كل القدرات والمؤهلات الأخرى. إن المعارضة الداخلية، الظاهرة

والخفية، ساندت الخطر الخارجي وقوته، وهذا الخطر بدوره شجع المعارضة، فتبدّلت فرص الاستقرار والاستواء.. بيد أن هذا التطور، وإن كانت أسبابه ودوافعه مضمنة في الدعوة الموحدية نفسها، لم يتضح للجميع إلا في فترة متأخرة، أيام الخليفة الرابع، بعد أن عرف الحكم الموحدي المؤمني، عصر تفتح ونماء وازدهار، بهر المعاصرين، وغذى أحلام جميع المغاربة. وكانت سنة 610/1213، التي تلت هزيمة جيش الخليفة الناصر في الأندلس، الحدّ الفاصل بين الهدفين.

عهد الاستواء

تربع على عرش الخلافة في مراكش، بين 558/1163 و 610/1213، ثلاثة خلفاء هم أبو يعقوب يوسف، ويعقوب المنصور، ومحمد الناصر.

لا بدّ أن نسجل قبل كل شيء مفارقة في غاية الأهمية. يبدو حسب شهادة الكتاب الرحالة أن مغرب الموحدين كان يعيش فترة انكماش اقتصادي في الوقت الذي كان يتوحد فيه سياسياً ويعرف تقدماً عمرانياً باهراً. وما أن ننتبه إلى هذه الوضعيّة حتى نتساءل: ألا تكون هناك علاقة بين الأمرين؟ ألا يكون سوء الاقتصاد هو الذي ساعد على إتمام الوحدة السياسيّة؟ نقول هذا مع كثير من التحفظ، لأن اعتمادنا على أوصاف لا تتحقق هل هي شهادات معاينة أم نّقول رواة. (هذه مؤاخذة على ما جاء في بعض خرائط كلوّدت فاناكير، م. سا.). مرجعنا في هذه النقطة هو كتاب الإدريسي، المتوفى سنة 560/1166، والذي يثنى الكثيرون على واسع اطلاعه ودقة أوصافه. نقارن ما كتبه عن المغرب الأقصى وما كتبه الجغرافيون السابقون، فلا نملك إلا أن نسجل انحطاطاً واضحاً. انحصرت الحركة التجارية في الجزء الشمالي في موانئ ثلاثة هي سبتة وقصر كنامة وطنجة. أما المنطقة الوسطى، وطن البرغواطة، التي افتتحت على جيرانها بعد عزلة طويلة، فإنها كانت لا تزال قليلة التمدن والتحضير، رغم فتح موانئ صغيرة فيها مثل فضالة وأنفا. وكانت المنطقة الشرقية تمرّ بفترة ركود، وخاصة مدينة تازة. صحيح أن الصناعات قد انتشرت في ربع المغرب بسبب الاتصال مع الأندلس وانطلاقاً من قاعدتي

فاس ومراكش. صحيح أن المدن العتيقة، كأغمات ونفيس ونول، حافظت على نشاطها. صحيح كذلك أن استغلال معادن الأطلس تواصل كما يدل على ذلك سفر الخليفة يوسف سنة 578/1182 إلى قلب الجبل وبناء حصن لتأكيد ملكية الدولة على معدن الفضة هناك (الناصري، ج II، ص 137). صحيح أيضاً أن منطقة سوس الأدنى كانت لا تزال غنية بأشجار الزيتون والقرقاع وأرجان. لكن رغم هذه النقاط المضيئة يبقى أن الارتسام العام الذي يخرج به القارئ (ونكرر إن صحة أن الإدريسي عاين ما يصف أو أنه يروي عن شاهد عيان)، هو أن المجال الاقتصادي المغربي ضاق وانحصر. تركز النشاط في منطقتين توجدان على شاطئي المحيط، ولا تميزان بكثرة السكان. في نفس الوقت لم يعد غرب الصحراء، المتاخم للبلاد السودان، يثير إعجاب الرحالة، فلا يزورون على نقل كلام البكري (انظر كتاب الاستبصار). هل يعني هذا أن التجارة الصحراوية قد تحولت إلى طريق شرقي يربط أعلى النهر (النيجر الذي يسميه المسلمون النيل) بميناء بجاية مروراً بورغلا؟ (الإدريسي، ج III، ص 296). واضح في كل الأحوال أن سجلماسة فقدت أهميتها ودورها المركزي. وما يقال عن المغرب الأقصى يقال عن المغاربة الأوسط والأدنى. يجري الكلام على الساحل فقط، على الموانئ كبجاية وتونس وسوسة وطرابلس.

ومما يقوّي هذا الافتراض ظهور، أو ازدهار، تجارة من نوع جديد، تختلف عن السابقة في اتجاهها وتنظيمها وموادها و الجنس أصحابها، كانت التجارة، قبل عهد المرابطين، داخلية تهم أحواز القواعد والأمصال مثل تاهرت والقلعة والقيروان، وإن تجاوزتها فإنها كانت تتجه نحو الأندلس ومصر. أما التجارة التي خلفتها، فإنها كانت في الأساس ساحلية، تتجه نحو شمال البحر المتوسط، وكان أصحابها نصارى إيطاليين من مديتها بيزه وجنة. وقع عبد المؤمن مع تجّار جنة معاهدة سنة 548/1153، وجّدّها سنة 556/1168. وجّد العهد يعقوب المنصور سنة 582/1186، وكذلك الناصر سنة 608/1211. شيئاً فشيئاً سيطر تجّار جنة على تجارة المغرب، كما سيطر أهل البندقية على تجارة الشرق الإسلامي، كل ذلك في إطار المدّ الصليبي. كانت هذه

المعاهدات والأوقاف بدعة في حياة دول المغرب. تضمن أمن وسلامة التجار، وتنظم سير المبادرات، بما فيها حد الرسوم على الصادر والوارد. قد يقال إنها تماثل العهود التي كانت تمنح لتجار المسلمين في البلد الوثنية من السودان إلى الصين، وأن الإسلام يشجع التجارة...، فهذا دليل على التفتح والثقة بالنفس. كل هذا صحيح، إلا أنه يجب اعتبار الظروف، زيادة على أن دخول التجارة الإسلامية إلى البلدان الوثنية كان، باعتراف الجغرافيين المسلمين، دليلاً تفوق الحضارة الإسلامية. إننا نتكلم على معاهدات وافق عليها أمراء بنى زيري وبني حماد، لما زاحمهم بنو هلال واستبدوا عليهم في ممالكهم، فلم يبق لهم من مورد قار خالص سوى الرسوم على التجارة البحرية، وهذه كانت في معظمها بيد النصارى. وجد الموحدون واقعاً قائماً في المغرب الأوسط وإفريقيا. فلم يزيدوا على تجديد معاهدات كانت تدل على ضعف دولتين في طور الاحضار. صحيح أن التجارة البحرية كانت للتصدير أكثر منها للإيراد، وكان الميزان في صالح المغرب بدليل لجوء التجار النصارى إلى ضرب سكة بالحرف العربي، في معامل مرسيلية ومونبليه، لسد العجز في المعاملات. رغم كل هذا مثلت التجارة المذكورة نقطة تحول خطير في علاقات بلدان الحوض المتوسط. درست بدقة وتوسيع منذ أواسط القرن الماضي (انظر مؤلفات دي ماس - لاتري، ماسون، هيد...)، اعتماداً على الوثائق المحفوظة في موانئ إيطاليا وجنوب فرنسا وشرق إسبانيا، وكان الهدف منها تأكيد العلاقات القديمة «والحقوق التاريخية» حسب العبارة التقليدية في العرف الاستعماري الغربي. لذلك ركز الباحثون الأوروبيون على كونها كانت عنوان التقدم والتفتح والرخاء، وإنها كانت تساعد على التقارب والتفاهم بين الشعوب ثم جاء الكتاب المغاربة، ومن لا علم لهم بقوانين الاقتصاد، فترجموا تلك الكتابات حرفيًّا وراحوا يتباهون بها، مع أن الواقع هو أن تلك التجارة الساحلية، المحمولة على مراكب أوروبية، كانت دائماً، شرقاً وغرباً، قدِيماً وحديثاً، تدل على ضعف السلطة وانفصالتها عن قاعدتها التقليدية.

كانت هذه حالة القاعدة الاقتصادية، مما القول في البنية السياسية والإدارية؟ .

لا مفر، لمن يتبع الأخبار كما يسوقها المؤرخون، السابقون واللاحقون، الأنصار والخصوم، من أن يستنتاج أن الانسجام الذي كان أحد دعائم الحركة التومرية قد تفسخ أيام عبد المؤمن، وأن الخرق اتسع، والشقاق تفاقم بين أجهزة الحكم المختلفة، على كل المستويات، في العاصمة وفي الأقاليم.

واجه عبد المؤمن في السنوات الفاصلة بين 1151/546 و 1153/548 نقمة آل أمغار، أي أسرة ابن تومرت، في تينملل وفي مراكش، وانحاز إلى المعارضة عدد كبير من وجوه الدولة. كانت في الواقع محاولة لقلب الحكم (البيدق 75 و 7). أمر الخليفة بالقبض على يسليطن (يصلاتن) بن المعز، ابن عم المهدي وأحد كبار قواد الجيش، فسجن في سبعة ثم قتل. ثم غرب أخي المهدي، عبد المؤمن وعيسى، إلى فاس. ففرا وعادا إلى مراكش، بدعوة من عدد من أعيانها. لكن ثورتهما باهت بالفشل، فقتلا وصلبا بباب الشريعة. وسنة 1153/548 قبض عبد المؤمن على وزيره أبي جعفر أحمد بن عطية وقتله مع أخيه أبي عقيل في قصة مشهورة أطل في روایتها كتاب الأداب. وبعد سنتين فقط عزل خلف ابن عطية، وهو عبد السلام الكومي، وأمر بإعدامه. وسنة 1177/573 عزل يوسف وزراءه من بني جامع وغربهم إلى ماردة بالأندلس، وكان ذلك بإيعاز من شيخوخ الموحدين. وسنة 1188/584 أمر يعقوب المنصور باعتقال أخيه عمر الذي كان والياً على مرسيية، وعمه سليمان الذي كان على رأس منطقة تادلا. وسنة 1209/606 عرج الناصر على فاس وسبته، وهو في طريقه إلى الأندلس حيث كانت تتبعه محن وفواجع أعلنت ببداية أفال الدولة، فنظر في أعمال النائبين على المدينتين. فنقم عليهم أشياء كثيرة وأمر بإعدامهما (ابن عذاري، ج III، ص 237). هذه مجرد أمثلة اقتطفناها مما نقرأ عند الأخباريين. وهمّلوا يذكرونها بدون تعليق، وكأنها من الحوادث العادية.. نستنتج منها أنها تشير إلى شرخ عميق في البنية الموحدية بين التنظيم الحزبي التومرتي، المتشبث بحقه في الاستشارة والمشاركة في تصريف الشؤون العامة، وبين كتاب الدواوين، وجلهم من خدم الدول السابقة في المغرب أو في الأندلس، والمتعلقين بشخص الخليفة وبالأسرة

المؤمنية بدون أدنى اعتبار لتنظيم أو عقيدة الموحدين. فالحسّاد، في عبارة الأخباريين، هم بلا شك الموحدون الذين يرون أن الحكم والنفوذ أصبحا بين أيدي الافقين المتطفلين. أما أعضاء أسرة عبد المؤمن، فكانوا أحياناً ينساقون بدوافع الألفة والصداقة، فيدخلون حلبة الصراع ويخاطرون بأرواحهم. يبدو من خلال الأخبار أن الجهاز الإداري كان، رغم اتساعه ودقة نظامه، محدود النفوذ بسبب التكتلات الموروثة من عهد المهدي. فكان قاسياً في تصرفاته، متقلباً في أطواره.

ونصل هكذا إلى عمق المشكل وأصل التناقض. وهو أن عقيدة الموحدين، عقيدة ابن تومرت وعبد المؤمن، لم تثبت أن أصبحت عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة الجديدة، وبعد أن كانت عامل قوة صارت سبب ضعف، لأنها بقيت على الدوام عقيدة أقلية مفروضة على أغلبية غير مقتنعة بها.

التطور الحتمي نحو التخلّي عنها، بالفعل إن لم يكن بالقول. وفي هذه الظروف استحال تزاوج منطق الدعوة، الشوري في أساسه، ومنطق الدولة، الاستبدادي في عمقه وصلبه. لم يوفق عبد المؤمن عندما حاول إقناع الأشياخ بتعيين ولده محمد ولیاً للعهد، فتظاهر بعدم موافقته على الاقتراح، وأوّما أنه لم يتقدم به إلا بسبب إلحاح عرببني هلال الذين لا يتصورون حكمًا قوياً بدون ولاية عهد. فقبل الموحدون عن مضض ثم تراجع عبد المؤمن عن قراره، إما بسبب ضغط الأشياخ، وهو الأرجح، وإما لأن ابنه أبان عن ضعفه وعجزه، كما يقول الأخباريون. لما مات عبد المؤمن اضطر ابنه يوسف إلى أن يجتاز فترة اختبار وامتحان لمعرفة قدراته وكفاءاته وكذلك مدى وفائه للدعوة، قبل أن يبايعه الأشياخ بقيادة أبي حفص عمر. مع انتلاء يعقوب كرسي الخلافة فقد الأشياخ كثيراً من نفوذهم إلى حد أن الخليفة فكر على ما قيل بنبذ العقيدة التومرية. هذا ما يمكن استنتاجه من المنشور الذي وزّعه في الأفاق عندما أمر بإحرق كتب الفروع، والاكتفاء عند الحكم أو الفتيا بنصوص القرآن والحديث مستقلة عن كل شرح أو تأويل. مما قد يوحي بأن «إرشادات» المهدي دخلة ضمن الشرح والتآويلات المحدودة. وفي هذا الصدد لا يسع المؤرخ إلا أن يسجل أن كل دعوة تقوم في دار الإسلام وتتجه في تأسيس دولة، إلا

وتعرف، عاجلاً أو آجلاً، تناقضًا حاداً بين رجال الدعوة ورجال الدولة، وأن هؤلاء يقررون في النهاية التخلص من أولئك في محاولة يائسة لكسب ولاء الجمهور، محاولة تؤدي في الغالب إلى عكس المقصود، وتتسبّب في تفتيت السلطة وانهيارها.

أعلن المأمون المودي سنة 1229/626، لما فند القول بعصمة المهدى، أن جدّه المنصور كان قد عزم على نبذ العقيدة الموحدية. والمعارضة الصاخبة التي نظمها الأشياخ ضد الوزير ابن جامع كانت إحدى أسباب هزيمة 1212/609. حصل لآل عبد المؤمن ما حصل للفاطميين من قبل. تراجعوا عن مبادئ الدعوة بعد أن اقتنعوا أنها لن تجمع أبداً المسلمين على رأي واحد، فأغضبوا الطلبة والحفاظ والأشياخ، الجماعة التي قامت على أكتافها الدولة، وضربوا هذه في الصميم.

بيد أن المشكّل هو أن الاستمرار في الولاء للدعوة لم يعد ممكناً والثورات تتواتّل في المغرب الأقصى والحروب لا تنتقطع في الأندلس. أحصى البيذق، بشيء من التدقّيق المريب، ثلاثة وثلاثين ثائراً في المغرب وأثنى عشر في الأندلس (ص 82 - 89). وميز الأخباريون اللاحقون سبع ثورات عارمة بين سنتي 1147/542 و 1213/610. قامت كلها إما في الجنوب (منطقة ماسة)، وإما في الشمال (غمارة)، وهي مناطق صنهاجية في عرف المؤرخين القدامى. ما يلفت أنظارنا، نحن، ليس كونها صنهاجية، بل كونها مناطق عرفت دائماً باستعدادها لاتباع كل من يدعي أنه مهدي. فإذا ركائز الحركة التومرتية، القوة الكامنة التي مكنت مهدي الموحدين من كسب المعركة ضد المراطين، هي التي أصبحت تذكّي نار الثورة وتشجع أطماع كل من جمع عدداً، ولو كان قليلاً، من الاتباع والمربيدين. غير أن هذه الثورات المهدوية، رغم تكرارها وظهورها في أجزاء من البلاد ذات أهمية اقتصادية أو استراتيجية واضحة، لم تمثل أبداً خطراً كبيراً على الدولة. جاء الخطير القاتل من خارج المغرب الأقصى، وبالضبط من إفريقيا، وبإيعاز من فقهاء المالكية. في سنة 1178/574 وجدت مدينة قفصة في شخص علي بن الرند، الذي كان ينتمي إلى عشيرة زيري بن بلقين، قائداً مغواراً، فنقضت

بيعة الموحدين. وسرعاً عممت الثورة الجريد كلها، مما دعا الخليفة يوسف إلى أن يأتي بنفسه إلى إفريقيا. مكث فيها سنتين كاملتين وظن أنه أعاد إلى القطر الأمن والطمأنينة. لكن لم تمر إلا سنوات قليلة حتى ثارت إفريقيا من جديد، ولمدة أطول، تحت قيادة علي بن غانية، حفيد والي علي بن يوسف اللمنوني على ميورقة. فعوض أن يبايع الموحدين، كما فعل سائر ولاة المرابطين، وكما فعل أخوه الأكبر، باغت علي بن غانية ميناء بجایة سنة 1185/581، في أعقاب اعتلاء يعقوب كرسي الخلافة، ويسرعاً مدهشة استولى على معظم بلاد المغرب الأوسط، وهذا يدل على هشاشة السلطة المؤمنية هناك. وجد مساعدة لدى أعراببني هلال وكذلك لدى قائد مغامر، يدعى قراش التركماني، الذي كان قد استولى على طرابلس الغرب بإيعاز من صلاح الدين الأيوبي. أمام هذه الهجمات المتزامنة، الرامية إلى فصل الجناح الشرقي عن باقي الإيالة الموحدية، عند وفاة مؤسسيها لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن وجود خطة سنية مالكية تهدف إلى زعزعة حكم «الفرقة الخارجية المبدعة»؟ كان قائد الجيش في إفريقيا عبد الرحمن بن حفص، وهو ابن عم يعقوب، ضعيفاً. فعجز عن إخمام هذه الثورة العارمة فاضطر الخليفة إلى أن يتأنى بنفسه على رأس جيش عرمرم، عندها تفرقت جموع الثوار وفر علي بن غانية إلى الصحراء حيث توفي سنة 1189/585. لكن خلفه على رأس الثورة أخيه يحيى. فكان ينحاز إلى قلب الصحراء كلما ظهر الخليفة بجيشه، ويعود إلى إفريقيا ليحاصر مدنها ويخرب قراها كلما اشتغل عنها الموحدون بالجهاد في الأندلس. وهكذا اضطرّ يعقوب المنصور سنة 1195/591، بعد حملة مكّلة بالانتصارات، والتي كان يأمل أن تستقر بعدها الأوضاع في الجزيرة ولمدة طويلة، إلى عقد هدنة مع القشتاليين لخمس سنوات، دون أن يحقق الأهداف المتواخدة. فعل ذلك كي يعود إلى إفريقيا ويستحصل منها داء ابن غانية. ورغم هذا الجهد بعد أربع سنوات فقط، أيام الخليفة الناصر، داهم يحيى المهدية وطرابلس ثم دخل تونس، فنبذت إفريقيا بيعة الموحدين، ودانت من جديد للعباسيين. تم ذلك في الوقت الذي كانت الأندلس تتعرض لهجمات من طرف نصارى قشتالة. فجمع الخليفة جيشاً

جرأً وقدد إفريقيا سنة 1206/603 بهدف استرجاعها إلى حظيرة الدولة الموحدية. نجح في مهمته السياسية، لكنه لم يستطع القبض على رأس الفتنة. فأدرك ما كان واضحًا منذ البداية، أي أنه لا يمكن الدفاع في آن واحد على القسم الشرقي والقسم الشمالي الغربي من المملكة التي أسسها عبد المؤمن. فقرر الناصر تقويض الأمر في إفريقيا لأحد الأشياخ، واختار لذلك المنصب عبد الواحد بن أبي حفص عمر. قد يكون لهذا الاختيار واعز سياسي، إرضاء الأشياخ من جهة وإبعاد أحد زعمائهم عن العاصمة مراكش من جهة ثانية. لذلك تردد طويلاً عبد الواحد، ولم يقبل إلا بشروط كانت تعني في الواقع الاستقلال التام عن نظر الخليفة.

كيف نفهم مقاومة يحيى بن غانية، الطويلة الشرسة، والموحدون في أوج قوتهم وسلطانهم، إذا لم ندخل في الحساب أنه كان يمثل معارضة أوسع يقودها فقهاء المالكية؟ لا شك أن هؤلاء كانوا يفضلون حكمبني غانية وجندو البدو على سيطرة الموحدين، كما كان شيوخهم يفضلون خوارج أبي يزيد على الامتنال لنحللة الفاطميين.

وتصبح نفس الملاحظة على الأندلس. كانت الأوضاع فيها قد ساءت بعد تحسن لم يعمر طويلاً. فأخذت بها الأخطار وأصبحت الحاجة ماسة إلى جندو الموحدين. ومع ذلك لم يستتب أبداً لهؤلاء الأمر كما استتب للمرابطين في بداية دعوتهم، ولا يفسر هذا الواقع سوى النفور من عقيدة ابن تومرت. حارب الموحدون في الغالب على واجهتين، حتى في الجزيرة. انتقم ابن مرديش مدة سنوات في بلنسية ومرسيه، وبعد تحالفه مع القشتاليين، استولى على قرمونه وكان قاب قوسين أو أدنى من الدخول إلى قرطبة. عجز عبد المؤمن عن استئصاله أو إرغامه على الطاعة، وأضطر خلفه يوسف إلى مهادنة القشتاليين لكي يتفرغ لمواجهةه. ومع ذلك لم ينزع منه شرق الأندلس بالسيف، بل فاوض أبناءه بعد موته سنة 1171/567، فباعوه مقابل مناصب كبرى في الجيش الموحدي. ولم تمر إلا سنوات قليلة حتى اشتعلت الثورة في مكان آخر، ثورة أنهكت قوى الموحدين وألهتم عن الاستعداد لمواجهة عدوهم الرئيسي. بعد أن استولى علي بن غانية على بجاية تشجع أخوه

عبد الله وقرر أن يحذو حذوه، فنزل إلى جزيرة ميورقة سنة 1187/583. حاول يعقوب مراراً استرجاعها دون جدوى. ولم يتم استردادها إلا سنة 1207/604 ، أيام الخليفة الناصر، سنتين قليلة قبل بداية انهيار السلطة الموحدية. وعلى ساحة القتال نفسها قلما نلاحظ تفاهماً عميقاً وتجاوياً صريحاً بين الموحدين والأندلسيين. بسبب عدم التنسيق في الحركة، وربما بسبب اختلاف في مباشرة القتال، إذ لم نملك إلى حد الآن دراسة مفصلة تقنية على كبريات المعارك في الأندلس من الوجهة الإسلامية، لم يحقق يوسف سنة 1184/580 في معركة شتررين ما كان يأمل من فوز ساحق. وتعود هزيمة العقب سنة 609/1212، جزئياً على الأقل، إلى جو الحذر وعدم الثقة الذي خيم على الحملة منذ أن وصل الناصر إلى الجزيرة. بالمقابل كان التنسيق المتقن، بين تحركات الموحدين وهجمات الجنود الأندلسيين بزعامة قائد مغوار محنك هو ابن صناديذ، من أهم أسباب الفوز في وقعة الأرْك الشهيرة (591/1195). إذا ما تذكروا ضغوط الفقهاء على ملوك الطوائف لإبعادهم عن موالاة النصارى وإرغامهم على مسيرة خطط المرابطين، وقارنا ذلك بتغاضيهم عن تصرفات القاضي بن حمدين بقرطبة أو الثائر ابن قسي في غرب الأندلس، فلا يمكن أن نفهم هذا الوضع المريب إلا بعجز الموحدين عن إقناع الفقهاء بصدق نيتهم في الجهاد، بل بصحبة الجهاد تحت لواء نحلة ضالة؟ هذه نقطة بالغة الدقة يتحاشاها أصحاب الأخبار (أمر واضح عند صاحب الموجب). نستتتج من مجرد توالي الأخبار في إفريقيا والأندلس، ومن بعض الانتقادات الموجهة إلى مرشدة ابن تومرت في الأوساط الشامية الحنبلية حيث تحصل طبعاً المائلة بين أحوال الأندلس وفلسطين، أن علماء السنة كانوا يعتقدون أن جهاد الموحدين ضد نصارى صقلية وقشتالة لا يمكن أن ينسى خطر مذهبهم على العقيدة الصحيحة.

رغم كل هذه العوامل السلبية، وقد أطلنا الكلام فيها عن قصد لأن غيرنا يهملها أيضاً عن قصد، رغم انحصار الرقعة الإنتاجية، رغم انقسام الهيئة الحكومية على نفسها، رغم المعارضة المذهبية، فإن عظمة الدولة الموحدية المؤمنين أمر حقيقي لا مجال لإنكاره. يصح القول: لولا الموحدون

لما ذكر المغرب في سجل الأمجاد كقوة مستقلة فاعلة. وبقيت الدولة المؤمنية على مر العصور في الذاكرة المغربية مثال الشوكة والقوة والوحدة. في ظلها عرف المغرب الأقصى، بعد إفريقيا الزيرية، ازدهاراً ثقافياً حقيقياً، متحللاً بأبهى حلل «الأداب» العربية.

كانت الحكومة الموحدية، كما أوضحتنا، ذات طابع بربرى (أمازيغي) أصيل. فاقت في ذلك إدارة المرابطين. شغل العديد من الناطقين باللسان الغربي، كما يقول البيذق، والواردين من كل أنحاء بلاد المغرب، مناصب عليا. كان منهم الوزراء والكتاب والشعراء والأطباء وأصحاب البريد والأشغال (المالية)، ولم يكونوا كالملثمين أمراء وقواد جيش فقط. تعرّب القسم الغربي من بلاد المغرب تعرّباً ثقافياً عميقاً، يماثل التعرّب الذي حصل في القسم الشرقي قرنين من قبل. ومع التعرّب، في حركة موازية وإن لم تكن بالضرورة ملزمة، تعمق فهم السكان لتعاليم القرآن، فتجاوز الإسلام النطق بالشهادة إلى إحياء وتجسيد مكارم الأخلاق كما جاءت في السنة النبوية. قام بذلك المهمة التربوية نساك وعباد، نجد أسماءهم في كتاب التسحوف لابن الزيارات والمقصد للبادسي ودعاة اليقين للعزفي. نظرة عابرة على فهارس هذه الكتب، على لائحة المترجمين فيها، لا تدع مجالاً للشك أن هذه الحركة التصوفية موجهة في مجملها ضد العقيدة التومرتية. ما أكثر صنهاجة بين المترجمين، وكذلك رقاقة والأفارقة (السودان)! كما لو كان التأليف عبارة عن انتقام المهزومين في حروب الموحدين ضد المرابطين، المحسنامدة ضد صنهاجة في التعبير الخلدوني. إلا أن المقارنة بين هذه المؤلفات وكتب القاضي عياض لا تثبت أن تكشف عن اختلاف كبير بين الاتجاهين: الفقهي من جهة والصوفي من جهة ثانية.

فعند عياض تنسب كل الكرامات إلى السلف الصالح، وإلى الرسول المصطفى بكيفية خاصة. أما عند المتتصوفة فتتعدد الكرامات وتتجدد وبخاصة في الأزمنة المتأخرة.. والفرق واضح وعميق بين الاتجاهين، إن وجهة المتتصوفة، وما تخفي من «استرسال الوحي»، هي من تأثير الدعوة التومرتية. كان الفكرة قد انقلبت على نفسها بعد أن نشرها المهدى واتباعه. وكما أن

القاضي عياض يقرر: لا إمام سوى النبي المرسل، فإن كتاب المناقب في أواخر العهد الموحدi يقولون: لا ولادة إلا للمنتقين، والمنتقي هو الواقف عند حدود الله في حياته الخاصة وفي معاملته مع الناس، لا يستغلهم، لا يسخرهم، لا يدعهم أي سلطة مطلقة. يصبح دليل الولاية، وبالتالي صحة للكرامات، هو العزوف عن الدنيا، ودليل الادعاء هو بالضبط التزوع إلى السلطة. وهذه الحركة التعبدية الصوفية، التي بدأت في ظل الحركة الموحدية وعلى غرارها، قبل أن تنقلب عليها وتقضى عليها، هي التي جعلت من الإسلام عقيدة قومية، متأصلة في البنية الاجتماعية وفي السلوك الفردي؛ تقوى بقوة الدولة دون أن تضرر أبداً بضعفها وانحلالها. كلما أحدثت المخاطر بال المغرب، وأشرف على التفسخ والذوبان في كيان سياسي آخر، انبعثت الحركة الصوفية وأنقذته وجعلته يستمر في حياته كمجتمع تميز قادر في أية لحظة على أن يكون قاعدة لدولة مستجدة.

لأول مرة اتسعت « واستبرعت» مدينة داخل المغرب الأقصى، مراكش، فزاحت عواصم العروبة: بغداد والقاهرة وقرطبة. زارها وسكنها ودفن فيها فلاسفة وفلاسفة وأطباء، زيادة على الفقهاء والأدباء المعروفين والتي تحفل بأسمائهم كتب الترجم، وأخيراً وصل الفن المغربي على عهد الموحدين درجة عالية من التناسق والانسجام بين المؤثرات الخارجية، الأندلسية وبخاصة، والمعطيات المحلية. قد يقول الخبراء في فنون المعمار والزخرفة والتزويق ما يقولون عن هوية المنهذسين والبنائين والصناع الذين ساهموا في تشييد صومعة الكتبية مثلاً، عن الأصول البعيدة والقريبة لعناصرها الفنية.. لكن المشاهد الآتي من الشرق، من إفريقيا، بل من الأندلس، يدرك في الحين ما تمتاز به من عظمة ورصانة، من بهاء وبساطة، فتعود به الذاكرة إلى «لغة» ابن تومرت وما فيها من عفة وبلاغة، من صرامة وإيجاز. قد يتمادي في المقارنة والتأويل ويقول إن هذا كله عائد بكيفية ما إلى ما رسب في نفوس المغاربة من معاناة الويالات والماسي. لا ننسى أن باني الكتبية في خدمة خليفة، وهذا في خدمة عقيدة تربى في أحضانها وإن مال في النهاية إلى الاعراض عنها لد الواقع سياسية أكثر منها شعورية. لا ننسى كذلك أن الفن يعبر

عن ضمائر النفس أكثر من فنون القول الجامدة في قوالب موروثة. الكتبية آية الحكم الموحدى، ولئن كانت قمة الفن المغربي، فلأن الدولة التي شيدتها كانت حقاً ذات همة وطموح.

بيد أن دولة الموحدين لم تكن مغربية، مراكشية وحسب، بل كانت دولة الغرب الإسلامي. فلا يستقيم الحكم النهائي عليها إلا في هذا الإطار الواسع الذي تشبثنا به طوال هذه الصفحات. رأينا سابقاً، ويرى معنا كل من يتجاوز حدود التخصص، إن آشير ازدهرت بعد اضمحلال تاهرت، وأن قلعة بنى حماد عمرت بعد استباحة القิروان، وأن بجاية اتسعت بعد جلاء القلعة (الإدريسي، ص 261).. فنقول، في نفس السياق، إن مراكش لم يكتب لها أن تتحول إلى عاصمة كبرى إلا بعد خراب إفريقيا وانكماس الأندلس. من منظور المغرب الأقصى تبدو الدولة الموحدية في أوج الرخاء والازدهار، ولكنها تظهر لمن يراها من خارج المغرب زهرة خريفية. لم يكن رخاؤها من إنتاجها بل من «كل ذخيرة حصلت عند المرابطين، وعند بنى حماد الصنهاجيين وعند بنى هود وعند بنى عباد..» (الحلل الموسية، ص 153). وليس هذا بدعاً في التاريخ الإسلامي، بل يكاد أن يكون القاعدة فيه وفي غيره، إلى حلول العهد الحديث.

توخت عقيدة ابن تومرت التوحيد، بكل معاني الكلمة، لكنها زادت الأمة افتراقاً واختلافاً. جاءت متأخرة في عالم إسلامي أعياه التحزب والتعصب وتهيأ نفسانياً وذهنياً للالتفاف حول راية السنة. لم يكن التوحيد ممكناً، بعد توالي الفرق وتعدها، إلا على أساس «إجماع العلماء» لا على أساس إمام أو مهدي معصوم.

وفي نفس الوقت عاش الموحدون عيشة بذخ وأبهة وسخاء، على ذخائر ورثوها، ظانين أنها رزق دائم. لما استهلكوا ما غنموا، وبدأت الحرب تأكل الفيء، انكشف السرّ وارتفع البهاء. انحلَّ السُّلُك ولم يتنظم بعد أبداً.

الانهيار

بعد هزيمة العقاب (لاس نافاس دي طولوزه عند النصارى) عاد الناصر مسرعاً إلى مراكش. عين ابنه يوسف ولیاً للعهد واحتلى في قصره إلى أن توفي سنة 610/1213، شعوراً منه بخطورة الأزمة وربما استحالة التغلب عليها. وقراءة متأنية لما يصفه ابن عذاري من جو الاستعداد والاحتراز الذي ساد المملكة قبل المعركة لا تدع محلال للشك في أن أسباب الهزيمة كانت عميقة جداً. يفصل المؤرخ كل جوانب الأزمة: الجانب الاقتصادي، إذ يلح على غلاء الأسعار، والإداري إذ يشير إلى تهاون الولاة، والسياسي، إذ يقرر عنف الصراع بين أشياخ الموحدين وبطانة الخليفة. كل هذه السلبيات كانت سابقة على الهزيمة، ممهدة لها، وكان لا بد أن تستمر وتعمق بعدها ومن جرائها. ولم يكن انزال الخليفة في قصره إلا اعترافاً ضمنياً بالعجز عن تدارك الخلل.

اعتلى يوسف الثاني المنتصر بالله كرسي الخلافة وهو ابن السادسة عشرة. وحكم عشر سنوات كانت بمثابة فترة هدنة وانتظار، كما لو كان الخصوم والأعداء يريدون أن يتحققوا من أن الدولة دخلت فعلاً عهد انحصار واحتضار. وما أن تتحققوا بذلك حتى اندفعوا في سباق جنوني لاقتسام التركة فيما بينهم. وانطلاقاً من سنة 620/1223 تسرعت وثيرة الأحداث، وتتداعى أسباب التمزق والانحطاط. فعاشت مراكش أهواه قرطبة عند انهيار الخلافة الأموية، والقاهرة عند تفسخ حكم الفاطميين، وتكررت نفس الفصول من مسرحية تافهة مملة. تربع على كرسي الخلافة، قبل أن ينقطع عقب عبد المؤمن، عشر خلفاء. لم يجد من بينهم بعض الهمة والإقدام سوى اثنين: إدريس المأمون، وهو التاسع الذي حكم من 625/1227 إلى 630/1232، وولده علي السعيد الذي برع سنة 640/1242 وتوفي سنة 646/1248.. إلا أن محاولتهما، الشجاعة والجريئة، ذهبت سدى، إذ جاءت متأخرة بعد أن اتسع الفتق، بل زادت الطين بلة بعض المبادرات التي أقدموا عليها.

إن أوضح وأخطر أسباب انحطاط دولة الموحدين هو الضعف الذي

لحق الجيش، إذ كان قوام الدولة. يقول الأخباريون ان الناصر اجتاز إلى بر الأندلس بستمائة ألف محارب. تضخيم وبالمبالغة أم لا؟ المعتاد عندهم هو التقليل من عدد الجنود عند الهزيمة لتربيتها شيئاً ما. نلاحظ هنا بالعكس إصراراً عند الجميع على إثبات وفرة الجنود. ينقل الناصري عن سابقيه: «جازت قبائل العرب أولاً ثم قبائل زناتة ثم المصامدة ثم مغراوة وصنهاجة وأوربة وأصناف البربر ثم الموحدون والأغزاز والرمادة ثم عبر هو في الحشية والعبيد» (ج II، ص 138). يصبح الجيش بهذه الصخامة، في تلك العصور وفي ظل التنظيمات التقليدية القديمة، مجتمعاً مرتاحاً، وكل ما يلحق به من منافسة أو خصم بعد الهزيمة يكون صورة مصغرة لما يلحق بالمجتمع ككل. كانت القوة العسكرية (الشوكة) هي التي تموّل خزينة الدولة وتضمن سلامتها وأمن واستقرار البلاد. غير أن القوة العسكرية لم تعد، في زمان الموحدين، مجرد نتيجة تتولد حتماً عن وفرة الجنود وتماسك نظامهم ووفائهم للأسرة المؤمنية وتشبيهم بالعقيدة التومرتية. أخذ الناصر كافة الاحتياطات، حسب ما يروى، ولم يقصر في أي أمر يعود إليه شخصياً كخليفة وكقائد، لكن ميزان القوى كان قد تغير في الأندلس، ولم يعد في صالح المسلمين، أندلسيين كانوا أو مغاربة. ومن أسباب التغيير إخفاق الحملة الصليبية في الشرق ونجاح الإسلام في صدّها وتوقيفها. في هذه الظروف تقاطر على الجزيرة الإيبيرية عدد كبير من فرسان النصارى. وقع ذلك بمعرفة البابا وتشجيع من سائر ملوك أوروبا الغربية. وفي الوقت الذي كانت تتکاثر فيه الجيوش المسيحية وتتوحد، تسلیحاً وتنظيماً وتعبهة، كان جيش الموحدين هنقاً على نفسه. كان الأشیاخ يضمرون الحقد للأسياد أبناء عبد المؤمن، وزادت هذه القطيعة بعد 1223/620 عملاً واتساعاً. استغلّ الأشیاخ الوضعية الجديدة، فاستعادوا زمام الحكم وانتقموا من الوزراء أمثال ابن جامع. إلا أنهم لم يعودوا يکونون كتلة ملتفة حول رئيس له سابقة في الحركة مثل أبي حفص عمر الهمتاتي، المتوفى سنة 1175/571، أو أحد أبنائه، بل كانوا قد تفرقوا إلى جماعات صغيرة لا تتوحد إلا في دفاعها عن امتيازاتها. لهذا حاول المأمون أن يتحرر من تسلطهم على الدولة، وذلك بالتخلي نهائياً عن العقيدة التومرتية، أو بعبارة أدق، عما يميزها

في الأساس، أي اعتقاد عصمة المهدى. فأعلن سنة 1229/626 منبر جامع مراكش، بأنه نبذ الباطل وأظهر الحق، وأنه أزال لفظ العصمة عن لا يثبت له عصمة، وأنه تبرأ من ضلوا وأضلوا «تبرأ أهل الجنة من أهل النار» (الحلل الموسية، ص 165)، ثم أمر بإلقاء القبض على أربعة آلاف من الأشياخ وإعدامهم. مهما تكن الدوافع والمرامى، فإن هذه التصفية قد حكمت على الدولة المؤمنية بالانقضاض، عاجلاً أو آجلاً. جردها من كل شرعية، فلم تعد طاعتها واجبة، خاصة وأن المأمون، رافع راية السنة والجماعة، كان قد جاء من الأندلس بجيش مرتفق استعاره من ملك قشتالة على شروط لم يسبق أن صادق عليها أمير مسلم. توفي المأمون أواخر سنة 1232/629، تاركاً ولداً دون الأربع عشرة سنة. بايده من بقي على قيد الحياة من الأشياخ، وأرغموه على إلغاء كل ما أقدم عليه أبوه. رضخ الأمير الجديد لكل ما طلب منه، دون أن يجني من ذلك أية فائدة تذكر، إذ لم يكن في استطاعة أي أحد أن يعيد إلى الدولة الموحدية التماسك الذي أضاعته من جراء أعمال المأمون.

بعد أن فقد الحكم شروط الصحة والثبوت، تهافت على الإرث عدد غير قليل من الطامعين. وكانوا في الغالب يتمنون إلى الجيش، إذ كان الجيش، كما قلنا، يعكس ويلخص بنية الدولة. من قويت شوكته وجبت طاعته، حسب قول الفقهاء.

كانت الدولة الموحدية، وهي في أوج قوتها، بحاجة ماسة إلى المزيد من الرجال بسبب استمرار المجابهة في الأندلس وفي إفريقيا. فاتجه الخلفاء إلى جماعتين تمرستا دائمًا على المناوشة والنزال، يعني عرببني هلال وزناتهبني مرين.

استقدم يعقوب المنصور أعراب المغرب الأوسط، أولئك الذين هزموا في معركتي 1152/547 و1187/583 وأنزلهم بسائط المغرب الأقصى: قبائل رياح في الهبط، وجشم في تامسنا. أما بنو مرين، الذين استجابوا منذ البداية لدعوة ابن تومرت وتحالفوا مع الدولة، فإنهم تدفقوا بكل حرية على شرق المغرب في اتجاه تازة وما وراءها. كان الأعراب، يعني البدو الناطقين

بالعربية، وزناته، وعني البدو الناطقين باللسان البربرى، يزودون الجيش بالفرسان. يركز الدارسون الغربيون، اعتماداً على ظاهر أقوال ابن خلدون وغيره، على الظاهرة البدوية، ويؤكدون أن البداوة كانت سبب إضعاف وتفكك الدولة الموحدية. هذا كلام لا يختلف عما قيل في شأن انهيار دولتي بنى زيري وبني حماد. إلا أن المقارنة لا تستقيم. سقطت الدولة الصنهاجية في إفريقيا والمغرب الأوسط ضحية هجوم مفاجئ، وسيل جارف، فلم تستطع مقاومته، في حين أن بنى عبد المؤمن، وهم على رأس دولة «مصمودية»، استقدموا الأعراب بعد أن «مهدوهم وطوعوهم». وعوض أن يسحقوهم ويتخلصوا من شرهم أنقذوهم وأنعشوهم. فيذهب هنري تيارس إلى القول إن عبد المؤمن وحفيده يعقوب تنكرا بفعلهما هذا لامتهما وخانا مصالها (ج II، ص 220 و 335). لا يخفى ما في هذا الحكم من غلو وشطط، خاصة وأنه مبني على خطأ في التقدير. صحيح أن الهالاليين والمرinيين كانوا بدواً، ولكنهم كانوا قبل هذا وذاك حماة وجية الدولة. قاموا بواجبهم عندما كانت الدولة ذات شوكة وسطوة، فلما ضعفت تهاقتو على الإرث، لا بصفتهم رعاة بدواً، لأنهم كانوا قد انفصلوا عن مشييتهم تلك منذ زمان طويل، بل بصفتهم جنوداً، قواد جيش، شركاء في الهيئة الحكومية. حصل ما يشبه هذا عند انهيار الخلافة الأموية بالأندلس، واستقل بالحكم كل رئيس طائفة، ولم يكن أحد منهم من البدو الرعاة، لا دور في هذه المسألة للأصل والنسب، بل ما يؤثر في الأحداث هو الوظيف الذي تقوم به الجماعة المعنية داخل نظام الدولة. تنازع الأعراب وبين مرين على السلطة، بعد أن هتك حجابها الشرعي، كعنصرو مسلحة. في البداية كانوا جنود هذا السيد أو ذاك من أبناء عبد المؤمن، ولم يرشحوا أنفسهم للملك إلا بعد حين. دخلوا إلى حلبة الصراع بكيفية سافرة عندما أصبح الحكم شاغراً بالفعل، عندما سقطت عنده حرمة الدعوة التومرتية. وهذا التطور الخطير جاء على يد أحد بنى عبد المؤمن، من جراء تناقضات السياسية الموحدية نفسها.

كانت إفريقيا أول جزء انفصل عن الامبراطورية. ويمكن الجزم أن السبب كان هو استمرار مقاومة يحيى بن غانية، تماماً كما كانت ثورة الخوارج

سبب استقلال الأغالبة عن العباسيين. قلنا إن الشيخ عبد الواحد بن حفص كان قد أرغم الخليفة الناصر، سنة 1206/603، على قبول شروط ضمنت له الاستقلال بالسلطة في المنطقة التي عهدت إليه. لكنه توفي، سنة 1221/618، قبل أن ينجح في مهمته الأساسية، أي إلقاء القبض على يحيى. عندئذٍ اتفق أشياخ الموحدين على تقديم ابنه عبد الرحمن ليقوم مقامه. إلا أن الخليفة المستنصر لم يصادق على الاقتراح، لكي لا يشجع التوجه الواضح نحو الاستقلال. فاختار عمّ أبيه، إدريس بن يوسف، ولّاً على إفريقيا. لم يوفق هذا الأخير في مهمته، وكذا ولده عبد الرحمن من بعده، فعاد الخليفة العادل ولّاً، سنة 1223/620، أحد الحفصيين، وهو عبد الله بن عبد الواحد. فألقى هذا بمهمة مطاردة ابن غانية على كاهله أخيه أبي زكريا، الذي كان عاماً على قابس. بعد خمس سنوات تسلم أبو زكريا السلطة بموافقة أشياخ الموحدين. أخذ الأمور بحزم، فحالفة الحظ حيث استطاع، سنة 1233/631، أن يلقي القبض على الثائر يحيى بن غانية. عند ذاك انقادت له كل إفريقيا، في الوقت الذي كانت سلطة الخليفة في مراكش تضمحل يوماً عن يوم. لم يتبع أبو زكريا أوامر المأمون، ولم يتبرأ من عقيدة المهدى، بل اتجه اتجاهه معاكساً، وأسقط اسم الخليفة من خطبة الجمعة، ثم أمر بأن يكون الدعاء للمهدى. ومثلت هذه المبادرة أول خطوة على طريق الاستقلال، بل المطالبة بالخلافة. ونرى في هذا التصرف كيف طرح عملياً مشكل وراثة السلطة بعد انقطاع الدعوة التومرية وتجريد الدولة من كل صفة شرعية. أول جماعة استغلت هذا الفراغ الشرعي كانت أسرة أبي حفص، التي لم تتفكر تنافس أسرة عبد المؤمن على النفوذ، أي دخل هنا لبداوة الأعراب أو زناتة؟ مرت أربع سنوات، وزاد أمر الخلافة في مراكش تدهوراً. فتحول أبو زكريا الخطبة إلى اسمه. عندئذٍ بايعه سكان إشبيلية، وستة، وتلمسان، بل مكناس سنة 1244/642. كان هذا التطور الخطير، المنذر بقرب انتقال الخلافة من مراكش إلى تونس، ومن آل عبد المؤمن إلى آل أبي حفص، هو ما دفع من بقي من الموحدين بمراكش إلى الالتفاف حول علي السعيد عندما قام بأخر محاولة جدية لاستعادة السلطة.

بعد إفريقيا انفصلت الأندلس عن دولة الموحدين وسقط معظمها في أيدي النصارى. عرفت من جديد حالة الفوضى والتمزق التي عمتها بعد انحلال حكم المرابطين، ومن قبل، بعد انهيار الخلافة الأموية. استغل كل سيد بأمره على ما بيده وتحت نظره، ثم ثار الأندلسيون على الأسياد وبايعوا رؤوساً لهم، ثم بدأت المناوشات بين هؤلاء الرؤساء الأندلسيين. فاستغاث بعضهم بمن يليه من ملوك النصارى مقابل اداء اتاوة سنوية والاعتراف بولاء أدى إلى الاستنزال والتسليم.

وكان أول من شَقَّ عصا الطاعة أعضاء الأسرة المؤمنية نفسها. عندما بايع الأشياخ، في مراكش سنة 620/1223، عبد الواحد ابن الخليفة الناصر، رغمما عنه، تقاعد عن البيعة عمّه عبد الله (الملقب بالعادل)، الذي كان والياً على مرسية. يقول الأخباريون ان من دفعه إلى هذا العمل، الذي كان في نظرهم بداية الداء العضال، هو وزيره ابن يرجان، وكان حسب قولهم لا يفتئ بح Hick الدسائس. رشح عبد الله نفسه للخلافة، فبايعه أخوه إدريس حاكم قرطبة، وعلى حاكم غرناطة وأخوه أبو موسى حاكم مالقة، وابن عمّه عبد الله البياسي المتولي أمر جاين. إلا أن أخي البياسي رفض وانتهى باقتناع أخيه عبد الله بالعدول عن البيعة. ثار الإثنان عندئذ واستنجدوا بملك قشتالة. أمام هذا الوضع قرر العادل أن يعبر إلى مراكش، تاركاً مسؤولية إخماد ثورة البياسي لأخيه إدريس (الخليفة المأمون فيما بعد). وصل العادل إلى مراكش ولم يساعد له الحظ. لم يجد من القوة ما يثبت به دعواه، فلقي حتفه دون الوصول إلى مبتغاه. كان ذلك سنة 624/1217. لم يرتد إدريس بإخفاق أخيه، ولم يبايع الخليفة الجديد، يحيى المعتصم، بل قرر الانتقام لأخيه العادل واستغاث بدوره بالقشتاليين سنة 626/1229. قصد المغرب مدعماً بجيش النصارى، فلم يكتب له النجاح، بطبعية الحال. مثلت هذه الأحداث فترة أولى في مأساة انحلال حكم الموحدين. تلتها فترة ثانية تميزت بظهور أبناء وحفدة ملوك الطوائف، كبني هود وبني مردنيش. اتفق رأي الأندلسيين على طرد الموحدين من الجزيرة، كما لو كانوا مجرد دخلاء متسلطين على الحكم، خاصة بعد أن فشا التقاتل بينهم واستعن بعضهم على بعض بجندو

النصارى. انتهى حكم الموحدين رسمياً في الأندلس سنة 1230/628، واعترف أصحاب الأمر فيها، كل في دائرة نفوذه الفعلى، إما بالخلافة العباسية، قبيل سقوط بغداد بأيدي التتار، وأما بالخلافة الحفصية. وفي هذا الخبر نفسه دلالة واضحة على حالة الضعف والتمزق التي كان يعيشها العالم الإسلامي في ذلك التاريخ، وهو يواجه مسيحية غربية في طور نهضة وتوسيع وتوحيد. يمكن القول إن الأمراء الأندلسيين هم الذين فتحوا الباب، بانقساماتهم وثوراتهم المتواتلة وبعض تصرفاتهم المشينة، إلى توسيع الممالك النصرانية. كانت الحالة قد انعكست بين الجاليتين، المسيحية وال المسلمة، في الجزيرة الإيبيرية. قد يجد القارئ ملاحظات شبيهة بما سبق عند المؤرخين الغربيين حين يتعرضون لفتح طارق بن زياد، أو حملات المنصور العامري، أو انتصارات المرابطين والموحدين في بداية أمرهم. انقلب الآية بانقلاب الأوضاع، فيعلق صاحب الحلل الموسية: «سبحان من لا يبيد ملكه ولا ينقطع سلطانه» (ص 171).

حصل هذا في الأطراف، ونلاحظ بالمناسبة سكوت الأخباريين عن غرب الصحراء، ما وراء سوس الأقصى، كما لو كانت المنطقة قد استقلت منذ زمن بعيد، أو قد فرغت من سكانها، فلم تعد فيها سلطة تستحق أن يقاتل عليها المتنافسون. أما في قلب المملكة، فيقدر ما طال وتجدد النزاع بين بني عبد المؤمن، بقدر ما اتسع دور الجماعات التي كانت تكون الجيش الأصلي، يعني أعراب بني هلال، حراس الطريق السلطاني الواصل بين فاس ومراكش، وزناته بني مرين المسيطرتين على الطريق الواصل بين مكناس وتازة والمغرب الأوسط، وزناته بني عبد الواد الزبيانيين، أسياد الطريق المؤدي إلى إفريقيا.. كانت كل جماعة تمثل قوة عسكرية وسياسية داخل النظام الموحدى. كانوا الحماة، وكانوا الجباة، منذ أواسط الدولة. كانوا إذن الوسطاء بين السكان والحكام. أما بنو هلال فقد تفرقوا شيئاً، كل شيعة في خدمة أحد المرشحين لقلد الخلافة. منهم هذا التمزق، وكذلك عددهم القليل، من التطلع إلى الاستقلال بالحكم لأنفسهم. وأما بنو مرين فإنهم كانوا، بالعكس، قد توحدوا منذ بداية الأزمة الموحدية وراء قائدتهم، واستقلوا بما كانوا يجمعون من

جبائيات (الاستقصاء، ج II، ص 220). فكانوا مهبيين بالفعل لتولّي السلطة في حالة انهيار الحكم الموحدي وانقراض الدولة المؤمنية. ساعدتهم على تحقيق طموحاتهم موقعهم الوسط بينبني هلال غرباً وبني عبد الواد شرقاً.

فعل بنو عبد الواد ما فعل بنو مرين قبلهم. اجتمعوا حول قائدهم مقتدر، ثم خدموا هذا السيد أو ذاك من بنى عبد المؤمن المرشحين للخلافة، حسب الظروف وما تملّه عليهم مصلحتهم الواقية، قبل أن يعلنوا استقلالهم بالأمر. كانت القيادة في البداية لآل مطهر من بنى عبد الواد، بسبب تألق نجمهم وتميزهم عن غيرهم أيام الخليفتين عبد المؤمن ويوسف. تم الإجماع سنة 1230/627 على تقديم أحدهم وهو جابر بن يوسف. فعمل على تقوية وتركيز سلطته في وجه الحكم الموحدي، ولكنه لم يتم له كل ما أراد. وحصل نفس الأمر لابنه الحسن ولعمه. فتقدّم للقيادة أبو العزة بن زيان، إلا أن آل مطهر لم يعترفوا ببنفوذه. تحارب الفريقيان وأثناء إحدى المناوشات قتل أبو العزة سنة 1235/633. فخلفه أخوه يغمراسن. إلى ذلك الحين كانت السيادة الموحدية لا تزال قائمة في المغرب الأوسط، ولم يكن أحد يطعن فيها، إلى أن قرر يغمراسن نقل ولائه من المؤمنين إلى الحفصيين، محاولة منه لإظهار رغبته في الاستقلال بالسلطنة. عندما قصده الخليفة السعيد لإرغامه على الرجوع إلى الجادة وأخفق إخفاقاً ذريعاً، إذ هزم جيشه ونهبت محلته وقتل وهو محاصر لتلمسان سنة 1248/646، صفا الأمر لبني زيان في غرب المغرب الأوسط.

في نفس الوقت كان بنو مرين يتبعون نفس الخطة في شمال المغرب الأقصى، فوصلوا إلى النتيجة نفسها. كانوا قد كشفوا عن عصبيتهم، وأبانوا عن شوكتهم، سنة 1216/613 عندما أحقوا هزيمة منكرة بواли الخليفة على مدينة فاس. فاعتمد الخليفة على بنى هلال، وحرضهم على الانتقام منهم وردهم إلى الطاعة. كانت الدولة المؤمنية لا تزال تتمتع بقدر غير قليل من الهيبة، فراجع بنو مرين نفوسيهم، وتظاهرروا بالخضوع والانقياد. لكن جماعة منهم خالفت، وتعصّبت بزعامة أحد أشياخهم، هو عبد الحق بن محيو. ثم لا زالت تقاوم جنود الخليفة وتتّصر عليهم في كثير من المواجهات. وعندما مات عبد الحق خلفه ابنه أبو بكر، فسار على نفس النهج بكثير من المثابرة

والذكاء، مستغلًا كل فرصة سانحة ليتوغل في أرض الغرب ويفرض سلطته على السكان بعد طرد بنى هلال الذين يتكلمون باسم الخليفة، وهكذا استطاع أن يستولي سنة 1238/636 على مدينة مكناس، ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز. فعاد في مقدور الأمير المريني أن يقطع، متى شاء، العلاقات بين الشمال والجنوب، بين فاس ومراكش. ثم استغل الأزمة الناتجة عن قرار المأمون بالتخلي عن عقيدة المهدى ليعلن بكيفية غير مباشرة أنه أصبح أحد المرشحين لاستلام إرث الموحدين. اعترف بخلافة أبي زكريا الحفصي. كان الاعتراف يعني من جهة أن بنى حفص أصبحوا الورثة الشرعية للدولة الموحدية، ومن جهة أن المطلوب منهم هو إضفاء الشرعية على سلطة بنى مرین. توقف الزحف المريني في نفس الظروف التي توقف فيها الزحف الزياني، أثناء خلافة على السعيد ومحاولته الجريئة لتدارك الأوضاع. وبعد إخفاق المحاولة، أعاد بنو مرین الكرّة وضموا مجموع شمال المغرب إلى سلطتهم، خاصة بعد أن آلت الدولة الموحدية إلى عمر المرتضى، الذي كان «ينتمي إلى التصوف والزهد والورع وتسمى بثالث العمران» (الاستقصا، ج II، ص 232)، والذي حكم بالاسم فقط من سنة 1248/667 إلى 1265/665، محمد السيف ماثلاً إلى الهدنة حسب عبارة ابن الخطيب.

ثم ساءت الأحوال وانفصلت منطقة سوس عن مراكش، كما انفصلت سبتة عن سلطة فاس. فرأى المرتضى أن الوقت حان ليتحرك ويظهر شيئاً من الهمة. فقام بأخر محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها. لكن بنى مرین كانوا له بالمرصاد، فهزموه شر هزيمة. فعاد يائساً إلى مراكش واعتصم بها. عندئذٍ لم يبق أمام بنى مرین مناهض إلا أغراب بنى هلال. فتصدى لهم يعقوب بن عبد الحق، الذي كان قد خلف أخيه أبا بكر سنة 1258/656. استولى على بسائط تامسنا، ثم واجه من تبقى من الموحدين وفرسان بنى هلال على صفاف أم الربيع سنة 1262/660، وسحقهم في وقعة أم الرجالين (الاستقصا، ج II، ص 230)، قبل أن يقصد العاصمة مراكش ويحاصرها. بلغ اليأس من المرتضى، الذي وجد نفسه بين نارين، ثورة سوس وحصار بنى مرین، إلى حد أنه عرض على يعقوب أن يدفع له أتاوة سنوية إن هو رفع الحصار. تم

الاتفاق مبدئياً على هذا الحل الذي لم يكن سوى حل مؤقت. غير أن أحد حفدة عبد المؤمن، المسمى إدريس أبي دبوس، ثار على المرتضى واستغاث بالأمير المريني الذي أجابه لما أراد على شرط أن يتنازل له على نصف ما يمتلك بعد اعتلائه كرسي الخلافة. لم يكن أبداً في نية أبي دبوس الوفاء بوعده، بل سرعان ما تطلع إلى توسيع رقعة سلطانه على حساب حليفه المريني. فعاد يعقوب وحاصر مراكش من جديد. حاول أبو دبوس إلهاءه بتحريض يغمراسن عليه، لكن المحاولة باءت بالفشل واستطاع يعقوب أن يتغلب على الزياني وأن يدخل مت不成 إلى مراكش سنة 668/1269. قتل أبو دبوس الذي كان تلقب بالواثق بالله، وهرب من بقي بمراكب من أشياخ الموحدين، وهرب معهم إسحاق أخ عمر المرتضى، وهو آخر الخلفاء الموحدين، إلى رباط تينمل. ألقى القبض عليه وعلى من معه سنة 1275/674، فسيقوا إلى مراكش وقتلوا عن آخرهم. وبذلك «انقرضت دولة بني عبد المؤمن من الأرض، وذهبت محاسن مراكش يومئذ بذهب دولتهم» (الاستقصا، ح II، ص 234).

صفا الأمر لبني مرين ولم يبق لهم إلا أن يختاروا إسماً يدل على تمام الإمارة والاستقلال بالسلطة. ولا اختيار الاسم أهمية كبرى في الإسلام لما له من دلالة على العقيدة الرسمية.

طال احتضار الدولة الموحدية، ورافقه من مظاهر الخسارة والدناءة واللؤم ما يلازم عادة نهاية الدول. بيد أن لهذه التطورات المخزية دلالة، وهي أن الضعف كان عاماً. لحق السلطة المركزية ومناوئيها على حد سواء. أتى الموحدون، وقبلهم المرابطون، وقبلهم الفاطميون، من خارج الدولة القائمة، بعزمات جديدة وقوى فتية، فأسسوا دولاً مستحدثة بكل معنى الكلمة. أما ما نراه في آواخر حكم بني عبد المؤمن، فهو تنافس بين عنصار الدولة القائمة ذاتها. فغلبة جماعة على أخرى مسألة نسبية، ويجوز القول أن السلطة انفلتت من أيدي الموحدين أكثر مما انتزعت منهم انتزاعاً. وهذه ظاهرة جديدة في تاريخ المغرب، تلقي الضوء على كثير من الحوادث اللاحقة.

ولكي لا نخطئ التقدير يجب أن نتذكر أن التأليف التاريخي الرسمي بدأ في بلاد المغرب أثناء تلك الفترة بالذات. قبل ذلك العهد كانت الأحداث

الجاربة في المنطقة تلحق تلقائياً بتواريخ الشرق أو بتواريخ الأندلس، فيروي أخبار المغرب غير أهله. وحتى التاريخ الرسمي الموحدي، فإنه انحل بالتلخيص والتحوير في التاريخ الرسمي الجديد. هذه نقطة تتعلق بالأسطوغرافية نؤكدها كلما سنت الفرصة (انظر للمؤلف مفهوم التاريخ، ج ١، ص ٩٧). عمد الأخباريون وكتاب الدواوين في كل واحدة من الدول التي اقسمت الأمبراطورية الموحدية (المرينية، الحفصية، الزيانية، النصرية) إلى تضخيم أعمال مؤسسيها الأوائل، وبالتالي أطربوا في تصوير وقائع تافهة، لقاءات ومناوشات حقيقة، وجعلوها أطوار حروب ملحمية. لا بد من التمييز بين الأسلوب الفني، العالي في غال الأحيان، والمادة الموصوفة. كل ما يرويه أولئك الكتاب المهووبون مثل ابن عذاري وابن أبي زرع وابن الخطيب وبيحيى بن خلدون وابن أبي دينار، الخ، عن حروب زناثة وبني هلال، وحروب بني مرين وبني عبد الواد وبني حفص، حروب هؤلاء ومتآخري بني عبد المؤمن، تتلخص في تنافس وتسابق على الاقطاعات، أي على الوظائف والمغارم المفروضة على سكان المدن والأرياف. وإذا ما طال التنافس بدون تحقيق أي نصر ساحق لأي من المتنافسين، فلأن الأمر كان بهم فقط الهيئة الحاكمة، كما أوضحتنا، وبقي السكان يتفرجون، لا يعنيهم في شيء أن يكون المتأول للجباية هلالياً أو مرينياً أو زيانياً. إن انقسام الجيش، والمخزن بعامة، لا يدل دلالة قطعية على انقسام المجتمع. أو على الأقل لا يدل على نفس الانقسام. لو لم تكن الحالة على ما ذكرنا لما قرأنا عند الناصري، نقلأً عن أخباريين سابقين. ما يلي: «وكان في أيامه (أي المرتضى) رخاءً مفرطاً لم ير أهل مراكش مثله». (م. سا. ص ٢٣٢). يسوق الناصري هذا الخبر بعد أن أفض في ذكر الفواجع التي لحقت بالخليفة البئس، المهدان الوديع. لا يتصور أن يكون قد غفل عن التناقض بين الخبرين، أهوال الحروب من جهة والرخاء من جهة ثانية. قد يقال إن الرخاء المذكور ارتبط، في صلب الخبر، بورع وzed المرتضى، وانه يحتوي على مغزى فلسفى ودينى. لكن هذا المغزى لا يتصور تحقيقه إلا في إطار فصل شؤون الجيش عن شؤون السكان.

قلنا إن السلطة الموحدية انحلت من ذاتها: أفلست العقيدة التومرية وتمزق الجيش إلى فرق متناحرة، في حين أن الوضع الاقتصادي كان غير ملائم والمحيط الخارجي مليئاً بالأخطار.

انهارت الامبراطورية لأن القلب والمركز، المغرب الأقصى، قد ضعف وتهلهل، زراعياً وتجارياً. لا مسوغ لاستقدام بني هلال واصطنان بني مرين سوى أن بسائط الهبط وتمامساً لم تحافظ على ما وصفها بها الرحالة من عمارة ونشاط وساعة حال. قد يكون الباعث على السياسة المؤمنية إزاء الجماعتين المذكورتين هو تعمير تلك المناطق لإنعاشها وجعلها من جديد قاعدة الدولة. إلا أن هذه كانت في حاجة إلى جنود وإلى عمال منتجين في آن واحد، فمال جميع المستقدمين إلى العسكرية، وتركوا الزراعة والتجارة تنحط أكثر فأكثر. أشرنا سابقاً إلى الدور الثاني الذي لعبه الجنوب في تاريخ الموحدين، عكس ما كانت عليه الحال عند قيام دولة المرابطين، واستخلصنا أن التجارة الصحراوية، ذات المنافع الكثيرة والمتنوعة، ربما تناقصت في ذلك العهد إلى حد النضوب، أو ربما تحولت إلى جهة أخرى غير المغرب.

وإذا كان هذا هو وضع المركز، فمن الواضح أن الحرب في الأطراف، الأندلس وإفريقيا، كانت من منظور الدولة، ضرورة ملحة. لا يمكن الاعراض عنها أو التهالون في شأنها، إذ بدون ما يصاحبها من مغانم وفيه يستحيل تمويل الخزينة، وبالتالي تجهيز الجيش والبحرية، وإسكات أشياخ الموحدين، واصطنان الحاشية. تحسنت أحوال المركز باستغلال الأطراف، فبمجرد ما أحدثت الأخطار بالأطراف، وعاد الدفاع عنها مكلفاً، بدأ أمر الموحدين في تراجع أدى بالتدرج إلى الانقراض.

ارتبطت هيبة الدولة بانتصاراتها على ساحة القتال. لكن الحروب في الأندلس أصبحت سجالاً. ثم لم يلبث ميزان القوى أن تحول لصالح النصارى. تحسن سلاحهم، وتطورت قواعد تعبيتهم. ثم، فوق هذا وذاك، استطاعت الكنيسة أن توحد كلمتهم على هدف واحد، وهو طرد الإسلام من الجزيرة. هذا في وقت اتسعت رقعة الخلاف بين الموحدين والأندلسيين.

كانت عقيدة ابن تومرت تهدف إلى «التوحيد» بمعنيه: توحيد الخالق وتوحيد الجماعة، فإذا بها تحول إلى سبب تشتت وافراق. وكان إخفاق الموحدين في هذا الميدان أصل كل الإخفاقات الأخرى. لم يتقبل الجمهور عقيدة الموحدين عن طواعية وإقنان، بل ما ساعد على نشرها في البداية، الندب إلى التقوى والورع والزهد، انفصل عنها بعد حين ليأخذ اتجاهًا معاديًا لأي سلطة (انظر سيرة ابن العربي الحاتمي). مهما يكن فهمنا وتأويلنا لانتشار الحركة التصوفية في أرض المغرب، فلا يسعنا إلا أن نعترف أنها نظمت حياة المجتمع خارج قواعد الدولة الموحدية.

فقدت السلطة على التوالي قوة السلاح (الشوكة) وقوة الإقناع (الشرع)، فعادت تتحرك في فراغ. بدأت تتحلل مع أن خصومها لم يتسرعوا للإجهاز عليها، إذ لم تكن لهم عقيدة جديدة، جاهزة مهياً، ولا قوة جديدة. لم تقم دولة بنو مرين، أو دولة بنى زيان، على دعوة، كالمراطبين أو الموحدين، بل قامت على أنقاض السلطة الموحدية بعد انحلالها وتفتتها. لا يجب أن ننخدع بلغة المؤرخين، وهم من عصر ما بعد الموحدين. فلئن تكلموا على الدولة اللمتونية والدولة المصمودية (وأضعين القبيل موضع العقيدة)، فلأنهم كانوا متأثرين بمنطق العهد المريني / الزيانى، منطق دولة غير مسبوقة بدعوة إلى عقيدة معينة. ولهذا السبب بالضبط حظي بنو مرين وبنو زيان بعطف وولاء الفقهاء. لم يحاولوا فرض اختيارات خاصة بهم في مجال العقيدة أو الفقه، بل تركوا كل ذلك للفقهاء. قربوهم وطلبو منهم المشورة والإرشاد. أمحى بذلك محاولات ابن تومرت وابن ياسين، وعادت الأوضاع إلى أيام مغراوة، في ظروف جديدة. فجاء الكلام، طبيعياً، غريزياً، على عهدين زناتيين.

قيل إن الموحدين أنهكوا قواهم وأهدروا طاقات المغرب، الأقصى بخاصة، في جهادهم فوق أرض الأندلس (انظر كلام هنري تيراس). من يقول هذا يدخل في تاريخ الموحدين ما ليس فيه، ما لا يمكن أن يكون فيه. كان الجهاد وجهاً من وجوه الدعوة. يدل على ذلك الحيز المهم المخصص للجهاد في كتاب المهدي بن تومرت، ولا فرق في هذا الميدان بين الأندلس،

وإفريقيا والمغاربيين. لم يتصور أحد من خلفاء الموحدين أن له الخيرة، وإن كان له أن يختار الوقت والمكان. ثم على فرض أن التخلص من شؤون الأندلس كان أمراً وارداً آنذاك، قابلاً للتحقيق، ماذا كانت تكون النتائج بالنسبة للمجتمع المغربي وتقدمه الحضاري؟ هل كان يستطيع المغرب، الأقصى بالذات، أن يخرج من قوقعته، وهو الموجود في طرف المعمور في تصور الأقدمين؟ في عبارة أولئك الأقدمين، لو لا الأندلس هل كان يذكر المغرب؟ هل كان يكتب له أن يكتسب أنماطاً جديدة من الإدارة والتعبير والتعبّد، كل ما جعله فيما بعد صاحب شخصية متميزة؟.

كتب تاريخ المغرب على الورق أيام بني مرين، ولكنه كتب على أرض الواقع أيام بني عبد المؤمن.

الفصل التاسع

انهيار الوحدة القسرية

توزيع الإرث الموحدي

بقيت راسخة في أذهان المغاربة ملحمة الموحدين رغم نهايتها المخزية. ولا أدلّ على افتتانهم بها من المحاولات المتواتلة لإحياء وحدة الامبراطورية المؤمنية بعد انهيارها. انتهت تلك المحاولات بالإخفاق لأنعدام الوسائل ولأن الظروف العامة لم تكن مؤاتية.

تجزأت المنطقة إلى مغارب ثلاثة، تقربياً على الصورة التي نعرفها اليوم. إلا أن كل دولة من الدول الثلاث تضيّقت من حدودها، فتجاوزتها مراراً، لتوسيع شيئاً ما على حساب جارتها، وإن عجزت أن تحقق هدفها الأسمى، إحياء الامبراطورية. دولة واحدة، المرinية، اقتربت من تحقيق الهدف، ولما أخفقت بدورها، قبرت فكرة الوحدة بصفة نهائية.

تحقق أثناء القرن XIII توازن في غرب حوض المتوسط بين الدول الإسلامية من جهة، والدول المسيحية من جهة ثانية. فعرفت المنطقة مستوى من تقارب والتداخل جعل البعض يظن أن اقسام الحوض بين المسلمين والنصارى على قدم المساواة أمر ممكن على المدى الطويل. وانتظمت بالفعل المبادرات وتتنوعت. نشطت الدبلوماسية وكذلك التجارة. بل يمكن اعتبار الارتزاق، ظاهرة عادية في ذلك العصر، كأحدى نتائج التوازن المذكور، إذ المرتزق يتاجر بمهمة يتلقن أسرارها، فيضعها رهن إشارة من يؤدي عليها الثمن المطلوب دون أن يلتفت إلى هويته الدينية. دام هذا الوضع إلى

أن انبعث الحماس الصليبي من مرقده، فانقلب ميزان القوى من جديد، لغير صالح دول المغرب.

من شارك في وقائع ذلك العصر؟ من الجانب المسيحي: البرتغال، قشتالة، الأرغون، بيزة، جنوة. ومن الجانب الإسلامي: غرناطة، فاس، تلمسان، تونس، فيما يخص المماليك المغربية عرفت كل من الحفصية في تونس، والمرinية في فاس، فترة ازدهار وتوسيع، في حين أن الزيانية، في تلمسان، لم تزدهر وتستقل إلا في حالة ضعف الأولى أو الثانية.

I

بني حفص، بنو عبد الواد، بنو مرین

نميز فترة واضحة المعالم تمتَّد من سنة 1229/624، التي نبذ فيها المأمون عقيدة ابن تومرت واستغل أمير إفريقيا الحفصي الفرصة لإعلان استقلاله، إلى سنة 1358/759، تاريخ وفاة السلطان المريني فارس المعروف بأبي عنان والملقب بالمتوكل⁽¹⁾. وداخل الفترة المذكورة نميز حقبة تألق فيها نجم بني حفص، فسيطروا على المنطقة المغربية كلها، وحقبة توازن بين الممالك الثلاث المتواجدة في أرض المغرب، وأخيراً حقبة سيطرة مرينية.

احتلت دولة بني حفص مركز الصدارة بعد انهيار سلطة بني عبد المؤمن لأسباب دينية أكثر منها سياسية أو عسكرية. منذ البداية اعتبر الأمير الحفصي نفسه وارثاً للخلافة الموحدية، ولم يكن دعياً في ذلك. لعب أبو حفص عمر الهمتاتي دوراً لا يقل أهمية عن دور عبد المؤمن الكومي في نشر الدعوة التومرتية. وبعد قيام الدولة الموحدية اقتسمت الأستان بالتساوي المناصب العليا، المدنية والعسكرية، في المغرب وفي الأندلس. لما تخلَّى أحد حفدة عبد المؤمن عن العقيدة، التي تأسست من أجل نشرها الدولة، حق لأحد أبناء أبي حفص أن يرث ما تبقى من الدعوة والدولة. هذا هو الواقع التاريخي، وهو واضح، فلا حاجة إذن إلى الرجوع إلى الوراء وذكر اتفاق سري بين عبد المؤمن وأبي حفص عقب موت المهدي، إذ يبدو أن كلام الأخباريين في هذا الصدد مجرد صدى وتردد لأقوال سابقة عما جرى بين أبي بكر وعمر. فلا حجة فيه على الواقع.

(1) عكس ما يفعل الأخباريون، فإني أعطي أسماء الملك بكيفية متنظمة على الشكل التالي: الاسم (فارس أو علي)، الكنية (أبو عنان أو أبو الحسن) ثم إذا اقتضى الحال اللقب (المنصور أو المتوكل).

ومن المؤشرات على اقتسام السلطة والنفوذ في صدر الدولة بين الأسرتين أن الخليفة الناصر استشار عبد الوهاب الحفصي قبل الجواز إلى الأندلس سنة 1212/609 (الاستقصا، ج II ص 196). لم يأخذ برأيه، ولكنه شعر بوجوب الاستشارة قبل أن يتخذ قراراً كان يعلم أنه في غاية الخطورة.

ورغم كل ما ذكرنا لم يتسرع الحفصيون، بل أظهروا في البداية كثيراً من الحيطة والاحتراز، وذلك راجع بدون شك إلى نفوذ الأشياخ ومتانة العلاقات التي كانت تربط من كان منهم في إفريقيا ومن بقي في مراكش. أثناء السنوات التي تعارضت فيها دعاوى إدريس المأمون وبخيبي بن الناصر خطب في إفريقيا باسم المهدي وخلفائه الراشدين، إلى غاية 1237/634 عندما ظهر بخيبي بن عبد الواحد الحفصي (أبو زكريا الأول) وقويت شوكته، فأمر بأن تحول الخطبة وتكون باسمه. ومع هذا لم يرشح نفسه للخلافة صراحة. لكن بما أنه كان، من الوجهة النظرية، أقوى المرشحين، بايعه سكان قواعد الأندلس، وكذلك سبعة وستة مكناس. استغل بخيبي هذه التطورات فأحيا إفريقيا الزيرية. إنقاد له الجنوب بعد وفاة ابن غانية سنة 1233/631، فاتجه نحو الغرب واستولى على قسطنطينية، ثم على بجاية، ثم جزائر بني مزغنة. وكان أمير تلمسان يغمراسن بن زيان قد عبر عن رغبته في القيام بدعوته والتحالف معه ضد صاحب مراكش. فأصبحت تلمسان سنة 3/640 - 1242 بمثابة ولاية حفصية. وهكذا أصبح بخيبي الأول أقوى ملك في بلاد المغرب. وكان قد ورث عن الأمراء الزيريين والحماديين الأوقاف التي أبرموها مع رؤساء الموانئ الإيطالية، كالبندقية وجنوه وبيزه، ومع ملك الأرغون. فقام بتجديدها. استفاد ابنه وخليفة، محمد أبو عبد الله، الذي حكم من 1250/648 إلى 1277/675، من هذه الأعمال والانتصارات، فطافت نفسه إلى الإمارة العامة، فتلقب بالمستنصر بالله. ثم سقطت بغداد سنة 1258/658 بين أيدي التتار، وانقرضت خلافة بنى العباس، فبادر شرفاء مكة بمباغة الأمير الحفصي بالخلافة سنة 659، وحكم مصر المالك في السنة التالية. لم يدم هذا الوضع إلا مدة قصيرة جداً، إذ عمد السلطان بيبرس سنة 1261/661 إلى إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة، حيث استمرت، ولو بالاسم فقط، إلى أن دخل السلطان سليم

العثماني القاهرة سنة 923/1517. يبقى أن سليل أسرة بربيرية من الأطلس بويح بالخلافة على مجموع الأمة الإسلامية. وهو أمر لم يتثنّ لعبد المؤمن ولا لأحد من بنيه. صحيح أن أبي حفص كان يرفع نسبه إلى عمر بن الخطاب، كما كان يرفع ابن تومرت نسبه إلى علي وفاطمة، وأن الخلافة ذاتها كانت قد فقدت، ومنذ قرون، كل شوكة ونفوذ فعلي، ويوضح ابن خلدون أن المبايعة كانت بسبب فراغ الميدان من أي منافس. إلا أن المستنصر استفاد أيمًا استفادة من هذه الشهرة المفاجئة على النطاق المحلي. يقول الناصري: «ولما عزم السلطان يعقوب على منازلة مراكش كتب إلى أبي عبد الله محمد المستنصر بالله يخبره بذلك ويستمدّه حتى كأنه نائب عنه لا غير». (ج III ص 28) ونقرأ عند الزركشي: «وفي سنة 668/1269 قرئت بيعة صاحب المغرب الأقصى ابن يوسف يعقوب على المولى المستنصر». وتقاطرت على الحاضرة الحفصية السفارات من كاتم وبورنو سنة 655/1257، ومن النرويج سنة 661/1212. يبدو أن مدينة تونس عرفت في تلك الفترة اتساعاً كبيراً، وازدهاراً مادياً وأدبياً ملحوظاً. وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع ملك فرنسا لويس التاسع إلى اختيارها هدفاً لحملته الصليبية سنة 668/1269، لاعتقاده أن انهزام المستنصر، أو تنصيره، يعني اندحار الإسلام كله. كانت الحملة على أتم الاستعداد والتصميم، وأوشك الجيش أن يدخل تونس، لولا الخسائر الجسيمة التي لحقته من جراء وباء الطاعون. فشلت الحملة آخر الأمر، فزاد هذا الفشل، الذي لم يكن يعني انتصاراً حقيقياً للجيش الحفصي، من سمعة المستنصر. وانتهت المواجهة بحلٍّ تويفي قبل بموجبه المستنصر أن يضاعف ما كان يؤديه سنوياً لحكام صقلية، حلفاء الفرنسيين، ما يسميه الأخباريون المسلمين غرامة ويعتبره النصارى أتاوة تدل على نوع من التبعية. وقبل الأمير الحفصي لذلك أن يجدد الضمانات التقليدية التي كان يتمتع بها تجار صقلية وفرنسا والنافار. عندما توفي المستنصر سنة 675/1277، وخلفه ولده يحيى الملقب بالواثق، كانت الأوضاع قد تغيرت رأساً على عقب. ويرمز إلى ذلك قرار السلطان يعقوب المريني بقطع الدعوة إلى الحفصيين لأول أمره كما يقول الأخباريون. دخلت مملكة بني حفص عهد تمزق وانحطاط، مما رجح كفة

بني مرين وأظهراهم بمظاهر أصحاب السلطة العليا في مجموع المغرب الإسلامي.

واجه بنو مرين مدة نصف قرن، أي إلى غاية 1269/668، عدة منافسين. حاربوا في نفس الوقت، أو على التوالي، زناتة بني زيان وعرب رياح المستقررين ناحية الغرب، ثم جنود الموحدين المعززين بمرتزقة النصارى. وبالطبع تحالف يغمراسن مع الموحدين محاولاً بذلك تثبيت استقلاله. ساعد الخليفة علي السعيد ومكنته، سنة 1244/642، من الدخول إلى مكناس قاعدة بني مرين، ثم شجع وساعد بشتى الوسائل أبا دبوس. وهذا الوضع العسكري، المقعد والمهزوز، يفسر إلى حد ما طول احتضار الدولة الموحدية، وانشغال المغاربة عما كان يجري آنذاك في الأندلس، حيث كانت تتواتي انتصارات القشتاليين وغيرهم من النصارى. في محرم 668 / سبتمبر 1268 قتل أبو دبوس ودخل يعقوب المرنيي مراكش. وبعد أن صفا له أمر المغرب، بادر بقطع الدعوة الحفصية، بل بدأ يستعد للمطالبة بإرث الموحدين، السياسي لا الديني. لذا تنكب عن ادعاء الخلافة أو الإمامة واكتفى بإمارة المسلمين، كما لو كان يتقم من الموحدين للمرابطين بياياعز ومساعدة فقهاء المالكية. توجه إلى سجلماسة سنة 1274/673، وأخضع لسلطته عرب معقل، الذين كانوا منذ ما يقرب من قرن يسيطرون تدريجياً سيطرتهم على المناطق الصحراوية ويدعون لامراء تلمسان. بعد عمله هذا، الذي تمت به وحدة المغرب الأقصى، شعر كما شعر من سبقة إلى حكم هذه الرقعة من الغرب الإسلامي بضرورة الاختيار: هل يتوجه إلى الشرق، كما فعل عبد المؤمن، أم إلى الشمال، كما فعل يوسف بن تاشفين؟ وبالطبع اختار وجهة الشمال للأسباب نفسها التي تحكمت في نفس الأمير اللمنوني. من بين تلك الأسباب انحيازه للمذهب المالكي أولاً، وثانياً كونه ورث السلطة بالشوكة لا بالدعوة، فكان عليه أن يبرهن للجميع أن وصوله إلى كرسي الإمارة لا يعني بحال إضعافاً لكلمة الإسلام، خاصة في الظروف الحرجة التي كانت تمر بها بلاد الأندلس، حيث كانت غرناطة معرضة لهجمومات متواتلة ومنسقة بين القشتاليين والأرغونيين. سارع يعقوب إلى عقد هدنة مع يغمراسن، وعبر

بجيوشه إلى بر الأندلس أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً، مما يكشف عن صدق نيته في الجهاد، وعن سوء حال الوضع في الجزيرة. ولو لا جهود الأمير المريني لما استطاعت مملكة غرناطة أن تحافظ على أراضيها وعلى استقلالها. وما يزيد من تقدير الأخباريين لجهوده أن الظروف كانت أسوأ بكثير مما كانت عليه أيام الموحدين. صحيح أن هؤلاء حاربوا دائمًا على واجهتين، كما أوضحتنا ذلك سابقاً، ضد النصارى في الأندلس ضد بني غانية في إفريقيا، إلا أن يعقوب ومن جاء بعده من بني مرين حاربوا ضد القشتاليين ضد الزبيانيين، أي في رقعة ضيقة جداً. مرت الأيام وانكشفت التوايا، فبدا واضحاً أن الاعتبارات السياسية، والأطامع السلطانية، كانت هي المتباعدة على القلوب. إلا أن يعقوب بجهاده الصادق والمستقيم على أرض الأندلس، اكتسب ما كان يصبو إليه، أي عطف الفقهاء وثناءهم على جهوده، مما أضفى صبغة شرعية على حكمه.

أحرز سنة 1275/674، بالقرب من إستيجة، على نصر باهر اعتبره الأخباريون ثاراً لل المسلمين على هزيمة العقاب، وفي هذه المقارنة دلالة واضحة على علو شأن الدولة الجديدة. وعزز هذا النصر البري نصر آخر سنة 1279/678، بحري هذه المرة، أبرز تفوق البحرية المرينية وضمن استمرار خط الاتصال بين العدوتين. بعد هذين العملين الجليلين بلغ يعقوب من السلطة والنفوذ ما جعله يتدخل في شؤون قشتالة، سنة 1282/681، عندما استغاث به ملكها ألفونسو العاشر على ولده، وارتزن عنده تاج أسلافه ورمز سلطنته.

ثم بعد أن حق نصراً آخر، سنة 1285/684، في مواجهة بحرية، قرر يوسف عقد اتفاق مع القشتاليين لا يعطي لبني مرين أي امتياز، ولكنه يضمن استقلال دولة بني الأحمر في غرناطة. يحلو للبعض، ولهنري تيراس وخاصة، التقليل من شأن هذه الانجازات، باعتبار ما آلت إليه في النهاية أمر الإسلام في الجزيرة. لكن هذا الموقف هو بالضبط ما على المؤرخ أن يتحاشاه باستمرار، إذ لا أحد، غير الأنبياء والأولياء، يطلع على الغيب، ولأن البطولة، بالنسبة للبشر، لا تعلو أن تكون في الغالب «تأخير المحظوم». كانت بطولات الجند المريني حقيقة، واستحق بها يعقوب المنصور المريني «الذكر الجميل والفرح

الجزيل»، في تعبير الأخباريين، لأنه كان وحده، بين سائر أمراء الغرب الإسلامي، يستطيع أن يقف في وجه النصارى.

كان من نتائج انشغال بني مرين بشؤون الأندلس أن تتحقق توازن فعلي بين الدول الثلاث التي اقتسمت إرث الموحدين في أرض المغرب. استفاد يغمراسن من هذا الوضع، فأرسى قواعد دولته، وأسس تقاليد إدارية مكنت مملكة بني زيان من الصمود وتجاوزت كثير من المحن والآسي. استطاع بعلو همته وبعد نظره أن يجعل من تلمسان قاعدة المغرب الأوسط، التجارية والفكيرية، كما يدل على ذلك ما في كتاب البستان لابن مرير من تراجم حافلة. لكنه أدرك في نفس الوقت أن إنجازات بني مرين لا بد وأن تؤثر على ميزان القوى. فأشار، حسب ما يروى، علي ولی عهده عثمان، الذي تولى الحكم من سنة 1282/681 إلى سنة 1303/703، أن يوجه أنظاره إلى إفريقيا. اتبع عثمان أبو سعيد نصيحة أبيه وقصد سنة 1285/685 بجایة، محاولاً الاستفادة من حالة التمزق التي سادت المملكة الحفصية. لم يتحقق شيء مما أمل لأن اتجاه السياسة المرinية كان قد تغير في ذلك التاريخ بالذات. بعد كل ما حصل ليعقوب مع أمراء الأندلس، بعد أن تعقدت الأوضاع إلى حد أن أمير غرناطة تحالف مع ملك قشتالة لمحاصرة طريف سنة 1291/690، وأوعز لسكان سبتة أن يثوروا ضد السلطة المرinية.. بعد كل هذه التجارب المرأة، قرر يوسف الناصر، الذي تولى الحكم من 1286/685 إلى 1307/706، أن يعرض عن شؤون الأندلس وأن يستريح من أعبائها. فوجه أنظاره طبعاً إلى الشرق. حاصر تلمسان مدة ثمانية سنوات ابتداءً من 1299/698، شيد مدينة جديدة بالقرب منها، سماها المنصورة، ومنها انطلق لإخطاع مجموع المغرب الأوسط إلى مشارف جزائر بني مزغنة، في انتظار أن تفتح له تلمسان أبوابها. كان الأمير الرياني الجديد، محمد الأول أبو زيان (1303/703 - 1308/707)، على وشك الاستسلام حين وصله خبر اغتيال السلطان المريني في سابع ذي القعدة 706. فوقع الطرفان في العين الهدنة. وهكذا فشلت المحاولة المرinية الأولى لتوحيد المغاربة، محاولة لم تلبث أن تبعتها أخرى.

أثناء تلك الفترة كانت الفوضى ضاربة أطوابها في طول وعرض المملكة

الحفصية. (ضد الصراع بين أمراء الأنصار: تونس، طرابلس، بجاية، قسنطينة، كل واحد يدعى الاستقلال بالأمر. أول من شق عصا الطاعة على يحيى الواتق (1277/675 - 1279/678) هو عمه إبراهيم أبو إسحاق، وما أن وصل إلى مبتغاه، وترفع على كرسي الملك، حتى ثار في طرابلس رجل مغامر يسمى أبو عمارة ادعى أنه ابن الواتق. نتج عن هذه الثورات المتواتلة إن انقسمت المملكة سنة 1284/683 إلى مملكتين مستقلتين: إحداهما في يد عمر المستنصر، أخ إبراهيم السالف الذكر، المستقر في تونس، والثانية يحكمها يحيى ابن إبراهيم وقادتها بجاية. وهذا الانقسام، وإن لم يقره أحد بصفة شرعية، دام إلى غاية 1309/708. وحتى بعد أن توحدت المملكة من جديد في السنة المذكورة بقيت أسباب الخلاف والتمزق قائمة.

مررت المملكة المرinية بدورها بعد سنة 1307/706 وإلى غاية سنة 1331/731 بفترة ضعف ملحوظ، أرغموا على الاهتمام بشؤونها الداخلية والعزوف عما يجري وراء حدودها. اشتغل كل من عامر أبي ثابت وسليمان أبي الربيع بقضية سبتة التي كان قد تغلب عليها أبو سعيد ابن الأحمر سنة 703. ومنذ ذلك الحين وهي ثائرة على الحكم المريني إلى أن استرجعت سنة 1309/708. ثم اشتغل عثمان أبو سعيد الأول بأمر ولده، عمر أبي علي، الذي كان قد استقل بالحكم وبدأ ينافس أبياه.

أثناء هذه الفترة، حيث كان أمراءبني حفص وبني مرين منشغلين بقضايا داخلية، استطاع بنو زيان أن ينظموا مملكتهم بإعانة كتاب وفقهاء من الأندلس. بل لم يلتبوا أن تطلعوا إلى التوسيع. يروي ابن خلدون أن موسى أبا حمو الأول (1308/707 - 1318/718) أدخل المراسيم الملوكيّة وأعطى لحكمه رونق الحضارة والأبهة، وأن ابنه عبد الرحمن أبا تاشفين الأول، لما رأى ما آلت إليه أمور المملكة الحفصية حيث كان أبو بكر الثاني المتوكل (1317/708 - 1346/747) يحاول يائساً الدفاع عن سلطته ضد كل أعضاء أسرته المتآمرين عليه، استعد لللاستيلاء على بجاية وقسنطينة. فلما تحقق الأمير الحفصي من سوء حاله وتعدد أعدائه لم ير مخرجاً إلا في الاستغاثة بالسلطان المريني. ولتمتن عرى التحالف زوج ابنته فاطمة بعلی ولی عهد السلطان

المريني. وكان هذا الأخير في طريقه لاستقبال الأميرة الحفصية لما وافته منيته في ذي القعدة سنة 731 / سبتمبر 1331.

- نتاج عن هذه التطورات، على الساحة المغربية، تفوق واضح لدولة بني مرين من 1331/732 إلى 1357/758، وهي مدة حكم السلاطين على أبي الحسن المنصور وفارس أبي عنان المتوكل.

كان السلطان المنصور أبو الحسن في مستوى كبار الملوك المغاربة، بعلمه وهمته وأخلاقه وورعه وعدله. وليست هذه الأوصاف من تخيل الفقهاء والأخباريين، بل حقيقة يستنتجها الباحث اليوم من سياق أخباره ومن سلوكه مع أبيه ومع ولده. وليس من الصدفة أن لا يزال يعرف في المخيلة الشعبية «بالسلطان الأكحل» (الناصري، الاستقصا، ج III ص 118). أحيا مشاريع عبد المؤمن ويعقوب المودي. بدأ بيسط سلطة كاملة وتمامة على المغرب الأقصى ياخذ سجلماسة وسوس، ثم اتجه إلى تلمسان، فاستولى عليها سنة 1337/738 وقضى على عبد الرحمن أبي تاشفين وأحلامه الطائشة. وفي نفس الوقت لم يهمل شؤون الأندلس. استرجع الجزيرة الخضراء سنة 1333/733، وفي سنة 1340/740 أحرز على نصر كبير في الرقاق بمساعدة فرق بحرية بعث لها بها صهره أبو بكر المتكى الحفصي. ثم ضرب الحصار على مدينة طريف وكاد أن يدخلها عنوة لولا العون الذي تلقته حاميتها من بحارة جنوة. وتأكد هذا التراجع المغربي بسقوط جبل طارق، اثر حصار ضربته على الحامية المرينية المحصنة، برّاً وبحراً، جنود جاءت من قشتالة وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا. بسقوط هذا الموقع الاستراتيجي الهام قلت طرق الاتصال السهل والمبادر بين العدوتين، فانتهت عهد التدخل المغربي الرسمي المنظم في شؤون الأندلس، وأصبح الجهاد وفقاً على المتطوعة من بني مرين والمغاربة عامة.

توفي أبو بكر الحفصي بتونس سنة 1347/746. فكتب حاجبه ابن تافراجين إلى السلطان أبي الحسن طالباً منه التدخل سريعاً مخافة انتشار الفوضى. توجه السلطان شرقاً ودخل بكل سهولة مدينة قسنطينة والعاصمة تونس. فظن

الجميع أنه يسير على آثار عبد المؤمن، وأنه لا محالة واصل إلى ما انتهى إليه جيش الموحدين. وربما اعتقد أبو الحسن ذلك وتمثله هو أيضاً، عندما جمع في تونس علماء وفقهاء وأدباء إفريقيا. إلا أن نشوة الانتصار لم تطل. كانت أحوال إفريقيا غير ما كانت عليه في عهد بنى زيري، أي أن السلطة الحقيقية فيها، خارج الحواضر، كانت بيد سليم من عرب بنى هلال. تجرد أبو الحسن لمواجهتهم، كما فعل قبله عبد المؤمن. إلا أن عسكر بنى مرين كان غير عسكر الموحدين، إذ كان: «مشحوناً يومئذ بآعذائه من بنى عبد الواد المغلوبين على ملتهم ومغراوة وبني توجين وغيرهم، فدسوا إلى العرب أثناء هذه المناوشة بأن يناجزوا السلطان غداً حتى يتحيزوا إليهم ويجرروا عليه الهزيمة فأجابوهم إلى ذلك». (الاستقصا، ج III، ص 160). انهزم جيش أبي الحسن شرّ هزيمة قرب القيروان سنة 749/1348. فانهار في الحين كل ما شيد من قبل. سمع الخبر ابنه فارس أبو عنان، فِيظن أن السلطان قد قتل في المعركة. فتقدم للبيعة وتربع على كرسي الملك. وانتهز الفرصة عثمان أبي سعيد الثاني. فعاد إلى قاعدة ملكة تلمسان، ودخل الأمراء الحفصيون تونس وبونة وقسطنطينة، كل واحد منهم يحارب الآخرين ويعمل على الاستقلال بالحكم. أما السلطان المربي البشّي، فإنه حاول بدون جدوى أن يسترجع ملكه، ومات موتة بؤس وشقاء في جبال الأطلس في شهر ربيع الأول سنة 1351/752. كان حرياً بأن ينفع حيث نجح عبد المؤمن، لكن الظروف لم تساعد، بعد أن تغير ميزان القوى في بلاد المغرب وفي حوض المتوسط. لم يدرك السلطان الجديد، فارس أبو عنان، هذا التحول الذي حكم بالإخفاق على مشاريع أبيه، بل بعد أن حارب أباه مراراً، وأذاقه الأمراء حتى الجاه إلى اليأس والقنوط، راجع نفسه، وقرر، ربما ليكفر عما صدر عنه من أعمال مشينة، أن يتمّ ما بدأه والده، على الأقل فيما يخص إفريقيا، إذ لم يعد أحد أميرها، عثمان أبي سعيد الثاني، فقتله بعد أن استفتى فيه العلماء. ثم قصد بجایة، فدخلها وبسط هكذا من جديد سيادة بنى مرين على مجموع المغرب الأوسط. ثم، بعد أربع سنوات، بدأ يستعد لفتح إفريقيا والانتقام لأبيه. دخل

قسطنطينية، وجاءته بيعة كل المناطق الجنوبية. عندئذٍ فرَّ الأمير الحفصي، إبراهيم بن أبي بكر الثاني، من قاعدة ملكه. فدخل الجيش المريني تونس في انتظار وصول أبي عنان. لم يكتب لهذا الأخير أن يدخل العاصمة الإفريقية فاتحاً منصوراً. توقفت الحملة فجأة، لا بانكسار عسكر بني مرين أمام عرب سليم كما حصل لأبي الحسن، ولكن بانكشافهم عن أميرهم وإرغامه على مغادرة البلاد المفتوحة. عاد أبو عنان إلى المغرب الأقصى مكرهاً، حانقاً على من أقعده عن تحقيق أحلامه وأحلام أبيه. فانتقم منهم جميعاً، واستعد للتوجه مرة ثانية إلى إفريقيا. عَيْنَ وَالِيَا عَنْهُ عَلَى نَاحِيَةِ قَسْطَنْطِينِيَّةِ، فيما قصد مدينة تلمسان ودخلها. لكنه لم يستطع أن يتجاوزها، إذ أكره مرة أخرى على الرجوع إلى المغرب الأقصى. وما أن وصل إلى فاس حتى مات خنقاً على يد أحد وزرائه في آخر سنة 759/1359. ويموته انحلت الامبراطورية المرينية. عاد موسى أبو حمُّو الثاني إلى عاصمة ملكه، تلمسان، كما عاد إبراهيم الثاني الحفصي إلى بجاية، ومنها إلى تونس، تحت وصاية الحاجب ابن تافراجين، ذلك الرجل الذي كان سبب كل هذه التطورات عندما استدعي السلطان أبي الحسن إلى إفريقيا، والذي استطاع بدهائه ودسائسه أن يبقى على رأس إدارة الدولة الحفصية إلى غاية سنة 766/1364.

يشكل متتصف القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) نقطة تحول في تاريخ الغرب الإسلامي، لا بمعنى تغير مفاجئ، بل بالعكس بمعنى استقرار نسبي كرس تلك العناصر الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية، الإدارية، التي تحكمت في سير البلاد أثناء القرون اللاحقة. فحافظت المنطقة على نفس النظام إلى مطلع العهد الحديث. نجد نفس المؤثرات، نفس الأدوار، وأحياناً نفس الواقع في نفس الموضع، كل ذلك في مجال يتسم بالانحصار الملحوظ والمترافق. لا شك أن أبناء تلك الحقبة كانوا يتطلعون إلى إحياء عصر الموحدين وما امتاز به من قوة ومجد. فحاول كل من يوسف أبي يعقوب وعلى أبي الحسن المرينيين ترجمة العهدين إلى واقع. غير أن الدافع النفسي، أي العهدين، كان يرتكز على سبب مادي واقتصادي، سبق أن أشرنا إليه. وكان هذا الدافع الثاني هو الذي منع بني عبد المؤمن من التخلصي عن

الأندلس أو إفريقيا، مع ما كان يكلفهم الدفاع عن هاتين المنطقتين المهدّتين باستمرار من الداخل ومن الخارج. واجه عبد المؤمن إمارات صغيرة، منهكة في حروب دائمة فيما بينها. أما أبو الحسن المريني، فإنه واجه مملكتين، موحدتين نسبياً، لا تختلفان كثيراً عن مملكته. فلم يتحقق ما حرقه الخليفة الموحدي لأن أوضاع بلاد المغرب أصبحت كلها متشابهة. فلم يكن لأي أمير امتياز على آخر. وهذا الأمر يعني بالضبط أن ما أنجزه عبد المؤمن على طريق التوحيد لربما كان السبب الرئيسي في إخفاق المحاولات التوحيدية اللاحقة. تكررت الجهود من هذا الجانب أو من ذاك، ومن بني مرين في غالب الأحيان، بدون إحراز على نتائج حاسمة. ومع ذلك لم تتوقف المحاولات، لأن أسباب التفتت كانت هي نفسها تدفع إلى معاكستها والعودة إلى الوحدة، باعتبار أنها نابعة من تماثل التنظيمات السياسية وتساوي الأوضاع الاقتصادية.

كانت كل مملكة مغربية تتوجه تلقائياً نحو الانقسام: الحفصية إلى إمارات قسنطينية وبجاية وطرابلس، الزيانية إلى إمارتي تلمسان ووهان، المرينية إلى إمارات سبتة، حيث استبد بالأمر بنو العزفي وأقاموا الشورى فيها على تعبير الناصري (ج III، ص 114)، وسوس وتأفلالت. في كل إمارة طائفية كانت السلطة تعتمد: أولاً، على موارد المكوس المفروضة على التجارة، الداخلية والخارجية؛ ثانياً، على المخزن، أي على جماعة الولاة وتابعيهم؛ ثالثاً، على جند مرتفق مكون في غالبه من بدو بني هلال المنشرين في كل بقاع المغرب. لا فرق إذن بين مقومات السلطة في قاعدة الملك وفي الأقاليم النائية. كلما عين السلطان نائباً عنه في منطقة ما، شعر النائب، بعد مدة تطول أو تقصير، أن لا ميزة لسلطانه عليه. فيقلده في كل شيء، ثم لا يلبث أن يتطلع إلى الاستقلال بالأمر، فيقطع كل مظاهر التبعية والولاء. أوفد عثمان أبو سعيد الثاني المريني أعز أبنائه عليه، وهو الأمير عمر أبو علي، والياً على سجلماسة سنة 1315/715، فاصطعن هذا الأخير عرب معقل، وجندهم، واستولى بمساعدتهم على منطقة التوات وغرارة، ثم ضرب السكة وفي سنة 1322/722 دخل مراكش واستقر بها كأمير مستقل بشؤونه إلى غاية 1333/734. وحصل نفس الشيء في إفريقيا التي كانت قد توحدت على

يد خالد أبي البقاء الأول (1309/709 - 1311/711)، بعد تجزئة دامت عشرين سنة. عين أخاه أبا بكر والياً على قسنطينة، فلم يستقر في مأموريته حتى أعلن استقلاله عن تونس. هناك علاقة وطيدة بين تمثيل التنظيمات والهيابكل، والانقسام إلى ممالك طائفية. هاتان نتيجتان لسبب واحد كامن في القاعدة التي كان يعيش عليها المجتمع المغربي.

ونلفت النظر بالمناسبة إلى أن هذه الوضعية تشبه إلى حد كبير تلك التي سادت في بلاد المغرب أثناء القرن $3/10$ X. وهذا التشابه الموضوعي هو الذي أوحى إلى ابن خلدون فكرة عصرين زناتيين منفصلين. كان يعرف على وجه التدقيق حروب بني مرين وبني عبد الواد الزيانيين، وعلاقات هؤلاء وأولئك مع الحفصيين. فقرأ أخبار القرون السابقة على ضوء ما كان يعلم ويتقن. فأقواله بمثابة نظرية استنبطها بقوة حده من تجاربه. الواقع هي أصل النظرية، ولا يمكن أن تكون النظرية إنسانية، تحرك الأفراد وتحدث الواقع. ليست الحوادث من إبداع زناتة، بل ظهور زناتة على غيرهم من عشائر المغرب ناتج عن أعمال سابقة تولدت عن تحولات القاعدة. فوجب النظر في هذه القاعدة، مهما كان اسمها ونعتها.

II

نظم الدولة في بلاد المغرب

قلنا إن الأضواع كانت متشابهة في مجموع بلاد المغرب أثناء القرنين XIII و XIV. ويظهر هذا التشابه بكل وضوح في التنظيم السياسي وفي الإنتاج الأدبي والفنى.

نلاحظ، في ما يتعلق بالوضع القانوني لكل واحدة من الممالك المغربية الثلاث، بعض الاختلاف في التسمية والتحلية. اكتفى أمير تلمسان، في معظم الأحيان، بمجرد الإمارة، أي السلطة الفعلية والمستقلة على ما بيده⁽¹⁾، في حين أن صاحب فاس من بني مرين تلقب بأمير المسلمين وهو لقب وسط بين الإمارة المجردة والخلافة، أقره منذ أواسط القرن الخامس الهجري فقهاء السنة، وعللوه بضرورة القيام بفرض الجهاد (انظر ما جاء في هذا الباب عند الماوردي). لا شك أن أبي الحسن المريني كان يود أن يلقب بأمير المؤمنين، فمنعه من ذلك ورעה وتشبّه بأهذاب السنة. لكن ابنه، أبي عنان، طارع نفسه، وتلقب بإمارة المؤمنين. فورث اللقب عنه خلفاؤه من بني مرين، حتى الذين عاصروا انحطاط دولتهم ولم يكونوا يستحقونه بأي وجه من الوجوه. أما الحفصيون، فإنهم حافظوا منذ أوائل أمرهم على كل ما ابتدعه الموحدون من مراسم وألقاب وتشريفات. هذه اعتبارات شكلية بالطبع، لها دلالة دينية أكثر منها سياسية. أفرغت الأسماء من مسمياتها بعد أن ساءت

(1) باستثناء محاولة عبد الرحمن أبي تاشفين الأول الفاشلة. عندما دخل تونس وطرد منها أبي بكر الثاني المتوكل الحفصي، أمر بضرب دينار وتلقب بأمير المؤمنين (فان برشم).

الأحوال العامة، وتواتت القلائل، وعمت الفوضى. فأصبحت السلطة، في كل مكان، مرتبطة بالشوكة والسطوة، لا بالاسم واللقب.

عكف كل أمير على تدعيم سلطته بسن تقاليد قارة تكون رمز استمرار الدولة. وكانت من تلك التقاليد ولاية العهد. أصبحت العادة الجارية أن يأخذ الأمير البيعة لأحد أبنائه، ويشركه في تصريف الأمور، أو أن يعينه نائباً عنه في بعض الأقاليم بعد أن يختار له وزيراً وكاتباً وحرساً. إلا أن هذه الجهود لم تتكلل بالنجاح في أية جهة من جهات الغرب الإسلامي، بسبب توالي الفرجاع وانخفاض الإنتاج بصفة عامة، وفوق هذا وذاك، بسبب التنافس بين الملوك وما رافق ذلك التنافس من دسائس ومكائد. كانت عادة سلاطين ذلك الوقت أن يبعث أحدهم بابنه ليعيش في كفالة سلطان آخر يكون قد تحالف معه، وذلك لتمتين عرى الصداقة وإظهار صفاء الطوية. لكن غالباً ما يصبح الأمير الضيف رهينة في يد السلطان المضيف، ورقة ضغط يستغلها ضد حليفه متى أملت عليه ذلك مصلحته. والأمثلة على هذا الأمر لا تكاد تحصى. نكتفي بذكر حالتين كانت لهما عواقب وخيمة. في سنة 1324/724 حرض الأمير الزياني، عبد الرحمن أبو تاشفين الأول، الأمير الحفصي، إبراهيم بن أبي بكر الأول، ضدأ على أبي بكر الثاني الحاكم آنذاك في إفريقيا. فأدى ذلك إلى تمزيق المملكة الحفصية لستين عديدة. وفي سنة 1353/754 اثار يوسف أبو الحجاج بن الأحرم، أمير غرناطة، حليف ملك قشتالة، أبا الفضل المريني ضد أخيه فارس أبي عنان. فكانت تلك الثورة أول خطوة نحو تقويض الدولة المرينية (الاستقصاء، ج III، ص 189 - 190، نقلأ عن أبي الخطيب). ويسبب تشابك المصالح وتعقيد الأوضاع العامة، كلما مات أمير، وإن بلغ ما بلغ من القوة والنفوذ أثناء حياته، وإن اجتهد ما اجتهد لتدعمه ولاية عهده قبل مماته، فإن دولته تمر لا محالة بفترة عصيبة وتوشك في الغالب أن تتمزق وتندثر.

رغم كل هذه الجهود لم تتوحد ولم ترتكز السلطة. إلا أن المحاولات، في حد ذاتها، تشير إشارة واضحة إلى أن المسؤولين شعروا بالخطر المحدق بهم، وهذا الشعور يشير بدوره إلى أن فكرة الدولة، بمفهومها العصري،

بدأت تتصفح في الأذهان، أذهان القائمين بإدارة الشؤون العامة. رغم الحروب والنزاعات على الحدود والتنافس على الخلافة، تكونت في تلك الفترة أجهزة ثابتة متماسكة تمثل ما نسميه إلى يومنا هذا المخزن (م. س. ، VI، ص 5 - 131). كانت الكلمة تطلق، في مجموع أرض المغرب، على هيئة إدارية وترتيب اجتماعية، وعلى سلوك ومراسم (م. س. ، VI، ص 504 - 5)، أو بعبارة جامعة، كان المخزن سيفاً وقلمًا. مما وتطور في كل دولة وإمارة، حتى في الدولة الزيانية التي كانت أقل اتساعاً وغنىً. ونملك وصفاً دقيقاً لتلك النظم الملوكيَّة في ممالك المغرب، عند ابن فضل الله العمري، المتوفي سنة 1348/748، في كتابه *مسالك الأ بصار*، وكذلك عند القلقشندي، المتوفي سنة 1418/821، في *صيغ الأعشى*، زيادة على ما يمكن أن نقطنه عند أخباريَّي تلك الحقبة، وهم كثيرون.

كان المخزن يتكون، بصفة عامة، من ثلاث جماعات كانت تختلف في حجمها وقُوَّتها نفوذها.

كانت الجماعة الأولى ضيقة جداً. تحصر أحياناً في شخصين أو ثلاثة أشخاص. يحمل كل شخص اسم وزير أو حاچب، وسيسر فعلاً سياسة الدولة، داخلياً وخارجياً. من كان مرشحاً لمثل هذه المرتبة العالية؟ من كان يتمتع بنفوذ داخل منطقة معينة من البلاد، أو من كان وفياً مخلصاً للأمير مثل الوصفان والموالي أو الأفقيين، أو من كان يتقن إحدى الصناعات ولا يمثل أي خطر على السلطة.

وكانت الجماعة الثانية هي التي تعرب عن السياسة المرسومة وتذيعها بين صفوف الناس، وذلك بترجمتها إلى لغة رسمية مضبوطة. كان يقوم بهذا العمل الكتاب الموزعون على عدة دواوين، كل ديوان متخصص في تحرير نوع معين من الرسائل (حسب الموضوع أو المرسل إليه)، أو قسم من الرسالة الواحدة (الإنشاء، العلامة، السلام، العنوان، الأمر، الانتهاء) (انظر م. س. ، III، ص 2 - 341، وكذلك عطا الله دهينة، 1984، ص 76 - 160).

أما الجماعة الثالثة، فهي التي كانت مكلفة بتنفيذ الأوامر، وإعداد

الوسائل المالية والعسكرية الالزمة لذلك. وكانت مكونة أساساً من أصحاب الأعمال، أو الأشغال. كانت المسؤولية هنا مزدوجة، جبائية وعسكرية لأن الخدمة العسكرية كانت تعني في المقام الأول اقضاء الجبائية والمغارم. غالباً ما كانت تؤخذ العشور عيناً وتذخر في مخزن (ومن هنا اشتقت الكلمة المخزن على ما يبدو) لتمويل الجيش أثناء حركاته.

لن يجد القارئ هذا التقسيم الثلاثي في كتب **النظم**، لأنه اجتماعي أكثر منه قانوني. تختلف النعوت من مملكة إلى أخرى، ويكون مع ذلك الوظيف واحداً. إن السلطة في كل الأحوال لا تمارس إلا بتواجد ثلاثة وظائف: الوزارة التي تخطط، الكتابة التي تبين وتعلن، والأشغال التي تنفذ. هذه الوظائف هي مضمون المخزن من وراء تنوع الأشكال والمظاهر. مع مرور الأيام زاد الملك رونقاً وبهاءً، كما يقول الناصري (ج III، ص 88)، وتحول إلى «شارات وأحوال تقتضيها الأبهة». (ابن خلدون، المقدمة، ص 456). فلم يلبث أن انفصل المخزن عن المجتمع، واحتضن بمجموعات معينة أهمها: الوصفان والموالي، ثم الأعراب الهلاليون، وأخيراً المهاجرون الأندلسيين. فأصبحت حياة الدولة تتلخص في نوعية العلاقات التي كانت تربط هذه المجموعات فيما بينها. فيها كانت تتعكس المعضلات التي برزت، ثم تفاقمت، وجرت الدول إلى الانحلال والانتشار. ونعني معضلات الجبائية والجيش والإدارة.

كانت الخزينة تعتمد، نظرياً، على المداخيل التالية: العشور، وهي ضرائب على المزارع والأغراض والمواشي؛ المكوس، وهي الرسوم على المعاملات التجارية، وكانت تحمل أسماء أخرى كالقبالات، ابقاء معارضه الفقهاء لما جاء في الحديث من تحريمها؛ فوائد الاحتكارات، إذ كل تفرد بصناعة وتجارة يعني كفت مزاحمة الغير، وهذا لا يتأتى إلا بقوة السلطان، فلزم أداء ثمن هذه الحماية. أما المداخيل الشرعية كالجزية، والفيء، والزكوات، فقد قلت فائتها بالنسبة للخزينة. كانت العشور بيد الجنود، والحقوق الأخرى بيد الكتاب والقضاء. إذا كان الأمير قوياً مهاباً، جرت الجبايات على العادة وامتلأت الخزينة. فيستطيع الأمير أن «يزبح العلل»

كما يقول الأخباريون، أي أن يصل، أن يخلع، أن يحمل، أن يفرض في العطاء.. هذه عبارات بيانية تقليدية تشير إلى سعة الحال واستقامة الأمر. أما إذا كان العكس، إذا تضاءلت الموارد، وقلت الصلاة أو تأخرت، فإن الجباة كانوا يتشاركون ويتقاعدون على ما بآيديهم، أو بعبارة اليوم، يقطعنون أجورهم من المنبع. عندئذٍ تنضب الخزينة أكثر فأكثر وتزداد الدولة ضعفاً وتتفككاً. في مثل هذه الحال يكون المدخول الوحيد المضمون، من وجهة نظر السلطان، هو ضريبة الموانئ. لهذا اهتم أمراء ذلك العهد بالتجارة الخارجية، بل شاركوا فيها. قربوا التجار الأجانب، وكان أغلبهم من النصارى، ثم جددوا وأكدوا الضمانات والتسهيلات المخولة لهم، رغم أن هذه الامتيازات كانت تثير نقمة التجار المسلمين وحلفائهم من الفقهاء. هكذا كان يطرح مشكل الجباية في ذلك العهد. واضح أنه مرتبط ارتباطاً عضوياً بمشكل الجيش.

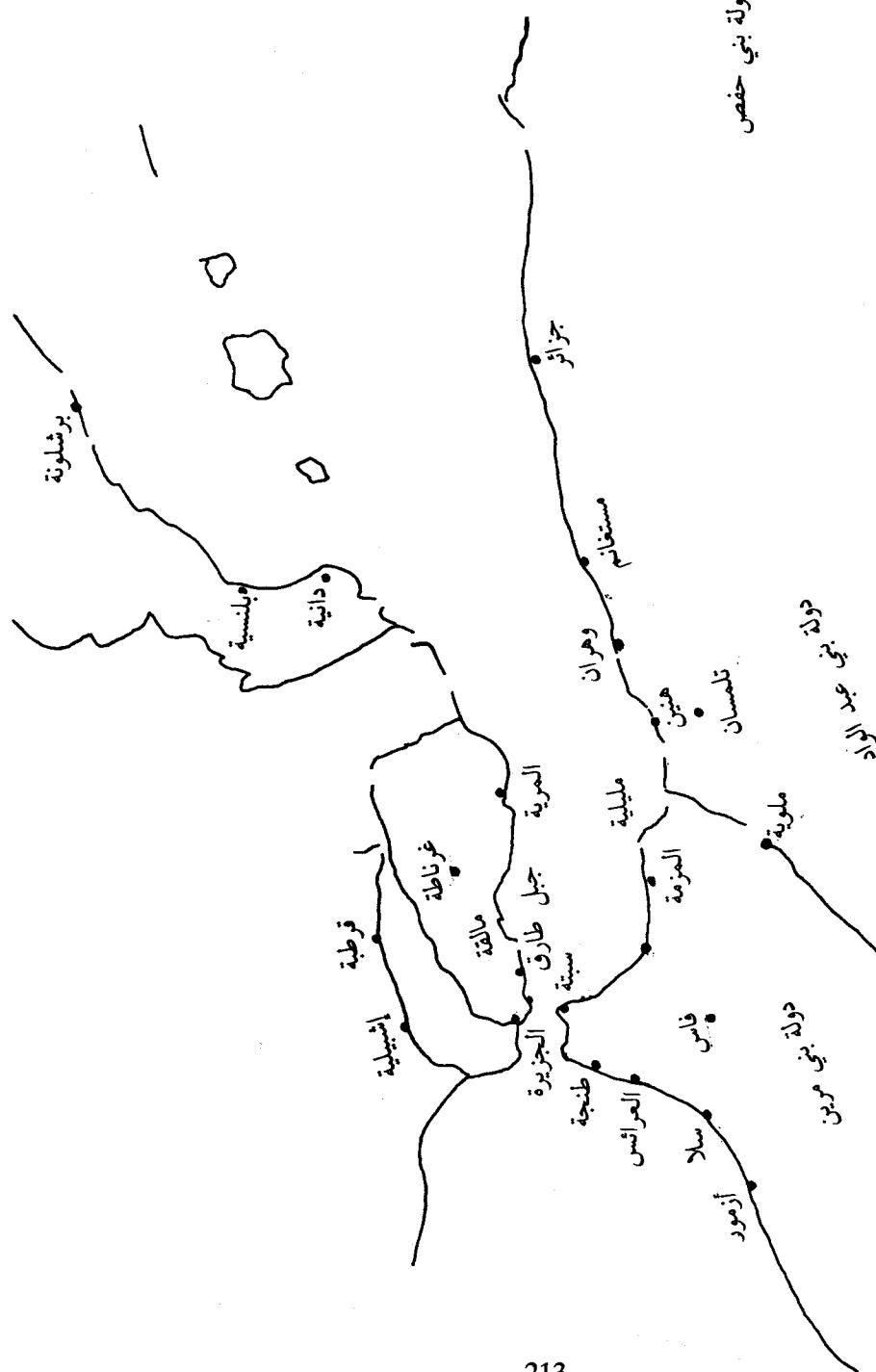
رأينا فيما سبق كيف لجأ الأمراء المغاربة، انطلاقاً من أواسط القرن XI/5، إلى بني هلال ليتكلفوا بالحماية والجباية. وكان يوجد إطار قانوني لهذا الغرض، منذ أن أقطع الخليفة الفاطمي سنة 1049/441 أرض إفريقيا لرؤساء القبائل. كان الإقطاع يعني، لغة وعرفاً، تفريض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة. فأصبح، مع مر الأيام، يطلق على أمور مختلفة: على جباية الأعشار، على استغلال أرض فلاحية، على استخلاص فوائد الرعي، على قبض رسوم تؤدي على الأبواب أو الممرات أو القنطر أو الأسواق، الخ. مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسؤوليتين: الأولى، دفاعية ردعية، يحارب بموجبها كل من عادى السلطان، داخل أو خارج الحدود؛ والثانية، جبائية، يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامة. لقد أوضحنا، بما فيه الكفاية، أن وضعية بني هلال كانت تتأثر بالظروف. كلما كانت الأحوال هادئة، عادية، قارة، استمروا في دورهم الطبيعي، أي قاموا بواجب «العسكرة والجباية». أما إذا انحل سلك الدولة وفشا فيها التنازع، فإنهم كانوا يتفرقون بالاستباع إلى جماعات متنازعة، كل واحدة تخدم أحد الأمراء المتنافسين. ومن جنود،

يتحولون تدريجياً إلى جنود - رعاة، ثم إلى مجرد رعاة. وعند ذاك لم تعد لهم رغبة في الخدمة العسكرية، فيتحاشوها ويتهربون منها. لذلك نرى كل أمير يتطلع إلى الإمارة، في حال انهيار السلطة وعموم الفوضى، يحاول استدراجهم إلى مساندته بكثرة الوعود. وعندما يتحالفون مع هذا المرشح أو ذاك، ويدخلون حلبة الصراع، فلا مفر من أن يتسببا في أضرار، لكن بصفتهم جنوداً محاربين، لا بصفتهم بدواً رعاة. الواقع هو أنهم كانوا يتظرون من الجندي، من خدمة السلطان، أن تكفل لهم حياة أفضل من تلك التي أرغموا عليها. لا يمكن أن نفهم الدور العسكري والسياسي الذي لعبه بنو هلال في تلك الفترة إذا لم نتذكر أن معضلة الجيش، معضلة تكوين جهاز يضمن الأمن في الداخل ويحمي الحدود ضد أطماع الأعداء، لم تلق حلاً مرضياً في أيّة دولة من دول الغرب الإسلامي. كانت هذه الدول تعتمد اعتماداً متزايداً على الخيالة، أي على البدو، وعلى الهلاليين بخاصة، في وقت بدأت الدول النصرانية المجاورة تعطي الأسبقية للرجال، أي بدأت تعتمد من جديد على جيش مكون أساساً من الفلاحين. وكان لهذا الاختلاف في التنظيم العسكري نتائج في غاية الخطورة، مست كل المستويات⁽¹⁾.

اعتمد بنو زيان اعتماداً كلياً على أعراب بنى هلال، سليم في عهد الأمير يغمراسن، والدواودة في عهد موسى أبي حمو الثاني، إلى حد أن التاجر المتوجول عبد البسيط بن خليل المصري كتب سنة 1468/868: «من كان معه أمير العربان راج أمره ومن كان عليه كان في ادب وتحفون» (ص 42). بخلاف الحفصيين الذين استطاعوا في بداية دولتهم، بمساعدة جندهم المكون من مقاتلة الموحدين، أن يرغموا الأعراب على الطاعة والانقياد، أثناء حكم محمد المستنصر الأول. لكن، بعد انقطاع الإمدادات من أقصى المغرب في نهاية القرن XIII/7، واحتدام الصراع بين

(1) لا بدّ لنا من أن نشير في هذا الصدد إلى أننا لا زلنا نفتقد دراسات دقيقة حول المسائل العسكرية والجربية، الخاصة بهذه الفترة وبنبرها من فترات تاريخ المغرب والأندلس، على الأقل من الوجهة الإسلامية.

الإمبراطورية المحمدية وورثتها



المرشحين للخلافة، خف ضغط الدولة على أولئك الأعراب، بل استرجعوا قوتهم ونفوذهم أيام عمر المستنصر الثاني، الذي اضطر إلى فتح باب الإقطاعات من جديد سنة 1284/683. ثم جاء التدخل المريني، فانحاز بنو هلال إلى جانب الأميرين الحفصيين، عمر أبي حفص الثاني وإبراهيم الثاني، وساعدوهما على العودة إلى الملك. فاكتسبوا بذلك دالة عليهما، ونما بعد ذلك نفوذهم داخل الدولة الإفريقية باستمرار. أما بنو مرين، فإنهم كانوا آخر من جرفهم هذا التيار المشؤوم، إذ كانوا أنفسهم بدؤاً جندوا لخدمة الموحدين. فاستطاعوا أن يسيطروا سلطتهم على المناطق التي سكنها بنو هلال في الغرب وتماسنوا. إلا أن الأوضاع قد تغيرت في أواخر القرن الثامن الهجري، عندما وصل إلى أراضي المغرب الأقصى قبائل معقل وهي أيضاً من بنو هلال. انتشرت في منطقة سجلماسة، ذات الأهمية الاستراتيجية بسبب وجودها على حدود الممكتتين الزيانية والمرينية. ولهذا السبب اضطر السلطان علي أبو الحسن أن يعامل قبائل معقل بغير ما عامل به أسلافه إخوانهم في الشمال. عندما دخل سجلماسة سنة 1334/734، أنعم عليهم بقطاعات مهمة. صار لبني هلال نفوذ في كل دولة من دول بلاد المغرب، إذ كانوا يمثلون قوة لا يستطيع أي أمير أن يستغنى عنها. تساعده في الداخل على إرهاب السكان، ولا تنفعه كثيراً في مواجهة خصومه في الخارج، خاصة في المعارك البحرية. فكان هذا لب مشكلة الجند في الفترة المذكورة.

الحالة الثقافية

ولئن تخصص بنو هلال في شؤون السيف، فإن الأندلسيين استقلوا بأمور القلم. هاجروا بكثرة من قواعد الجزيرة المتساقطة بأيدي النصارى إلى بر العدوة. فملأوا قصور تونس، وبيجاية، وتلمسان، وفاس، كما تقاطروا على مدن أقل أهمية مثل قسنطينة ومراكش، وحيثما حلوا أدخلوا نظام والأبهة، التراتيب والمراسيم والأداب، كل مظاهر «الهيبة التي تحفظ نظام الملك» (ابن الطقطقا). كان تأثير الأندلسيين أوضح في دولة بنى زيان بسبب

انعدام التقاليد الملكية فيها، يعكس حال الدولة المرئية التي ورثت مخزن بنى عبد المؤمن، والدولة الحفصية التي حافظت على النظام الحزبي الموحدي. كان الكتاب الأندلسيون يمثلون جماعة متخصصة. يتنقلون من خدمة أمير إلى آخر حسب الظروف. يحتلون الوظائف في دواوين الإنشاء، أو في إدارة الأشغال، وأحياناً يرتفون إلى مرتبة الوزارة، وبما أنهم كانوا وافدين على مجتمع لا عصبية لهم فيه، حسب التعبير الخلدوني، فإن نفوذهم، وحتى أنهم، كان متوقفاً من جهة على حاجة الأمير إلى ثقافتهم وكفاءتهم، ومن جهة أخرى على نوعية العلاقة التي كانت تربطهم بالجماعة المنافسة لهم في تسيير البلاد، أي رؤوساء الجيش من بني هلال. لا ننسى أن هذه الحالة وجدت من قبل في الأندلس، ومنذ قرون. جاء الكتاب الأندلسيون إلى بلاد المغرب ومعهم تقاليد عريقة في حقل العمل السياسي، إن صع هذا التعبير العصري.. قواعد جد معقدة في الخدمة السلطانية، لا يتقنها إلا صاحب الخبرة الطويلة والفكر الثاقب. بل ذهبوا أبعد من ذلك، وجعلوا من السياسة شأنًا مستقلًا، لا يخضع بالضرورة للأعراف والأخلاق. استقلت الدولة عن الدعوة بصفة واضحة بينة، وهو أمر لم يسبق أن كان بهذا الوضوح أيام الفاطميين والمرابطين والموحدين. بل إن ما كشف الغطاء عن ممارسة هؤلاء جميئاً هو بالضبط عمل أولئك الكتاب. ومن أراد أن يتتحقق من صحة ما نقول، فما عليه إلا أن يعود إلى الصفحات التي يقول فيها ابن خلدون، ويؤكد، أن «الدعوة الدينية بدون عصبية لا تتم..» و«إنها في بداية الدولة تزيدها قوة».. يتضح في هذه الصفحات، وفي غيرها من كتاب العبر ومن التعريف، أن منطق الشوكة والسلطان، المتفرق عن منطق العصبية التي هي قوة طبيعية حيوانية، يختلف تماماً عن منطق الشريعة. وما حرر ابن خلدون، كعالم ناقد، مارسه ابن الخطيب في حياته العامة والخاصة. وضع السياسة في جانب والحب الإلهي في جانب آخر. مكر ودس واحتال، دفاعاً عن نفسه وخدمة لأميره وسيده، وفي نفس الوقت نزع إلى التقشف والتجريد. لا شك أن الاتجاه العام في تلك الفترة كان نحو علمنة السياسة، في حركة تشبه إلى حد كبير ما حصل في غرب أوروبا، وانتهى

بما سمي بعهد النهضة. كانت الأسباب والد الواقع واحدة، شمالاً وجنوباً
الحوض المتوسط. لكن النتائج كانت مختلفة، لأن الأوضاع لم تكن متكافئة
على الصفتين: توسيع وفتح في جانب، انحطاط وانغلاق في جانب وقد
يذهب البعض إلى القول أن التطورين كانا متلازمين: تحررت الدولة هناك،
فتقوت وتطورت، لأن الدولة ضعفت هنا وتمزقت، والعكس صحيح
كذلك⁽¹⁾.

في ظل اقتصاد متدهور وسلطة مهلهلة موزعة، تنازع الأمراء، والقواد
الهلاليون والكتاب الأندلسيون. كانت كل جماعة تدافع وتستميت في الدفاع
عن مصالحها الظرفية العابرة، فتحالف حسب مصلحتها الآنية مع هذه
الجماعة ضد تلك أو العكس: وتجزأ الجماعات إلى فئات، تحالف فيما
بينها بدون اعتبار للقرابة أو لوحدة الأصل. فيكثر عدد المشاركين في اللعبة.
فترزيد هذه تعقيداً، ولم يعد يتحكم فيها أحد. كل هذا يجري في نطاق،
متصلٍ، متعالٍ عن المجتمع عاد القهقرى إلى تنظيماته التقليدية أو ابتدع
آخرى غير خاضعة للدولة. فاتخذت المنطقة كلها طريقها نحو الانهيار
التدريجي. هذه هي القاعدة التي اعتمد عليها ابن خلدون ليستلهم منها،
وويرر بها، نظريته. ولئن كان من واجب الدارس الناقد أن يتساءل باستمرار:
أين ثقف هذا الكاتب أو ذاك الفيلسوف؟ من أى منظار يرى الأمور؟ لا شك
أن الدارس لا يسعه إلا أن يعترف أن ابن خلدون يرى حوادث زمانه من
منظار فئة الأندلسيين وهي تنافس الجماعة الهلالية. اعتبر نفسه منها أولاً
وقبل كل شيء. لذلك نراه يفسر كثيراً من الظواهر الاجتماعية «بكثره العوائد
البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية» (المقدمة، ص 454). هذا هو
الأصل والأساس، ومنه ارتفع ابن خلدون، بواسع اطلاعه وثاقب ذهنه
وتمرسه على استنباط الأحكام من القواعد الفقهية، إلى مستوى التاريخ
العالمي. إن علة أوضاع وحوادث المغرب ابن خلدون لا توجد في النظرية

(1) كتبت مؤلفات في السياسة الشرعية (الشاطبي، ابن رضوان، ابن الأزرق، الخ)، لأن الواقع كان يناقضها باستمرار. ولن درس تلك المؤلفات من الوجهة الفقهية، فإنها لم تدرس من الوجهة التاريخية. يجب أن تقرأ كمراة تعاكس الواقع، ولا تعكسه بامانة.

الخلدونية بقدر ما توجد في العوامل الكامنة في المجتمع، تلك العوامل التي حاول الكشف عنها الآن.

ولئن صحَّ أنَّ الممارسة السياسية، التي عمت شيئاً فشيئاً منطقة المغرب، كانت مستعارة من بلاد الأندلس وهي في طريقها إلى الانهيار، فإنَّها كانت أيضاً متجاوحة في العمق مع الواقع المغربي. كانت عبارة نظرية عن انحطاط فعلي ملموس. قد يشكُّ البعض فيما حاولنا تقريره في الصفحات السابقة، من أنَّ المغرب ارتفع، فترة بعد أخرى، من مستوى المدينة/ الشورى في القرنين 2/ VII و 3/ VIII، إلى مستوى المملكة المنظمة المنسجمة أثناء القرن XIV، لكنَّ ما لا يمكن إنكاره هو أنَّ الدولة، مهما كان حجمها ونظامها، كانت إلى ذلك الحين تمثل المجتمع، ترتبط به ارتباطاً عضوياً، بمعنى أنَّ نفس الدوافع والكوابح تعمل في المجتمع وفي الدولة؛ إلى أنَّ شهدت الفترة التي نحن بصدده تحليلها وتعريفها، ولأول مرَّة، انفصلاً عميقاً ومتزايداً، بحيث لم تعد الدولة ترمز إلى المجتمع. لم يعد السلطان (صاحب السلطة) يشخص الوحدة المجتمعية، المحققة أو المرتقبة، الواقعية أو الشرعية (انظر للمؤلف مفهوم الدولة). وأصبح هذا الانفصال أمراً يطبع كل مظاهر الحياة في ذلك العصر. تدل على ذلك تحليلات خلدونية كثيرة حول الملك، والحضارة، والمعاش، والتجارة، والتعبد، واللغة، الخ.

يجمع الدارسون على أنَّ العهد المريني - الحفصي - الزياني يمثل ذروة الثقافة العربية الإسلامية في بلاد المغرب، لأنَّها لم تُعد كما كانت من قبل محصورة في منطقة معرية دون سواها، بل شاركت كل المناطق بنصيتها في حفظها ونشرها.

بعد قرون من الخلافات، ومحاولة هذا الفريق أو ذاك فرض اختياراته على غيره، مما أدى إلى شقاق كان السبب في انهيار عدة دول وإمارات، غالب في النهاية الاتجاه الداعي إلى نبذ التعصب (الانتصار لمقالة يرفضها الجمهور)، والتقييد بأقوال السلف التي تمَّ أو قد يتمَّ حولها وبها الإجماع.

أصبح هذا الاتجاه هو مفهوم السنة. فهذه لا تعني مقالة بعينها، مذهبة متجانسة، بقدر ما تعني منهاجاً وخط تفكير. فلا يضرها قدر من عدم التناقض، إذ العقيدة مسألة تسليم وموافقة، لا قضية منطق ومناظرة كما هو الحال في علم الكلام. وهذه الطريقة في التفكير والاعتقاد، هذه السنة، هي التي تكلّف بنشرها علماء وفقهاء داخل المدارس التي شيدتها ورعاها الأمّراء من جميع الأسر الحاكمة في المغرب (انظر م. س.، ج ٧ ص 1124 وما بعد). أوضحنا في صفحات سابقة أن المدرسة، بصفتها مؤسسة تلقينية، تولدت عن الدعوة، الفاطمية بخاصة، ثم استعارها أنصار الخلافة العباسية أيام السلاجقة، وأنّها استغلت كإحدى وسائل الحركة المرابطية في المغرب، ثم عاد الموحدون فوظفوها لنشر دعوتهم، واستردّها منهم المربيون، جاعلين منها إحدى دعامتي سياسيتهم، بجانب الجهاد في الأندلس، فكسّبوا بذلك ولاء الفقهاء. لا عجب إذا كانت معظم المدارس التي نفعّر بها إلى اليوم، ويتّمتع برونقها السواح الأجانب في فاس وتلمسان وتونس، تعود إلى ذلك العهد. نشرت علمًا كان فيما بعد لبّ التراث الثقافي المغربي ورمز الانتماء الوطني - القومي. الديني. في رحابها بربّت، في تونس وتلمسان ثم في فاس، مدرسة سنة مالكية جديدة (انظر ابن عرفة المتوفى سنة 803/1401) حافظت بالطبع على مكاسب الماضي، على منهجية أبي عمران الفاسي والقاضي عياض وغيرهما من فقهاء العهد اللمتوني، لكنّها حاولت في نفس الوقت أن تجّيب على المشكلات، النظرية والعملية، التي طرحتها أنصار الفرق الأخرى من شيعة وموحدين وظاهريين، بله من مجتهدين تبحروا في علوم الكلام والحكمة والتصوف. وكانت لهذا النشاط الثقافي نتائجتان في غاية الأهمية: الأولى تمس التعرّيف الذي تمّ في إفريقيا بصفة نهائية، وقطع أشواطاً بعيدة في المغرب الأوسط، وتقدّم تقدّماً ملحوظاً في بسائط المغرب الأقصى. ويظهر مدى هذا التعرّيف في تركيب هيئة القضاة الذين أصبحوا في معظمهم من أصل محلّي. وكانت النتيجة الثانية ظهور تاریخيات (أسطوغرافية) مغربية. كانت أخبار المغرب تدون في الفترات السابقة بقلم مؤرخين من المشرق أو من الأندلس.

صحيح أن المرابطين والموحدين كلفوا بعض كتابهم بجمع أخبار من سبقهم من ملوك المغرب، إلا أن القسم الأكبر مما كتب كان يهم الأندلس. أما في العهد الذي نتكلم عنه، فإن المغرب أصبح القطب والمركز. تعددت المالك والإمارات، فتعدد المؤرخون والتاريخ. ووصل بعض تلك المؤلفات العاية في الدقة والبيان. لا يجب أن ننبهر بابن خلدون ونسى جل معاصريه، وإن فاقهم عمقاً ودراءة. إن الوعي بخصوصية تاريخ المغرب هو من أهم إنجازات العهد المربي - الحفصي - الزياني، وربما كان العمل الأساسي في تكريس الشخصية المغربية.

وكما ازدهرت العلوم الدينية والأدبية، تطورت وتنوعت الفنون. يشهد على ذلك التقدم الفني ما نشاهده اليوم من مآثر في مدن فاس وتلمسان وتونس. لو سايرنا أقوال الأدباء لقلنا إن المسيرة الفنية المغربية، التي كثيراً ما تعثرت في العهود السابقة، قد عرفت أثناء العهد المربي نمواً مطرداً، رغم انهيار الوحدة السياسية وضعف السلطة المركزية.

لكن هل يحق لنا أن نغفل حقيقة واضحة، وهي أن ذلك الفن إنما كان يسطع ببهاء مستعار؟ لا أحد ينزع في أن الإنجازات المربيّة تبهرنا بالرونق والزينة، ولكنها قلماً تكشف عن عظمة وبهاء المآثر الموحدية. لا يكون السبب هو أنها استوحت فنون الأندلس بعد أن أخذت هذه طريقها إلى الضياع؟ كتب الأمير الزياني، موسى أبو حمّو الثاني، كتابه واسطة السلوك في سياسة الملوك، وهو عمل ذو قيمة أدبية وفكريّة لا تُنكر، لو لا أن كاتبه تربى في الجزيرة، فعبر عن أفكار فقهائها وأدبائها. عاش ابن الخطيب سنوات عدة في المغرب الأقصى، ورغم أنه كان مشاركاً في كل العلوم، فإنه لم يختلف وراءه مدرسة أدبية تُنسب إليه. أولاً يكون السبب هو أن فكره كان في العمق خاتمة عهد قديم، لا فاتحة عهد جديد؟ تبدو لنا ثقافة القرن XIV في بلاد المغرب غنية متنوعة، فتنسى أنها لا تُعبر عن تجربة المغرب التاريخية، بل تمثّل، شكلاً ومحظى، آخر بريق سطعت به الأندلس قبل أن تغيب من الأفق وإن بقيت ماثلة في الوجدان. قد يرى القارئ في هذا الحكم كثيراً من التطرف والغلو، فأطلب منه فقط أن

يعدو إلى ما كتبه في هذا الصدد ابن الخطيب وابن خلدون والمقربي، ويتمعن فيه، ويطرح على نفسه الأسئلة التي طرحتها هنا، فإنما على يقين أنه سيجد نفس الفكرة مغلفة في أبيات الشعراء وسجع المترسلين.

بيد أن ما يميز الثقافة في مغرب بنى مرين، فوق كل ما ذكرنا، هو ازدواجيتها، حيث كانت تعكس ثنائية الدولة القائمة آنذاك. ومعنى بهذه الكلمة أن الثقافة المغربية كانت ذات وجهين. كانت المدرسة، في مفهومها الاصطلاحي (البوعنانية مثلاً) تنشر عقيدة «سنّة»، أي هادفة إلى جمع الشمل حول السلطان، الذي أصبح يدعو إلى ما يدعوه إليه الفقهاء، بل فوض لهم أمر الدعوة تفويضاً تاماً. لكن تلك العقيدة كانت بالضرورة متأثرة بمنطق تقاليد الفئة الأندلسية. وهذا أمر طبيعي، لا مفر منه، إذ لم يكن في الإمكان جلب هيئة التدريس من غير الأندلسين وتلاميذهم. صحيح أن العقيدة تهم العموم بالتعريف، تخاطب الجميع ولا تميز فريقاً عن آخر، إلا أنها قد تنفتح وقد تنغلق حسب الظروف. تنفتح على الحقائق البشرية العامة، إذا عم النقاش الهدف إلى كشف الأوهام والتنبية على الأخطاء. وتغلق إذا قل أو انعدم ذلك النقاش، فيكثر الغلط وتعتم الغفلة. لا شك أن المناظرة المتعصبة تقود إلى التباعد والفرقة، كما حصل للخوارج، لكن الإجماع القسري أو المفترض لا يخلو أيضاً من خطر، إذ يتجمد الفكر بقلة الوعي. وهذا ما آلت إليه، بعد عقود قليلة، أحوال المدارس الرسمية السنّية. ونلاحظ نفس الثنائية في عملية التعريب التي تمت على نمطين: الأول حضري، واكب نشر العقيدة السنّية، والثاني بدوي، رافق نمو نفوذ بنى هلال. هذا التباين في النطق والكلام، الذي لا يزال يطبع المجتمع المغربي إلى يومنا هذا، سجله ابن خلدون في المقدمة، واطلب في شأنه لأهميته التاريخية (ص 1124 وما بعد). وبسبب هذه الظاهرة الثنائية يحقق القول إن توحيد المغرب، عقيدةٌ ولغةٌ، تعاشر، وربما انتكس في بعض المناطق، بعد أن أشرف على الاتكتمال.

دولة متعلية، وثقافة مزدوجة. أولاً يدل هذا الواقع السياسي الثقافي على أن جهاز التسيير في مغرب ذلك الهد، قد أصبح عاجزاً عن تحقيق

وحدة المجتمع، وربما حتى عن تصورها واستيعابها؟ عادت انقسامات الجهاز الفوقي لا تعكس تميزات المجتمع التحتي، فراح هذا الأخير يبحث عن بدليل تتجسد فيه الوحدة المطلوبة، رمزاً وواقعاً. فوجد آخر الأمر مبتغاه في نطاق التصوف الشعبي وعبر ثقافة الملحون، في ظل الزاوية التي كانت مدرسة، وأحياناً، مخزن البوادي (انظر للمؤلف *أصول الوطنية المغربية*، ص 131 إلى 154).

III

الاقتصاد والتجارة

كل ما قلناه في حق الدولة والثقافة والمجتمع لا يستقيم إلا بافتراض قاعدة اقتصادية ضعيفة مهلهلة. كان علينا أن نبدأ بوصف الأصل قبل التعرض للنتائج المترتبة عليه، إلا أننا فضلنا تقديم ما نعرف بالوثائق المبينة على ما نخمن فقط، انطلاقاً من إشارات مهمة.

أول قضية تواجهنا في هذا الباب تتعلق بالتسكان، فلا تساعدنا كثيراً كتابات الأخباريين والرجال. لكننا، رغم ندرة الإشارات وغموضها في الغالب، نرجح أن يكون عدد المغاربة ظل يتناقص أثناء القرنين XIII/7 و XIV . يقول الناصري: «والتلت الأمور بالأندلس والمغرب أجمع. أما الأندلس فبتقابل العدو عليها وفنا حماتها، وأما المغرب فبخلاء كثير من قراه وأمصاره من وقعة العقاب». (ج II ص 202). يخص المؤلف بالذكر هزيمة العقاب كسبب مباشر لفراغ المغرب من الرجال، لكن المعارك لم تتوقف بل استمرت في المغرب وفي الأندلس، ولم ينقطع مدد بنو مرين لدولة بنو الأحمر حتى بعد تخلיהם عن التدخل المباشر. لكي نلمس حاجة الأندلس إلى رجال المغرب، والأقصى بالدرجة الأولى، يجب أن نتذكر ما قلناه سابقاً، وهو أن الممالك النصرانية (قشتالة، الأرغون، البرتغال) لم تكن تهاجم بفرسانها فقط، بل بفرسان مجموع أوروبا الغربية التي كانت تعرف آنذاك نهضة ديمografية هائلة، وعندما يقع وباء عام تختلف نتائجه شمال وجنوب المتوسط. كانت الأندلس تطلب الرجال، وهؤلاء كانوا يأتون من المغرب. هل يتصور أحد أن معارك الزلاقة والأرک والعقارب وغيرها

كانت بدون ثمن؟ الثمن هو بالطبع انخفاض التسكان وفراغ البلاد. لـنا إشارة أخرى على هذا الواقع هي صغر حجم الجيوش المتحاربة في تلك الفترة. لم يصل أي واحد منها، حفصياً كان أو زيانياً أو مرينياً، حتى أيام محمد المستنصر الأول أو على أبي الحسن المريني، مستوى جيش عبد المؤمن أو يعقوب المنصور المودي. نسجل، علامة على هذا التناقص العام، أن المناطق المعروفة بكثافة سكانها (الريف، سوس، أحواز بجایة) كانت قد انغلقت على نفسها واستقلت بشؤونها. فضاقت بذلك قاعدة السلطة المركزية. نلمس انخفاض التسكان في كونه كان هاجس الأخباريين. تلکموا كلهم على الأوبئة والموتان المتعاظم في أخريات الدول (المقدمة، ص 9 - 538؛ الاستقصا، ج III، ص 164).

وكما نجهل دقائق الوضع الديموغرافي نجهل أحوال القاعدة الزراعية. إن هنري تيراس ومن يسايره من الدارسين يسطون الأمور تبسيطًا مخلاً عندما يؤكدون أن الزراعة تدهورت بسبب انتشار الأعراب في البسائط وبحولهم كل مزرعة إلى مرعى. فيكون هكذا ترحيل البدو إلى المغرب الأقصى هو رأس الخيط وبداية الطامة. ولم لا يكون العكس؟ لم لا يكون التسلسل على الشكل التالي: تدهور الإتساج الزراعي بسبب قلة المزارعين، وفرغت البلاد، وعندما استقدم الحكام الأعراب لملأ الفراغ، فتعاطى هؤلاء للرعي بسبب قلة اليد العاملة. هذا مجرد افتراض، مقابل افتراض آخر، رواه البعض وتناقله البعض بدون تمحیص. لا ميزة ذاتية لأحدهما على الآخر، في انتظار الكشف عن «الوثيقة الفاصلة». نقرأ أن النساء أقطعوا مناطق شاسعة لشيوخ القبائل، لكن ماذا تعني بالضبط كلمة أقطع؟ تختلف النتائج الاقتصادية والاجتماعية اختلافاً كبيراً حسب مضمون الإقطاع: محاصيل زراعية؟ غلال أشجار؟ أرض للرعي؟ ويزيد الالتباس عندما نقرأ في النصوص: «وأقطع جایته». (انظر صبح الأعشى، ج 7، ص 140، عن إقطاعات شيوخ الموحدين في إفريقيا الحفصية). ولا يفيد أن نلتف النظر إلى ما آلت إليه الأمور في منطقة الغرب شمال المغرب الأقصى، حيث عمت المراعي أرضاً زراعية، لأننا لا نعرف بداية المسلسل.

هل الإقطاع كان على أرض فارغة أم على سكان مزارعين؟ في حدود فهمنا لنصوص الأخباريين والرحالة، ندرك أن حالة البدو كانت غير مستقرة، عندما يتعاطون إلى نوع من الاستغلال مبني على الكسب في العرف المغربي. البدوي مستعد دائمًا لكي يستقر ويزاول الزراعة، بالمعنى التقليدي المعروف، إذا كانت الدولة قوية، قادرة على أن تضمن له الأمن. لا يتمادي في البداوة إلا إذا تفتت السلطة، وضفت الدولة، وقل السكان، وبالتالي ندرت القوة الإنتاجية. مما يجب الانتباه إليه هو أن ضرر الحروب والثورات، والفتن يلحق الشجر المثمر والحيوان أكثر مما يلحق المحاصيل الزراعية، والمغرب كما هو معلوم أرض غرس وغلة وكسب. يقول المؤرخ الفرنسي مارسل أمري: «إن الجغرافيين عندما يتكلمون على ضرر البدو ينسون أن الفلاح يدفن الحبوب في المطامير، ولكنه لا يستطيع أن يخفي الأشجار والماشية، فالكساب هو الذي يتضرر من غارات البدو لا المزارع». (أناles حوليات)، 1968/5، ص 1171). بمعنى آخر، إن لبدو هم أول من يتضرر من أعمال البدو. هذه ملاحظة مهمة. لا نعرف بالضبط مستوى إنتاج الحبوب، وميل تطوره العام. المعلوم هو أنه يختلف من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فتواتي عند الأخباريين سنوات القحط (المسغبة) وسنوات الرخاء (الصابة)، بدون أن تتأثر بسبر الحوادث السياسية. إلا أنها نستطيع أن نؤكد أن المساحة المكسوة بالأشجار قد تقلصت، وأن الثروة الغيرية قد تناقصت. نلمس ذلك في أوصاف رحالة العهد المذكور بالمقارنة مع رحالة العهود السابقة.

وبال مقابل، تحسنت أحوال التجارة ونمّت أرباحها. تدل كل القرائن على أن مجيء عرب معقل إلى غرب الصحراء ساعد على إحياء الطريق التجاري الغربي، الذي قلنا أنه كان راكداً طوال العهد الموحدي. انتعش دون أن يضر بنشاط الطريق الشرقي. والدليل على ما نقول عودة الأخباريين والرحالة إلى الكلام على سجلماسة، التي عادت وكانت قاعدة دولة مستقلة على يد الأمير أبي علي ابن السلطان عثمان أبي سعيد المريني. ويدل كذلك على انتعاش التجارة الصحراوية تجديد العلاقات بين ممالك

السودان، كائم وبورنو، وممالك المغرب أيام المستنصر الحفصي وعلى أبي الحسن المريني. وللأغاربيين في وصف تلك العلاقات إسهاب واطناب. استفادت تلمسان أكثر من غيرها من هذا الوضع، بسبب العلاقات الطيبة التي كانت تربط أمراءها بعرب معقل. فعرفت العاصمة الزيانية ازدهاراً حضارياً ملحوظاً، واتسعت حركة مينائها، هنين، وربما كان هذا الازدهار هو السبب الرئيسي وراء تصميم المرينيين على غزوها وإلحاقها بمملكتهم.

بيد أن تجارة الصحراء كانت من روافد تجارة موانئ المتوسط، التي كانت قد نمت نمواً مطرداً ونظمت تنظيماً محكماً. كان الحفصيون هم الذين حازوا قصب سبق في هذا الميدان، نظراً لموقع إفريقيا وافتتاحها على المشرق والمغرب. كانت الاتفاقيات التي أبرمها يحيى أبو زكريا الأول مع موانئ إيطاليا (دهينه، ص 372 وما بعد) تتجدد بانتظام بعد انتهاء أمدها. وكان التجار الأجانب يعيشون في فنادق مخصصة لهم، تحت نظر قناصلهم، يتعاطون بكل حرية وفي اطمئنان تام على أرواحهم وأموالهم للبيع والشراء، لللوست والإفراج، ويؤدون لديوان البحر رسوماً مقررة لا تundo أبداً (10%) من قيمة كل مادة. وفي سنة 1353/753 انتهز تجار بيزة ضعف الأمير الحفصي، إبراهيم الثاني، الذي يقول عنه الزركشي: «إن أعظم جيابته كانت من سفن البحر». (ص 92)، فأرغموه على التخلّي عن مبدأ المسؤولية الجماعية. فأصبح كل تاجر مسؤولاً على ما في ذمته فقط، دون ما في ذمة زملائه أو مواطنه كما كان الحال من قبل. في هذه الظروف المواتية نما عدد التجار في كل من بونة، وبجاية، وصفاقس، وقابس، وجزيرة جربة. أما مواد التجارة، فلم يطرأ عليها تغيير ملموس منذ العهدين الزيري والمودحي (ديفورك، ص 8 - 544؛ دهينه، ص 932 وما بعد).

كان الوضع في الجناح الغربي من بلاد المغرب لا يختلف عما كان عليه في الجناح الشرقي. احتكر تجار جنوة تجارة سبطة، وكثيراً ما كانوا يتاجسّسون لصالح الأرغونيين والقشتاليين. أما تجار البندقية، فإنهم كانوا يقصدون، مرة في كل سنتين، مرفاً باديس، الذي كان يعتبر ميناء فاس. تحسنت العلاقات بين المغرب المريني والأرغون، فأبرمت اتفاقية صداقة،

مدها عشر سنوات، بين الممكتتين سنة 1357/757، أيام السلطان فارس أبي عنان. كان المغرب الأقصى يصدر الرقيق والجلود، بكل أنواعها، والزرابي (البسط) والحبوب، في سنوات الصابة، والسكر والمرجان. في حين أنه كان يستورد، شأنه شأن إفريقيا الحفصية، الزيوت والخمور والنسيج والمصنوعات المعدنية. كان العمل، وسقاً وإفراغاً، بيد النصارى، نتيجة التفوق الواضح الذي أحرزته البحريّة الأوروبيّة، التجارية والحربيّة، في حوض المتوسط. ومما يدل على هذا التفوق احتكار النصارى نقل الحجاج المغاربة، ذهاباً وإياباً (اظهر رحلة ابن جين). ويسبب هذا الوضع وكذلك بسبب عدم وفاء التجار النصارى بوعودهم، لجأ المسلمين إلى الجهاد البحري، أو القرصنة في عرف الغربيين. فكانوا يعترضون المراكب التجارية، الإيطالية والاسبانية بخاصة، ويستولون على ما فيها. كانت العملية مشروعة آنذاك في نظر الجميع، ولا يتورع أحد من الحث عليها والاستفادة منها. وكان لميناء بجاية تفوق واضح في هذا الميدان. يحلو للدارسين الغربيين أن يقولوا أن التجارة البحريّة (تجارة الموانئ) تساعد دائماً على نمو وتطور المجتمع. الواقع هو أنها، في ظروف تلك الفترة، كانت لا تفيد إلا الأمير وبطانته. سبق لنا أن أوضحنا الاختلاف بين تجارة الشواني (السفن) وتجارة القوافل، وكيف أن الأولى توحد في حين أن الثانية تمزق المجتمع، إذا كان في حالة ضعف وانحطاط.

إن التجارة البحريّة تستلزم بطبعها تنظيماً محكماً، فكان أصحابها دائماً على استعداد ليؤدوا على تأمين ذلك التنظيم ثمناً عالياً. كانوا إذن في حاجة إلى عطف وصدقة صاحب الأمر والسلطان، أيّاً كان. فكانوا يتقرّبون إليه ويخدمونه بشتى الوسائل، لأن مصلحتهم مرتبطة بمصلحته. وبعد قليل أصبحوا يمثلون عاملأً فعالاً في الحياة المحلية. بل تمكّن بعضهم من الاستيلاء على السلطة. حصل ذلك في طرابلس سنة 1375/755. حكمها تجار جنة مدة أربعة أشهر، ولم يغادروها إلا بعد أن نقلوا كل ما فيها إلى وطنهم. وفي حالة نزاع كان التجار الأجانب ينحازون إلى جانب أضعف الطرفين، ويساندونه بالمال والسلاح لكي يستقل بالحكم أو يستمر فيه،

مقابل تنازله لهم عن بعض حقوقه. في هذه الظروف، التي لم تكن نادرة استثنائية، تعمقت الهوة بين المخزن والمجتمع. قد يقال إن الدولة لا تكون وسيلة تنظيم وترشيد إلا إذا استقلت وضمنت لنفسها موارد قارة، غير خاضعة لتقلبات رأي هذه الفئة أو تلك من السكان. تحالفت الدولة في أوروبا الغربية مع التجار، وشجّعتهم على المغامرات في أسواق الشرق الأدنى أثناء الحروب الصليبية، وفي أسواق العالم الجديد والشرق الأقصى في عهد الاستعمار، فنمت وتطورت، ثم عادت لتنظيم المجتمع الأوروبي على أساس جديدة. إلا أن ما كان ممكناً بالنسبة للدولة النصرانية، هو بالذات ما كان ممتنعاً على الدولة المغربية، بسبب احتكار الأولى لتلك التجارة، وسيطرتها التامة على حوض المتوسط. إن نفس التجارة، التي ضمنت استقلال الدولة في أوروبا الغربية، وبالتالي تقدم وتطور تلك الدولة، عملت أيضاً على تركيز استقلال الدولة في بلاد المغرب، لكن هذه المرة على حساب علاقتها العضوية بالمجتمع. ضعفت الدولة المغربية وتفتت، فأصبحت قشرة جوفاء، حلبة فارغة يتصارع في نطاقها أصحاب المصالح من «قواد» و«كتاب». وصفنا هنا بداية مسلسل نعلم مآلها، لأنه حدث وتحقق. لكن لا أحد يستطيع أن يبرهن على حتمية وقوعه، وعلى أنه لم يكن في مقدور أي أحد أن يتّقى نتائجه.

لا يسعنا في ختام هذا الفصل إلا أن نقر واقع أواسط القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي في بلاد المغرب. ويتميز ذلك الواقع بالتوازن والاستقرار النسبي، داخلياً وخارجياً، إلا أنه استقرار من نوع خاص، سلبي أكثر منه إيجابي. تحقق توازن بين الدول الإسلامية والنصرانية في غرب حوض المتوسط، في حدود العالم القديم، قبل اكتشاف أمريكا. وتحقق كذلك توازن بين دول ودوليات المغرب، نتجت عنه ظاهرة في غاية الأهمية، وهي فصل الدولة عن المجتمع، ظاهرة استمرت إلى غاية القرن الماضي، فغدت بمحض استمرارها كل أسباب الركود والانحطاط. وأكبر شاهد على ما قلنا في الصفحات السابقة نجده في حياة وأعمال ابن خلدون.

IV

النظرية الخلدونية

عاش عبد الرحمن ابن خلدون من سنة 1332/732 إلى 1406/808. فعاصر فشل آخر محاولة جدية استهدفت توحيد المنطقة. ناظر العلماء والفقهاء، نادم الأمراء، كاتب الوزراء والأدباء، رافق شيخ القبائل، عاشر المتتصوفة والمنقطعين. فعل كل ذلك بعد أن اطلع على جميع أنواع المعرف المتدالوة في عصره، من عقلية ونقلية، من إنسانية وبرهانية. تخصص في الفقه القضائي بعد أن تقف مسائل الكلام والحكمة وتذوق أحوال العارفين. كانت إذن تجربته الذهنية والسلوكية أوسع ما تكون التجربة، بمقاييس زمانه وحتى بمقاييس زماننا. إذا وصف فعن مشاهدة ومعاينة، وإذا حكم وبعد تفكير وروية. كل هذا صحيح في حق ابن خلدون، لكن هناك فرق لا بدّ من التشديد عليه، بين ما قاله ابن خلدون فعلاً وما أ قوله اللاحقون، من عرب وعجم، ونسبوه إليه.

أرخ ابن خلدون لحوادث زمانه ولم يكتف بالوصف والتسجيل، بل أراد أن يكشف عن علة وحكمة ما شاهد من وقائع. فأبدع علمًا مبتكرًا أسماه علم العمران، ونسميه اليوم علم الاجتماع أو السوسيولوجيا. ثم لم يقنع بالتعليق، فرام إصدار حكم على الفترة ورجالها. كان في ذلك حكيمًا، وككل الحكماء مال إلى التشاؤم. كان إذن في نفس الوقت أخبارياً، وأصولياً، وحكيمًا. لم يميز ابن خلدون بين هذه المستويات الثلاثة، لكن يجب علينا، نحن القراء، أن نقوم بالتمييز المذكور، وأن لا ننسى أبداً أن وراء ابن خلدون المنظر يوجد ابن خلدون المشاهد. وما شاهد كان يدعو حقاً إلى اليأس والتخاذل. رأى وطنه، الغرب الإسلامي، في طريقه إلى الانحلال، فوصف مراحل ومظاهر ذلك الانحلال بدقة وصدق وأسى، بعبارات بلغة في إيجازها إلى حد أن لا أحد منا يستطيع اليوم أن يقرأ ما كتب وينفلت من الجو القاتم السوداوي

الذي أحاط به، جو «الدخول في عالم الخمول والانقباض» (المقدمة، ص 53).

ما هو لب تحليلات ابن خلدون؟ يقول إن علة العلل لمسار التاريخ المغربي، بل مسار التاريخ البشري، هي أن السلطة السياسية (الغلبة) دائمًا مفصلة عن المجتمع المدني، وأن العلاقة بينهما، وهي دائمًا علاقة مواجهة ومضادة، تتلخص وتتجسد في علاقة البدو بالحضر. البداوة هي المبدأ، كما تدل على ذلك اللغة، وهي أيضًا وفي العمق الأصل، بالمعنى المنطقي، الملازم للتاريخ عبر كل مراحله. فالحضارة إذن تابعة، متولدة، اصطناعية، ولا يمكن بحال أن تكون هي الدافع والمحرك. ما يبعث الحركة في المجتمع، هو التزوع إلى الغلبة والقهر، هو التطلع إلى الانفراد بالسلطة، هو إذن قوة دافعة. وهذه لا توجد عند البشر إلا في العصبية القبلية. القبيلة ملتحمة حول شيوخها بإرادة التفوق والقهر. وكل التحام في الطبيعة، كان ماديًا أو غير مادي، يخلق قوة. فالقبيلة تكسب بمجرد عصبيتها قوة دفع وتحريك. ومن هنا يأتي الدور المناط بالبدو في التاريخ. إلا أن العصبية، بصفتها قوة طبيعية، لا تحفظ نفسها، بل تهدر وتستهلك بالممارسة. فتناقص مع الأيام بالضرورة. وهنا، في هذه النقطة بالذات، ينقلب الوصف المعمل عند ابن خلدون إلى حكم وتقسيم. إن الحضارة، بمعناها الخلقي / الأدبي / الثقافي، تتوقف على رفاهية الأ MCS، التي تحتاج دائمًا إلى رعاية وحماية عصبية قائمة. لكن هذه العصبية، كما قلنا، سائرة حتمًا إلى الضعف والانحلال. فالحضارة أيضًا سائرة، بالاستبعاد، إلى الانفاساخ بعد مرحلة، تطول أو تقصر، من النمو والاستقرار. تتوالى الدول، وتتابع، داخل كل دولة، الأطوار، على نسق معلوم، لا يتغير أبدًا لأنه ناموس الكون وستة الخالق في خلقه. لا يعني التجديد، في المنظور الخلدوني، ولا يمكن أن يعني، سوى الانعطاف والعودة إلى البدء. فلا سبيل إذن إلى الإصلاح، إلى استئناف السير من حيث كان الوقوف. الحضارة، مهما وصلت من اتساع وتألق وتقنن، لا بد أن تنحط من ذروة إلى حضيض، من اكتمال واستقرار إلى احتلال واحتضار التاريخ ظهور ويطون.

نسجل ملاحظة تمهيدية، وهي أن النظرية الخلدونية لا تزيد على كونها هذبت ونظمت الأخبار في إطار معقول، واضح المعالم محدد الفوائل، والأخبار هنا هي المرويات على الدول المغربية الكبرى، المرابطية والموحدية والمرinية. لا تنصب النظرية على العهد السابق (قبل القرن 5/XI)، ما عدا الإشارة إلى وجود عهد زناتي أول يمثله حكم مغراوة وبني يفرن، ولا تفتح على المستقبل، إذ لا يربط ابن خلدون دائمًا بين عصبية القبيل، أي عصب السلط والنفوذ، وبين الحياة البدوية الرعوية. لا يقول أن بني هلال يستطيعون أن يؤسسوا دولة تخلف دولة البربر، بل يعتقد، بالعكس، أنه لم تجد توجد أية عصبية بالمغرب كله، وأنه (أي المغرب)، لهذا السبب، مقبل على الخراب التام، بخلاف الشرق حيث يوجد عامل تجديد وهو عنصر الأتراك.

إن ابن خلدون يعرض علينا نوعاً من التاريخ المهدب، تاريخ فقيه أصولي تدرب على ربط الأعمال والأفعال بالدافع. نشأت النظرية الخلدونية عن تلخيص وتحرير، عن تحجيم وتأطير، أخبار حقبة محددة. فهي نفسها من نتائج تلك الفترة. هذا ما أشرنا إليه مراراً. لا يمكن إذن أن تكون هي الدافع والمحرك. يعرف الأصوليون أن العلة ليست دائمًا وأبدًا هي الدافع الفعلي. التعليل عملية فكرية تهدف إلى تهذيب المعلومات وتأطيرها. قد يوافق التعليل التفسير، أي الكشف عن الدافع والوازع، وقد لا يوافقه. (انظر في هذه النقطة للمؤلف، مفهوم التاريخ، 1992، ص 294).

الأفضل إذن أن نبقى داخل الإطار الذي يدور فيه فكر ابن خلدون، ونتعامل مع نظريته كما يتعامل الإيطاليون مع أطروحتات ماكيافيلي. يأخذونها على أساس أنها إشارة إلى أزمة، إلى مشكل الدولة في إيطاليا أثناء القرن الخامس عشر الميلادي. فلا يفسرون أبدًا ما حدث بما يقوله أو يدعوه إليه ماكيافيلي، إذ فكره جزء من الوضع الإيطالي (انظر للمؤلف، ثقافتا في منظور التاريخ، 1983، ص 55 إلى 75). فنظرية ابن خلدون، كذلك، جزء من الوضعية المغربية في آواخر القرن الثامن الهجري. يجب أن نفسر النظرية والوضعية المحيطة بها، في نفس السياق، بالعودة إلى المحرّكات الفعلية العاملة في الحقل المجتمعي آنذاك، آخذين المفاهيم الخلدونية (الغلبة،

العصبية، البداءة، الحضارة، الخ) كعبارات، قوله وأشكال، مهذبة، مختزلة، لتلك القوى الموضوعية التي يجب أن نكشف عنها، أو نرمي إلى استكشافها حتى ولو كانت حظوظ توفيقنا جد محدودة.

وبالطبع لم يسر مؤولو ابن خلدون في هذا الاتجاه. ماذا قالوا عنه؟ ماذا قوله؟ نبدأ بكتاب عهد الاستعمار، وهم كثيرون. لم يهتموا إلا بظاهرة واحدة، هي دور البدو في إتلاف مكاسب الحضارة في أرض المغرب. استغلوا الاشتراك اللغوي الموجود في العربية بين كلمات عرب وأعراب أو عربان، مع أن ابن خلدون وعى الخطر وحاول أن يتلافاء باستعمال كلمة مصر للإشارة إلى عرب الفتح. إن لغة ابن خلدون ليست دائمًا واضحة دقيقة، وهذا أمر غير مستبعد عند كاتب ابتكر علمًا جديداً يحتاج إلى كثير من المصطلحات الخاصة به. لا يعود الخطأ إليه بقدر ما يعود إلى قرائه المغرضين. وهكذا نرى غوته يجهز على كتابات ابن خلدون في الترجمة الفرنسية، المتفاوتة الدقة، ويسطعها تبسيطًا مجنحًا، ضاربًا عرض الحائط بكل الاحترازات والتحفظات الواردة في مثل هذا المقام. فيجعل من تاريخ المغرب حلبة صراع دائم متواصل بين البدو والحضر، بين العرب والعجم، بين الشرق والغرب. ويرى أن سكان البلاد الأصليين، يعني بهم البربر، قاموا بثلاث محاولات متتابعة لبناء دولة ثابتة قارة، ولما أخفقوا في المحاولة الثالثة والأخيرة، تجمد المغرب في حالة فوضى لم يكن يستطيع أن ينطليها بمحض قوته الذاتية. قام بالمحاولة الأولى الأغالبة والأدارسة، إذ كانوا يمثلون مصالح السكان الذين حضرتهم روما وخلفاؤها. ثار ضدهم الخوارج الذين كانوا يمثلون البربر المتشبّثين بالنطاق البدوي في الحياة. استطاعت الدولتان أن تحافظا، كل واحدة في رقعتها الضيقية، على بعض مظاهر الحضارة الرومانية، وإن كان ذلك في ثوب عربي إسلامي، إلا أن النتائج لم تكن حاسمة. فكانت المحاولة الثانية، التي قام بها قسم آخر من البربر المتحضررين، وهم كتامة المغرب الأوسط، تحت غطاء الدعوة الفاطمية. وكان غرضهم الحقيقي هو إخضاع بدو زناتة. تحارب الفريقان، وتتفوق الحضر على البدو، كتامة على زناتة، وكاد أن يكون النصر ساحقاً ونهائياً، لو لا أن زناتة تلقوا العون في آخر

لحظة من إخوانهم في البداوة، أي عرب بني هلال، الواحدين على إفريقيا من المشرق. أمام هذا التحالف البدوي الضخم، تراجع مَدُّ الحضارة. إلى أن كانت المحاولة الثالثة والأخيرة على يد آخر فريق قوي من البربر المتحضرين، أي مصادمة الأطلس الكبير، الذين استغلوا هذه المرة الدعوة الموحدية. واجه المصادمة في معارك طاحنة التحالف الهلالي - الزناتي، وألحقوا به هزائم منكرة كانت قمينة بأن تبعد نهائياً عن أرض المغرب خطر البداوة، لولا الخطأ الفادح الذي ارتكبه عبد المؤمن أولاً ويعقوب المنصور ثانياً، عندما قررا ترحيل بني هلال إلى بسائط المغرب الأقصى. عندئذٍ تغلغل البدو في كل بلاد المغرب، وأصبحوا هم أسياد الموقف في كل مكان. عمّت بهم الفوضى وكثير الشغب. فلم يعد هناك أي أمل في إصلاح الأوضاع واستئناف مسيرة الحضارة والاستقرار.

يدعى غوتيه أنه لم يزد على تهذيب وتوضيح ما جاء عند ابن خلدون. هل هذا صحيح؟ لا شك أنه يوجد تشابه بين النظريتين، لكن التشابه سطحي مظاهري فقط. يرى ابن خلدون في العصبية شرطاً لممارسة السلطة، فيما وأينما كانت، ولم يحصرها أبداً في البداوة. تأتي البداوة في سياق الكلام على السلطة كسلطة، كصورة اجتماعية للهمة والطموح، للغلبة والتسلط.. أما غوتيه، الجغرافي التكوين، فإنه لم يعد يرى في البداوة سوى معاداة النظام وغريزة الفساد، كما لو كان البدوي طفلاً سفيهاً يكسر كل تحفة يضع يده عليها. والدليل على الاستغلال المغرض، هو أن غوتيه يتغافل عن كل ما لم يساير قوله. فلا يلتفت مثلاً إلى إنجازات المرابطين مع أنهم صنّهاجة، مثل كتامة، لكنهم بدو، بل أعرق في البداوة من زناتة أنفسهم. كما يهمل مساهمة بني مرين، وهم أيضاً بدو، في ترسیخ الحضارة بال المغرب. نوجز الكلام فنقول أن غوتيه حاول أن يوضح ما بدا له غامضاً عند ابن خلدون (العهد السابق على المرابطين)، فلم يفعل سوى سحب الغموض على ما كان يبدو واضحاً للجميع (العهد الامبراطوري). ومع كل هذه التغرات في نظرية غوتيه، فإننا نجدها في شكل أكثر تبسيطًا تحت قلم هنري تيراس، وفي كتاب شارل -

أندريه جولييان (الطبعة الثانية تحت إشراف روجر لوتورنو). فيعود البدو أصل كل البلاء، وسبب النعائص والسلبيات التي يلح هؤلاء الكتاب على اكتشافها في كل واحدة من الدول المتعاقبة على الغرب الإسلامي.

وماذا يقول الكتاب العرب المعاصرؤن؟ يغلب على موقفهم الحيرة والتذبذب. يعلمون أن ابن خلدون يشكل قمة التأليف التاريخي باللغة العربية، وأنه وحده نذّلت وقديد أو تاقت، لكنهم في نفس الوقت لا يطمئنون إلى صفاء لغته ولا إلى سلامة عقيدته. يتوصّلون فيه آثار الشعوبية، وربما شيئاً من النصب. لا يجرؤون على قبول كل أقواله، ولا يستطيعون رفضها بالمرة، فيستعملونه استعمالاً انتهازيّاً. وبعملهم هذا يتركون المجال لغوبته وتلامذته. صعب على الدارسين العرب، المشاركـة بـخـاصـة، وأغلـبـهم منـ المـتـخـصـصـينـ فيـ الـفـلـسـفـةـ وـالـكـلـامـيـاتـ،ـ أـنـ يـمـيـزـواـ تـمـيـزـاـ كـافـيـاـ بـيـنـ الـوـقـائـعـ مـنـ جـهـةـ،ـ وـالـنـظـرـيـةـ الـخـلـدـوـنـيـةـ مـنـ جـهـةـ ثـانـيـةـ،ـ وـالـخـلـدـوـنـيـةـ الـمـسـتـبـنـتـةـ الـتـيـ تـوـلـتـهـ الـمـدـرـسـةـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ مـنـ جـهـةـ ثـالـثـةـ.ـ حـانـ الـوقـتـ أـنـ نـضـعـ الـمـسـأـلـةـ بـرـمـتـهاـ خـارـجـ الـإـطـارـ الـخـلـدـوـنـيـ،ـ أـنـ نـحـاـوـلـ أـنـ نـحـكـمـ إـلـىـ الـوـقـائـعـ نـفـسـهـاـ،ـ كـمـ نـسـتـقـيـهـاـ عـنـدـ غـيرـ ابنـ خـلـدـوـنـ،ـ إـنـ كـانـ الـمـحـاـوـلـةـ مـحـفـوـفـةـ بـالـمـخـاطـرـ،ـ وـغـيرـ مـضـمـوـنـةـ النـتـائـجـ.

لا مجال للشك في حقيقة قطبيـةـ أـوـاسـطـ الـقـرـنـ XIV/8ـ.ـ لـكـيـ نـدـرـسـهـاـ بـمـوـضـوـعـيـةـ،ـ لـاـ بـدـ لـنـاـ مـنـ التـمـيـزـ بـيـنـ الـأـسـبـابـ الـكـمـيـنـةـ فـيـ الـبـنـيـةـ الـمـجـتمـعـيـةـ،ـ وـالـتـيـ يـمـكـنـ لـذـلـكـ اـسـتـكـشـافـهـاـ،ـ وـالـأـسـبـابـ الـخـارـجـيـةـ،ـ الـطـارـئـةـ عـلـيـهـاـ،ـ وـالـتـيـ لـاـ تـعـرـفـ إـلـاـ بـالـسـقـرـاءـ.ـ هـذـاـ التـمـيـزـ ضـرـوريـ فـيـ كـلـ بـحـثـ يـتـوـخـيـ الـمـوـضـوـعـيـةـ وـالـتـجـرـدـ،ـ لـكـنـهـ مـمـتـنـعـ فـيـ إـطـارـ الـنـظـرـيـةـ الـخـلـدـوـنـيـةـ لـأـنـ صـاحـبـهاـ كـانـ مـنـ جـهـةـ يـجـهـلـ دـقـائـقـ تـارـيـخـ الـإـفـرـنـجـ،ـ وـمـنـ جـهـةـ ثـانـيـةـ لـمـ يـحدـدـ تـحـدـيدـاـ وـاضـحـاـ دـورـ الـبـدـوـ فـيـ سـيـرـ الـحـضـارـةـ،ـ وـهـوـ دـورـ مـزـدـوـجـ.ـ قـدـ يـكـونـ،ـ حـسـبـ الـظـرـوفـ،ـ ذـاتـيـاـ وـطـارـئـاـ،ـ وـقـدـ يـكـونـ طـارـئـاـ ثـمـ يـصـبـعـ ذـاتـيـاـ.ـ إـذـاـ كـنـاـ بـحـثـ عـنـ مـحـرـكـاتـ وـدـوـافـعـ ذـاتـيـةـ،ـ فـإـنـاـ لـنـ نـجـدـهـاـ فـيـ خـصـومـاتـ الـبـدـوـ وـالـحـضـرـ،ـ فـيـ النـزـاعـاتـ بـيـنـ دـوـلـةـ مـسـتـجـدـةـ وـأـخـرـىـ مـسـتـقـرـةـ حـسـبـ عـبـارـةـ ابنـ خـلـدـوـنـ.ـ هـذـهـ نـتـائـجـ وـتـوـابـعـ كـمـاـ أـوـضـحـنـاـ.ـ أـمـاـ الدـوـافـعـ الـذـاتـيـةـ،ـ فـإـنـاـ تـنـحـصـرـ فـيـ ثـلـاثـةـ:ـ التـسـكـانـ،ـ الـزـرـاعـةـ،ـ التـجـارـةـ الـصـحـراـوـيـةـ.ـ إـذـاـ حـاـوـلـنـاـ الـكـشـفـ عـنـهـاـ،ـ وـاسـتـعـصـتـ عـنـاـ رـغـمـ

الجهود المبذولة، فالأجدر بنا أن نعترف بالعجز، عوض أن نتصرف كما لو كانت النتائج أسباباً ولواحق سوابق.

لا شيء يمنعنا بالطبع أن نفترض نظرياً حالة انحطاط، وأن نهمل مؤقتاً الأسباب والد الواقع. عندئذٍ نستطيع أن نوظف تحليلات ابن خلدون كإشارات دالة على معضلات لازمت المجتمع المغربي دون أن يجد لها حلولاً مرضية.

تهم المعضلة الأولى شرعية الحكم، أي ما يجنيه الحاكم من هيبة ونفوذ بانقياد العامة له طوعاً والتفاف الخاصة حوله اختياراً. فشلت التجربة الفاطمية، ثم المرابطية، ثم الموحدية، وانتصرت العقيدة السنّية في ثوب المذهب المالكي. إلا أن ذلك الانتصار تم بعد أن انفصلت الدولة عن الدعوة، ولم تعد تعتبر أنها تجسد مقالة خاصة تضمن وحدتها النجاة لكل مؤمن. رضي الفقهاء بهذا الوضع، بل وجدوا له مبررات. فتساكن خليفة - إمام، لا يملك سلطة فعلية، وأمير - سلطان يمارس فعلياً السلطة ويقوم بواجب الجهاد (انظر تعليقات جيب على نظرية ابن خلدون السياسية، 1948). لكن هذا الحل الواقعي التوفيقي، الذي رضي به الفقهاء، كان حلاً صورياً فقط، ترك المعضلة الجوهرية قائمة. ما كان يضمن استمرار الخلافة هو بالذات ما كان يهدّد، باستمرار، شرعية السلطة. قال الفقهاء: إذا ظهرت الشوكة لزّمت الطاعة، مما يعني أنه كلما ضعفت الشوكة انتفت الشرعية. والشوكة ليست تحت تصرف السلطان، بل توقف على أسباب خارجة عن إرادته. وهكذا أصبحت الدولة السلطانية قائمة على القوة وحدها، قوة طبيعية، اجتماعية ونفسانية، تعمل داخل المجتمع. هذا هو الواقع الذي عاشهه وعاينه ابن خلدون. فسحبه على الحقب السابقة. نظر إلى كل دعوة على أنها سبب، وسيلة، ناموس،⁽¹⁾ لتأسيس دولة مستجدة والاستيلاء على السلطة. لم يكتفي بالقول أن الدعوة لا تتم بدون عصبية، بل قال صراحة إن الملك، وهو هدف طبيعي ملازم للعصبية، لا يتم إلا بالدعوة. وهنا لبّ مسألة الشرعية: إن

(1) يستعمل ابن خلدون كلمة ناموس بالمعنى القدحى الذي تضمنه اليوم كلمة أيدىولوجيا (أدلوجيا).

العصبية لا تتحول وتكون تلك القوة الطبيعية المستهدفة للملك وله وحده إلا في حالة واحدة، في حالة انتفاء الشرعية، خلاء المجال المجتمعي من أي وازع يشجع على الانقياد والتسليم. أما إذا وجد ذلك الوازع (وهذا هو معنى معجزة الرسالة عند ابن خلدون) أمكن ضبط القوة الغريزية وردع الإرادة. عندئذ تحد كل عصبية من طموحها وتتحذق القناعة والتضحية قانوناً لها. عوض أن تتدافع العصبيات وتتمانع، فإنها تتالف وتتظاهر على أعمال البر والإحسان. بوجود الوازع تنحل العصبيات، فتتقوى الدولة، وبغيابه تتعدد الأولى فتنهار الثانية. رأى ابن خلدون وضعياً قائماً في زمانه، فرأاه قائماً في كل زمان (باستثناء فترة الوحي)، وبالتالي قائماً بالضرورة واللزوم.

تعلق المضلة الثانية بالعجز عن نظمي قوة رادعة، تحفظ الأمن في الداخل وتحمي التخوم من الخطر الخارجي. تتعلق كذلك بما ترتب على العجز المذكور أولاً، من لجوء إلى جيش مرتزق يختلف عن المغاربة جنساً وديناً ولغة وعاداتٍ، ثانياً، من بروز ظهور لبني هلال على المستوين العسكري ثم السياسي، ثالثاً، من ركود في مجال فنون الحرب، إذ لم يلعب الجيش دوره المعهود في تعبئة المجتمع وتقدم العلوم التجريبية، كما فعل في مناطق أخرى من المعمور وفي فترات لاحقة من تاريخ المغرب نفسه (انظر للمؤلف أصول الوطنية المغربية، بالفرنسية، 1977، ص 272 إلى 284) لهذا العجز علاقة واضحة بلا شرعية الحكم وبالانحسار السكاني، لكن لا شيء يمنعنا منهجياً من أن نتعرض إلى مشكل الجيش في نطاقه الخاص، بصرف النظر عن المؤشرات الأخرى. وهنا تبرز دلالة التجربة الموحدية. كان جيش المهدى وعبد المؤمن، في بداية عهده، يحتوي على نواة جيش قومي بالمعنى العصري. لماذا فقد سريعاً هذه الصبغة؟ لماذا تفتت وانحل؟ تساؤلات جوهرية تعيينا إلى صلب الموضوع. لا بد هنا من تجاوز الوصف والتقرير إلى التحليل والمقارنة.

لا ندعى بحال أن هذين المفهومين (الشرعية والجيش القومي) كافيان لحل كل الألغاز. الواقع هو إننا لا نستطيع أن نفهمهما على الوجه الصحيح إلا إذا وضعنا مشكلات الغرب الإسلامي في إطار أوسع، هو حوض

المتوسط، وربطنا كل حدث مغربي بما يوافقه على المستوى المتوسطي. لذا وجّب تجاوز الإشكالية الخلدونية، بل كل التاریخیات المكتوبة بالعربية.

تمیزت الفترة الفاصلة بين القرنين الخامس والثامن الهجريين (الحادي والرابع عشر الميلاديين) بانحطاط الجزء الشرقي، البيزنطي والإسلامي، من حوض المتوسط، ويتقدم مطرد في الجزء الغربي، وفي غرب أوروبا بصورة خاصة. كان هذا التطور، أول الأمر، في صالح بلاد المغرب، إذ انغمس الغرب المسيحي في الحروب الصليبية. لا شك إننا نجد هنا أحد أسباب نهوض المغرب الأقصى وتفوقه النسبي الذي أدى إلى توحيد سياسي وازدهار ثقافي. لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع، بعد أن توالت الهزائم على الصليبيين في الشرق وأضطروا اضطراراً إلى التوجه إلى الغرب الإسلامي. تحالفت حيتاً كل الدول المسيحية ضد المغاربة. وأمام هذا التحالف الضخم لم يجد المغاربة سندًا كبيراً في الصحراء وما وراءها. كانوا مطوقين فعلاً في «جزيرة المغرب». ومن هنا جاءت المفارقة في إنجاز الموحدين: عظمة وسطوة وعزّة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف وهشاشة. نتساءل باستمرار عن السر في انهيار الامبراطوريات المغاربية. تبدو لنا قوية شامخة، تخيف وترهب، ثم فجأة تنهى وتنهار كبيت من ورق. يستغرب الراوي وهو يسوق الأخبار، ونستغرب معه، فنلنجأ إلى تحليلات ابن خلدون، ونشعر في البداية إننا وجدنا ضالتنا، وأننا قاب قوسين أو أدنى من حل اللغز، ثم نفرغ من القراءة، فيلبح علينا السؤال نفسه، ولو في شكل آخر. انهيار الدولة بضعف العصبية، وتضعف العصبية بتوسيع الدولة واستبخارها لأن تلك هي سنة الخالق في خلقه. أو لا تكون الأسباب والدوافع في حيز، في مستوى، غير الذي أشار إليه ابن خلدون؟ أو لا تكون «الأسباب التي دعت إلى...» هي الهزائم العسكرية نفسها، التي لا ترتبط دائمًا وأبدًا بقوة العصبية وبها وحدها، الهزائم التي قد تنشأ عن تغيير حاصل في ميزان القوى، عما نسميه اليوم فتحا تقنيولوجياً؟ أو لا تكون الأسباب عائدة إلى احتكار السلاح، إلى الاستئثار بفوائد التجارة، حتى الصحراوية منها، إلى زيادة السكان غرب المتوسط وتناقضهم جنوبه، إلى تشرعی الحكم وإنشاء جيش محترف من الفرسان

هناك، والاحتماء بجيش مرتفق هنا؟.. هذه إشكالية بعيدة عن، بل غريبة على، فكر ابن خلدون، لكن لا يليق بنا، كمؤرخين باحثين عن «عيون الواقع»، أن يؤذى بنا إعجابنا بالعصرية الخلدونية إلى إهمال تلك الإشكالية والاستخفاف بها، لأننا، في هذه الحال، لن نبرأ أبداً عالم «الظل والخيال».

لا أحد يستطيع أن ينكر أن تقدم الغرب المسيحي أصبح، بعد القرن الثامن الهجري موازياً لانحلال الغرب الإسلامي، وكان هذا صورة معكورة لذاك. كلما تكاثرت وتوظافت عوامل التوسيع والتقدم والتوحيد هناك، تنوّعت وتوظّهرت بواعث الانكماش والتقهّر والتمزق هنا. وهذا العامل، الخارجي والخارج عن إرادة وقدرة المغاربة، هو الذي أُعْشَ جرائم الفرقّة والانقسام في الجسم المغربي. ليس من محض الصدفة أن يحصل اتفاق ضمني بينبني هلال والنورمان في إفريقيا، وبينبني مرين والقشتاليين ضد الخلافة الموحدية.

إلى غاية القرن الثامن الهجري، ورغم السلبيات التي ذكرناها، تحقق توازن فعلي أدى إلى نتائج كانت في الجملة إيجابية بالنسبة للمغرب. ثم اختلَّ التوازن لصالح دول شمال المتوسط وبصورة نهائية، فشوى الانحطاط ببلاد المغرب وأصبح يعني نفسه بنفسه، ويفخلق ظروف استدامته واستشرائه حسب طرق ونماذج وصفت مراراً. تحكم البدو في الجيش ثم في الدولة، تناقض الجبايات، التنازع على السلطة، انكماش الإنتاج، تعطيل المواصلات، خراب الأماصار، ضعف الثقافة، ضمور الصنائع، الخ، الخ.. هذه مظاهر مختلفة لنفس الوضع، نتائج عديدة ومتعددة لنفس العامل، أي الانحطاط الحضاري والتراجع نحو نقطة البدء. انحلت الدولة وتفتّت المجتمع، فاستقلّت كل فئة اجتماعية عن الأخرى. وقدت وبالتالي غطاءها الشرعي. وفي مثل هذه الحالة من تفكك المجتمع، حيث تبدو مكوناته عارية منكشفة منفصلة، ينفتح للملاحظ النبّيّ مجالاً فسيحاً زاحراً بشتى إمكانات الربط والتأصيل. تكثُر الإشارات والانعكاسات والتولّدات، فتسهل عملية المقارنة والمقابلة والتعليق. وهذا بالضبط ما قام به ابن خلدون في المقدمة. إذ ربط، بكل الأوجه الممكنة، مظاهر اجتماعية كالبداوّة والعصبية

والسلطة والدولة والمعاش والعلوم والصناعات والفنون والأداب، الخ. فوضع بذلك قواعد علم العمران، الذي هو بمثابة علم العلوم.

لكن يجب أن لا ننسى أنه بقدر ما كانت الفترة التي نتكلم عليها هنا حبلى بإشكالية ابن خلدون، بقدر ما يصح القول أن تلك الإشكالية لا تعبّر تعبيراً وفياً إلا عن تلك الحقبة بالذات أو ما شابهها من تاريخ الشعوب، أي فترة انتقال من البداوة إلى الحضارة، أو بالعكس، فترة انتكاس من الحضارة إلى البداوة. نوجز ونقول أن كلام ابن خلدون ينطبق على حالة ركود لا على حالة تطور وحركة، أو بعبارة أخرى أن ابن خلدون اهتدى إلى تحليل آلية نظام قائم، بل مستقر في الحضيّض، لا إلى سير أسباب تكوينه ووسائل إصلاحه. إذا غفلنا عن هذه الحقيقة ظلمنا ابن خلدون وشوهنا فكره، وظلمنا في نفس الوقت المغرب واستشكّلنا تاريخه.

الأسر الحاكمة

سنة البيعة	بنو الأغلب (رادة)
800/184	1 إبراهيم I ابن الأغلب
812/197	2 عبد الله I أبو العباس
817/201	3 زيادة الله I (أخ السابق)
838/223	4 الأغلب أبو عقال (أخ السابق)
840/226	5 محمد I أبو العباس
856/242	6 أحمد أبو إبراهيم (ابن أخيه)
864/249	7 زيادة الله II (أخ السابق)
864/250	8 محمد II أبو الغرانق (ابن أخيه)
875/261	9 إبراهيم II (أخ السابق)
902/289	10 عبد الله II أبو العباس
909/296 - 903/290	11 زيادة الله III
	الأدارسة (فاس)
789/172	1 إدريس I بن عبد الله
803/188 - 791/175	2 إدريس II بن إدريس
828/213	3 محمد
836/221	4 علي حيدرة
849/234	5 يحيى I (أخ السابق)

863/249	6 يحيى II
866/252 (?)	7 علي بن عمر بن إدريس II
904/292 - توفي	8 يحيى III العدام بن القاسم بن إدريس II
904/292 خلع (94/309)	9 يحيى IV بن إدريس بن عمر بن إدريس II
925/313	10 حسن الحجام بن محمد بن القاسم بن إدريس II
937/326	11 القاسم جنون (أخ السابق)
948/337	12 أحمد أبو العيش
974/363 - 954/343	13 الحسن (أخ السابق)
985/375 و	مغراوة بنو خزر (فاس)
987/377	1 زيرى بن عطية بن عبد الله بن خزر
1001/391 ف	2 المعز
1001/391	3 حمامة بن المعز بن عطية
1032/424 - 1026/417	4 دوناس
1039/431 - 1037/429	5 فتوح
1060/452 ف	6 عجيبة (أخ السابق)
1062/454 - 1060/452	7 معنصر بن حماد بن معنصر بن المعز
1063/455 ف	8 تميم
1063/455	
1069/462 - 1067/460	

الفاطميون (المهديّة ثم صبرا منصورية)

910/297	1 المهدي أبو عبيد
934/322	2 محمد القائم أبو القاسم
946/334	3 إسماعيل المنصور أبو الطاهر
973/361 - 953/341	4 معاذ المعز أبو تميم

بنو زيري (القيروان المهدية)

1	يوسف أبو الفتوح بلکین بن زيري بن مناد
2	المنصور أبو الفتوح
3	باديس
4	المعز
5	تميم
6	يحيى
7	علي
8	الحسن
	1148/543 - 1121/515
	توفي 1171/566

بنو حماد (القلعة ثم بجایة)

1	حمد بن بلکین بن زيري بن مناد
	100/398
	استقل 1015/405
2	القائد
1028/419	
3	محسن
1054/446	
4	بلکین بن محمد بن حماد
1055/447	
5	الناصر بن علناس بن حماد
1062/454	
6	المنصور
1089/481	
7	باديس
1105/498	
8	العزيز (أخ السابق)
1121/515	
9	يحيى
	أو 1152/547 - 1124/518

المرابطون (مراكش)

1073/465	1 يوسف بن تاشفين
1106/500	2 علي أبو الحسن
1142/537	3 تاشفين أبو المعز
1146/541	4 إبراهيم أبو إسحاق
1147/541	5 إسحاق ابن علي

الموحدون (مراكش)

1130/524	1 عبد المؤمن بن علي
1163/558	2 يوسف I أبو يعقوب
1184/580	3 يعقوب المنصور أبو يوسف
1199/595	4 محمد الناصر أبو عبد الله
1213/610	5 يوسف II المنتصر أبو يعقوب
1223/620	6 عبد الواحد أبو مالك بن يوسف I
1224/620	7 عبد الله العادل أبو محمد بن المنصور
1227/624	8 إدريس I المأمون أبو العلا بن المنصور
1227/624	9 يحيى المعتصم أبو Zukriya بن الناصر
1232/630	10 عبد الواحد الرشيد أبو محمد بن المأمون
1242/640	11 علي السعيد أبو الحسن بن المأمون
1248/646	12 عمر المرتضى ابن إسحق بن يوسف I
	13 إدريس II الواثق أبو العلا بن محمد بن عمر
1266/665	بن عبد المؤمن
1276/674 توفي	14 إسحاق أخ المرتضى

1 عبد الواحد بن أبي حفص
 2 عبد الرحمن
 3 عبد الله (أخ السابق)
 4 يحيى I أبو زكريا بن عبد الرحمن بن عبد الواحد 625/1228
 5 محمد I المستنصر
 6 يحيى II الواثق
 7 إبراهيم I أبو إسحاق
 8 عمر II المستنصر (أخ السابق)
 9 محمد II أبو عصيدة بن يحيى II
 10 أبو بكر I الشهيد بن عبد الرحمن بن أبي بكر
 بن يحيى I
 11 خالد I أبو البقاء بن يحيى بن إبراهيم I
 12 زكريا I أبو يحيى اللحياني بن أحمد بن
 محمد بن عبد الواحد
 13 محمد III
 14 أبو بكر II المتوكل (أخ خالد I)
 توفي - 1346/747
 1346/747
 1350/751
 1350/751
 1350/751
 15 عمر II أبو حفص بن أبي بكر II
 16 أحمد I أبو العباس بن أبي بكر II
 17 الفضل أبو العباس بن أبي بكر II
 18 إبراهيم II بن أبي بكر II

1 يغمراسن أبو يحيى
 1236/633

1282/681	2 عثمان I أبو سعيد
1303/703	3 محمد I أبو زيان
1308/707	4 موسى I أبو حمّو
1337/737 - 1318/718	5 عبد الرحمن I أبو تاشفين حكم بنى مرین
1348/749	6 عثمان II أبو سعيد ابن عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن
1348/749	7 يوسف أبو ثابت (ابن أخي السابق) حكم بنى مرین
1359/760	8 موسى II أبو حمّو (ابن أخي السابق)

إلى غاية 1359/760 بنو مرین (فاس)

1258/656	1 يعقوب المنصور أبو يوسف
1286/685	2 يوسف الناصر أبو يعقوب
1307/706	3 عامر أبو ثابت ابن عبد الله بن يوسف
1308/708	4 سليمان أبو الربيع (أخ السابق)
1310/710	5 عثمان أبو السعيد I ابن يعقوب المنصور
1331/731	6 علي أبو الحسن
1348/749	7 فارس أبو عنان
1358/759	8 محمد أبو زيان I
1358/759	9 أبو بكر السعيد I (أخ السابق)
1361/762 - 1359/760	10 إبراهيم أبو سالم ابن علي

مراجع الفصل الخامس

الأغالبة: زيادة على التوارييخ العامة: ابن حيان، ابن عذاري، ابن خلدون، النويري وابن الأثير، نذكر الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقيا والمغرب (تونس 1968) الخشني: طبقات علماء إفريقيا (الجزائر 1914)؛ أبو العرب تميم: طبقات علماء إفريقيا وتونس (تونس 1968)؛ المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا (بيروت 1984).
الدراسة الأساسية هي بقلم محمد الطالبي، إمارة الأغالبة. التاريخ السياسي (بالفرنسية، باريس 1966، ترجمت إلى العربية). انظر كذلك مادة أغلبيون في الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية ج I ص 255 إلى 258.

وفي ميدان الآثار يجب الرجوع إلى دراسة ألكسندر ليزين: المعمار في إفريقيا، بحوث في معالم العهد الأغالبي (باريس 1968).
الأدارسة: زيادة على التوارييخ العامة المذكورة سابقاً: ابن أبي زرع: الأنسي المطرب (الرباط 1973)؛ الجزنائي: زهرة الأمن (الجزائر 1923)؛ الناصري: الاستقصا (الدار البيضاء 1958).

مادة أدارسة في الموسوعة الإسلامية ج III، ص 1061 إلى 1063.
كتاب سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة (بيروت 1987) لا يحمل أي جديد وكذلك كتاب العربي إسماعيل: دولة الأدارسة ملوك تلمسان وفاس وقرطبة (بيروت 1983). المرجع الأساسي هو كتاب أوستاش: الجامع في الدراهم الإدريسية والمعاصرة لها (بالفرنسية، الرباط 1 - 1970) ترجم

إلى العربية؛ يعني عن كل دراسة سابقة.

الخوارج: زيادة على التوارييخ العامة المذكورة: ابن الصغير المالكي: في تاريخ الدولة الرستمية (باريس 1908)؛ أبو زكريا: كتاب السيرة وأخبار الأئمة (تونس 1985)؛ الدرجيني: طبقات المشائخ بالمغرب (الجزائر 1974).

مادة أباضية في الموسوعة الإسلامية، III، ص 669 إلى 682؛
برغواطة (ت. م. ، I، ص 6 - 1075. كتاب محمد إسماعيل عبد الرازق:
الخوارج في بلاد المغرب (البيضاء 1976) فيه كثير من الادعات
والتأويلات البعيدة وفيه نقص منهجي واضح. بعكس كتاب الحبيب
الجنحانى: المغرب الإسلامي (تونس 1978).

مقالات: محمد الطالبي: البرغواطة، هرطقة مثاقفة وشعوبية
(أعمال مؤتمر الدراسات المتوسطية مالطة 1973، ص 223)؛ الشيخ
بكري: الخوارج، بعض مظاهر المملكة الرستمية في حوليات كلية
الأداب (الجزائر 1957، ص 55 إلى 109)؛ تاديوس ليفتسكى: دولة
تاهرت وعلاقاتها بغرب السودان في القرن الثامن والتاسع م، مجلة
الدراسات الإفريقية، باريس III ، 1962، ص 513 إلى 535.

أحوال المغرب العامة في القرن IX/3.

المصادر: اليعقوبي: كتاب البلدان (ليدن 1892)؛ ابن حوقل
صورة الأرض (ليدن 1938 وبيروت 1962)؛ حاج - صدوق: وصف
المغرب في القرن التاسع، مقتطفات من ابن خرداذبه، ابن الفقيه وابن رسته.
الدراسات: هشام جعيط: إفريقيا العربية في القرن VIII م في
مجلة أثال (الحوليات) عدد 3 سنة 1973، ص 601 إلى 621 وهو مقال
جامع؛ كلودت فاناكير: جغرافيا شمال إفريقيا الاقتصادية حسب المصادر
العربية من القرن IX إلى أواسط XII م، مجلة أثال عدد 3 سنة 1973
ص 659 إلى 680؛ جان دوفيس: تدغواست I و II ، بحوث عن أو دغوس
1970. دنييل ماككول: الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغابة
(تعريب محمد الحمداوي الدار البيضاء 1975).

مراجع الفصل السادس :

الفاطميين: زيادة على التواریخ العامة: ابن عذاری، ابن خلدون، المقریزی، نذکر القاضی النعمان: کتاب افتتاح الدعوة (تونس، 1975)؛ الداعی إدريس عماد الدين: عيون الأخبار، القسم الخاص بخلفاء الفاطميين بالمغرب (بیروت، 1985)؛ سیرة الأستاذ جوذر (القاهرة، 1959).

الدراسة الأساسية في الموضوع هي بقلم فرحت دشراوی: **الخلافة الفاطمية بالمغرب** 296 إلى 362 (بالفرنسية، تونس، 1981). انظر كذلك الموسوعة الإسلامية مواد: **الفاطميين** (ج II، ص 870 إلى 873)؛ **المهدي عبید الله** (ج VII، ص 1233 إلى 1234)؛ **المنصور بالله** (ج II، ص 870 إلى 873)؛ **المعز لدین الله** (ج VII، ص 485 إلى 488).

إفريقيا الصنهاجية والمغرب الأقصى: نفس التواریخ العامة. توجد دراستان أساسیتان بالفرنسية: روجه الہادی إدريس: **إفريقيا تحت حکم بنی زیری**، جزان (باریس، 1962)، لوسين غولفن: **المغرب الأوسط أيام الزیرین** (باریس، 1957)؛ ثم بویحیی: **الحیاة الأدبية في إفريقيا أيام بنی زیری** (تونس، 1972). وفي الموسوعة الإسلامية المواد: بنو حماد (ج III، ص 139 إلى 141)؛ **المنصور الحمادي** (ج VI، ص 412)؛ **المعز بن بادیس** (ج VII، ص 481 إلى 483)؛ **بنو هلال** (ج III، ص 398 إلى 399)؛ **بنو یفرن** (ج III، ص 1065 إلى 1070)؛ **مغراوة** (ج VII، ص 1163 إلى 1173).

حول العلاقات المغربية الأندلسية قبیل مجیء المرابطین لا بد من الرجوع إلى کتاب التبیان للأمیر عبد الله بن بلقین بن زیری (القاهرة، 1955).

مراجع الفصل السابع:

المرابطون: زيادة على تواریخ ابن خلدون والناصري، نذكر بصفة خاصة ابن عذاري الجزء الرابع (1917)، والحلل الموسية (1979). نشرت بعض الوثائق الديوانية المرابطية عند حسين مؤنس (1954) و (1955) وكذلك حسين مؤنس ومحمد علي مكي (1959- 61). يجب كذلك الاستثناء بعض المؤلفات المعاصرة للمرابطين مثل ابن العربي، العواصم من القواصم (1974)؛ أبو بكر الطرطoshi، سراج الملوك (1289 هـ)؛ أبو بكر الحضرمي، كتاب السياسة (1981)؛ عبد الله بن بلقين بن زيري، كتاب التبيان القاهرة، 1955.

الدراسات: كتاب حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين (1957) متجاوز كلياً. يجب استعمال كتب هنري تيراس، شارل - أندره جولييان وخاثينيتو بوش - بيلا، المرابطون (1956) بعقلية نقدية. أهم ما يقرأ في الموضوع مكتوب في المجلات: دنيز وسرج روبر بمساهمة جان دفيس تكداوست I، بحوث عن أو豆腐غوس (باريس 1970)؛ بول سمونن: الحركة المرابطية في غرب الصحراء، نقد المراجع، ضمن أعمال الجمعية التاريخية بجمهورية غانا، مجلد 7 (1964)، ص 43 إلى 54؛ باولو دي موآريس - فارياس: المرابطون، تساؤلات حول مميزات الحركة ابن ارتبطها بغرب السودان، مجلة إيفان (معهد البحث في شؤون إفريقيا السوداء) داكار عدد 3 و 4 (1967)، ص 794 إلى 878؛ ليفي - بروفانصال، تأملات حول امبراطورية المرابطين، مقال حرر سنة 1932 وأعيد نشره ضمن الإسلام الغربي (1948)، ص 241 إلى 256. وبالعربية مجموعة مقالات في الموضوع: عصمت عبد اللطيف دندش: أصوات جديدة على المرابطين (1991).

مراجع الفصل الثامن:

زيادة على المراجع المذكورة سابقاً: المعجب، البيان المغرب، الحل الموسية، أعلام الأعلام، العبر، الكامل، نهاية الارب، الاستقصا، نلفت النظر إلى أهمية أعمال المعاصرين للدولة الموحدية: أبو بكر الصنهاجي المكني بالبيدق: المقتبس من كتاب الأنساب (الرباط، دار المنصور، 1971)؛ أخبار المهدى بن تومرت وبداية دولة الموحدين (باريس 1928، الرباط 1971)؛ ابن القطان: نظم الجمان (الرباط 1964)؛ عبد الملك صاحب الصلاة: كتاب المن بالإمامية (بيروت 1964 ثم 1987)؛ الاستبصار في عجائب الأمصار (البيضاء 1985)؛ ابن الزيات: الشوف إلى رجال التصوف (الرباط 1984)؛ ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، جزان (الرباط 1984).

يوجد كتاب شامل حول تاريخ الامبراطورية الموحدية السياسي في جزأين بالإسبانية لأمبروزيو هويتي - ميراندا (تطوان 1956 و 1957)؛ عبد المجيد النجار: المهدى بن تومرت (بيروت 1983)؛ عبد الله علي علام: الدعوة الموحدية بالمغرب (القاهرة 1964)؛ جوهن هوبكينز: الدولة الإسلامية في بلاد المغرب إلى غاية القرن السادس هـ. ، بالإنجليزية (لندن 1958)؛ محمد ولد داده: مفهوم الملك في المغرب من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع (بيروت 1977)؛ عز الدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي (بيروت 1991)؛ محمد المنوني: العلوم والأداب والفنون على عهد الموحدين (تطوان 1950 والرباط 1977).

الموسوعة الإسلامية، ط 2، بالفرنسية، مادة ابن تومرت (III، ص 4 - 983)؛ عبد المؤمن بن علي (I، ص 2 - 80) ابن القطان (ملحق 5/6، ص 389).

لا مناص من قراءة كتاب ابن تومرت المعروف بأعزر ما يطلب (الجزائر 1903 و 1985) و ملاحظات روبر برنشفيغ حول عقيدة المهدى في مجلة أرابيكا، باريس العدد II، 1955، ص 135 إلى 149.

مصادر الفصل التاسع

فيما يتعلّق بالترجم: الغبريني: عنوان الدراسة (الجزائر، 1911)؛
البادسي: القصد الشريف في التعريف بصلاحاء الريف (الرباط، 1982).
العزفي: دعامة اليقين في زعامة المتقين (الرباط، 1989).

انظر في النظرية السياسية: ابن الأزرق: بدائع السلوك في طبائع الملك، جزءان (بغداد، 1977)؛ ابن رضوان: الشهاب اللامعة في السياسة النافعة (البيضاء، 1984). وفي الرحلات: العبدري: الرحلة (الرباط، 1968)؛ عبد البسيط بن خليل: الروض البسيم (الجزائر، 1936)؛ التجاني: الرحلة (تونس، 1958). كذلك القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٧ (القاهرة، 1913)؛ ابن فضل الله العمري: مسالك الأ بصار (القاهرة، 1924 وتونس، 1931).

انظر محمد الحبيب الهيلة: رسائل ديوانية من سبعة في العهد العزفي (الرباط، 1979).

ملخص الواقع في الموسوعة الإسلامية: بنو عبد الواد (ج I ص 95 إلى 97)؛ بنو حفص (ج III، ص 68 إلى 72)؛ بنو مرین (ج VI، ص 556 إلى 559).

توجد عدة دراسات مهمة في هذا الموضوع، بسبب وفرة المصادر والوثائق. نذكر من جملتها محمد المنوني: ورقات في الحضارة المغاربية في عصر بنى مرين (الرباط، د. ت.). وبالفرنسية: راحل أريه: إسبانيا الإسلامية أيام بنى نصر (باريس، 1973)؛ روبر برتشفيغ، إفريقيا الحفصية، جزان (باريس، 1940 و 1947)؛ عبد الله دهينه (؟) دول الغرب الإسلامي في القرون XIII، XIV و XV م (الجزائر، 1984)؛ شارل ديفورك: إسبانيا القطلانية والمغرب في القرنين XIII و XIV م (باريس، 1966)؛ محمد بن شقرنون: الحياة الفكرية في المغرب أيام بنى مرين وبني وطاس (الرباط، 1974)؛ محمد القبلي: المجتمع، السلطة والدين في المغرب آواخر العهد الوسيط (باريس، 1986)؛ أحمد الخنبوسي: سلاطين بنى مرين الأول (باريس، 1987)؛ مايا شاتزملر: أسطوغرافية بنى مرين. ابن خلدون ومعاصروه (ليدن، 1982).

مقالات مهمة: روبر برتشفيغ: دراسة أولية لتاريخ النقود أيام الموحدين والحفصيين في منوعات مهادة إلى وليم مارسه (باريس، 1950)؛ جاك برك: ثوبة بنى هلال أو الجزائر الفلاحية أثناء القرن XV م، أناال (حوليات) باريس، عدد 5 (1970)، ص 1325 إلى 1353؛ جورج مارسه: مخزن بنى عبد الواد، منوعات في تاريخ وارхиولوجيا الغرب الإسلامي (الجزائر، 1957)؛ ماكس فان برشم: الألقاب الخليفية في الغرب الإسلامي حسب نقود مرينية وزيانية، في الجريدة الأسوية، عدد 10، مجلد X (1907)، ص 245 إلى 335.

- ABDESSELEM Ahmed, **Ibn Khaldun et ses lecteurs** (Paris 1983).
- ABUN NASR Jamil, **A History of the Maghrib** (Cambridge U.P. 1971).
- ARIE Rachel, **L'Espagne musulmane au temps des Nasrides 1232 - 1492** (Paris 1973).
- Benchekroun Mohammed, **La vie intellectuelle Marocaine sous les Mérinides et les Wattassides** (Rabat 1974).
- BOSH VILA Jacinto, **Los Almoravides** (Tetouan 1956).
- BOSWORTH C.E., **The Islamic Dynasties** (Edinburgh 1967).
- BOUYAHIA Ch., **La vie littéraire en Ifrikiya sous les Zirides** (Tunis 1972).
- BRICE William (ed.), **An Historical Atlas of Islam** (Leiden 1981).
- BRUNSHVIG Robert, **La Berbérie orientale sous les Hafsidès** 2 vol. (Paris 1940 - 7).
- DACHRAOUI Farhat, **Le califat fatimide au Maghreb** (Tunis 1981).
- DEVERDUN George, **Marrakech des origines à 1912**, 2 vol. (Rabat 1956 - 66).
- DEVISSE et als, **Tedgaoust I.** Recherches sur Aoudaghost (Paris 1970).
- DHINA Atallah, **Les Etats de l'Occident musulman aux XIII, XIV et XVè siècles** (Alger 1984).
- DUFOURCQ Charles E., **L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIVè siècles 1212 - 1331** (Paris 1966).
- EUSTACHE Daniel, **Corpus des dirhams idrisites et contemporains** (Rabat 1970 - 1).
- Gautier E. - F., **Le passé de l'Afrique nord** (Paris 1937).

- GOITEIN Sh. - D., **Mediterranean Society I** (U. of Cal. P. 1968).
- GOLVIN Lucien, **Le Maghreb central à l'époque des Zirides** (Paris 1957).
- HAZARD Harry W., **The Numismatic History of Late Medieval North Africa** (New-York 1952).
- HOPKINS J.F.P., **Medieval Muslim Government in Barbary until the 6 th. cent. H.** (London 1958).
- HUICI MIRANDA A., **Historia politica del Imperio almohad**, 2 vol. (Tetouan 1956 - 7).
- IDRIS Roger - Hadi, **La Berbérie orientale sous les Zirides**, 2 vol. (Paris 1962).
- JULIEN Charles - André, **Histoire de l'Afrique de nord**. De la conquete arabe a 1830, 2ème édition revue par Roger Le Tourneau (Paris 1951).
- KABLY Mohammed, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age** (Paris 1986).
- KHANEBOUBI Ahmed, **Les premiers sultans mérinides 1269 - 1331** (Paris 1987).
- LAGARDERE Vincent, **Les Almorarides** (Paris 1989).
- LEZINE Alexandre, **Recherches sur les monuments aghlabides** (Paris 1968).
- ----- **Mehdia**. Recherches d'archéologie islamique (Paris 1965).
- LOMBARD Maurice, **L'Islam dans sa première grandeur** (Paris 1971).
- MARCAIS Georges, **La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age** (Paris 1946).
- PLANHOL Xavier de, **Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam** (Paris 1968).
- SHATZMILLER Maya, **L'historiographie mérinide**. Ibn Khaldun et ses contemporains (Leiden 1982).
- TALBI Mohammed, **L'émirat aghlabide** (Paris 1966).
- ----- **Etudes d'histoire ifriqiyyenne** (Tunis 1982).
- TERRASSE Henri, **Histoire du Maroc**, 2 vol. (Casablanca 1949 - 50).

Périodiques

- BERQUE JACQUES, Les Hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVè siècle. **Annales E.S.C.**, sept. - oct. 1970, 1325 - 53.
- BRAUDEL Fernand, Monnaies et civilisations. De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique. **Annales**, 1946, pp 9 - 22.
- BRUNSHVIG Rovert, Esquisse d'histoire monétaire almohadohof-side. **Mélanges William Marcais** (Paris 1950), pp 63 - 94.
- ----- Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumart. **Arabica** II, 1955, pp 135 - 49.
- CHIKH Bekri, Le Kharijisme berbère. Quelques aspects du royaume rostémide. **Annales de l'Institut d'études orientales de la faculté de lettres d'Alger** (AIEO), XV, 1957, pp 55 - 109.
- DJAÏT Hichem, L'Afrique arabe au VIIIè siècle 86 - 184H. **Annales**, Mai - Juin 1973, pp 601 - 21.
- ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAM, 2ème édit. ABDAL - WADIDES, I, 95 - 97; Aglabides, I, pp 255 - 58; Fès, II, 847 - 40; Fatimides, II, 870 - 73; Hafsidés, III, 66 - 72; Hammadides, III, 139 - 41; Hilaliens, III, 389 - 400; Idrisides, III, 1061 - 3; B. Ifren, III, 1065 - 70; Qal'at B. Hammad, IV, 499 - 502; Magrawa, V, 1163 - 73; Al-Mahdi Ubayd Allah, V, 1233 - 4; B. Mandil, VI, 388 - 9; Al-Mansur bil-Lah, VI, 419 - 20; Al-Mansur al-Hammadi, VI, 412; Marinides, VI, 556 - 9.
- FARRUGIA de Candia. **Revue de Tunisie**: Monnaies aglabides, 1935, 271 - 87; 1936, 179 - 85; Monnaies fatimides, 1936, 334 - 72; 1937, 89 - 136; 1948, 105 - 30; Monnaies hafsidés, 1938, 231 - 88.
- GSELL Stéphane, Vieilles exploitations minières dans l'Afrique du nord. **Hesperis**, VIII, 1928, 1 - 22.
- IDRIS Roger-Hadi, De la réalité de la catastrophe hilalienne. **Annales**, II, 1968, 390 - 4.
- KRUEGAR Hilmar C., Genoese Trade with the North West Africa in the XIIth cent. **Speculum**, VIII, 1933, 377 - 95.
- LEVI - PROVENCAL Evariste, La fondation de Fès in **Islam d'Occident** (Paris 1948), 3 - 41.
- -----, Reflexions sur l'Empire almoravide, **ID.**, 241 - 56.

- LEWICKI Taddeus, L'Etat nord - africain de Tahirt et ses relations avec le Soudan occidental à la fin du 8è s. et au 9è s. **Cahiers d'études africaines**, Paris, VIII, 1962, 513 - 35.
- MARCAIS Georges, La Berbérie au IXè siècle d'après al-Yaqubi **Revue africaine**, 1941, 40 - 61.
- MARCAIS Georges, Le Makhzen des B. Abd al-Wad in **Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman** (Alger 1957).
- MERAD Ali, Abd al-Mumin a la conquete de l'Afrique de nord. **AIEO** de la fac. d'Alger, XV, 1957, 110 - 63. Contribution à l'histoire de la dynastie muminide. **ID.**, XX, 1962, 402 - 79.
- MORAES FARIAS P. - F. de, The Almoravids: Some Questions concerning the Character of the Movement During its Period of Closest Relations with the Western Sudan **Bulletin de l'IFAN**, Dakar, Série B, XXIX, 1967, 794 - 878.
- SEMONIN Paul, The Almoravid Movement in the Western Sudan. A Review of the Evidence. **Transactions of the Historical Society of Ghana**, vol VII, 1964, 43 - 59.
- TALBI Mohammed, Hérésie, acculturation et nationalisme des Berbères Barghwata. **Actes du 1er congrès d'études des cultures méditerranéennes**, Malte. (Alger 1973).
- VANACKER Claudette, Géographie économique de l'Afrique de nord selon les auteurs arabes du IXè au milieu du XIIè **Annales**; Mai - Juin 1973, 659 - 80.
- VAN BERCHEM Max. Titres califiens d'Occident a propos de quelques monnaies mérinides et zayyanides. **Journal asiatique**, 10, 1907, 245 - 335.

فهرس المحتويات

7	عهد الامبراطوريات
9	الفصل الخامس: دعوة وتجارة
15	I - جماعة البرغواطة
32	II - إفريقيا الأغلبية
43	III - الحالة الاقتصادية
51	IV - نقاش الأسطوغرافية عن هذه الحقبة
55	الفصل السادس: وحدة المغرب-محاولة الفاطميين
59	I - إفريقيا الفاطمية
83	II - الحالة الاقتصادية
92	III - القضية الهلالية
105	الفصل السابع: وحدة المغرب - محاولة المرابطين
139	الفصل الثامن: وحدة المغرب - إنجاز الموحدين
191	الفصل التاسع: انهيار الوحدة القسرية
193	توزيع الإرث الموحدي
195	I - بنو حفص، بنو عبد الواد، بنو مرين
207	II - نظم الدولة في بلاد المغرب
222	III - الاقتصاد والتجارة
228	IV - النظرية الخلدونية
239	- الأسر الحاكمة
245	- المراجع العربية
252	- المراجع الأجنبية

مجمل تاريخ المغرب 2

إن التأليف التاريخي ، في القديم والحديث ، يصور لنا ماضي المنطقة من خلال تعاقب الحركات الدينية ، فيغمس تاريخ المجتمع في تاريخ العقيدة ، ويرتبط مصير كل دولة بنجاح أو فشل الدعوة . هل نأخذ بهذه الطريقة ونقول إن كل حركة سياسية في المغرب دينية في صلبها وجوهرها؟ هذا ما يدعوه المستعربون ومن ينحو نحوهم من المغاربة .

ساذج ، في هذا المنظور ، من يرى في النشاط السياسي ، في الصراع على السلطة والنفوذ ، واجهة الدعوة فقط . يجب أن نرى في كل حركة البعدان معاً: الديني والسياسي . يجب أن نفسرها على أنها دليل وعي مزدوج ، رمز التطلع إلى الاستقلال في العقيدة وفي السياسة . أن التشتت بمقالة فرقة في بدايتها ، شيعية كانت أو مالكية أو ظاهرية الخ ، يشير إلى إرادة وتصميم على المغایرة والتمييز ، والمغایرة تكون في البداية عقدية وقطبية (دينية وسياسية) .

